# لمحات من

# عراق القرن العشرين

الكتاب الثالث

٣ – ١١

العراق الملكي: الجزء الأول

**بداية الاحتلال البريطاني للعراق ونهاية الانتداب**

١٩١٤–١٩٣٢

الدكتور كاظم حبيب

# لمحات من
# عراق القرن العشرين

الكتاب الثالث

٣ – ١١

العراق الملكي: الجزء الأول

**بداية الاحتلال البريطاني للعراق ونهاية الانتداب**

١٩١٤–١٩٣٢

دار اراس للطباعة والنشر

أربيل – اقليم كردستان العراق

جميع الحقوق محفوظة ©
دار اراس للطباعة والنشر
شارع گولان – اربيل
اقليم كردستان العراق
البريد الألكتروني aras@araspress.com
الموقع على الانترنيت www.araspublishers.com
تأسست دار اراس في (٢٨) تشرين (٢) ١٩٩٨

الدكتور كاظم حبيب
لمحات من عراق القرن العشرين – الكتاب الثالث
منشورات اراس رقم: ١٣٦١
الطبعة الآولى ٢٠١٣
كمية الطبع: ٦٠٠ نسخة
مطبعة اراس – أربيل
رقم الايداع في المديرية العامة للمكتبات العامة ٥٠ /٢٠١٣
الاخراج الداخلي والغلاف: آراس أكرم

المحتويات


| | |
|---|---|
| المدخل | ٦ |
| نهاية الحرب العالمية الأولى وتشكيل الدولة العراقية الملكية | ٢٤ |
| المبحث الثاني: لمحات من ثورة السليمانية | ٣٧ |
| أولاً: العوامل المفجرة لثورة السليمانية ١٩١٩ | ٣٧ |
| الفصل الثاني: تأسيس الدولة العراقية الملكية الحديثة | ١٠٣ |
| الفصل الثالث: السياسات البريطانية في فترة الانتداب | ١١٩ |
| المبحث الأول: المعاهدات العراقية–البريطانية | ١١٩ |
| المبحث الثاني: قوات الليفي العراقية – البريطانية | ١٤٣ |
| المبحث الثالث: القانون الأساسي العراقي لعام ١٩٢٥ | ١٥٢ |
| المبحث الرابع: اتفاقية النفط الخام | ١٦٢ |
| المبحث الخامس: مشكلة الأرض في العراق | ١٧٣ |
| واقع العلاقات الإنتاجية في الاقتصاد العراقي | ١٩٢ |
| المبحث السابع: مشكلة ولاية الموصل | ١٩٦ |
| الكساد الأعظم ١٩٢٩–١٩٣٣ وحالة العراق الاقتصادية | ٢١١ |
| الفصل الخامس: الحياة السياسية والحزبية في الفترة (١٩٢١–١٩٣٢) | ٢٣٣ |
| الفصل السادس: العراق وعصبة الأمم | ٢٦٢ |
| الملاحق | ٢٧٣ |
| *الملحق رقم ٢ نص معاهدة ١٩٣٠ وملاحقها* | ٢٩١ |
| *المصادر والمراجع* | ٣٠٧ |

# المدخل

كان العراق حتى أواخر الحرب العالمية الأولى يرزح تحت وطأة الهيمنة العثمانية الاستبدادية والظلم شبه الإقطاعي، وكان يعاني من براثن التخلف الاقتصادي والاجتماعي الشديدين ويجد تعبيره في الثالوث المرعب الفقر والجهل والمرض. وكانت علاقات الإنتاج الأبوية وشبه الإقطاعية تتشابكان معا وتساهمان في إعادة إنتاج التخلف والبؤس والاستغلال والقسوة في أرياف ومدن العراق. وكانت البداوة والرعي والفلاحة والإنتاج السلعي الصغير سمات تميز الاقتصاد ونشاط المجتمع في الولايات الثلاث بغداد والبصرة والموصل، التي ضمت منطقة كُردستان الجنوبية أيضا. كان العراق العثماني يعيش ارتداداً حضارياً كبيراً بالمقارنة مع العهود العراقية القديمة ومع القرنين التاسع والعاشر الميلاديين وجزءاً من القرن الحادي عشر أيام ازدهار الدولة العباسية. كما كان التعليم في أدنى مستوياته كماً وكيفاً حيث كانت الأمية تزيد عن ٩٠ ٪، وأكثر منها بين النساء وخاصة في الريف.

لم تتسم سياسة الدولة العثمانية بالطبيعة القرقوشية والخرافية والانفلات والظلم والبطش ونهب المجتمع وإفقار البلاد وتخلف البنية التحتية والخدمات حسب، بل اتسمت أيضا بعنصرية متوحشة وتعصب ديني شرس ومسعى مستمر لعملية تتريك قسرية للمجتمعين العربي والكُردي في آن واحد. كتبت مس گيرترود بيل في كتابها الموسوم "فصول من تاريخ العراق القريب" نقلاً عن المستر ج. لوريمر، المقيم البريطاني في بغداد حينذاك، عن وصفه للحكم العثماني في شهر آذار/مارت من العام ١٩١٠، ما يلي:

إن "جهاز الإدارة التركي العام لا يلائم العراق من جميع الوجوه تقريباً. وعلى الترك أنفسهم أن يعترفوا بأنه جهاز فاشل هنا، وبرغم أن فشله هذا يتضح وضوحاً كافياً فهناك

قليل منهم من يدرك الأسباب التي أدت إليه. فليس العراق جزءاً متمماً من الإمبراطورية العثمانية، لكنه تابع أجنبي من توابعها تقريباً، وأن حكومته التي يديرها موظفون اعتادوا الجلوس بموجب تعليمات وأنظمة دقيقة وضعت في استانبول لتطبق على بلاد العرب التركية لا يمكن أن تكون حكومة وافية بالمرام على الإطلاق. فلم أكن أتصور قبل مجيئي إلى بغداد مقدار ما في البلاد التركية من المحافظة على الأصول الرسمية محافظة عمياء صماء، ولا مقدار الضعف العسكري الذي يعتور موقف الأتراك في العراق. على أن المرء لا يسعه هنا إلا أن يقدر ما في البيروقراطية التركية من عزم لا يشوبه تذمر في الحكم بموجب القوانين حكماً حرفياً، كما يقدر الجيش الهزيل لمحافظته على مظاهر الأمن والطمأنينة في البلاد".[١]

يمكن أن يعزى هذا القول الذي جاء على لسان المقيم البريطاني والذي أيدته مس بيل جاءا مع قوات الاحتلال البريطانية ليساهما في تكريس وجود الاستعمار البريطاني في العراق لا بد لهما أن يذمّا الوضع في فترة الحكم العثماني. يمكن أن يكون هذا الدافع صحيحاً، ولكن حقيقة الوضع في العراق في فترة الحكم العثماني كانت أسوأ بكثير مما جاء في وصف المقيم البريطاني ببغداد.

كما إن الدولة العثمانية لم تبد أي اهتمام بتنمية وتطوير الاقتصاد في هذه المنطقة، بل تركز همها الأساسي على جباية وانتزاع أكبر قدر ممكن من الضرائب والإتاوات من الفلاحين الفقراء وصغار المزارعين والكسبة والحرفيين، مما أدى إلى مزيد من التدهور في مستوى حياة ومعيشة الغالبية العظمى من هؤلاء الناس وفي مجمل الوضع الاقتصادي في البلاد، كما خلق رأي عام مناهض جداً للدولة العثمانية بسبب سياساتها العنصرية والشوفينية، رغم ادعائها بكونها وريثة الخلافة الإسلامية وحامية حمى الإسلام والمسلمين

---

١ بيل، المس طيرترود. فصول من تاريخ العراق القريب. كتاب يبحث عن العراق في عهد الاحتلال البريطاني بين سنتي ١٩١٤–١٩٢٠. ترجمة جعفر خياط. مطبعة دار الكتب. بيروت. ١٩٧٠. ص ٢/١.

والديار الإسلامية. ولم تنفع محاولات الإصلاح الجدية التي بدأ بها مدحت باشا، إذ كان الوضع أسوأ من أن يستطيع حاكم عثماني مغضوب عليه أن يغير الوضع في العراق والدولة العثمانية كلها تعاني من التدهور والاقتراب من الانهيار. و كانت الفئات الفلاحية والريفية الفقيرة وسكان البادية تشكل الغالبية العظمى من سكان العراق حينذاك، في حين لم تكن الفئات الأخرى تشكل سوى أقليات صغيرة موزعة على المدن الرئيسية. وكان الطابع العام المسيطر على واقع المدن هو الطابع الريفي الفلاحي. وكانت فئة المتعلمين والمثقفين العراقيين من العرب والكُرد أو من القوميات الأخرى، وخاصة سكان العراق القدامى من الآشوريين والكلدان، أو من الكُرد الإيزيديين، وكذلك التركمان، لا تشكل سوى أقليات سكانية صغيرة من المجتمع، التي كانت قد فُرضت عليها العزلة عن الحياة السياسية، ولكن بعضها كان يحاول المشاركة والتأثير في الحياة الثقافية والاجتماعية للبلاد، كما في محاولات يهود العراق في فتح المدارس لتعليم أبناء الطائفة اليهودية ومن يريد أن يدرس في تلك المدارس من أبناء بغداد أو المدن التي أقيمت فيها مثل تلك المدارس. وكذا الحال بالنسبة للمسيحيين الذين حصلوا على حماية نسبية من السفارات الغربية، إذ تعامل الحكام العثمانيون بروح تسام نسبية مع أتباع الأديان الأخرى، في ما عدا موقفهم من أتباع الديانة الإيزيدية الذين تعرضوا للكثير من الاضطهاد والتعسف والقتل.

ومنذ فترة مبكرة من القرن التاسع عشر، وخاصة بعد الاحتلال العثماني الثاني للعراق في عام ١٨٣١م، حتى مطلع القرن العشرين كان النفوذ البريطاني والفرنسي قد امتد إلى ولايات بغداد والبصرة والموصل، وأصبحت لديهما مواقع مهمة للتأثير على السياسات المحلية، كما تغلغل الرأسمال البريطاني التجاري إلى اقتصاد العراق. وفي هذه الفترة اشتد التنافس بين الشركات الرأسمالية الأجنبية من أجل الهيمنة على الأسواق التجارية وتصريف سلعها الصناعية، وكذلك من أجل السيطرة على أو احتكار مجالات توظيف رؤوس الأموال من جانب بريطانيا العظمى وفرنسا وألمانيا، وإلى حد ما روسيا، في بعض مجالات البنية التحتية والثروات الأولية، لتعزيز مواقع ونفوذ هذه الدول في المنطقة. وتوجه

الهمّ الرئيسي لهم نحو انتزاع امتياز مد خط سكك حديد بغداد – الموصل وامتياز التنقيب عن النفط والخامات الأخرى وعلى الأسواق المحلية من سلاطين الإمبراطورية العثمانية، إذ كانت هذه الإمبراطورية، التي أطلق عليها بحق "الرجل المريض"، في حالة تفسخ وانهيار مستمرين ومتسارعين.

ورغم الطبيعة الاستعمارية والاستغلالية للرأسمال الأجنبي، إلا إنه كان في الوقت نفسه يشكل النافذة الوحيدة الواسعة نسبيا التي فُتحت على العراق لتسمح بدخول نسائم عليلة قليلة من أجواء الحضارة الأوروبية والتقنيات الحديثة إليه، رغم محدوديتها، في حين كانت هناك نوافذ صغيرة أخرى مفتوحة على العراق من البلدان المجاورة تساهم في تسييس وتنوير بطيء للمجتمع. وكان هذا يعني بأن العراق، رغم كل ذلك، لم يكن معزولا تماما أو مقطوعا عن الأحداث السياسية التي كانت تجري وتتفاعل في تلك المرحلة وكانت حبلى بأحداث كبيرة. ويفترض أن يشار في هذا الصدد إلى التأثير الفكري والسياسي لكل من مصر وسوريا ولبنان، إضافة إلى إيران المجاورة والنشاطات الثورية في روسيا القيصرية حينذاك، التي لم تكن أخبارها تصل إلى السكان بقدر ما كانت تصل إلى بعض العناصر المتنورة ذات العلاقة بالدول المجاورة.

كانت الدولة العثمانية تموج بحركة الدستوريين الوطنية التي كانت تتطلع للخلاص من الخلافة المتخلفة وكسر المركزية المتشددة في نظام الحكم وفتح عهد جديد للبرجوازية التجارية التركية وللرأسمال الأجنبي للولوج إلى أرجائها، وكان العراق، كجزء من تلك الإمبراطورية، يتأثر بأوضاعها ويشارك بعض أبنائه ببعض أحداثها وخاصة أولئك الذين كانوا يعملون في الجيش أو في سلك التعليم أو بعض المثقفين من أبناء العائلات الميسورة أو الذين كانوا أعضاء في مجلس المبعوثان. لقد كان للحركة الدستورية العثمانية تأثير مهم على الوضع في العراق، إذ حفز لدى الفئة المثقفة روح المبادرة للمطالبة بتحسين الأوضاع وتطوير العراق.

أما الجارة إيران فكانت تعيش حركة المشروطية (الدستورية) منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، حيث تفجرت أحداث ١٩٠٦ التي كانت تطالب بالحياة الدستورية للشعب كله. وكان رجال الدين والمثقفون الإيرانيون وقوى السوق (البازار) الإيراني (السوق التجارية) يقفون على رأس تلك الحركة الجديدة[٢]. ولم يكن التواصل والتفاعل مقطوعا بين سكان ورجال الدين في كل من إيران والعراق بل كان قائما ومؤثرا ومفيدا. وقد وجدت هذه الحركة تأثيرها الملموس على بعض فئات المجتمع العراقي وتَعارضَ مع واقع الاستبداد الذي كانت تمارسه الدولة العثمانية في العراق.

وفي مصر وسوريا ولبنان لعبت الحركات الوطنية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين المتسمة بمسحة دينية مشحونة بنزعات تنويرية عامة وبأفكار الثورة الفرنسية البرجوازية دورا مهما ليس في تنشيط النضال من أجل الاستقلال والتحرر والتقدم حسب، بل وفي محاولة تخليص الدين من القوى الأكثر تخلفا ورجعية وتقييدا لحركة المجتمع، رغم أنها كانت مقيدة ومطبوعة باتجاهات سلفية أيضاً. واستطاعت بعض العناصر المتنورة والتقدمية إيصال الفكر التحرري والتقدمي إلى بلدان الجوار ومنها العراق، رغم أن المجلات والكتب، التي كانت تصدر في تلك البلدان، كانت تصل إلى العراق بأعداد قليلة جدا وبفترات متقطعة. كتب الباحث الأكاديمي الدكتور عامر حسن فياض مشيراً إلى تأثير المثقفين والصحف في الدول العربية على بروز الفكر الاشتراكي والتقدمي اليساري في العراق استناداً إلى مصادر عديدة يقول: "عرف العراقيون الاشتراكية بوسائل متعددة كالصحف والمجلات العربية والأجنبية، أو علاقات الجيرة مع تركيا وإيران الملاصقتين لأول دولة اشتراكية في العالم، وهذه التأثيرات هي التي روجت الأفكار الاشتراكية وأعطتها القدرة على سرعة الذيوع والانتشار والتبني، فقد دخلت العراق الأفكار الحديثة، منها ما هو متفق

---

٢ معهد الدراسات الإستراتيجية. المشروطية والمستبدة. بيروت. ٢٠٠٦.

مع المجتمع العراقي ومنها ما فرضته الظروف الدولية والعربية، على أننا نجد النزعة الرامية إلى التغيير والطموح إلى ما هو أفضل ضمن هذه الأفكار"[٣].

أما روسيا، جارة إيران المباشرة، فكانت شعوبها تعيش خلال تلك الفترة أوضاعاً اقتصادية واجتماعية متدهورة وكانت العلاقات الإنتاجية الإقطاعية، وكذلك العلاقات الإنتاجية الرأسمالية المتغلغلة حديثا إليها، تستغلان المجتمع أبشع استغلال وتساهمان في تنشيط مختلف الحركات السياسية المناهضة للقيصرية والحكم الاستبدادي والإقطاعي ومن أجل الخلاص من جرائم الحكم القيصري، وخاصة غريغوري يافيموفيتش راسبوتين الملقب بـ(الراهب الشيطان) ووزير داخلية روسيا القيصرية ستولوبين. وكان الفكر البرجوازي التحرري والفكر العمالي الاشتراكي قد ولجا روسيا وتغلغلا في أوساط البرجوازية الروسية والمثقفين والفلاحين والعمال والكسبة، وإلى عقول وقلوب الشباب، والطلبة منهم على نحو خاص. ومن أوروبا، وخاصة أثناء وفي أعقاب ثورة ١٩٠٥ والأحد الدامي في روسيا، وصلت تلك الأفكار الثورية والتنويرية إلى إيران ومصر ولبنان وسوريا وفلسطين ونوّرت بإشعاعاتها القليلة العراق أيضاً، حيث كانت جريدة "الرقيب" البغدادية تنقل بعضاً من تلك الأخبار[٤].

وجاءت الحرب العالمية الأولى، التي فجرها المستعمرون لإعادة تقسيم مناطق النفوذ في العالم والإجهاز على الدولة العثمانية واقتسام مستعمراتها، لتكون سببا في سقوط ملايين الضحايا وتدمير هائل لمعالم الحضارة البشرية وخسائر مادية كبيرة، والتي اقترنت باتساع البطالة وتفاقم مظاهر الجوع والحرمان وانتشار الأمراض والأوبئة، إضافة إلى اغتناء كبار الرأسماليين وتجار السلاح في العالم. ولكنها كانت في الوقت نفسه سبباً في التململ والحراك

---

٣ فياض، عامر حسن. جذور الفكر الاشتراكي في العراق ١٩٢٠–١٩٣٤. جريدة الفكر الجديد. العدد ٢٧٧.

٤ شباط/فبراير ١٩٧٨. بغداد. ص ٣ و١٥. ملخص مكثف لرسالة ماجستير تم الدفاع عنها في جامعة بغداد. ص ٢.

٤ المصدر السابق نفسه. ص ٢.

السياسي الثوري في أوروبا وفي مناطق أخرى من العالم. وكان العراق أحد المسارح المهمة للحرب العالمية الأولى، باعتباره جزءاً من الدولة العثمانية، حيث وقعت على أرضه العديد من المعارك الدامية بين القوات العثمانية والقوات البريطانية. ومع الجانبين شارك عراقيون، ومنهم سقطت ضحايا غير قليلة، كما تحل العراق خسائر مادية كبيرة.

وجاءت ثورة شباط/فبراير من عام ١٩١٧، ثم الثورة الاشتراكية في أكتوبر من نفس العام في روسيا القيصرية، لتساهمان لا في تعجيل إنهاء الحرب والتوجه صوب السلم فحسب، بل طرحت الأخيرة فكراً ماركسياً – لينينياً اشتراكياً جديداً على شعوب المنطقة، وتجربة سياسية جديدة لم تكن معهودة من قبل، كما لعبت دوراً متميزاً في فضح الاتفاقيات السرية، التي كانت قد عقدت قبل الحرب العالمية الأولى وأثناء الحرب بين الدول الرأسمالية الاستعمارية، بشأن تقسيم مناطق النفوذ في ما بينها وعلى حساب مصالح وشعوب البلدان التي كانت تابعة قبل ذاك للدولة العثمانية، ومنها العديد من المناطق والولايات العربية.

وفي البلدان المجاورة لروسيا، سواء أكان ذلك في أوروبا أم في آسيا، استقبل الناس الثورة الاشتراكية والتجربة الجديدة بالترحاب والتأييد، وسرت عدواها لتشمل ألمانيا وبعض الدول الأوروبية الأخرى مثل هنغاريا وبولونيا وبلغاريا وغيرها. ولكنها قوبلت بالرفض والعداء والحرب من جانب الدول حكام تلك الدول الرأسمالية الاستعمارية، وهو أمر كان متوقعاً. كما سجلت بداية نمو ملموس في حركة تحرر الشعوب المضطهدة والمُستغَلة في القارتين الآسيوية والأفريقية. علماً بأن حركات التحرر الوطنية في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية كانت قد تواصلت طيلة القرن التاسع عشر وامتدت حتى الفترة التي نحن بصددها من القرن العشرين. أي أن حركات التحرر الوطنية في منطقة الشرق الأوسط قد تخلفت عموماً عن الكثير من مثيلاتها الدول والشعوب في أمريكا اللاتينية.

تميز العقدان الأول والثاني من القرن العشرين بثلاثة أحداث عالمية كبرى أثرت بحسم على مجرى التطور العالمي حتى نهاية العقد التاسع من القرن العشرين. كما كانت لها تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على أوضاع العراق وأوضاع المنطقة بشكل عام، ونعني بها:

١) التحولات الكبيرة التي عرفتها بنية الرأسمالية على الصعيدين المحلي والعالمي بالنسبة للدول الرأسمالية الأكثر تقدماً ونمواً سريعاً في القوى المنتجة والعلاقات الاقتصادية الدولية ورأسمالية الدولة الاحتكارية، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول وسط وغرب أوروبا، ثم اندلاع الحرب العالمية الأولى وانهيار الدولة العثمانية واحتلال العراق من قبل الدولة البريطانية وفرض الوصاية عليه، كما جرى احتلال لبقية الدول أو المناطق العربية من جانب القوات البريطانية والفرنسية حيث تقاسما مناطق النفوذ بينهما.

٢) انتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية في روسيا وقيام العديد من الثورات في الدول الأوروبية التي لم تستطع مقاومة التحالف الإقطاعي – البرجوازي التجاري وفشلت في تحقيق أهدافها.

٣) الحركات السياسية المتنامية في منطقة الشرق الأوسط وثورة مصر عام ١٩١٩ والنضال المتصاعد في كل من سوريا ولبنان وبدايات نمو الحركة القومية الصهيونية والتوجه الدولي صوب إقامة الدولة الإسرائيلية في فلسطين وفق وعد بلفور في العام ١٩١٧، إضافة إلى التطور الملموس في حركات التحرر في هذه الفترة. وتشكلت في هذه الفترة ولأول مرة بعض الأحزاب السياسية الماركسية، منها باسم الاشتراكية الديمقراطية وأخرى باسم الشيوعية في بعض الدول العربية وخاصة في أعقاب الحرب العالمية الأولى وفي العقد الثالث من القرن العشرين.

ولم يقتصر تأثير الحركات السياسية في كل من إيران وتركيا ومصر وسوريا ولبنان وفلسطين على المثقفين في العراق حسب، بل شمل أيضا جمهرة واسعة من رجال الدين وشيوخ العشائر المتضررين من وجود الاحتلال البريطاني والفلاحين المحرومين من الأرض والعيش الكريم، وكذلك التجار وبعض أصحاب الحرف الصغيرة الذين كانوا يعانون من انحسار النشاط الاقتصادي. كما أن نكث الوعد الذي منح للعرب وللشريف حسين بإقامة الدولة العربية الواحدة، وكذلك النكث بالوعد الذي أعطي للكُرد باتجاه قيام كيان كُردي مستقل لهم أو حكم ذاتي، قد ساهما في تأجيج مشاعر العراقيين من عرب وكُرد حينذاك.

كما أن عاملاً آخر لعب دوره في تحريك القوى الإسلامية حينذاك ضد الوجود البريطاني في العراق هو خشيتها الجادة من مظاهر ومضامين ومنجزات الحضارة الغربية التي توقعوا دخولها إلى البلاد مع القوات البريطانية والرأسمال البريطاني والخبراء الأجانب وتأثيرها المباشر على مكانة ودور المؤسسة الدينية وشيوخ الدين في المجتمع العراقي. لقد كانت الخشية من التنوير الديني والاجتماعي لدى هذه المؤسسة كبيراً حقاً لعب دوره في تأجيج العداء ل للاستعمار فحسب و بل للاستعمار الكافر، أي للمسيحية، وهي الدعاية السيئة التي مورست في العراق دون اعتبار للسكان المسيحيين، وهم من أهل أصل البلاد. وإذ كان شيوخ الدين ضد السيطرة الأجنبية، فأنهم كانوا الحليف الفعلي حينذاك للعلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية التي سادت في ريف العراق والعراق عموماً وساهموا في استغلال كادحي الريف ومواصلة جهلهم وأميتهم ومشكلاتهم اليومية وبؤس أوضاعهم المعيشية.

وكان تأثير الأجانب القادمين إلى العراق والعاملين فيه أو السائحين ملموساً ومهماً، رغم محدوديته، على عقول الشباب العراقي المتطلع والمتعطش للفكر الجديد، للحرية والانفتاح على العالم. وكان عامر حسن فياض على حق حين كتب يقول: "ومن جملة المؤثرات الأجنبية أيضاً هو أن بعض الأجانب ممن يحملون الأفكار الاشتراكية قد جاءوا إلى العراق يبذرون هذه الأفكار بمن يتصلون به كالمعلمة الأمريكية (المس كير) وناظر المعارف الاسترالي (رايلي) بالإضافة إلى الاسكتلندي (دون مكنزي) صاحب مكتبة مكنزي آنذاك"[٥]، الذي استورد الكثير من الكتب الماركسية باللغة الإنكليزية إلى مكتبته التي استفادت منها مجموعات من المثقفين وقراء الإنجليزية في العراق.

وتحت تأثير البعض من هذه العوامل انطلقت انتفاضة النجف في العام ١٩١٨ وانتفاضة الشعب الكُردي في السليمانية في العام ١٩١٩، والثورة العراقية في العام ١٩٢٠ لتساهم في بلورة الوعي الوطني والقومي في العراق وتلعب دورا مهما في الأحداث اللاحقة. وقدر لهذه

---

٥ المصدر السابق نفسه. ص ٢.

الأحداث السياسية، رغم إنها لم تحقق الأهداف التي كانت تسعى إليها، أن تلعب دورا مباشرا في قيام الدولة العراقية الراهنة وفي زج مجموعات واسعة من سكان العراق بالنشاط الفكري والسياسي والاجتماعي، كما حركت المطالبة بالحقوق السياسية والاقتصادية والتعليمية التي طرحتها الأحزاب التي تشكلت في العقد الأول والثاني من القرن العشرين، مثل حزب العهد العراقي المنبثق عن جمعية العهد في مصر، وجمعية حرس الاستقلال، والجمعية الوطنية الإسلامية، وكذلك الصحف الشحيحة التي كانت تصدر حينذاك.

ولم يبق أمام قوات الاحتلال البريطانية، بعد أن حكمت العراق بشكل مباشر لعدة سنوات، إلا التعجيل بقيام الدولة العراقية وتجنب مضاعفات لا تحمد عقباها. فأقامت الملكية الدستورية في العراق وأنشأت الجيش والشرطة وشكلت حكومة من القوى التي كانت لا تعارض الوجود البريطاني في العراق، كما وافقت على وضع وأجراء استفتاء شعبي حول دستور متقدم نسبيا، قياسا إلى أوضاع العراق في ظل الدولة العثمانية، يتضمن نهجاً ديمقراطياً والعديد من أبرز أسس المجتمع المدني. وكان هذا الدستور، رغم نواقصه، مكسبا كبيراً ومهما للمجتمع لو تمكن الشعب من الانتفاع به وممارسة بنوده عمليا. ولم يكن ذلك ممكنا بسبب طبيعة الهيمنة البريطانية وطبيعة الحكومات المتعاقبة، إضافة إلى واقع بنية المجتمع المنبثقة عن مستوى تطور بنيته الاقتصادية والتي حددت بدورها الوعي الاجتماعي العام في البلاد.

وعلى هذا الأساس أقام الإنجليز نظاماً سياسياً مدنياً قائماً على قاعدة اجتماعية شبه بدوية شبه فلاحية يفترض أن تسود فيها الأحكام والقوانين المدنية الحديثة، ولكن يجري التعامل في الوقت نفسه بالقواعد والتقاليد والأعراف العشائرية التي تعود في جوهرها إلى قرون سحيقة. كما وضعت السلطات الأجنبية على رأس السلطة المحلية والمؤسسات شبه المدنية مجموعة من السياسيين المنحدرين من عائلات عسكرية وأبناء إقطاعيين وملاكين كبار وعائلات بغدادية ميسورة وتجار كبار كانت تعمل بذهنية تتشابك فيها وتتصارع المصالح الخاصة لمن يمثلونهم مع مصالح القوى الأجنبية ومصالح المجتمع، ولكنها كانت

في كل الأحوال قاصرة عن فهم طبيعة ومهمات ومستلزمات تطور المجتمع المدني الديمقراطي، إذ إنها كانت قد تشربت في فترة الحكم العثماني، التي لم تكن في كل الأحوال ديمقراطية. وقد أطلق عليها شعلان أبو الچون أحد أقطاب ثورة العشرين "حكومة محلية لكنها ترطن" في حديث له في حينها مع السير وليم ولكوكس، أي أنها لا تجيد اللغة العربية بما يعني أنها ليست عراقية الانتماء والأهداف والمصالح، بل تعمل لصالح الأجنبي.

ولا شك في أن احتلال بريطانيا للعراق قد أدخل العراق وشعوبه لأول مرة في تاريخه الحديث في مرحلة الحداثة والتخلص من أوضاع القرون الوسطى التي عاشها في ظل سيادة الدولة العثمانية، إذ انفتح العراق على الدول الغربية وحضارتها ومنجزاتها العلمية والتقنية وعلى نظمها السياسية والإدارية والاجتماعية والثقافية التي كان محروماً منها طيلة قرون طويلة. رغم أن فكر الذين هيمنوا على العراق قد تناقض مع أجواء الحداثة التي جاءت إلى العراق من بريطانيا ومع القوات البريطانية والمدنيين البريطانيين.[٦] إذ أن المدرسة الفكرية العثمانية التي كانت تهيمن على القادة الشريفيين هي التي أعاقت الدخول في الحداثة من أوسع أبوابها من جهة، وتلك القوى التي وجدت في الحضارة الغربية عدواً لها ينبغي مقاومته، ومنهم جمهرة كبيرة من شيوخ العشائر والمؤسسات الدينية وغالبية شيوخ الدين وقوى رجعية من جهة أخرى، إضافة إلى الواقع الاقتصادي المتخلف الذي لا يصلح ليكون أساساً لنمو المجتمع المدني البرجوازي. ويمكن ملاحظة هاتين الوجهتين في جانبين من واقع العراق حينذاك، في الدستور العراقي المدني الجديد الذي عبر عن هذا الانفتاح المنشود في بلد متخلف اقتصادياً واجتماعياً وحضارياً من جانب، وفي الممارسة الفعلية للحكام والكثير من القوى الاجتماعية والدينية التي كانت تعبر عن مناهضتها لبنود الدستور في الممارسة العملية، وفي تطبيق فعلي لقانون العشائر، على سبيل المثال لا الحصر، من

---

٦ قارن: العظمة، عزيز د. العِلمانية من منظور مختلف. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ط ٢. ١٩٩٨. ص ٩.

جانب آخر. وهي المسألة المهمة التي سنتطرق إليها بشكل موسع لاحقاً، باعتبارها صراعاً أولياً متنامياً بين الوجهة المدنية العلمانية للدولة، التي كانت تفرض نفسها كونياً وبالتدريج، وبين الوجهة الدينية المناهضة لها من جانب بعض القوى الدينية والمحافظة التي كانت تلح على ربط الدين بالدولة أو بتعبير أدق إقامة دولة دينية.

ومع قيام الدولة العراقية الملكية الحديثة نفذت بريطانيا مجموعة من السياسات والإجراءات من أجل تأمين مصالحها في العراق وتكريس احتلالها والهيمنة الفعلية الكاملة على موارد العراق الأولية واتجاهات تطوره اللاحقة. وقد أنجزت لهذا الغرض ما يلي:

١. عقد اتفاقيات طويلة الأمد تسمح لبريطانيا بالتنقيب عن النفط الخام واستخراجه وتصديره لأسواقها، إضافة إلى احتكار قطاع التجارة الخارجية استيرادا وتصديرا وضمان الإشراف على سياساتها الاقتصادية.

٢. عقد اتفاقيات عسكرية تضمن لبريطانيا بموجبها وجود قوات عسكرية بريطانية في قاعدتين أساسيتين هما الحبانية، القريبة من بغداد، مركز الحكم، والشعيبة القريبة من منابع النفط في الجنوب ومن منطقة الخليج الغنية بالنفط.

٣. فرض الإشراف المباشر على تشكيل الحكومات العراقية لتأمين الولاء لدى غالبية أعضاء الحكومات المتعاقبة لبريطانيا وسياساتها الاقتصادية والاجتماعية والعربية والدولية وضمان المصالح البريطانية الحيوية وتأمين إعادة إنتاج النخبة السياسية المؤيدة للعلاقات القائمة بين العراق وبريطانيا.

ومن أجل ضمان تحقيق بنود تلك الاتفاقيات لصالح بريطانيا كان لا بد لها من اتخاذ سلسلة من الإجراءات التي تساهم في خلق الاستقرار السياسي وفق النمط الذي اعتقدت أنه يخدم مصالحها من خلال إقامة تحالف سياسي – اجتماعي يستند إلى أرضية ومصالح اقتصادية لفئات اجتماعية عراقية معينة. وكان قوام هذا التحالف:

- النخبة السياسية الحاكمة التي تسلمت زمام الحكم في العراق والتي تعاونت مع بريطانيا بالارتباط مع تحالف الشريف حسين بن علي مع بريطانيا. وكانت في الغالب الأعم من العوائل الميسورة في بغداد ومن الضباط الشريفيين.
- فئة كبار ملاكي الأراضي الزراعية وشيوخ العشائر ذات النفوذ الاجتماعي الواسع في الريف.
- فئة التجار التي هيمنت على التجارة الداخلية بسبب علاقاتها المباشرة بالشركات التجارية البريطانية كوسيط في السوق الداخلية من جهة، وبميسوري بغداد وأعيانه من جهة أخرى، إضافة إلى علاقتها بالأرض وبعض الإقطاعيين وكبار الملاكين من جهة ثالثة. إنها الفئة التي يطلق عليها بالكومبرادور التجاري المهيمن على السوق الداخلية. وهي الفئات ذاتها التي ساندت عقد الاتفاقيات غير المتكافئة مع بريطانيا ولصالحها وسعت إلى إعاقة التطور الصناعي في البلاد لأنها تريد الاستفادة من المتاجرة بالسلع الأجنبية في الأسواق المحلية، ولكنها تعيق عملياً التطور الصناعي في العراق.

إلا أن التحالف الطبقي والسياسي الذي اختارته وزارة المستعمرات البريطانية كان من حيث المبدأ يتناقض مع عدد من النقاط الأساسية التي كانت تدعي الحكومة البريطانية التمسك بها، وأعني بذلك ما يلي:

- إن مصالح بريطانيا الرأسمالية كانت تتطلب تأمين سوقٍ وطني عراقي واسع نسبياً يستوعب المزيد من السلع الصناعية المنتجة في المصانع البريطانية، إذ كان السوق المحلي حينذاك ضيق بسبب طبيعة العلاقات الإنتاجية السائدة فيه وبسبب الدخل القومي الواطئ وضعف معدل حصة الفرد الواحد السنوية من الدخل القومي أو الناتج المحلي الإجمالي والفقر الذي كان يشمل غالبية السكان حينذاك.

- وكانت تتطلب أيضاً تحسناً في القوة الشرائية للسكان، أي تحسناً في الدخل الفردي وخاصة بالنسبة إلى أوسع أوساط الشعب العراقي، وهم الفلاحون حينذاك، إضافة إلى سكان المدن من العمال والبرجوازية الصغيرة وصغار الموظفين والكادحين.

- وكانت المصالح البريطانية تستوجب تسريع عملية التحول من المجتمع البدوي – الفلاحي أو الريفي إلى مجتمع مدني ديمقراطي وزيادة عدد المتعلمين والدارسين والمثقفين الذين يتفاعلون مع التقدم الحضاري ويسعون إليه.

- وهذا يعني أن مصالح بريطانيا الرأسمالية كانت تستوجب تنمية العلاقات الإنتاجية الرأسمالية وتأمين إمكانية توظيف المزيد من رؤوس الأموال في الاقتصاد العراقي، والتخلص من العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية المعرقلة للنمو الاقتصادي والتراكم الرأسمالي وتأمين قوة عمل حرة مستعدة لبيع قوة عملها للرأسماليين، سواء أكانوا محليين أم أجانب، وتوسيع السوق الملحي الوطني.

- كما كان من مصلحة بريطانيا إضعاف دور القوى الدينية المتخلفة والخانقة لقدرة المجتمع على النمو والتطور والانفتاح، وفسح المجال أمام التحول صوب المدنية والعلمانية، تماماً كما جاء في الدستور العراقي الذي أُقر في العام ١٩٢٥.

إلا أن بريطانيا الرأسمالية المتقدمة حضارياً عملت بعكس الاتجاه الذي يفرضه منطق التطور في مستعمراتها. وهو ما حصل في الهند والعراق. وفي الوقت الذي فتح سقوط الدولة العثمانية الطريق للتحرر من قيود التخلف الطويل، كما أن وقوعها تحت الهيمنة الاستعمارية البريطانية كان يفترض أن يفتح باباً واسعة على الحضارة الغربية وإمكانية حصول العراق على رياح منعشة للتغيير صوب التقدم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنوير الديني وإعادة بناء الإنسان. فقد أغلقت بريطانيا الطريق الواسع وفتحت درباً ضيقاً لمرور تيار ضعيف عاجز عن إحداث تغييرات سريعة ومطلوبة في الاقتصاد والمجتمع في العراق، كما فتحت نافذة صغيرة جداً تطل على الحضارة الغربية. وكانت الثغرة الواسعة التي عجزت بريطانيا عن سدها، برزت في العلاقة بينها وبين المجتمع وقواه السياسية والاجتماعية الديمقراطية أو المتطلعة للتحرر والديمقراطية والتقدم وكسر قيود التخلف، مما جعلها في تناقض وصراع فعلي ومباشر معها.

ومن أجل تفعيل التحالف الاجتماعي والسياسي الذي كونته بريطانيا وتكريسه أطول فترة ممكنة، قامت سلطات الاحتلال البريطانية في فترات متباينة بعمليتين مهمتين في آن واحد، وهما:

– تخلي الدولة عن مساحات واسعة من الأراضي التي كانت لا تزال رقبتها بيد الدولة أولاً، وانتزاع المزيد من مساحات الأراضي الزراعية التي كانت بحوزة فقراء وصغار الفلاحين والمزارعين ثانياً، ومنحها إلى بعض الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية من شيوخ العشائر في الريف العراقي ثالثاً. وبالتالي كرست في العراق رسمياً العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية وعززت الأساس المادي لتحالف كبار الملاكين مع الكومبرادور التجاري المناهض لنمو وتطور الصناعة المحلية في البلاد وتغيير بنية المجتمع الطبقية.

– ومع التدفق التدريجي لموارد النفط المالية نشأت إمكانيات غير قليلة لتنمية الصناعة المحلية وتنشيط الأسواق الداخلية وزيادة عدد العاملين وتقليص البطالة الداخلية، التي لم تستثمر إلا بحدود ضيقة جدا بسبب ذلك التحالف الذي وفرت بريطانيا مستلزماته الموضوعية. ولكنها عمدت إلى تطوير الموانئ والسكك الحديد وبعض مشاريع الماء والكهرباء لارتباطها بمصالحها التجارية المباشرة وغير المباشرة. وأصبحت السكك الحديد والموانئ ومشاريع التنقيب واستخراج النفط الخام، المواقع المهمة لنشوء وتطور لبنات جديدة لنشوء وتطور الطبقة العاملة العراقية ومراكز للتجمع العمالي والنقابي الحديثة في العراق.

وعبر الإجراء الأخير زرعت بريطانيا في المجتمع العراقي عملياً بذرة التناقض والصراع بين العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية القديمة والبالية من جهة، والعلاقات الإنتاجية الرأسمالية التي بدأت لتوها في قطاع الاقتصاد المرتبط بالنفط الخام وبعض المشاريع الصناعية التابعة لبريطانيا، وفيما بعد، للدولة من جهة أخرى. وكان لهذا التناقض عمقه الإيجابي في الصراع بين الحياة المدنية وحياة البداوة والمجتمع الزراعي المتخلف.

كانت سنوات العقد الثالث فترة نشاط سياسي واسع نسبيا، إذ كانت الدوائر البريطانية تسعى إلى وضع الدستور العراقي والتأثير المباشر على بنية الدولة العراقية مدنياً ووجهة تطورها اللاحقة من جهة، ولكنها كانت تريد من جهة أخرى عقد اتفاقية تلزم العراق بموجبها بالبقاء تحت الهيمنة البريطانية ومنحها امتيازات التنقيب واستثمار النفط الخام العراقي مقابل الموافقة على بقاء الموصل في إطار الدولة العراقية الجديدة. وظهرت مجموعة من الأحزاب الوطنية التي راحت تخوض النضال للتأثير في الأحداث باتجاه الحد من المساومة المحتملة على المصالح الوطنية، خاصة وأن قضية الموصل استخدمت من جانب البريطانيين كورقة رابحة لابتزاز حكام العراق حينذاك. فإلى جانب حزب التقدم ( عبد المحسن السعدون)، وجد حزب الإخاء الوطني (ياسين الهاشمي)[٧]، والحزب الوطني العراقي (محمد جعفر أبو التمن)، بعد أن غابت الأحزاب التي كانت قد تشكلت

---

٧ جرى تغيير أسم حزب الشعب وإعادة تشكيله تحت اسم حزب "الإخاء الوطني"، إذ شاركت معه مجموعة من السياسيين المعروفين حينذاك بمعارضتهم للسياسات البريطانية، ومنهم: رشيد عالي الكيلاني وحكمت سليمان ومحمد زكي المحامي ورضا الشبيبي والسيد عبد المهدي وعلوان الياسري والحاج عبد الواحد السكر ومحسن أبو طبيخ وضياء يونس وجمال المفتي وعلى جودة الأيوبي وغيرهم. وشكل الحزب له فروعا في كل من البصرة والموصل والنجف. وأكد في أهدافه على قضايا الاستقلال والسيادة الوطنية ومكافحة محاولات ثلمهما. وتعاون في هذا الصدد مع الحزب الوطني. وخلال الفترة المذكورة ظهر حزب التقدم الذي ساند سياسات الحكومة ومواقفها المنسجمة مع مواقف بريطانيا العظمى. وقد تعاون حزب الشعب ومن ثم حزب الإخاء الوطني مع الحزب الوطني الذي كان يترأسه محمد جعفر أبو التمن، علماً بأن محمد جعفر أبو التمن قد شكل في عام ١٩٢٨، وتحت ضغط العديد من السياسيين المعارضين وبشكل خاص من السياسيين الشباب، حزباً جديدا باسم الجمعية الوطنية وحصل على إجازة رسمية في نفس العام. وفيما بعد دمج محمد جعفر أبو التمن الحزب الجديد بالحزب الوطني. وقد كان من بين العاملين في قيادة هذا الحزب عبد الغفور البدري وعلاء النقيب وعلى محمود الشيخ علي وصادق البصام وعبد العزيز مجيد ومحمد مهدي كبة. وقد ضم الحزب الوطني مجموعة من السياسيين الشباب الذين تميزوا بمواقف فكرية وسياسية ذات خلفية اجتماعية واتجاهات يسارية، كما كان بعضهم قد تبنى الفكر الماركسي، ولكنه وجد في هذا الحزب

في الفترة بين ١٩٠٨–١٩٢٠ وبتأثير الحركات القومية والدينية والحركات الإصلاحية العثمانية والعربية حينذاك. وفي هذه الفترة أيضا تشكلت أولى النقابات العراقية في العام ١٩٢٩ والتي سميت ب "جمعية أصحاب الصنائع" ووضعت نصب عينيها تحقيق مصالح

---

مجالا لنشاطه الفكري والسياسي، بما كان يتحلى به محمد جعفر أبو التمن من وعي ديمقراطي واستعداد لاستيعاب اتجاهات فكرية وسياسية متنوعة، ولكنها ديمقراطية وتقدمية في صفوف الحزب الذي ترأسه. وبعض هؤلاء الأعضاء ومنهم عاصم فليح ويوسف سلمان يوسف وعبد القادر إسماعيل وغيرهم كانوا من بين قادة التيار الماركسي الحديث العهد في العراق ومن بين مؤسسي الحزب الشيوعي العراقي.

وجدير بالإشارة إلى أن نشاط حزب الإخاء الوطني، وسلفه حزب الشعب، وزيادة دوره وتأثيره في المعارضة قد دفعت الملك فيصل الأول إلى التفكير عن السبل التي تساعده على تحقيق ثلاث مسائل في آن واحد، وهي: كسب بعض قوى المعارضة العراقية التي كان لها دور وتأثير في الحركة الشعبية إلى جانبه، واستخدامها في الضغط على الإنجليز بضمان بعض المكاسب للعراق، ولكنه كان يريد في الوقت نفسه تفتيت المعارضة العراقية التي كانت تتشكل بالأساس من الحزب الوطني وحزب الإخاء الوطني. لذلك كانت الوزارة التي تشكلت من حزب الإخاء الوطني لم تضم في صفوفها شخصيات من الحزب الوطني. وقد تم هذا في أعقاب دمج ولاية الموصل بالعراق ودخول العراق إلى عصبة الأمم والبدء منذ عام ١٩٣٠ بتطبيق المعاهدة التي وقعها رئيس الوزراء حينذاك نوري السعيد ومصادقة المجلس النيابي عليها بأكثرية بلغت ٦٩ نائبا في مقابل ١٣ ضدها و٥ نواب كانوا غائبين عن الجلسة. وقد كان نوري السعيد قد قام بتشكيل حزب سياسي جديد تحت اسم قديم هو "حزب العهد" لتأمين التعبئة النيابية الواسعة للمعاهدة، إضافة إلى محاولة التأثير على الشارع من خلال الحزب السياسي الجديد.

لقد تنقل أقطاب المعارضة العراقية بين المعارضة والحكم فترة غير قصيرة. وعند تتبع أبرز أسماء المعارضة وأقطاب الحكم حينذاك سيجد الانتقالات بين المعارضة والحكم قائمة على قدم وساق. ولم يستثن من ذلك محمد جعفر أبو التمن. ولكن غالباً ما كان هؤلاء ينزعون إلى الاستقالة احتجاجاً على موقف أو سياسة أو إجراء معين من الحكومات القائمة. ويمكن أن يلاحظ ذلك بوضوح في الفترة الواقعة بين ١٩٢٥–١٩٣٠. ولكن لم يتوقف ذلك في أعقاب عقد المعاهدة، ولكن أصبح الاستقطاب بين قوى المعارضة وقوى الحكم أكثر تبلوراً وأكثر عداءاً. (ك. حبيب)

أعضائها، إلى جانب الدفاع عن المصالح الوطنية للعراق والتي ترأسها السيد محمد صالح القزاز.

وعادت بريطانيا لتدفع بالحكومة العراقية إلى اتخاذ جملة من الإجراءات الجديدة في سنوات العقد الرابع لتعزيز وترسيخ العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية وذلك بإصدار قوانين جديدة لتنظيم علاقة المجتمع بالأرض بما فيها قانون اللزمة، والغوص في انتزاع الأراضي من الفلاحين وعقد اتفاقية عام ١٩٣٠ لتكريس الوجود العسكري البريطاني في الشعيبة والحبانية وترسيخ الهيمنة على موارده، كما بدأت عمليات استخراج النفط وتصديره منذ عام ١٩٢٧، ثم ازدادت كميات التصدير منذ أوائل العقد الرابع. كما تأثر العراق بالأزمة العامة للرأسمالية التي امتدت بين ١٩٢٩–١٩٣٢ وانعكست بشكل ملموس على جميع فئات المجتمع ذات الدخل الواطئ والمتوسط. وساهمت هذه الأزمة بشكل غير مباشر في بلورة المصالح المتباينة لعدد من الإقطاعيين وكبار الملاكين والبرجوازيين الجدد، وهم قلة قليلة، ومصالح الفلاحين والفئات الكادحة الأخرى.

بعد أن تمكنت بريطانيا من تكريس أهم مصالحها في العراق عبر اتفاقيات سياسية واقتصادية وعسكرية وأمنية، وأفقت على إنهاء فترة الانتداب على العراق وولوج العراق كعضو في عصبة الأمم. كان ذلك في العام ١٩٣٢. سنحول في هذا الجزء من الكتاب أن نلقي نظرة على أحداث العراق المهمة وبعض جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية للفترة الواقعة بين ١٩١٤ ونهاية الانتداب في العام ١٩٣٢.

## الفصل الأول

# نهاية الحرب العالمية الأولى وتشكيل الدولة العراقية الملكية

### المبحث الأول:

### العراق في نهاية الحرب العالمية الأولى

كان العراق الراهن يتكون من ولايات ثلاث هي بغداد والبصرة والموصل التي كانت تخضع مباشرة للحكم العثماني، ولكنها ترتبط بصيغة ما بالحكم في بغداد، سواء أكان الحكم خاضعاً بشكل كامل للدولة العثمانية أم فارضاً استقلاله النسبي عليها، كما في فترة حكم المماليك، وخضعت هذه الولايات الثلاث طوال ما يقرب من أربعة قرون عجاف للسيطرة العثمانية "الإسلامية" المباشرة، لحكم مركزي– أوتوقراطي–استبدادي شديد التخلف بشع الاستغلال يعود إلى ماض سحيق. وغالبا ما تفجرت الحركات الفلاحية المناهضة لهذه الهيمنة. واقترنت الهيمنة العثمانية بانعدام الأمن والاستقرار وبعجز الدولة، رغم محاولات الإصلاح الاقتصادي والسياسي في الولايات العراقية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، عن أداء مهماتها العامة المعروفة في الدول الآسيوية، من جهة، وإمعانها في جباية الضرائب وفرض الإتاوات على الفلاحين الفقراء وصغار المزارعين والحرفيين وبقية كادحي المدن بقوة سلاح الجندرمة العثمانية من جهة أخرى. وكان سكان الولايات الثلاث، رغم كون غالبيتهم من المسلمين، لا يجدون في الدولة العثمانية نظاما يمثلهم أو يتبنى مصالحهم أو يستجيب لمشاعرهم القومية أو الإسلامية. واستنادا إلى هذه الحقيقة شارك الكثير من المثقفين والعسكريين والمتعلمين من أبناء العراق أو الدول العربية الأخرى في حركات سياسية نشأت في مركز الدولة العثمانية كانت تسعى إلى تحقيق الإصلاح الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في هذه الدولة الواسعة الرجاء، أو التحقوا بحركات سياسية في

المناطق والولايات العربية التي كانت تدعو إلى الإصلاح واللامركزية في حكم تلك الولايات، أو عملوا ضمن حركات كانت تدعو إلى الاستقلال والانفصال عن الدولة العثمانية وإقامة الدولة العربية المشرقية أو الحكم العراقي المستقل. كما كان الكُرد في ولاية الموصل يدعون إلى كيان مستقل لهم عن الدولة العثمانية. وكانت الدولة العثمانية قد بدت كرجل مريض يعاني من سكرات الموت وينتظر لحظته الأخيرة بعد أن كانت عوامل الضعف والانهيار والتمزق قد دبت في كيانها كما تغلغل النفوذ والرأسمال الأجنبي إلى اقتصادها وحياتها السياسية والاجتماعية ونشبت فيها الصراعات السياسية والاجتماعية. وكانت الدولة العثمانية تلفظ أنفاسها الأخيرة ولم يكن حكامها مؤهلين أو على استعداد للاعتراف بذلك والتعامل مع الواقع وفق نظرة جديدة لشعوب ومناطق احتلالها.

وكانت السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر تشير إلى حصول تغيرات كبيرة في موازين القوى الاقتصادية والعسكرية بين الدول الاستعمارية في العالم، وإلى تنامي المنافسة والصراع الدوليين على المصالح ومناطق النفوذ الاقتصادي والموارد الأولية والمواقع الاستراتيجية العسكرية. وكانت التهيئة تجري عمليا بين مجموعتين من الدول تلتف حول أو تقف مع بريطانيا وفرنسا من جهة، ومع ألمانيا والنمسا–هنغاريا من جهة أخرى، لإيجاد الفرصة المناسبة لإعلان الحرب وإعادة تقسيم مناطق النفوذ في العالم لصالح كل من المجموعتين.

وكانت منطقة الشرق الأوسط، وخاصة تلك المستعمرات الخاضعة لنفوذ وسيطرة الدولة العثمانية كالولايات العربية المشرقية، مطمعا أساسيا لبريطانيا وفرنسا في فرض احتلالها عليها أو في تعزيز نفوذها وهيمنتها على مناطق أخرى مثل مصر والسودان، والتخلص من محاولات التغلغل الألماني والروسي فيها. ويعتبر العراق واحدا من تلك المناطق المهمة جدا التي كانت الدولة البريطانية الاستعمارية قد بذلت جهودا كبيرة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وبداية القرن العشرين لتحقيق تغلغلها في الحياة السياسية والاجتماعية وسيطرتها على النشاط الاقتصادي المتمثل حينذاك بالتبادل التجاري واستمرار هيمنتها على النقل النهري حتى الخليج وفي الحصول على امتياز مد خطوط سكك الحديد وامتياز

التنقيب عن الموارد الأولية وخاصة النفط الخام، واستمرار التنقيب عن الآثار العراقية القديمة. وكانت نشاطات شركة الهند الشرقية وبيت لنج منذ منتصف القرن التاسع عشر التعبير الواضح عن ذلك التغلغل والتأثير المتميزين والعلاقات الاجتماعية الواسعة التي أقامتها الممثليات البريطانية والشركات التجارية مع شيوخ العشائر والأسر الثرية والمتنفذة في الولايات العراقية وكبار الموظفين العراقيين في الولايات العثمانية في العراق.

ومن جانب آخر كان مطلع القرن العشرين قد شهد في العراق نشاطا سياسيا واجتماعيا واقتصاديا ملموسا ارتبط بواقع بروز بدايات أولية لبرجوازية عربية جديدة تتشكل تدريجاً وتعبر عن طموحات قومية مشروعة ومصالح اقتصادية عادلة، وسعيها لاستخدام موارد البلدان العربية المادية والبشرية لضمان تطورها الاقتصادي وتحقيق التراكم البدائي لرأس المال وتحسين مستوى السكان المعيشي والحياتي وتكوين أو توسيع الأسواق الوطنية وتنمية قاعدتها الاجتماعية وتأثيرها في الحياة العامة، إضافة إلى التخلص من السيطرة العثمانية التي كانت تقترب من نهاية قرنها الرابع. وكان الفكر البرجوازي العربي الحديث المقترن بجمهرة من المثقفين العرب قد تأثر بالفكر البرجوازي الأوروبي وبأفكار ومبادئ الثورة البرجوازية الفرنسية بشكل خاص. كما أن الفكر والنشاط السياسي في العراق كانا قد تأثرا كثيرا بحركتين مهمتين أيضاً هما الحركة المشروطية (الدستورية) في إيران منذ أوائل القرن العشرين أولاً، وحركة إعادة العمل بالدستور في الدولة العثمانية في العام ١٩٠٨ وأفكار حزب العهد في إطار الدولة العثمانية ثانياً.

وكانت الصراعات الدائرة في مركز الدولة العثمانية حينذاك وتدهور قدرات الدولة في السيطرة على الأجزاء التابعة لها في الأطراف وتنامي الاضطهاد والقهر السياسيين وفرض وجباية الضرائب والإتاوات من جانب الجندرمة التركية قد عمق الفجوة بين الحكومة العثمانية والمجتمع في الولايات الثلاث بعربه وكُرده وأقلياته القومية والدينية وساعد على نمو الحركات الفكرية والسياسية المناهضة للدولة العثمانية، رغم المشاعر الدينية التي كانت تربط العرب والكُرد في هذه المنطقة بها. ورغم أن النضال لم يتوجه حينذاك إلى إقامة دولة عربية واحدة أو الانسلاخ عن الدولة العثمانية، بل تركز في المطالبة بالإدارة

الذاتية وتخفيف الحكم المركزي، فأن الدولة العثمانية كانت قد رفضت كل ذلك وشددت من مكافحتها للحركة القومية وللمطالب المشروعة.

ومع تنامي هذا النضال برزت في العراق ثلاثة أحزاب سياسية هي: حزب العهد العراقي، وهو انشطار عن جمعية العهد التي تشكلت في العام ١٩١٣ في مصر بمبادرة من السيد عزيز علي المصري، وكانت عضويته مقتصرة على الضباط العراقيين. ويختلف هذا الحزب عن حزب العهد الذي تأسس بعد الحرب العالمية الأولى، إذ كان أغلب أعضاء هذا الحزب من الوجهاء والضباط وقدامى الموظفين[٨]، وحزب حرس الاستقلال الذي مثل الاتجاه القومي النامي حديثاً في العراق[٩]. وكانت اللجنة المؤسسة لها مؤلفة من علي البازركان وجلال بابان وشاكر محمود ومحمود رامز ومحمد باقر الشبيبي ومحي الدين السهروردي وآخرون.[١٠] وكان مركز ثقل نشاط هذا الحزب في بغداد، والجمعية الوطنية الإسلامية التي نشطت في كربلاء. وبلورت هذه الأحزاب أهداف الفئات الاجتماعية المناهضة للأوضاع السياسية والاقتصادية القائمة حينذاك وطرحت شعارات محددة موجهة إلى تعبئة الناس لانتزاع الاستقلال. وقد لوحظ وجود فارق بين الشعار الرئيسي لحزب العهد العراقي الذي دعا إلى "استقلال العراق استقلالا تاما ضمن الوحدة العربية وداخل حدوده الطبيعية..."[١١]، وبين الشعار الرئيسي لجمعية حرس الاستقلال الذي نص على ما يلي: "تسعى الجمعية المذكورة وراء استقلال البلاد العراقية استقلالا مطلقا"[١٢]. إلا أن برنامج

---

[٨] العطية، غسان د. العراق– نشأت الدولة.. مصدر سابق. ص ٣٥٨.

٩ المصدر السابق نفسه. ص ٣٥٩.

١٠ عبد الهادي، قاسم. دور بغداد في ثورة العشرين. رسالة ماجستير. بغداد نشرت على فصول في جريدة وموقع جريدة الجريدة في ديسمبر ٢٠٠٧.

١١ الحسني، عبد الرزاق. الثورة العراقية. بدون تاريخ. طبعة منقحة. المقدمة مكتوبة بتاريخ ١٣٧١ هجرية. ص ٦٧.

١٢ المصدر السابق نفسه.

هذه الجمعية أكد مسألتين هما الوحدة الوطنية لكل العراقيين والعلاقة العضوية بين نضال العراق وبقية الأقطار العربية من أجل الوحدة العربية. ولم تشذ الجمعية الوطنية الإسلامية، وهي ذات طابع محلي، عن هذا النهج ورفعت شعار مقاومة الاحتلال الأجنبي للبلاد وتحقيق استقلال العراق. وقد شكل نشاط هذه الأحزاب قاعدة مهمة لمواصلة النضال ضد المحتلين الجدد. وجدير بالإشارة إلى أن الحركة السياسية الحزبية في العراق لعبت دورا مهما في محاولة تقريب وجهات النظر بين الطوائف العراقية والتخلص من المشكلات التي تعقدت في العقود المنصرمة بين الشيعة والسنة من المسلمين بسبب السياسات التركية المناهضة للشيعة والسياسات الإيرانية المناهضة للسنة. وكانت بغداد أكثر مدن الولايات الثلاث حيوية في النشاط السياسي تليها البصرة والموصل، ثم مدن العتبات المقدسة التابعة لبغداد، وخاصة النجف وكربلاء، إضافة إلى مدن مثل الحلة والناصرية والسليمانية.

وكان وقوف العرب إلى جانب الحلفاء في الحرب العالمية الأولى ضد الدولة العثمانية المتحالفة مع ألمانيا والنمسا يؤكد حقيقتين مهمتين: هما أن العرب، وخاصة المتنورين منهم، كانوا لا يسعون إلى التخلص من سيطرة الدولة العثمانية فحسب، بل وإلى إقامة الدولة العربية الموحدة في المشرق العربي، وبالتالي لم يكن أمامهم من الناحية الموضوعية سوى التحالف مع القوى المناهضة للدولة العثمانية. ولكنهم كانوا في طريقة تعاملهم مع الدول الاستعمارية غير منتبهين أو غافلين للطبيعة الاستعمارية للحلفاء، كما أغفلوا الطبيعة الحقيقية لتلك الحرب الاستعمارية وأهدافها في السيطرة وإعادة تقسيم مناطق النفوذ في العالم، ومنها المنطقة العربية، والتي تجسدت في الهدف الرئيسي للدولة البريطانية المتمثل في احتلال هذه المناطق وفرض سيطرتها واستغلالها عليها وحماية مصالحها أولا وأخيرا. وعلى هذا الأساس وثقت تلك القوى، التي كانت تفاوض البريطانيين، وعلى رأسهم الشريف حسين بن على شريف مكة بالوعود الشفوية الاعتبارية التي قدمها المفاوض البريطاني، ماكماهون، باسم حكومته في عام ١٩١٥ بتحقيق مطلب العرب الرئيسي في تأمين الاستقلال وإقامة دولة عربية موحدة في تلك الأقاليم التي تقع جنوب خط العرض ٣٧ وبقيادة الشريف حسين. ولم يكن قد مضى على تلك الوعود سنة واحدة، وبعد إعلان "انتفاضة الصحراء"

من قبل الشريف حسين بفترة وجيزة التي تحدد بموجبها الموقف العربي من الدولة العثمانية وكانت بمثابة إعلان الحرب رسميا ضدها والوقوف إلى جانب بريطانيا وبقية الحلفاء، حتى كانت بريطانيا وفرنسا قد وقعتا على اتفاقية سايكس–بيكو في ١٩١٦/٦/٥ التي تحدد بموجبها توزيع مناطق النفوذ الاستعماري في المنطقة العربية على الدولتين الاستعماريتين، ثم إعطاء الدولة البريطانية لليهود وعداً، أي وعد بلفور، بإقامة دولة لهم على أرض فلسطين في العام ١٩١٧.

ولم يختلف موقف قادة الشعب الكُردي المتفاوضين في الخارج عن موقف القادة العرب، إذ أنهم وثقوا أيضاً بوعود البريطانيين والفرنسيين في الموافقة على ممارسة الكُرد لحقهم في الاستقلال الذاتي وتمكينهم من إقامة دولتهم مستقبلاً، إذ أن الحلفاء قد تجاوزا تلك الوعود والعهود الكلامية في اتفاقاتهم الخاصة التي نشرتها الحكومة الجديدة في روسيا في أعقاب ثورة أكتوبر الاشتراكية. كما لم ينتبه العرب والكُرد في الولايات العثمانية الثلاث إلى المجازر البشرية التي نظمهتا ونفذتها الدولة العثمانية ضد الأرمن في المدن التركية المختلفة وحيثما وجد أرمن في العام ١٩١٥. وكانت رائحة العنصرية النتنة والتعصب القومي والديني والانتقام من مسيحيي بريطانيا وفرنسا باعتبار أن الدولتين تخوضان الحرب ضد الدولة العثمانية، من بين الأسباب الحقيقية وراء تلك المجازر الرهيبة التي راح ضحيتها عشرات ألوف الأرمن الذين لا ذنب لهم سوى كونهم غير أتراك وغير مسلمين. ويمكن العودة إلى كتاب "وثائق تاريخية" للإطلاع على تلك المجازر البشعة[١٣].

استطاعت القوات البريطانية في تشرين أول/ تشرين ثاني من العام ١٩١٤، أي مع اندلاع الحرب العالمية الأولى، احتلال البصرة ثم مد نفوذها إلى باقي مناطق جنوب العراق، في حين أنها عجزت عن احتلال بغداد حتى الربع الأول من العام ١٩١٧. وقد قوبلت القوات البريطانية من جانب بعض القوى الدينية، وخاصة بعض الجماعات الشيعية وجماعات من

---

١٣ غازاريان، هايكازن. وثائق تاريخية عن المجازر الأرمنية عام ١٩١٥. ترجمة نزار خليلي. سلسلة دراسات ووثائق المجازر الأرمنية. ٤. دار الحوار للنشر والتوزيع. اللاذقية. سوريا. ط١ . ١٩٩٥.

الكُرد المجاهدين، بالرفض والوقوف إلى جانب قوات الدولة العثمانية من منطلق ديني أساسا. إلا أن هذا الموقف قد تغير إزاء الدولة العثمانية، ولكنه لم يتغير بشكل عام من الاحتلال البريطاني للعراق، رغم وجود بعض الاختلاف في مواقف المجتهدين من أئمة الشيعة.

وعند احتلال بغداد من قبل القوات المسلحة البريطانية في آذار/مارس العام ١٩١٧ وطرد القوات العثمانية اعتقدت القوى القومية العربية، وعلى رأسها الشريف حسين، التي ناضلت ضد السيطرة العثمانية، بأنها قد حققت الخطوة الأولى على طريق الاستقلال والوحدة، وفق الوعد البريطاني بتأمين ذلك الاستقلال وتلك الوحدة. وهكذا كان أمر القوى الكُردية التي فوجئت بموقف رافض لتنفيذ طموحاتها القومية، وعلى رأسها الشيخ محمود الحفيد. وفي الحادي عشر من شهر آذار/ مارس عام ١٩١٧ أعلن الجنرال ستانلي مود سقوط بغداد، وادعى في هذا البيان "إن جيوشنا لم تدخل مدنكم وأراضيكم كفاتحين أو أعداء بل كمحررين"[١٤]. ولم تكن تلك الوعود صادقة، كما لم يكن هذا النداء صادقا بل كان إجراءً سياسياً تكتيكا ذكياً لوقف أية محاولة لمقاومة القوات المحتلة. واستهدف ماكماهون في وعده للشريف حسين بالاستقلال الحصول على دعم العرب لهم في الحرب ضد الأتراك وإيقاف أية عمليات عسكرية مناهضة لهم في المناطق العربية، وبالتالي ضمان الهيمنة على أقطارهم وتأمين عدة أهداف أساسية هي:

- تعزيز السيطرة البريطانية الجديدة وضمان ديمومتها في الولايات الثلاث (بغداد والبصرة والموصل، بما فيها المدن الكُردية التابعة لولاية الموصل)، باعتبارها جزءاً من مستعمراتها الجديدة، إضافة إلى المناطق أو الولايات الأخرى، وخاصة ولاية الشام العربية التي كانت تشتمل على مناطق سوريا ولبنان وشرق الأردن وفلسطين.
- ضمان التحكم بالطريق الموصل إلى الهند عبر قناة السويس بعد افتتاحها في العام ١٨٦٩ من جهة، وتأمين طريق الهند البري المار عبر آسيا الجنوبية والخليج العربي

---

١٤ المصدر السابق نفسه. ص ٢٠٣.

ووادي الرافدين وسوريا عبر البحر الأبيض المتوسط ومنه إلى أوروبا عبر الأناضول في تركيا[١٥] من جهة أخرى، وهو الطريق القديم الذي استخدمته شعوب المنطقة على امتداد القرون التي سبقت فتح قناة السويس[١٦]. وكان لهذا الطريق أهمية خاصة لبريطانيا تجارياً وعسكرياً بسبب رغبتها في تكريس سيطرتها الاستعمارية واستغلالها شعوب الهند حينذاك.

- تأمين السيطرة المباشرة والتامة على منابع النفط في العراق وضمان الهيمنة الفعلية على الموانئ الضرورية لتصدير النفط الخام، إضافة إلى تنشيط الحركة التجارية وفتح الأبواب على مصراعيها أمام رؤوس الأموال البريطانية والدفاع عن مصالح بريطانيا في المنطقة[١٧]. وقد أدركت بريطانيا، وأكثر من أي وقت مضى، أهمية النفط في سنوات الحرب العالمية الأولى، كوقود لمحركاتها المختلفة.
- التنقيب عن الآثار القديمة باعتبار العراق مركزاً غنياً جداً بتراثه الحضاري القديم بهدف الاستيلاء عليه ونقله إلى إنجلترا.
- تأمين الأجواء المناسبة للوعد الذي قطعه وزير خارجية بريطانيا باسم حكومته لليهود بإقامة دولة قومية عبرية على الأرض الفلسطينية، خاصة وأن وعد بلفور لم يكن سوى تتويجا للجهود التي بذلت قبل ذاك من جانب الحركة الصهيونية العالمية بقيادة هرتزل مع الدولة العثمانية والسلطان عبد الحميد الثاني لتأمين مثل هذا التأسيس والتي لم تفلح في حينها.

---

15 - Hoepli Henry. England im Nahen Osten. Das Koenigreich Irak und die Mossulfrage. Verlag Palm & Enke in Erlangen. 1931. S. 1.
الخطاب، رجاء حسين حسني. العراق بين ١٩٢١–١٩٢٧. دار الحرية للطباعة. بغداد. ١٩٧٦. ص ١٧.

16 Hoepli Henry. England im Nahen Osten. Das Koenigreich Irak und die Mossulfrage. Verlag Palm & Enke in Erlangen. 1931. S. 1.

17 Hoepli Henry. England im Nahen Osten. Das Koenigreich Irak und die Mossulfrage. Verlag Palm & Enke in Erlangen. 1931. S. 3-17.

- إقامة نظام حكم يستجيب لإرادة الأسياد الجدد وينفذ المهمات التي تسعى بريطانيا إلى تحقيقها في العراق والمنطقة. ولم تكن طريقة أو صيغة نظام الحكم في بلاد ما بين النهرين محددة تماماً، إذ وجدت بشأنها وجهات نظر عديدة.

وجه وزير خارجية بريطانيا العظمى أرثر جيمس بلفور رسالة إلى اللورد ليونيل وولتر دي روتشيلد تضمنت الوعد بتأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين. نص الرسالة:

وزارة الخارجية

في الثاني من نوفمبر/ تشرين الثاني سنة ١٩١٧

عزيزي اللورد روتشيلد

يسرني جدا أن أبلغكم بالنيابة عن حكومة جلالته، التصريح التالي الذي ينطوي على العطف على أماني اليهود والصهيونية، وقد عرض على الوزارة وأقرته: "إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جليا أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى".

وسأكون ممتنا إذا ما أحطتم الاتحاد الصهيوني علما بهذا التصريح.

المخلص

آرثر بلفور

ويبدو أن جمهرة غير قليلة من هؤلاء القادة والضباط العرب الذين أصابتهم خيبة الأمل بالوعود الكاذبة وبعد أن أدركت الوقيعة التي دبرتها بريطانيا وفرنسا للعرب، وبدلا من أن تنتفض بوجه هؤلاء، رضخت للأمر الواقع وراحت تتنافس في الحصول على رضى بريطانيا وفرنسا لتأمين مواقع مهمة لها في مناطق الاحتلال البريطانية والفرنسية وفي الدول الجديدة المحتمل إقامتها[١٨]. ولكن لم يكن هذا الرضوخ هو السمة المميزة لكل الساسة

---

١٨ كتب السيد سيمنر ويلز في مذكراته عن وعود الحلفاء للعرب وعدم الوفاء بها ما يلي: " إن خيبة الزعماء العرب بعد مؤتمر فرساي، وخيبة كثيرة من العسكريين البريطانين اللامعين الذين حاربوا إلى جانبهم خلال الحرب العالمية الأولى، لا تحتاج إلى مزيد من التأكيد، ويكفي أن يذكر فقط أن الزعماء العرب باتوا مقتنعين بأن الحكومة البريطانية نكثت عهودها لهم، وهذه الحقيقة هي مبعث غير قليل من التعقيدات والشكوك التي تشوب التاريخ العربي في الآونة الأخيرة. إن السبب الأكبر للشكوى هو عدم وفاء بريطانية بالوعود التي يدّعي العرب أنها وردت في المراسلات المتبادلة في سنة ١٩١٥ بين السر هنري مكماهون والشريف حسين، والد الأمير فيصل الذي أصبح فيما بعد أول ملك على العراق. إن قسماً مما يدعى باتفاقية مكماهون يؤلف ميثاق معونة متبادلة، كم أن هذه الاتفاقية اشترطت أن تعترف بريطانية – بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى – بالخلافة العربية وباستقلال جميع البلاد العربية باستثناء "عدن". وقد قطع لبريطانية مقابل ذلك، وعد بأن تكون لها الأفضلية في العلاقات الاقتصادية. إن الاتفاقية السرية بين بريطانية وفرنسة وروسية خرقت هذا الترتيب خرقاً فاضحاً، فقد قضت بألا تمنح روسية القسطنطينية والمضايق، بل قضت أيضاً – وهذا أهم بكثير من وجهة نظر أولئك الذين رسموا خطة الاستقلال العربي – بأن تحصل فرنسة على سوريا ولبنان مستعمرات مباشرة لها، إضافة إلى حقول نفط الموصل التي هي ضمن العراق الآن. وفي الاصطدامات المباشرة التي وقعت بين بريطانية وفرنسة في مؤتمر باريس وخلال السنوات الثلاث التي وليتها حول مصالحها في الشرق الأدنى، خابت الآمال العربية في اتحاد فدرال مستقل. وفي مؤتمر سان ريمو الذي عقد في سنة ١٩٢٠ أهملت المطالب العربية إهمالاً نهائياً بقرار من دول الحلفاء الكبرى، وبموافقة عصبة الأمم، على أن تتولى فرنسة سلطة الانتداب في سورية ولبنان، وأن يوضع العراق تحت الانتداب البريطاني. وكذلك منحت بريطانية الانتداب على فلسطين". راجع في هذا الصدد: صفوة، نجدة فتحي. العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب. منشورات المكتبة العصرية . صيدا–بيروت. النشر بدون تاريخ. ص ٧٥/٧٦.

العرب أو الساسة العراقيين. إذ تصدى عدد كبير من هؤلاء الساسة والضباط للسياسة البريطانية وعملوا على إثارة فئات الشعب ضدها. إذ أن العراقيين رفضوا منذ البدء هذا الاحتلال وحاولوا التصدي له بمختلف السبل، سواء أكان ذلك بالنسبة للشعب الكُردي الذي أدرك الخديعة التي تعرض لها هو الأخر وفق اتفاقية سايكس–بيكو عام ١٩١٦، أم بالنسبة للشعب العربي في العراق وبقية الشعوب العربية[١٩]. ونقل الدكتور كمال مظهر أحمد عن المؤلف المصري أمين سعيد المفاجأة غير السارة التي فوجئ بها هو وبقية العرب بنشر نصوص معاهدة سايكس–بيكو السرية بقوله: " فجأة وعلى حين غرة أذاع راديو موسكو.. نصوص الاتفاقات السرية... لاقتسام العالم واضطهاد الشعوب... وأذاع راديو موسكو في ما أذاعه المكاتبات التي دارت بين روسيا وفرنسا وانكلترا حول اقتسام بلاد

---

١٩ توصلت وزارة الخارجية البريطانية، ممثلة بشخص وزير الخارجية مارك سايكس، ووزارة الخارجية الفرنسية، ممثلة بشخص وزير الخارجية جورج بيكو، إلى اتفاق عرض على وزارة الخارجية الروسية، ممثلة بشخص وزير الخارجية سازانوف، يقضي ب "تقسيم "تركيا الآسيوية" إلى خمس مناطق وتوزيعها على النحو الآتي:

١– "المنطقة الزرقاء" وتتألف من الأقسام الغربية من سوريا ولبنانمع كل من كيليكيا وعينتاب وأورفه وماردين وديار بكر وحكاري، والتي أتفق الطرفان على أن تكون لفرنسا فيها السيادة المطلقة.

٢– "المنطقة الحمراء" وتتألف من القسم الجنوبي من ولاية بغداد مع ولاية البصرة وميناءي حيفا وعكا وتكون تابعة لإنكلترا.

٣– "المنطقة ذات اللون القهوائي" وتتألف من بقية فلسطين وتكون تحت إشراف دولي تتفق عليه روسيا مع الدول الغربية.

٤– "المنطقة (A)" وتتألف من القسم الشرقي من سوريا مع شمال العراق وتصبح منطقو نفوذ فرنسية.

٥– "المنطقة (B)" وتتألف من الأردن مع العراق الأوسط وتصبح منطقة النفوذ البريطاني". راجع في هذا الصدد: أحمد، كمال مظهر د.حقائق جديدة عن معاهدة سايكس–بيكو في ضوء الوثائق الروسية. في مجلة: "آفاق عربية" السنة الثالثة. العدد٢. تشرين الأول ١٩٧٧. بغداد. ص ٣٩.

الدولة العثمانية، كما أذاع معاهدة بطرسبورج .. واتفاق سايكس–بيكو، أي أنه كشف كل شيء وأثبت خيانة الإنكليز للعرب، وأنهم يمكرون به"[٢٠].

وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى تمكنت قوات الاحتلال البريطاني وبالتعاون مع القوى الكُردية الانتهاء من وجود بقايا الحكم العثماني في ولاية الموصل، والتي لم تعترف بها تركيا حينذاك، باعتبار أنه جرى بعد التوقيع على اتفاقية إيقاف القتال بين الدولة العثمانية والحلفاء.

في آب من العام ١٩١٨ تولى أرنولد ولسن مسؤولية نائب الحاكم المدني في العراق. وكان هذا القائد البريطاني مشبعاً بذهنية استعمارية وبتجربة طويلة من الهيمنة البريطانية المباشرة على الهند، وبالتالي كان يرى في سكان العراق جمهرة جاهلة ومتخلفة وغير متجانسة وغير قادرة على حكم نفسها، وبالتالي لا بد من الأخذ بيدها والسير بها تدريجاً صوب الديمقراطية البريطانية. وفي ضوء ذلك كان يميل إلى جعل الهيمنة البريطانية مباشرة وضم بلاد ما بين النهرين إلى الممتلكات البريطانية لا غير. وتصرف في إدارته على هذا الأساس والذي أغاظ بشكل قاطع سكان العراق عموماً. ووجدت إلى جانب وجهة نظر ولسن وجهات نظر أخرى تختلف من حيث الوجهة، رغم أنها تتفق بالمحصلة النهائية بشان المصالح البريطانية في المنطقة. وأبرز وجهات النظر الأخرى تمثلت في رأي السير برسي كوكس ومس كيرترود بيل، الخبيرة البريطانية بشؤون الشرق الوسط والعراق على نحو أخص، والتي قضت سنوات طويلة في العراق وكتبت الكثير عنه وعن أوضاعه السياسية والاقتصادية.والسياسات الخاطئة التي مارستها بريطانيا في العراق وعدم اتخاذ قرارات عاجلة بشأن الموقف من النظام الذي يراد إقامته، سواء بالنسبة إلى بغداد أم البصرة أم الموصل، توفرت مستلزمات فعلية لحركات جماهيرية مناهضة للحكم البريطاني في العراق. وإذا كانت تلك الحركات قد بدأت في النجف في العام ١٩١٨ وقادت إلى جملة من الإعدامات

---

٢٠ أحمد، كمال مظهر د. حقائق أخرى عن مؤتمر شعوب الشرق. في: مجلة "آفاق عربية" العدد ١٢. آب ١٩٧٦. بغداد. ص ٩٢.

لمناضلين عراقيين ضد القوات البريطانية، فأنه قد تبلورت بشكل أكثر وضوحا في الحركة الكُردية المسلحة في السليمانية بقيادة الشيخ محمود الحفيد. فالإعدامات التي نفذت في النجف لم تثن الناس فيها عن طرح وجهات نظرهم صراحة في ما يفكرون به إزاء بريطانيا والاحتلال، بل زادتهم إصراراً. وهذا ما انعكس في اللقاء الذي تم بين ولسن وقادة النجف. ففي ١٩١٨/١٢/١٣ توجه ولسن، ضمن محاولاته المستمرة لمعرفة تصورات العراقيين في ضوء الأسئلة التي طرحت على السكان في العراق والتأثير عليهم عبر لقاءات مباشرة تحمل تهديداً مبطناً، إلى النجف واجتمع بالشخصيات السياسية والاجتماعية والدينية للحوار بشأن مستقبل العراق. وفي هذا اللقاء طلب منهم الإجابة عن الأسئلة المطروحة مباشرة. وكان الرأي منقسماً، ولكن الغالبية كانت إلى جانب الفكرة الأساسية في إقامة حكومة وطنية عربية مستقلة استقلالاً تاماً، كما جاء على لسان الحاج عبد الواحد سكر والشيخ محمد رضا الشبيبي، في حين أكد طالب هادي النقيب على إدارة بريطانية مباشرة للعراق[٢١]. وكان الأخير يعبر من حيث المبدأ عن الفكرة التي كان يحملها ولسن ذاته. وكان إصرار البريطانيين على السير في سياساتهم إزاء العرب والكُرد قد بدأت تثير الناس ضدهم وتؤجج المشاعر، التي رغم ذلك لم تكن متبلورة تماماً عند الغالبية العظمى من السكان، بل لدى مجموعات من القيادات السياسية وشيوخ العشائر والمثقفين من العرب والكُرد وغيرهم.

وفي مايس/أيار من عام ١٩١٩ انطلقت حركة جماهيرية، أول انتفاضة شعبية، ضد الحكم البريطاني في السليمانية بقيادة الشيخ محمود الحفيد، تلك الانتفاضة التي ضُربت بقسوة بالغة وأخفقت في الوصول إلى ما كانت تسعى إليه. وفي ٣٠ حزيران/يونيو من عام ١٩٢٠ انطلقت جماهير العشائر في الرميثة في الفرات الأوسط وبعدها في بقية مدن الوسط والجنوب بشكل خاص لتعلن رفضها للانتداب والسيطرة البريطانية وتدعو إلى إقامة دولة عراقية مستقلة. وقد شاركت في هذه الثورة الشعبية جماهير واسعة من الفلاحين وجمهرة

---

٢١ عبد الرزاق، جعفر. الدستور والبرلمان في الفكر السياسي الشيعي. ١٩٠٥–١٩٢٠. كتاب قضايا إسلامية معاصرة ٢٢. مؤسسة الأعراف للنشر. دون ذكر مكان النشر. ٢٠٠٠. ص ٨١.

من العمال والكسبة والحرفيين ورجال الدين وجمهرة من الأفندية أو المتعلمين والمثقفين، وبشكل خاص الضباط العراقيين الذين خاب ظنهم بالحليف البريطاني. كما دعت الأحزاب السياسية مثل حزب حرس الاستقلال وحزب العهد والجمعية الوطنية الإسلامية إلى المشاركة في الثورة ودعم الجهود لتحقيق أهدافها. وأصبحت بغداد تشكل المركز الرئيسي للدعاية السياسية للثورة والمساند لتوجهاتها.

وجدير بالإشارة إلى أن هذه العمليات الثورية المناهضة للاحتلال البريطاني قد تأثرت بدورها بالحركات السياسية في العديد من الأقطار العربية حينذاك. فقد هزت أحداث ١٩١٨ سوريا ولبنان التي انتهت بانكسار القوات العثمانية ودخول القوات العربية بقيادة الأمير فيصل بن حسين إلى الشام وإقامة الحكومة العربية في سوريا، ثم ثورة العام ١٩١٩ في مصر وتنامي الحركة الكمالية بقيادة كمال أتاتورك بين ١٩١٩ – ١٩٢١، إضافة إلى التأثيرات غير المباشرة لثورة أكتوبر الاشتراكية في العام ١٩١٧ في روسيا القيصرية والثورة في ألمانيا في العام ١٩١٨.[٢٢] ونحاول فيما يلي البحث في ثورة السليمانية وثورة العشرين.

## المبحث الثاني: لمحات من ثورة السليمانية [٢٣]

### أولاً: العوامل المفجرة لثورة السليمانية ١٩١٩

شهدت سنوات القرنين السابع عشر والثامن عشر والثلث الأول من القرن التاسع عشر معارك غير قليلة بين القبائل الكُردية في جنوب كُردستان، أي في كُردستان العراق الحالية،

---

٢٢ تاريخ الأقطار العربية المعاصر. مصدر سابق. الجزء الأول. ص ٢٢.

٢٣ يطلق الأدب السياسي العراقي على انتفاضتي السليمانية وعام ١٩٢٠ بثورة السليمانية وثورة العشرين. وهو تعبير مجازي، إذا انطلقنا من المفهوم العلمي أو الماركسي للثورة والذي يعني عملية تغيير حقيقية وجذرية في المجتمع، أي تغيير علاقات الإنتاج والقوى المنتجة والقوى التي تمارس السلطة. ولكن الانتفاضتين عجوتا عن تحقيق أهدافهما المباشرة، رغم ما تركاه من آثار مهمة جداً على السياسة العراقية فيما بعد.

مرة، وبين القبائل الكُردية وحكم المماليك في بغداد مرة أخرى، كما تعرضت لاحتلال فارسي وأصبحت أراضيها ساحات لمعارك دموية كانت تدور بين الدولتين الفارسية والعثمانية. وكان الشاهات الفرس وسلاطين الدولة العثمانية يخوضون القتال في المناطق الكُردية وعندما يفرضون سيطرتهم عليها يوقعون الاتفاقات معهم التي تخدم في المحصلة النهائية مصالحهم وتعيق تطور المنطقة الكُردية أو تسمح بتحقيق تعاونها وتضافر جهودها أو توحيد إماراتها. يشير عصمت شريف، في مجال بحثه في الاتفاقيات التي كانت قد وقعت بين الأمراء الكُرد وملوك إيران، إلى أن تلك الاتفاقيات كانت ذات جانبين: فهي من حيث المبدأ كانت تضع حدا للحروب المتبادلة بين القبائل والإمارات الكُردية باعتبارها متحالفة مع الشاهات من جانب، ولكنها كانت في الواقع العملي لا تعيق تحقيق أي اتحاد ضروري بين تلك القبائل الكُردية حسب، بل كانت تساهم في تفرقهم وانفراط عقد وحدة الكلمة التي لا بد منها لتأمين الحقوق.[٢٤] كما أنها كانت لا توفر الإمكانيات الضرورية لتطوير المنطقة الكُردية وتحسين مستوى حياة السكان. ويشير محمد أمين زكي إلى أن الدولة العثمانية قد استخدمت الكُرد بشكل واسع في حروبها ضد الدولة الفارسية وفي الحربين الروسية التركية "وفي القضاء على الإمارات الكُردية خاصة وفي إطفاء نار الثورات التي كانت تقوم ضدهم في سائر أنحاء المملكة العثمانية، بما فيها الثورات التي قامت في جنوب العراق، ولاسيما في عهد الولاة المماليك ببغداد، إذ قضوا عليها غالبا بفضل القوات الكُردية"[٢٥]. ويورد الكاتب أمثلة كثيرة على ذلك الاستخدام من جانب الدولتين العثمانية والفارسية للكُرد في معاركها المتبادلة وعلى أرض كُردستان أو في أنحاء أخرى من الدولة العثمانية وخارجها.[٢٦] ولا يجوز، بطبيعة الحال، تحميل الإنسان الكُردي الاعتيادي مسؤولية ذلك بقدر ما هي مسؤولية الأوضاع التي كانت سائدة حينذاك في المنطقة بأسرها وطبيعة المرحلة

---

24 Kendal. Die Kurden unter der osmanischen Herrschaft. Bd. 1. S. 46

المصدر السابق.

٢٥ المصدر السابق نفسه، الجزء الأول، ص ٢٥٠/٢٥١

٢٦ المصدر السابق نفسه، ص ٢٥٠–٢٥٥

وتعقيداتها والهيمنة المركزية المشددة للدولة العثمانية وقواتها العسكرية، ثم الصراعات التي كان رؤساء العشائر والأغوات يخوضونها في ما بينهم للهيمنة على مناطق نفوذ كُردية أوسع توضع تحت وصايتهم، إضافة لما كان يحصل من مساومات بين الأمراء ورؤساء القبائل من جهة، والدولة العثمانية أو الدولة الفارسية من جهة أخرى.

لم يكن اهتمام بريطانيا منصبا على المنطقة العربية فحسب، بل وعلى المنطقة الكُردية أيضاً، سواء أكانت شرق أم جنوب كُردستان، إذ كانت كل الدلائل تشير إلى وجود النفط في المنطقة التي أصبحت ضمن عراق اليوم، إضافة إلى أهمية هذه المنطقة من الناحيتين العسكرية والتجارية. وقد تجلى ذلك الاهتمام بوضوح في مراسلات السير برسي كوكس مع الحكومة البريطانية بعد انسحاب القوات الروسية من إيران ومن كُردستان الشرقية التي كانت وما تزال تقع ضمن الحدود الإيرانية. وكما جرى مع العرب كانت الوعود البريطانية والفرنسية قد أعطيت إلى رؤساء القبائل الكُردية. وكانت تلك الوعود تتضمن موافقة الحلفاء على النظر الجدي بمطالب الكُرد في تحقيق وحدة بلادهم، ومنح الاستقلال الذاتي لمنطقة كُردستان ضمن الوصاية البريطانية. ولكن في واقع الحال وضعت الحكومتان البريطانية والفرنسية الخطط السرية لتقسيم المنطقة فيما بينهما والتي وجدت تعبيرها في بنود اتفاقية سايكس – بيكو التي وقعت في العام ١٩١٦، ثم وقع عليها فيما بعد ممثلو روسيا القيصرية. وكانت هذه الدول قد اتفقت على أن تصبح ولاية الموصل، وبضمنها القسم الأكبر من كُردستان الجنوبي، وفق بنود هذه الاتفاقية، من حصة فرنسا، وأن تكون إيران وقسم من كركوك خاضع للوصاية البريطانية. وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى تمكنت بريطانيا وفق مناورات عديدة من إقناع فرنسا بمساومة خاصة جرى بموجبها إعطاء فرنسا حصة مناسبة من امتيازات النفط العراقي وتأكيدها على جعل سوريا ولبنان من حصة فرنسا دون منازع، في مقابل أن تكون ولاية الموصل ضمن حصتها التي شملت عمليا إيران والعراق وتركيا، أي كل كُردستان في ما عدا القسم المتبقي في الحدود التي رسمت لسوريا.

لقد كانت سنوات الحرب العالمية الأولى قاسية جدا على الشعب الكُردي وعلى مختلف مناطق العراق، وخاصة الموصل. فالمعارك الحربية بين القوات البريطانية والعثمانية التي ساهمت في تخريب البلاد ونشر الرعب والدمار والموت بين الناس، إضافة إلى المجاعات والأوبئة التي أودت بحياة عشرات الألوف من الناس قد جعلت السكان يتمنون نهاية الحرب والخلاص من الحكم العثماني، خاصة وأن وعود البريطانيين للأكراد كانت معسولة. وكان الوضع في كُردستان معقداً جداً. فمن جهة كانت القوات التركية قد أُجبرت على التراجع بفعل تضافر جهود القوات البريطانية–الهندية والوحدات غير النظامية للقبائل الكُردية التي شكلها رؤساء القبائل مقابل الوعود بوحدة كُردستان الجنوبي على الأقل. وكانت العلاقات الكُردية – الأرمنية متوترة بفعل المجازر التي نظمتها الدولة العثمانية في نهاية القرن التاسع عشر ضد الأرمن باستخدام الوحدات العسكرية الحميدية التي كانت بالأساس كردية. كما أن العلاقات في ما بين العشائر الكُردية لم تكن دون توترات ومنازعات، رغم إنها كانت تواجه مشكلات مشتركة. إلا أن هذا لم يمنع القوات البريطانية من عقد اتفاقية تعاون بينها وبين الكثير من رؤساء القبائل الكُردية التي كانت تحمل كرها شديدا للدولة العثمانية، رغم عدم ترحيب رجال الدين بتلك الاتفاقية، إذ كانت تلك القوى تؤيد، من وجهة نظر دينية بحتة، حرب الدولة العثمانية المسلمة ضد بريطانيا وفرنسا "الكافرتين"!

وقبل توقيع اتفاقية الهدنة في مودروس في الثلاثين من شهر تشرين الثاني عام ١٩١٨م بين دول الحلفاء والدولة العثمانية[٢٧]، كانت القوات البريطانية قد بدأت معاركها ضد القوات العثمانية في كُردستان العراق واحتلت في أيار من عام ١٩١٨ كفري وطوزخورماتو في

---

٢٧ مودروس: "ميثاق عقد في ميناء مودروس، بجزيرة لمنوس في بحر إيجه، بين الدولة العثمانية وبريطانيا العظمى (ممثلة الحلفاء) في ٣٠ أكتوبر ١٩١٨ إثر هزيمة الأتراك في الحرب العالمية الأولى. بموجبه تخلى العثمانيون عن الحجاز واليمن وسوريا والعراق وطرابلس الغرب، واحتل الحلفاء مضيقي الدردنيل والبوسفور، وسرح الجيش العثماني. راجع:
www.kl28.com/encr.php?search=1983881557

كركوك، ثم تم احتلال الموصل في العاشر من تشرين الثاني من نفس العام. وبهذا أصبحت ولاية الموصل كلها ضمن الاحتلال البريطاني.

لقد كان الوضع في السليمانية من الناحية السكانية والمعيشة مزرياً جداً. فقد كتبت مس بيل حول وضع المدينة ما يلي:

"عندما استولينا على السليمانية في تشرين الثاني ١٩١٨ لم يكن قد بقي حياً من سكان السليمانية، الذين يبلغ عددهم الاعتيادي في الأصل (٦٠٠٠) نسمة، غير (٢٥٠٠) نسمة. وكانت الجثث ملقاة في الشوارع والمجاري، كما كانت المجاعة والأمراض تعجل في القضاء على من بقي حياً من السكان. ولم يبق قائماً من الدور التي يمكن أن تسكن غير عدد قليل"[٢٨].

ومع نهاية العام ١٩١٨ عينت الحكومة البريطانية الشيخ محمود الحفيد البرزنجي محافظا لمدينة السليمانية، كما عينت بعض رؤساء العشائر الكُردية الأخرى مسئولين عن مناطق كُردية أخرى مثل جمجمال وحلبجة وغيرها واعُتبروا ممثلين للحكومة البريطانية أولا، ولكن عين بجوارهم بعض المستشارين السياسيين البريطانيين "لمساعدتهم " في أداء مهماتهم، وبتعبير أدق للأشراف عليهم ومراقبتهم، إذ لم تكن للحكومة البريطانية ولا ممثليها في العراق ثقة بهم. وقد أجرت الدولة البريطانية لهم رواتب ومساعدات مالية، كما فرضت عليهم مجموعة من الالتزامات. وكانت هموم بريطانيا متوجهة في منطقة كُردستان الجنوبي صوب الأمور الأساسية التالية:

– تعزيز الهيمنة البريطانية على المنطقة ومنع عودة النفوذ العثماني إليها ثانية.

– المحافظة على النظام العام ومنع نشوب النزاعات والمعارك بين القبائل الكُردية، ولكن في الوقت نفسه عدم السماح باتحادها أو تعاونها في مواجهة الاحتلال.

– إعادة إعمار ما خربته الحرب وتطوير الحياة الاقتصادية، وخاصة الزراعة والتجارة في ظل العلاقات شبه الإقطاعية التي كانت سائدة في كُردستان حينذاك، وضمان جباية

---

٢٨ بيل، مس طيرترود. فصول من تاريخ العراق القريب. مصدر سابق. ص ٢٠٠٤.

الضرائب وفق ما كانت عليه الحالة أثناء الاحتلال العثماني للمنطقة تقريبا، إضافة إلى زيادة إنتاج السلع التي يمكن تصديرها إلى الأسواق البريطانية، ومنها التبغ.

– ضمان استمرار تدفق السلع البريطانية إلى أسواق هذه المنطقة.

– تأمين الهيمنة البريطانية التامة على منابع النفط التي كانت معروفة حتى ذلك الحين في كل من كركوك والموصل لتكون الخطوة الأولى على طريق جعل كُردستان الجنوبي والشرقي، إضافة إلى الموصل، ضمن منطقة الاحتلال البريطانية ومن حصة بريطانيا كلية.

وفي مقابل هذه الأهداف البريطانية الاستعمارية كان المراقب حينذاك يلاحظ على المجتمع العشائري الكُردي المسائل المهمة التالية:

– نمو المشاعر القومية الكُردية بين رؤساء العشائر الكُردية وبعض المثقفين والمتعلمين المتنورين، سواء الذين كانوا في تركيا أم في الخارج. وقد ظهر في هذه الفترة ولأول مرة شعار "كُردستان للأكراد"[٢٩]. ويشير إلى أن الكُرد في الخارج ابدوا نشاطا ملحوظا لصالح القضية الكُردية، إذ كتب يقول: "... أخذ (شريف باشا) في باريس على عاتقه تمثيل الجماعات السياسية الكُردية كلها، فقدم مذكرتين وخريطتين لكُردستان إلى مؤتمر الصلح ضمنهما مطالب وحقوق الأمة الكُردية. وكانت إحدى المذكرتين مؤرخة في (٢٥ جمادي الثاني سنة ١٣٣٨ هجرية – أول مارس سنة ١٩١٩م) والأخرى (سنة ١٣٣٨ هجرية – أول مارس ١٩٢٠) وفي ديسمبر سنة (١٩١٩م) كان شريف باشا قد وقع مع ممثل الأرمن (بوغوص نوبار باشا) اتفاقا بين الكُرد والأرمن من نتيجته أن تقدما إلى مؤتمر الصلح ببيان مشترك يحددان فيه حقوق أمتيهما"[٣٠].

---

٢٩ لازاريف. المسألة الكُردية ١٩١٧–١٩٢٣. مصدر سابقز ص ٤٢.

٣٠ محمد امين زكي: خلاصة تاريخ الكُرد وكُردستان. في جزئين. الجزء الأول، ١٩٣١. مصدر سابق، ص ٢٢٥/٢٢٦

– تزايد الشكوك في الوعود البريطانية التي أعطيت لرؤساء القبائل، وخاصة للشيخ محمود الحفيد البرزنجي باستقلال كُردستان الجنوبي التي كانت تحت الوصاية البريطانية.[٣١]

– تنامي الرغبة لدى رؤساء العشائر الكُردية في مواجهة المحتلين الجدد عسكريا وطردهم من المنطقة والتي تجلت في الحركات الثورية العشائرية في العام ١٩١٩ بشكل خاص، خاصة وأن الإنجليز بدأوا يفرضون نفس الضرائب على العشائر وينتزعونها بنفس الأساليب والطرق التي كانت تمارسها الدولة العثمانية.

تشير أغلب المصادر التي تبحث في الحركات الثورية لعام ١٩١٩ إلى أن تحركات عديدة كانت قد بدأت في ربيع العام ١٩١٩ ابتداءً من انتفاضة عشيرة كويان على مشارف زاخو وعشيرة بارزان بقيادة الشيخ أحمد بارزاني. إلا أن هاتين الحركتين قمعتا بقوة السلاح من جانب القوات البريطانية، قبل أن يتحرك الشيخ محمود الحفيد البرزنجي في أيار/مايس من نفس العام بحركته الثورية وتحريره مدينة السليمانية من القوات البريطانية والضباط البريطانيين بمن فيهم السياسيين، وإعلان نفسه حاكما على المدينة، إضافة إلى إعلان استقلال كُردستان باعتبار السليمانية عاصمة ونواة الدولة الجديدة. وبعد فترة وجيزة وسع الشيخ محمود نفوذه إلى كركوك وإلى الحدود الشرقية الإيرانية. واعتبرت القوات البريطانية المحتلة هذا التوسع بمثابة إشارة خطر كبيرة تهدد المصالح البريطانية في المنطقة، إذ كانت تخشى على منابع النفط في كركوك والموصل أولا، كما كانت تخشى من احتمال اتساع لهيب الثورة إلى مناطق أخرى من كُردستان الجنوبي والشرقي، خاصة وأن أصداء هذه الحركة كانت قد انتشرت سريعا في المناطق العربية والكُردية من العراق وكذلك في إيران. ولم يكتف الشيخ محمود البرزنجي بذلك، وهو الشخصية المحترمة والمحبوبة في أوساط العشائر الكُردية، بل وضع علما لكُردستان وأصدر الطوابع والنقود التي تحمل

---

٣١– المصدر السابق نفسه.

– لازاريف. المسالة الكُردية. مصدر سابق. ص ٤٢.

صورته ووضع الأختام البريدية وأعلن نفسه ملكاً عليها. وصدرت في هذه الفترة الجريدة التي تعبر عن وجهة نظر الحكومة الكُردية التي شكلها برئاسة شقيقه قادر برزنجي والتي سميت بـ "شمس كُردستان"[٣٢]. كتبت مس بيل حول طموح الكُرد نحو الاستقلال أو الحكم الذاتي ما يلي:

"وكان من الصعب تقدير المدى الذي توجد فيه الحركة الوطنية التي تستهدف الاستقلال، ومدى كونها نتاجاً مصطنعاً لأطماع الرؤساء الأكراد الشخصية الذين كانوا يرون في الحكم الذاتي للأكراد فرصة لا تقدر بثمن لترويج مصالحهم الخاصة. فقط كان الاستقلال يعني للكثير منهم التحرر من جميع القوانين والتقيدات والتمادي في السلب والنهب وإساءة استعمال الحرية. وقد اضطررنا لكبح أطماعهم بتذكيرهم على الدوام أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية قبلت المسؤولية في كُردستان على أساس أن الأهلين ومن ينتخبونهم للزعامة والترأس يجب أن ينصاعوا للأنظمة والقوانين الضرورية للمحافظة على الأمن، ولترويج العدالة وتأمين التقدم واستثمار موارد البلاد"[٣٣]. ومن الممكن أن تكون لرؤساء القبائل أطماع شخصية لا يمكن إنكارها، ولكن هذه الاتجاهات اقترنت باتجاه وطني عام نحو الوحدة الكردية، وهي مشابهة لنفس القوى والطموح الوطني لدى العرب في الوحدة العربية.

وقد تسنى للقوات البريطانية التي لم تستخدم قواتها العسكرية في قمع هذه الانتفاضة فحسب، بل اعتمدت المناورة السياسة ومارست أسلوب فرق تسد، حيث تمكنت من التأثير على بعض خصوم الشيخ محمود الحفيد من رؤساء العشائر الأخرى وحركتهم ضده.

---

٣٢ لازاريف. المسألة الكُردية. مصدر سابق. ص ٧١–٧٤.

٣٣ بيل، مس طيرترود. فصول من تاريخ العراق القريب. كتاب يبحث عن العراق في عهد الاحتلال البريطاني بين سنتي ١٩١٤–١٩٢٠. ترجمة جعفر خياط. مطبعة دار الكتب. بيروت. ١٩٧٠. ص ١٩٧.

نقلت مس بيل من تقرير كتبه الميجر صون، الحاكم السياسي البريطانية في السليمانية، عن الوضع في المجتمع الكردي حينذاك ما يلي:

"عندما أعطي لكُردستان الجنوبية حكم ذاتي يخضع للإشراف البريطاني ويحظى بمساعدة الموظفين البريطانيين في تنظيم شؤون الإدارة سرعان ما أدرك الشيخ محمود، وهو أقوى شخصية في البلاد، أنه من الممكن أن تنشأ دولة كردية بمساعدتنا، تكون متحررة من التزام الإدارة التي تسيّر من بغداد مباشرة، وواسطة لتوسيع دائرة نفوذه الشخصي وسطوته حتى يصبح ديكتاتوراً في جميع البلاد الممتدة من خانقين إلى شمدينان ومن جبل حمرين إلى داخل حدود إيران، مبتعداً بذلك عن جعل الحكومة واسطة للتحرر وجهازاً لإعمار بلاد متأخرة".[٣٤]

وبعد فترة وجيزة أمكن الإجهاز على هذه "الدولة الكُردية الفتية" بعد أن تم جرح وأسر الشيخ محمود نفسه في معارك مضيق بازيان في حزيران من العام ١٩١٩ وترحيله مخفورا إلى بغداد.[٣٥] وقد قدم إلى المحاكمة وحكم عليه بالإعدام، و "لكن القائد العام أبدل حكم الإعدام بالحبس لمدة عشر سنوات، كما حكم علي الشيخ غريب (صهره، ك. حبيب) بالحبس لمدة خمس سنوات وبغرامة قدرها (١٠,٠٠٠) روبية".[٣٦]

والسبب في إسقاط حكومة الشيخ محمود الحفيد تقدمه لنا مس بيل نفسها حين تكتب في كتابها المسوم "فصول من تاريخ العراق القريب" بهذا الصدد ما يلي:

"لكن الشيخ محمود لم يكن مستعداً لأن يتقبل منا قيامنا بتحديد سلطته كما كان شأنه مع الأتراك من قبل".[٣٧] ثم تشير أيضاً إلى "أنه كان على اتصال بمركز الحركة المناوئة لنا في شرناخ، فأصبح من الضروري بوضوح أن تتخذ الخطوات اللازمة للحيلولة

---

٣٤ المصدر السابق نفسه. ص ١٩٨.

٣٥ لونطريط، س. ه. أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث. مصدر سابق. ص ١٧٤.

٣٦ بيل، مس طيرترود. فصول من تاريخ العراق القريب. مصدر سابق. ص ٢٠٣.

٣٧ بيل، مس طيرترود. فصول من تاريخ العراق القريب. مصدر سابق. ص ١٩٩.

دون انتشار نفوذه إلى مناطق ليس من الضروري أن ينتشر فيها أو يشك في صحة انتشار نفوذه فيها، وحيث يكون خطراً على السلم في المستقبل".[٣٨]

إن هذا النص الطويل للمس بيل يعبر بما لا يقبل الشك عن ثلاث مسائل مهمة، وهي:

١. إن البريطانيين تخلوا كلية عن وعودهم في الدولة الكُردية أو الحكم الذاتي الكُردي.
٢. وأنها تحاول أن تسيء إلى النضال الذي كان يخوضه الشيخ محمود الحفيد والكُرد وكأنه مجرد عصابات نهب وسلب، وهو خلط مقصود يعبر عن الذهنية الاستعمارية لهذه المرأة.
٣. كما أن الشيخ محمود الحفيد كان يرفض الهيمنة البريطانية على قراراته، بل كان يريد أن يمارس دور القيادي حينذاك، وهو الأمر الذي لم تكن تستسيغه ممثلة بريطانيا والأمن البريطاني في العراق.

إلا أن الحركات المناهضة للقوات البريطانية لم تتوقف بل تفجرت في مناطق أخرى مثل عقرة والعمادية وراوندوز وبهدينان...الخ. إلا إنها لم تستطع مقاومة الاحتلال ولم تستطع الحيلولة دون فرض الحلول البريطانية على منطقة كُردستان الجنوبي كما فرضته على المناطق الأخرى التي أصبحت فيما بعد عراق اليوم، رغم ثورة العشرين التي تفجرت في الفرات الأوسط وعمت مناطق أخرى من العراق بما فيها مناطق من كُردستان الجنوبي.

## ثانياً: نتائج ثورة السليمانية

لم تكن ثورة السليمانية حركة عفوية انطلقت من رغبة وإرادة فرد واحد هو الشيخ محمود الحفيد، بل كانت تجسيداً لرغبة وطموح الشعب الكُردي في مختلف مناطقه في الوحدة وفي حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته الوطنية على أرض كُردستان. وكانت التضحيات التي قدمها بمثابة الثمن الذي لا بد منه من أجل تأمين ذلك الهدف الذي راود الرواد الكُرد في

---

٣٨ المصدر السابق نفسه. ص ١٩٩.

نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين وتنامى وأصبح قاب قوسين أو أدنى بوعود الحلفاء بتحقيق ذلك الهدف، إلا أن الحلم المشروع والعادل تبخر من جديد. فانتفاضته جاءت تعبيرا عن الرغبة في تحقيق هذا الهدف واحتجاجاً على أولئك الذين تجاوزا وعودهم التي أعطوها لقادة الحركة الكُردية في الداخل والخارج. فماذا كانت النتائج العملية لانتفاضة الشعب الكُردي في السليمانية؟

لم تحقق ثورة الشعب الكُردي أهدافها الأساسية، إذ أنها لم تكن بالقوة والزخم الضروريين من جهة، كما لم تحصل على الدعم والتأييد اللازمين من جهة أخرى، ثم عدم التكاتف والتعاون الضروري بين القبائل الكردية لأسباب ترتبط بطبيعة العلاقات العشائرية حينذاك، إضافة إلى أن القوى الاستعمارية التي كانت مهتمة بتوزيع الأسلاب في ما بينها، لم يكن يهمها مستقبل الشعب الكُردي الذي كانت أراضيه قبل ذاك موزعة بين الدولة العثمانية والدولة الفارسية، إضافة إلى أن جعل القضية الكُردية دون حل جذري يحولها إلى أداة فعلية وفعالة بيد المنتدب من عصبة الأمم على العراق والمنطقة عموماً لابتزاز الشعب الكُردي مرة والضغط على الدول الأخرى مرة ثانية، كما حصل فعلا فيما بعد. ومن هنا رفضت بريطانيا، ومعها فرنسا، أن تمنح الشعب الكُردي حقه في تقرير مصيره ووزعت أرض كُردستان بين دول أربع هي العراق وتركيا وإيران وسوريا، مما جعل القضية الكُردية اليوم أكثر تعقيدا من أي وقت مضى. ومنذ معارك جالديران بين الدولة الفارسية والدولة العثمانية وبدء احتلال العراق من جانب الإمبراطورية الصاعدة أصبحت منطقة كُردستان الجنوبي جزءاً من العراق العثماني والمملوكي، كما كانت قبل ذاك في العهدين الأموي والعباسي. وأصبحت في فترات معينة جزءاً من ولاية شهرزور، التي كانت ككوك عاصمتها، ثم جزءاً من ولاية الموصل، حيث أصبح مركز الموصل عاصمتها، رغم أن مناطق من كُردستان أقامت في فترات مختلفة إمارات عدة مستقلة نسبياً ولكنها خاضعة للدولة العثمانية، ومنها مثلاً إمارة بابان.

لقد عجز الشيخ محمود الحفيد عن توحيد كافة شيوخ القبائل الكردية تحت قيادته، إذ كانت هناك الكثير من الأغراض الخاصة لهذا الشيخ أو ذاك الأغا. فالمس بيل تشير مثلاً

إلى الاتفاق الذي حصل بين وكيل الحاكم الملكي البريطاني العام وبين السيد طه الشمديناني، وهو من كُردستان الشمالية (في تركيا) ومع سيمكو الشكاكي على عدم تأييد حركة الشيخ محمود الحفيد ومنع اتساع نفوذه، بل تنشيط العمل ضده.[٣٩]

وتحت تأثير ثورة السليمانية، رغم فشلها، كان أعضاء عصبة الأمم واللجان التي تشكلت للنظر في أمر المنطقة الكُردية وعموم العراق، تبنت عصبة الأمم موقفاً يدعو إلى منح الكُرد في العراق بعض الحقوق القومية المشروعة مثل الإدارة الكُردية والتدريس باللغة الكُردية وتوظيف الكُرد في المنطقة الكُردية، ولكن لم يشمل المناطق الأخرى من كُردستان، أي منطقة كُردستان إيران وكُردستان تركيا والقسم الذي أصبح ضمن سوريا، بمثل هذه الحقوق الأولية المشروعة. فقد ورد في لائحة الانتداب على العراق نصاً يشير إلى ما يلي جوازاً: "المادة السادسة عشرة– لا شيء مما في هذا الانتداب يمنع المنتدب من تأسيس حكومة مستقلة إدارياً في المقاطعات الكُردية كما يلوح له"[٤٠]. وهذا يعني إقامة حكم ذاتي أو فيدرالية في منطقة كُردستان الجنوبي حينذاك، إذ لم يكن تعبير كُردستان العراق مستعملاً حينذاك. كما أنها لم تأخذ بالرأي الذي كان يدعو إلى استفتاء أهالي المنطقة الكُردية ومن ثم عرض نتائج الاستفتاء على عصبة الأمم لاتخاذ قرار بشأنها[٤١]. كما أن النص قد كتب بطريقة عرفت بها الدول الاستعمارية بحيث تكون حمالة أوجه. فما معنى ليس هناك ما يمنع، في حين كان الواجب تأكيد ضرورة إقامة حكومة مستقلة إدارياً، وليس بتلك الصيغة الهشة التي تقررها الحكومة المركزية.

وإذ تخلت بريطانيا، وهي الدولة المنتدبة، عن تأمين هذا الحق، فأنها أقرت في عام ١٩٢٥ إبقاء ولاية الموصل كلها في إطار الدولة العراقية الحديثة على أن تلتزم الدولة

---

٣٩ بيل، مس طيرترود. فصول من تاريخ العراق القريب. مصدر سابق. ص ٢٠٢.

٤٠ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الأول. مصدر سابق. نص لائحة الانتداب على العراق. ص ٢٨١.

٤١ المصدر السابق نفسه، ص ٢٢٦.

العراقية بعدد من الشروط الأساسية. إذ جاء في تقرير اللجنة الثلاثية التي شكلت من جانب مجلس عصبة الأمم، والتي أضيف إليها ممثلان عن العراق وتركيا، الذي رفعته في يوليو/تموز عام ١٩٢٥ إزاء الكُرد ما يلي:

"يجب مراعاة رغبات الأهالي الكُرد في تعيين الموظفين الكُرد وجعل اللغة الكُردية، لغة رسمية بالمدارس والمحاكم في المرافعات والمحاكمات. وترى اللجنة أيضاً أنه فيما إذا لم يعط الكُرد ضمانات كافية وعهودا قوية بأن تنشأ لهم إدارة داخلية مستقلة، بعد أربع سنين من قبول معاهدة إنجليزية عراقية، وزوال سلطة عصبة الأمم عن العراق، فأن معظم الكُرد يفضلون الرجوع إلى الانضواء تحت لواء الإدارة التركية، على البقاء في الإدارة العراقية"[٤٢]. وفي عام ١٩٢٦ صدر قرار عصبة الأمم بدمج ولاية الموصل كلها، بما فيها الألوية الكُردية، بالدولة العراقية التي كانت قد تأسست في العام ١٩٢١. وبالتالي انتهى مفعول الفقرة التي تقول: "... فأن الكُرد يفضلون الرجوع إلى الانضواء تحت لواء الإدارة التركية، على البقاء في الإدارة العراقية". إن عدم وضع أسس قويمة لحل المسألة الكردية في منطقة الشرق الأوسط عموماً وفي العراق خصوصاً، جعلها مجال صراع دائم بين الشعب الكردي والحكومة المركزية ببغداد، بين نضال الشعب الكردي لإيجاد الأسس السليمة للحل وتحقيق مصالح الشعب الكردي، وبين الحكومات العراقية المتعاقبة التي كانت ترفض الاستجابة لتلك الحقوق. ومن هنا نستطيع أن نعي الأساليب التي كانت تمارسها سلطات الاحتلال البريطانية في ترك المشكلات قائمة لتستطيع الهيمنة على الوضع في البلاد، على وفق قاعدة "فرق تسد".

---

٤٢ الحسني، عبد الرزاق. العراق في ظل المعاهدات. مطبعة دار الكتب. بغداد. ١٩٧٥. ص ١٣٠–١٣٣.

## المبحث الثالث: ثورة العشرين

### أولاً: العوامل المفجرة للثورة

في ضوء تتبعنا وتحليلنا لواقع واتجاهات تطور العلاقات العراقية–العثمانية تبين لنا بوضوح بأن العراقيين عموما، سواء أكانوا عربا أم كُردا أم من أتباع القوميات الأخرى، وقفوا ضد الهيمنة العثمانية وسعوا للخلاص من صيغة الحكم المركزي المباشر المفروضة على البلاد، مع أن قسما مهما من العراقيين كان لا يرفض بالضرورة استمرار العلاقات الروحية– الدينية مع السلطة العثمانية، رغم علمه بأنها فقدت مضمونها الديني وتراجعت علاقتها الروحية مع الناس بسبب سياسات الاضطهاد والقهر والحرمان التي مارستها وتعرض لها العراقيون، سواء أكانوا من أبناء المدن أم من سكان الريف والبادية. وتطرق البحث قبل ذاك إلى الهبّات والتمردات التي قام بها سكان الريف والبدو شبه المستقرين لمواجهة ظلم الولاة الأتراك وقسوة الجندرمة وجباة الضرائب والأتاوات. كما أن المدن لم تكن بمنأى عن اضطهاد الحكام العثمانيين، وقد شهدت بغداد بشكل خاص [٤٣]، ولكن المدن الأخرى أيضاً، الكثير من الحركات السياسية المناهضة لإجراءات السلطنة العثمانية. وكانت الاستفزازات العثمانية تثير الناس في المدينة والريف وتدفع بهم لمقاومة الاحتلال العثماني. كتب السيد قاسم عبد الهادي في رسالة الماجستير التي نال عليها درجة جيد جداً بشان الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى واحتلال العراق من قبل القوات البريطانية ما يلي:

"أعـلن دباغو الأعظمية الذين كان لهم الثقل العددي في المنطقة وحاولوا الاعتصام بعد أن اجتمعوا في أحدى القاعات، منذ أوائل شهر محرم الموافق تشرين الثاني عام ١٩١٢ وقرروا الامتناع عن العمل إلى أن يتم رفع أجورهم، و فاوضهم رئيس صنف الدباغين

---

٤٣ عبد الهادي، قاسم. دور بغداد في ثورة العشرين. رسالة ماجستير. بغداد. موقع صحيفة "الجريدة" الإلكتروني. بغداد. ٢٠٠٧/١٢/٧. وثائق.

الشيخ ألجلبي وأقنعهم بالعودة إلى أعمالهم، وهو رد فعل مباشر إزاء حالات التعسف التي وقع تحت نيرها العمال واضربوا للمرة ثانية في أوائل كانون الأول عام ١٩١٣، وكان يقودهم هذه المرة عبد الهادي الأعظمي أحد مثقفي المنطقة، وفعلا تركوا أعمالهم هذه المرة وطالبوا برفع أجورهم بمقدار ٢٥٪ فاضطرت الحكومة إلى تحقيق رغباتهم فعادوا إلى العمل. ويعد هذا إنجازا للمضربين في الضغط على الحكومة في نيل حقوقهم منها"[٤٤]. ثم يشير في مكان آخر عن "الأوضاع السياسية والاجتماعية لبغداد قبيل الاحتلال البريطاني لها" إلى ما يلي:

" لقد خلق الوجود العثماني الطويل الأمد في العراق مشاكل اجتماعية واقتصادية كثيرة، أدت إلى تدهور الواقع الحياتي، فقد كانت الضرائب الكبيرة التي تجنيها القوات العثمانية بسبب أو بآخر، فضلا عن الفساد الإداري والمالي الذي عاشه العراق بسبب هذا الوجود، فكان ضباط التجنيد يبيعون قرارات الإعفاء من الخدمة الإلزامية لقاء مبالغ مالية كبيرة، وكانت السلطات العثمانية تقوم، بمصادرة موجودات الأهالي كحلي النساء والنقود الذهبية ومنحهم أوراق مالية (النوط) بدلا عنها، فضلا عن مصادرة البضائع التجارية كالأقمشة الحريرية وغيرها، وأصدرت المحكمة العسكرية العثمانية غرامات وعقوبات شديدة بحق كل من يرفض القبول بالأوراق المالية. ما جعل الأهالي يرفضون مساعدة ومساندة الجيش العثماني في فرض سيطرته على الأحداث والثورات التي تهدد الوجود العثماني"[٤٥].

منذ بداية الحرب العالمية الأولى وجدت بعض القوى العربية والكُردية وغيرها نفسها أمام أحد أمرين: إما أن تكون مع الدولة العثمانية وتبقى تعاني من جورها وتخلفها وما يرتبط بكل ذلك من معاناة، وإما أن تكون مع بريطانيا وبقية الحلفاء لتحصل على الحرية

---

٤٤ المصدر السابق نفسه.

٤٥ المصدر السابق نفسه.

والاستقلال والتقدم والوحدة في ضوء الوعود التي أعطتها الحكومتان البريطانية والفرنسية على قادة العرب والكُرد في آن واحد. وأدى ذلك إلى انقسام الناس في العراق إلى جبهتين:

- إحدى الجبهتين أيدت الوقوف إلى جانب الدولة العثمانية المسلمة ودعم قواتها في العراق ضد القوات البريطانية ومقاومة احتلالها للعراق باعتباره أجنبيا ومستعمرا وكافرا في آن واحد يفترض محاربته من الناحية الوطنية والدينية. ولذلك وخاضت جماعات غير قليلة المعارك جنباً إلى جنب مع الأتراك في البصرة ضد القوات البريطانية. ولم يكن العرب من الوسط والجنوب وحدهم قد شاركوا في معارك البصرة، بل جاء المتطوعون الكُرد أيضاً للمشاركة في معارك الجهاد ضد الإنكليز. فصاحب كتاب "الداوودية، ماضيها وحاضرها" يذكر، على سبيل المثال لا الحصر، كيف تطوعت مجموعات من الكُرد للجهاد ضد الإنكليز وغادرت إلى البصرة للمشاركة في القتال مع العرب والأتراك[٤٦]. واستشهد في هذا المعارك عدد من شيوخ العشائر الكُردية، ومنهم: "نامق آغا، رئيس عشائر الداوودية، وشيخ قادر، رئيس عشائر البادوا، وشيخ لطيف، رئيس عشائر الطالبانية، وميرة سور، رئيس عشيرة البرزنجة وأفراد آخرون من فرسانهم"[٤٧]. ويشير الدكتور عبد الله الفياض إلى مشاركة الكُرد في النشاط الجهادي ضد القوات البريطانية فيقول: "وقد أسفرت الدعوة للجهاد عن تجمع عدد من أهالي المدن والعشائر يتراوح بين ١٠ – ١٥ ألف مقاتل بينهم ١٥٠٠ مجاهد من الكُرد"[٤٨].

كما لعبت بغداد دوراً ملموساً في التعبئة إلى جانب الدولة العثمانية من منطلق ديني واضح ارتباطاً بدعوة شيخ الإسلام خيري أفندي مفتي الدولة العثمانية عندما أصدر في ٧

---

٤٦ الداوودي، غالب علي. الداوودية، ماضيها وحاضرها. دار منشورات البصري. المطبعة الحيدرية. النجف. ١٩٥١. ص ٤٢–٤٩.

٤٧ المصدر السابق نفسه. ص ٤٨.

٤٨ الفياض، عبد الله د. الثورة العراقية الكبرى. سنة ١٩٢٠. ط ٢. مطبعة السلام. بغداد. ١٩٧٥. ص ١٥٣.

تشرين الثاني عام ١٩١٤ فتوى ذكر فيها الجهاد فريضة عينية على جميع المسلمين سواء كانوا يعيشون في الدولة العثمانية أو خارجها وكذلك دعوة الخليفة العثماني إلى الجهاد، وكسب تأييد العراقيين لهم عن طريق إعلان الجهاد المقدس، وقد رأى علماء النجف وكربلاء وبغداد والكاظمية أن تعضيد الدولة العثمانية لابد منه، فأفتوا بالجهاد في سبيل الإسلام، ولاسيما عندما استغاثوا أهل البصرة بالعلماء وابرقوا لهم من مختلف الأطراف يطلبون منهم الجهاد والنفير العام وقد ورد في إحدى البرقيات التي أرسلها إلى الكاظمية رؤساء البصرة وزعمائها جاء فيها ((ثغر البصرة الكفار محيطون به، الجميع تحت السلاح نخشى على باقي بلاد الإسلام، ساعدونا بأمر العشائر بالدفاع..))"[٤٩]. كما اصطفت إلى جانب الجهاد ومع الترك مجموعة من الشخصيات الدينية والثقافية العراقية حينذاك، منهم وكان منـهم عبد الرحمن الكيلاني وجميل صدقي الزهاوي، ومعروف الرصافي والحاج داود أبو التمن ومحمد فاضل الداغستاني وشوكت باشا والشيخ حميد الكيلدار، والسيد محمد الصدر ومحمد مهدي البصير ورفعت الجادرجي والشيخ أحمد الداوود وغيرهم من الشخصيات السياسية والاجتماعية.

- والجبهة الثانية، وهي الأكبر، ساندت القوات البريطانية بالارتباط مع الوعود التي أعطيت للشريف حسين وللعراقيين في الحصول على الحرية والاستقلال. وكانت البهجة كبيرة لدى جمهرة كبيرة من العراقيين لانتصار البريطانيون على الأتراك، كما يشير إلى ذلك الدكتور على الوردي.[٥٠] ولكن الصورة قد تغيرت بعد فترة وجيزة من احتلال بريطانيا التام للعراق، ولم تعد هناك سوى المواجهة مع بريطانيا التي حلّت محل الدولة العثمانية في استعمار البلاد. وقد حمل الموقف المعادي للقوات البريطانية ووعودها وعيا نسبيا بطبيعة الاستعمار الحديث وأهدافه والنتائج التي ستترتب على ذلك الاحتلال. وكان هذا الوعي

---

٤٩ عبد الهادي، قاسم. دور بغداد في ثورة العشرين. مصدر سابق.

٥٠ الوردي، علي د. لمحات اجتماعية من تاريخ العاق الحديث. الجزء الخامس. الثورة العراقية. القسم الأول. مصدر سابق. ١٦.

مزيجا متشابكاً يصعب تفكيكه أو التركيز على جانب منه دون الجوانب الأخرى، مزيجا من الوعي القومي والوطني والديني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والنفسي، كما يحمل في طياته تجارب ومرارات العراق تحت الهيمنة والاحتلال والاجتياحات الكثيرة التي تعرض لها في فترات مختلفة من تاريخه القديم والحديث. يضاف إلى ذلك أن رجال الدين بذلوا جهوداً كبيرة للتركيز في دعايتهم على الجانب الديني وعلى تكفير البريطانيين والدولة البريطانية باعتبارها دولة كافرة، لأن سكان بريطانيا كانوا في غالبيتهم من أتباع الديانة المسيحية. وبالتالي فأن دعايتهم البدائية كانت مخالفة لمبدأ الاعتراف بالأخر من النواحي الدينية والمذهبية والتسامح المتبادل في مجال الدين ومناهضة بشكل مباشر للدين المسيحي وأتباع الديانة المسيحية، خاصة وأن العراق مكون قومي وديني متنوع ومتعدد وبيننا يعيش عائلات من أتباع من الديانة المسيحية وهم مواطنات ومواطنون عراقيون مسيحيون أيضاً، وهم ليسوا بكفرة بل أصحاب كتاب يعترف الإسلام بدينهم ويجله.

إن دراسة وقائع تلك الفترة والدراسات التحليلية بشأنها تساعد الباحث على بلورة مجموعات من العوامل التي كانت وراء انفجارها والتي يمكن تكثيفها في مجموعتين من جهة، وأربع مجموعات من جهة أخرى، أي العوامل الداخلية والخارجية مرة، والعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والنفسية من جهة ثانية.[٥١]

١- العوامل الداخلية

أ. العوامل السياسية

تشير الدراسات التي تعرضت إلى هذه الفترة من تاريخ العراق المعاصر، إضافة إلى المضابط والبيانات التي صدرت حينذاك والصحف التي عالجت مهمات الثورة، إلى أن الهدف المركزي لثورة العشرين قد تجسد في تطلع العراقيين إلى الاستقلال والحرية، وإلى

---

٥١ ملاحظة: هناك الكثير من العوامل الداخلية والخارجية المشتركة التي حفزت في حينها على قيام ثورة السليمانية عام ١٩١٩ وثورة العشرين التي تستوجب التنبيه والتي لم يجد الكاتب مبرراً لتكرارها عند الحديث عن الثورتين. ك. حبيب.

التخلص من السيطرة الأجنبية البريطانية، أي النضال من أجل إقامة الدولة العراقية المستقلة.[٥٢] وهي مفاهيم حديثة بطبيعة الحال لم يتعود عليها العراقيون قبل ذاك، إذ أن جل ما طرحه العاملون في الحقل السياسي حينذاك هو الحصول على الحكم اللامركزي في إطار الدولة العثمانية. وساهمت في هذا النضال مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية في الريف بسبب تشكيل الريف غالبية سكان العراق حينذاك وبسبب الضغط والفقر الذي كان يعاني منه سكان الريف أولا، وفي الكثير من المدن ثانيا، إضافة إلى بعض القبائل والعشائر المتنقلة أو شبه المستقرة. وإذا كانت المدن العراقية قد شهدت قبل ذاك صراعاً بين الريف والمدينة أو بين البادية والمدينة، حيث كانت المدن تتعرض إلى اجتياحات القبائل المستمرة، فأنها ولأول مرة عاشت جواً من التعاون والتنسيق لصالح الخلاص من الهيمنة البريطانية[٥٣]. وبرز لأول مرة في تاريخ العراق دور علماء الدين المتميز في النشاط الجهادي في معارك البصرة أولاً، ومن ثم في التعبئة لثورة العشرين ثانياً. وبرزت أهمية علماء الدين في دورهم البارز وتأثيرهم الكبير على شيوخ العشائر وعلى أفرادها، وفي قدرتهم النسبية العالية في توحيد كلمتهم أو جمع شملهم على مطالب معينة يتوجهون بها إلى سلطات الاحتلال البريطانية. وهي ظاهرة ذات جانبين ترتبط بطبيعة القضايا التي تسعى المؤسسات الدينية تحقيقها، كما أنها تعبر عن تبعية غالبية سكان الريف إلى شيوخ العشائر المتحالفين مع المؤسسات الدينية وشيوخ الدين، والتي يمكن أن لا تكون

---

٥٢ جاء في الرسالة الجوابية التي وجهها الشيخ محسن أبو طبيخ على رسالة السير برسي كوكس، الحاكم السياسي على العراق، بصدد ضرورة تعاونه مع قوات الاحتلال الإنكليزية، ما يؤكد أن الهدف المركزي للثورة قد تجسد في تحقيق الاستقلال التام للبلاد، حيث ورد في الرسالة المؤرخة في ٩ آيار ١٩١٧ بهذا الصدد ما يلي: "إن صداقتنا ومحبتنا لكم الشخصية وصداقة غيرنا الفردية اعتقد أنها لا تفيدكم الفائدة التي تتوخونها في العراق، وإننا نرجو مخلصين أن تكونوا أصدقاء الشعب العراقي جميعاً بما فيه نحن، وأن تحققوا رغباته وآماله بما يريده ويرضيه وهو استقلاله التام الناجز. ...". راجع في هذا الصدد "آفاق عربية" مجلة عراقية. العدد ١١. السنة ٢. ١٩٧٧. بغداد. ص ٨٤/٨٥.

٥٣ الوردي، علي د. لمحات اجتماعية .. . الجزء الخامس. القسم الأول. ص ١٤.

بالضرورة بالاتجاهات الإيجابية باستمرار، كما تعبر عن غياب التنوير الديني والاجتماعي. وبرزت هذه الظاهرة بالارتباط مع دور المؤسسات الدينية في إيران في طرح مشروع المشروطية (الحركة الدستورية) في بداية القرن العشرين وتعبئة الناس حولها.[٥٤] وإذا كانت الأوساط الدينية الوطنية وشيوخ العشائر وبعض ملاكي الأراضي الزراعية وبعض الشخصيات الاجتماعية والمثقفة أو الأفندية من أبناء الفئات الميسورة والبرجوازية الصغيرة قد لعبت دورا متميزا وقياديا فيها، وفق طبيعة المناطق التي شملتها الثورة، فإن جموع الفلاحين الواسعة وأبناء العشائر وكادحي المدن المشاركة في الثورة شكلت جيشها الأساسي ووقودها المباشرة. والجدير بالإشارة إلى أن غالبية أبناء الفئات المتوسطة التي شاركت في الثورة أو قدمت الدعم المالي والسياسي لها كانت تنحدر من أصل ريفي أو من الأسر الميسورة وأشراف المدن، ولكنها كانت في الوقت نفسه من ملاكي الأراضي الزراعية والعقارات. ولهذا برزت تلك العلاقات المتشابكة بين الفئات المدينية المتوسطة (أو بدايات تكون البرجوازية العراقية الجديدة) وكبار ملاكي الأراضي الزراعية، إذ كانت لهما معا علاقات اقتصادية وروحية قوية مع شيوخ الدين الشيعة على نحو خاص. وكانت بغداد العاصمة النموذج المتميز في المشاركة، وخاصة من جانب المثقفين وشيوخ الدين[٥٥].

وتجلت نشاطات هذه القوى الاجتماعية السياسية في فعاليات الأحزاب والجمعيات السياسية التي تشكلت في العقد الثاني من القرن العشرين وهي: حزب العهد العراقي، الذي يعتبر انشطاراً عن جمعية العهد التي تشكلت في عام ١٩١٣ بمبادرة من القائد العسكري والسياسي عزيز المصري في ظل الحكم العثماني، وجمعية حرس الاستقلال، والجمعية الوطنية الإسلامية ذات الطابع المحلي. وعمدت هذه الأحزاب إلى بلورة الأهداف السياسية للفئات الاجتماعية المختلفة وطرحتها في شعارات محددة موجهة إلى تعبئة الناس وتحريك الشارع في سبيل انتزاع الاستقلال، رغم وجود بعض التمايز بين طبيعة حزب العهد العراقي

---

٥٤ المصدر السابق نفسه. ص ١٥.

٥٥ عبد الهادي، قاسم. دور بغداد في ثورة العشرين. مصدر سابق.

وجمعية حرس الاستقلال الناشئ عن الاختلاف النسبي في التمثيل الاجتماعي لمصالح الفئات الاجتماعية المختلفة.[٥٦]

أكد حزب العهد العراقي في منهاجه السياسي على العمل من أجل تحقيق: "استقلال العراق استقلالا تاما ضمن الوحدة العربية وداخل حدوده الطبيعية... "[٥٧]، في حين شددّت جمعية حرس الاستقلال على ما يلي: "تسعى الجمعية المذكورة وراء استقلال البلاد العراقية استقلالا مطلقا." ولكن الجمعية ركزت من جديد على مسألتين مهمتين في هذا الإطار وهما الوحدة الوطنية لكل العراقيين أولاً، وتأمين العلاقة العضوية بين نضال العراق وبقية الأقطار العربية من أجل الوحدة العربية ثانياً. ولم تشذ الجمعية الوطنية الإسلامية عن هذا النهج السياسي ورفعت شعار استقلال العراق ومقاومة الاحتلال الأجنبي.[٥٨]

وبدلاً من الاستجابة لمطالب العراق ومراعاة واقعية لمشاعر الشعب في الحرية والاستقلال والسيادة الوطنية، صدر قرار مجحف عن عصبة الأمم أثناء انعقاد مؤتمر سان ريمو بتاريخ ٢٥ نيسان/إبريل ١٩٢٠، وضع بموجبه العراق تحت الانتداب البريطاني. وكان هذا القرار بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير وفجرت الثورة في حزيران / يونيو من نفس العام. فقرار المؤتمر جاء في ضوء ثلاث حقائق أساسية هي:

---

٥٦ الحسني، عبد الرزاق. الثورة العراقية. بدون تاريخ. طبعة منقحة. المقدمة مكتوبة بتاريخ ١٣٧١ هجرية. ص ٦٧–٥٩.

٥٧ المصدر السابق نفسه. ص ٦٧–٥٩.

ملاحظة: لقد ثبّت حزب العهد العراقي في الفقرة (ب) من برنامجه النص التالي: "أن يكون للعراق الخيار في انتخاب من يشاء من الأمم الراقية للمعاونة في الشئون الفنية والاقتصادية إذا اقتضت الحاجة على أن لا تمس تلك المساعدة بلاستقلال التام". وقد جرى تعديل هذه الفقرة من قبل المركز العام لتصبح كما يلي: "ترى جمعية العهد طلب المساعدة الفنية والاقتصادية من بريطانيا العظمى على أن تكون هذه المساعدة ثمينة، وأن لا تمس باستقلال العراق". راجع في هذا الصدد: الحسني، عبد الرزاق. الثورة العراقية الكبرى. مصدر سابق. ص ٦٧.

٥٨ المصدر السابق نفسه. ص ٨١.

١. كانت عصبة الأمم تمثل من حيث المبدأ مجموعة الدول التي انتصرت في الحرب العالمية الأولى التي سعت إلى تقسيم مناطق النفوذ في ما بينها، وبالتالي كان لها تأثير مباشر على قرارات عصبة الأمم والمؤتمرات التي كانت تعقدها، خاصة وأن بريطانيا كانت تعتبر الدولة الاستعمارية الأكثر قدرة وتأثيرا في الأحداث والأكثر نفوذاً في عصبة الأمم حينذاك.

٢. ورغم صدور إعلان المبادئ أو شروط الرئيس الأمريكي في أعقاب الحرب العالمية الأولى في سبيل منح الشعوب التي كانت تحت الاحتلال حق تقرير المصير، فأن المساومات في ما بين الدول الكبرى حينذاك، وخاصة بشأن النفط الخام العراقي، سمحت لبريطانيا أن تمرر مشروع الانتداب على العراق دون اعتراض من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة وأنها وافقت على توزيع أسلاب الدولة العثمانية في ما بينها وبين فرنسا بما يسكت الأخيرة أيضاً، إذ أصبحت سوريا ولبنان، وكانتا قبل ذاك، إضافة إلى فلسطين، جزءاً من ولاية الشام الخاضعة للدولة العثمانية، من نصيب فرنسا والعراق وفلسطين من نصيب بريطانيا.

٣. ولا شك في أن سلطات الاحتلال البريطانية لم تكن تعتقد بقدرة العراقيين على خوض النضال ضد القوات البريطانية المنتصرة والمعسكرة في العراق، خاصة وأن قوى غير قليلة كانت تقف إلى جانب سياسة بريطانيا في العراق، وعلى رأسهم نقيب أشراف بغداد عبد الرحمن الكيلاني، وبالتالي، فأنها لم تكن تعتقد باحتمال نشوب ثورة ضدها أصلاً، إضافة إلى أن الاستقبال الحار الذي استقبلت به القوات البريطانية في البصرة أعطى المسئولين البريطانيين الانطباع وكأن العراقيين لا يرفضون الانتداب. علماً بان المس بيل، وكانت المساعدة المباشرة للمندوب السامي البريطاني في العراق السير برسي كوكس، كانت تتوقع حدوث مشكلات كبيرة لبريطانيا في العراق، إن هي رفضت الاستجابة لتطلعات العراقيين في إقامة الدولة العراقية المستقلة.[٥٩]

---

٥٩ الفياض، عبد الله د. الثورة العراقية الكبرى. ط ٢. مطبعة دار السلام. بغداد. ١٩٧٥. ص ٢٤٨.

لقد جاء قرار عصبة الأمم بشأن العراق حاسماً وجائراً، حيث ورد في لائحة الانتداب ما يلي:

"بناء على نص المادة "١٣٢" من معاهدة الصلح، الموقع عليها في سيفر في اليوم العاشر من شهر أغسطس ١٩٢٠، التي بموجبها قد تنازلت تركية عن كل حقوقها وتملكها في العراق إلى الدول المتحالفة الرئيسية، وبناء على المادة ٩٤ من تلك المعاهدة، التي بموجبها قررت هذه الدول الكبرى، وفقا للفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من الفصل الأول "عهد جمعية الأمم" بأن تعترف بالعراق دولة مستقلة، يشترط عليها قبول المشورة الإدارية والمساعدة، من قبل منتدب، إلى أن تصبح قادرة على القيام بنفسها وحدها، وأن تحديد تخوم العراق، سوى ما هو مقرر في المعاهدة المذكورة، واختيار المنتدب، تتفق عليه الدول الرئيسية المتحالفة، وبما أن الدول المتحالفة الرئيسية قد اختارت صاحب الجلالة البريطانية منتدباً من قبلها على العراق، ...."[٦٠].

وأوردت لائحة الانتداب شروط الانتداب وحقوق بريطانيا على العراق التي كانت بمثابة فرض الهيمنة العسكرية والسياسية والاقتصادية والمالية غير المحدودة وغير المحددة بوقت معين عليه. وقد جوبه مثل هذا القرار بالرفض الكامل من جانب المجتمع العراق، في حين وافقت عليه بعض القوى، إذ لم تجد في واقع الحال مخرجاً أو حلاً آخر لها، إذ كان عليها، كما اعتقدت، أن تتعامل مع الواقع الموضوعي القائم وتأمين التخلص التدريجي من تلك الهيمنة. ومن بين هؤلاء كان فيصل بن الحسين وكذلك العديد من الضباط العراقيين الذين ساندوا الحسين بن علي شريف مكة في تحالفه مع بريطانيا في الحرب.

إن حركة الاستقلال الوطني التي انتعشت في تلك الفترة قد انعكست بوضوح في البيانات والمضابط التي رفعها رجالات الثورة وفي الفتاوى التي أصدرها علماء الدين الرافضة

---

٦٠ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ العراق السياسي الحديث. ط ٧. الجزء الأول. دار الشؤون الثقافية العامة. بغداد. ١٩٨٩. ص ١٠٢/١٠١.

للانتداب والاحتلال. فقد جاء في المذكرة التي رفعها رجال الثورة إلى الحاكم السياسي البريطاني في النجف في ١٩٢٠/٦/٨ ما يلي:

"لما طال انتظار الأمة العراقية لتحقيق وعود الحلفاء الرسمية، ولاسيما الحكومة المعظمة البريطانية، وتنفيذ وعودهم الدولية المقطوعة باستقلال البلاد التام، رأت أن السكوت عن المطالبة بحقوقها الصريحة لا يجوز لها بوجه من الوجوه، ولا يحسن بالأمة التي عرفت من نفسها الكفاءة على تسلم أزمّة البلاد، وإدارة شؤونها السياسية والاقتصادية، أن تغض النظر عن المجاهرة بمقاصدها الغالبة ورغائبها السامية... فقررنا... أن نطالب الحكومة المحتلة باستقلالنا التام، المؤيد في بياناتها الدولية، وأن تنفذ بسرعة المطاليب الآتية:

أولا– إننا نطالب أن يؤلف الشعب باختياره، مؤتمرا عراقيا قانونيا، يجتمع أعضاؤه في عاصمة البلاد بغداد، ومهمته تأليف حكومة عربية، مستقلة كل الاستقلال، عارية عن كل تدخل أجنبي، يرأسها ملك مسلم.

ثانيا– نطلب رفع الحواجز عن ارتباط الشعب العراقي، وتفاهمه مع الشعوب الأخرى، بحرية المواصلات، وكافة المنشورات والمطبوعات.

ثالثا– نطلب تمكين الأمة عن عقد مجتمعاتها وإقامة منتدياتها في سائر مناطق العراق"[٦١].

ويمكن أن يتلمس القارئ بوضوح كبير أن المسئولين عن صياغة هذه المذكرة كانوا يدركون تماما العلاقة الوطيدة القائمة بين التحرر من السيطرة الاستعمارية وبين الحصول على الحرية والديمقراطية والصحافة الحرة، إضافة إلى أهمية إقامة علاقات مفتوحة ومستمرة مع الأقطار المجاورة لتأمين وصول الصحافة والثقافة للسكان وكذلك الإطلاع على ما كان يجري في تلك البلدان ونشر المعلومات عن العراق في تلك الصحافة، خاصة وأن الإدارة البريطانية قد بدأت بانتهاك الحقوق والحريات والتضييق على الناس وعلى الصحافة

---

٦١ الحسني، عبد الرزاق. الثورة العراقية الكبرى. مصدر سابق. ص ١٤٠.

وعلى دخول صحف الأقطار العربية والمجاورة إلى العراق. كتب الأستاذ محمد مهدي البصير حول موضوع الحريات ما يلي: إن من "أهم الأغلاط التي أثارت سخط الشعب على الحكومة ووقعت في نفوس المفكرين من أبنائه أسوأ وقع ... خنق الحرية الفكرية ومنع إصدار أي جريدة سياسية غير الجرائد الرسمية.... وقد أدت مصادرة حرية الصحف في البلاد إلى رغبة لا حد لها في قراءة الجرائد السورية الحرة وصحف مصر"[٦٢].

أما الزعيم الديني المعروف حجة الإسلام والمسلمين محمد تقي الحائري الشيرازي، أحد زعماء الثورة وقادتها البارزين، فقد أصدر نداءً، اعتبر بمثابة فتوى دينية وقراراً سياسياً، موجهاً إلى أبناء الشعب العراقي يدعوه فيه إلى النضال وتأييد المقاومة المتصاعدة ضد المحتلين الأجانب ورد فيه ما يلي:

"أما بعد فإن إخوانكم في بغداد، والكاظمية، والنجف، وكربلاء، وغيرها من أنحاء العراق، فقد اتفقوا فيما بينهم على الاجتماع، والقيام بمظاهرات سلمية، وقد قامت جماعة كبيرة بتلك المظاهرات، مع المحافظة على الأمن، طالبين حقوقهم المشروعة المنتجة لاستقلال العراق إن شاء الله بحكومة إسلامية،... فالواجب عليكم، بل على جميع المسلمين، الاتفاق مع إخوانكم في هذا المبدأ الشريف. وإياكم والإخلال بالأمن، والتخالف والتشاجر بعضكم مع بعض، فإن ذلك مضر بمقاصدكم، ومضيع لحقوقكم التي صار الآن أوان حصولها بأيديكم، وأوصيكم بالمحافظة على جميع الملل، والنحل التي في بلادكم، في نفوسهم وأموالهم وأعراضهم، ولا تنالوا أحدا منهم بسوء أبدا"[٦٣]. ثم أعقب ذلك بفتوى صريحة ذات أهمية فائقة في مجرى تطور أحداث الثورة واستخدام السلاح ضد المحتلين حيث جاء فيها ما يلي:

---

٦٢ أحمد، كمال مظهر د. صفحات من تاريخ العراق المعاصر. دراسات تحليلية. منشورات مكتبة البدليسي. بغداد. ١٩٨٧. ص ٦١.

٦٣ المصدر السابق نفسه. ص ١٣٧.

"مطالبة الحقوق واجبة على العراقيين، ويجب عليهم في ضمن مطالباتهم، رعاية السلم والأمن، ويجوز لهم التوسل بالقوة الدفاعية إذا أمتنع الإنكليز من قبول مطالبهم"[٦٤].

وكما يلاحظ، كانت الفتوى صريحة في مقاصدها وواضحة في تأكيدها على عدد من النقاط المهمة التي تعتبر حقاً ثابتاً من حقوق الشعوب في الوقت الحاضر أيضاً، ومنها: حق الشعب العراقي في النضال من أجل انتزاع حقه في الاستقلال والسيادة الوطنية. وحقه في ممارسة جميع أساليب النضال لتحقيق هذا الهدف إن وجد أن المستعمر يرفض الاستجابة لهذا الحق المشروع. وأن تحقيق هذه الأهداف يتطلب تأمين وحدة وطنية صلدة بعيدة عن التفرقة القومية والدينية والطائفية أو الفكرية والسياسية، وبعيدة عن المساس بالناس أو بمصالحهم نتيجة الاختلاف في القومية أو الدين أو الطائفة أو غيرها. ويمكن القول بأن الإمام محمد تقي الحائري الشيرازي قد تميز بوعي سياسي وحس وطني سليم جنب الثورة والثوار المزالق المحتملة والصراعات الداخلية غير المبررة. وتبين الفتوى بأن شيخ الدين كان يدعو إلى قيام حكومة إسلامية منذ البداية وكان يريد يطبع الدولة العراقية بطابع الدين الإسلامي، في حين كان العراق منذ ذلك الحين متعدد الأديان والمذاهب. وبخلاف ذلك كان موقف السيد محمد كاظم اليزدي، الذي حصر مهمة شيوخ الدين بالوظائف الدينية والاجتماعية، ولم يكن مخطئاً، بل كان على صواب تام في هذا الصدد. ومن الناحية العملية اتخذ موقفاً يتفق بهذا القدر أو ذاك مع موقف النقيب عبد الرحمن الگيلاني[٦٥].

ورغم بُعد العراق عن الساحة السياسية الأوروبية وعن الحركات الفكرية فيها بسبب الهيمنة العثمانية القاسية وحجرها على الفكر والمعلومات والاتصالات الخارجية، فأن الفئات المثقفة والواعية من الشعب العراقي قد استقبلت بعض الأفكار البرجوازية الديمقراطية الحديثة القادمة من فرنسا عبر الثوار السوريين، إذ كانت أفكار الثورة الفرنسية وشعاراتها الأساسية " الحرية والإخاء والمساواة" واسعة الانتشار نسبياً في ولايتي مصر

---

٦٤ المصدر السابق نفسه. ص ١٤٩.

٦٥ الفياض، عبد الله د. الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠. مصدر سابق. ص ٢٧٢.

والشام. وكان إطلاع جماعات من العراقيين عليها يتم عبر المجلات والصحف وبعض الكتب، على قلتها، سواء أكانت تأليفا أم ترجمة، أم عبر الاحتكاك المباشر.[٦٦] لقد وجدت تلك الأفكار طريقها إلى المثقفين والأفندية العراقيين على قلتهم، وألهب الحماس فيهم وحركهم ضد المستعمرين وعمق من وعيهم. وكان أغلب المثقفين العراقيين من حملة هذا الفكر التحرري ينحدرون من عائلات ميسورة ومن صفوف الضباط الذين درسوا في الأستانة ومن أبناء الفئات المتوسطة الحديثة التكوين وأشراف المدن وقلة من أبناء البرجوازية الصغيرة. وكانت هذه الأفكار تحمل مضامين تقدمية معادية للاحتلال والاضطهاد وضد علاقات الإنتاج شبه الإقطاعية التي كانت تترسخ يوما بعد آخر منذ استكمال احتلال العراق من جانب القوات البريطانية. وإلى جانب هذا الاتجاه الفكري برزت بعض الأفكار التي كانت تدعو للعدالة الاجتماعية بما فيها بعض الأفكار الثورية والاشتراكية التي وجدت لها صدى طيب ولكن غير واسع. وكان حملة هذا الفكر حينذاك مجموعة صغيرة من المثقفين من أبناء الفئات المتوسطة والبرجوازية الصغيرة الذين استلهموا ذلك من ثلاثة مواقع أساسية هي: التراث الحضاري المنقطع للشعب العراقي وما فيه من نزعات مادية وعقلانية برزت في حياة ونشاط الحركات الفكرية في الإسلام وجمهرة من المسلمين الأتقياء وغيرهم من سكان العراق على مدى القرون الماضية، وأجلاها برز في بعض ممارسات وأقوال عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب ونشاطات أبي ذر الغفاري والحلاج أو في وثورة الزنج ولكن بشكل خاص في حركة القرامطة...الخ، من جهة، والفكر الاشتراكي المعاصر الذي انتشر في أوروبا في تلك الفترة وحرك الملايين من الشغيلة لمواجهة الاستغلال الرأسمالي وارتبط باسم ثورة أكتوبر الاشتراكية في روسيا والثورة الألمانية من جهة أخرى، ومن الواقع المزري الذي كانت تعيش فيه أوساطاً واسعة من سكان العراق، حيث كانت مظاهر البؤس والفاقة والحرمان والتخلف الاجتماعي ضاربة أطنابها في كل البلاد. وكان

---

٦٦ الراوي، عبد اللطيف عبد الرحمن د. الفكر الاشتراكي في النقد والأدب العراقي المعاصر ١٩١٨–١٩٨٠. رسالة دكتوراه. جامعة بغداد. كلية الآداب. بغداد. ١٩٧٥. (الرسالة مطبوعة ومسحوبة على آلة الرونيو. ص ٦–٨.

التثقيف الديني في فترة الحكم العثماني تؤكد أن الفقر والغني، الشبع والجوع هي من حكم الله، لا مرد لحكمه! وأن المحروم في دنياه سعيد في أخرته. ولم يكن هذه التربية الدينية سوى التجسيد الحي لفعل رجال الدين الذين يعمدون، شاءوا ذلك أم أبو، إلى تخدير يقظة ووعي الشعوب، وهي مطابقة لما أكده كارل ماركس حين قال "أن الدين أفيون الشعوب، أي يستخدم كأفيون من المستغِلين وأتباعهم لتخدير الناس ونسيانهم لأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية المزرية.

كانت منافذ وصول الفكر الاشتراكي المعاصر متعددة. فمن مصر كانت تصل المجلات والكتب، على قلتها، التي كانت تثير وتحرك عقول القراء وتطرح عليهم أسئلة كثيرة. وكانت هذه المطبوعات تطرح الفكر الاشتراكي بشكل عام وتحبذه أو حتى كانت تنتقده. وكانت أفكار سلامة موسى وشبلي شميل مثلاً غير بعيدة ولا غريبة عن قراء العربية المثقفين. كما كانت هذه الأفكار تصل من وعبر إيران، حيث كانت الحركات الثورية في روسيا وإيران متبادلة التأثير وذات تأثير ملموس على جملة من المثقفين في العراق. لقد كان الفكر الثوري له تأثير ملموس على فئة المثقفين الإيرانيين منذ فترة مبكرة من القرن العشرين، أو حتى في نهاية القرن التاسع عشر. وكان لسفر وعودة العراقيين القادرين على ذلك إلى أوروبا وبعض البلدان العربية واحتكاكهم المباشر بالحركات العمالية والفكرية والسياسية هناك أثره الملموس على فكر هؤلاء ونقلهم لتلك الأفكار وتجاربهم إلى العراق ونشرها بين أوساط المثقفين.[٦٧] وفي هذا يرد اسم حسين الرحال الذي قضى فترة من الزمن في ألمانيا وعاشر أحداث ثورة ١٩١٨ التي قادتها منظمة سبارتاكوس الشيوعية، حيث اغتالت الشرطة الألمانية بعد فشل الثورة كلاً من القائدين الشيوعيين كارل ليبكنخت وروزا لوكسمبورغ. ورغم أهمية كل ذلك يفترض أن لا تجري المبالغة بهذا الدور، بسبب طبيعة الأوضاع الفكرية والاجتماعية المتخلفة والمعقدة وضعف العلاقات مع الخارج

---

٦٧ المصدر السابق نفسه. ص ٢–٤٤.

وصعوبة الحصول على الأخبار والمعلومات من الدول الأخرى. فالتأثير لم يكن غائباً ولكنه كان محدوداً وضيقا حقاً ولا تجوز البالغة في دوره.

وقبل الانتهاء من هذه الفقرة لا بد من الإشارة إلى عامل مهم من عوامل تحريك وتوعية المجتمع حينذاك، عامل الصحافة السياسية الوطنية التي اعتبرت كمرآة عاكسة لواقع المجتمع والمشكلات السياسية التي يواجهها والحالة النضالية التي عليها. إذ كانت الصحافة قبل الثورة تمارس دوراً فاضحاً للهيمنة الاستعمارية البريطانية الجديدة وأغراضها وكاشفاً عن المشكلات التي بدأ يتعرض لها المواطن من سلطات الاحتلال البريطانية، كما لعبت دورا مهما في بلورة أهداف الحركة الوطنية ومهماتها وساهمت في توسيع نار الثورة وتأجيج الروح الحماسية في نفوس المناضلين. لقد وجدت في فترة الثورة جريدتان هما: "الفرات" و "الاستقلال" لم تستمرا في العمل والنشر طويلاً، إذ كانت شوكة حقيقية في عيون المستعمرين وأعوانهم، ولكنهما كانتا أداة فعلية بيد المناضلين الثوار[٦٨]. وكان بعض قادة الثورة يقوم بالتحرير فيها وإثارة المشكلات التي كانت تواجه المجتمع، وفضح نوايا البريطانيين السياسية والاقتصادية في العراق والكشف عن الفجوة التي كانت تفصل فعلياً بين الادعاء بتحرير العراق من الهيمنة العثمانية وبين واقع سقوط العراق تحت احتلال استعماري جديد بريطاني الجنسية والهوية.

ويبدو لي لو أن بريطانيا قد مارست سياسات أخرى غير السياسة التي مارستها فعلياً لأمكن التأثير الإيجابي على المجتمع وإخراجه من ظلمات العهد العثماني إلى نور الحضارة الغربية الحديثة ولساهمت بدور فعال في تنشيط التنوير الديني والاجتماعي الذي تعطل في مصر بفعل ذات العوامل التي عاشها العراق. إذ كانت سياسة وزارة المستعمرات البريطانية قاسية جداً ومحافظة جداً في تحقيق الأهداف الاستعمارية و في حين لم يستطع الفكر الديمقراطي البريطاني الولوج لحياة العراق ونفوس العراقيات والعراقيين بالصورة التي تساعد على التفاعل والتفاهم ومنح

---

٦٨ أحمد، كمال مظهر د. صفحات من تاريخ العراق المعاصر. مصدر سابق. ص ٦٦–٧٤.

النـاس حقـوقهم المشـروعة الـتي تعطلـت لفـترة غـير قصـيرة. لقـد كانـت وزارة المستعمرات البريطانية تريد تحقيق نجاحات اقتصادية سريعة على حساب وأكتاف شعوب المستعمرات، ومنه الشعب العراقي. وكان لهذا الفعل تأثيره السلبي المباشر على حياة وسلوك الناس. رغم أن التخلف الفكري والحضـاري الـذي سـاد المجتمـع العراقي ودور المؤسسة الدينية الذي اتهم القوات البريطانية بالكفر وخشية المثقفين مـن اتهـامهم بـالوقوف إلى جانـب المسـتعمر البريطـاني، قـد لعـب دوره في ضـعف الاستفادة من الوجود البريطاني في العراق في أعطاء دفعة قوية للمجتمع العراق نحـو الأمام في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنوير الـديني. إن تجربة احتلال البريطاني للعراق وعواقب ذلك يفترض أن تقدم درساً حياً للمجتمـع العراقي في المرحلة الراهنة ومع واقع وجود قوات احتلال أمريكية وبريطانية وغيرهـا في العراق.

ب. العوامل الاقتصادية

لم تكن العوامل السياسية سوى الوجه الثاني للعملة، فوجهها الأول تمثل بالعوامل الاقتصادية التي كانت وراء تطور النشاط السياسي والعمليات المسلحة المناهضة لقوات الاحتلال البريطاني التي بادرت باستخدام السلاح لإخماد المقاومة. فالتحرك السياسي والعسكري ضد الإنكليز بدأ في النجف في عام ١٩١٨ وفي ثورة السليمانية عام ١٩١٩ وثم في ثورة العشرين التي اتسع نطاقها لتشمل مناطق واسعة من العراق، وخاصة في وسط وجنوب العراق. كما أنه اتسع في كل المدن التي كانت المؤسسة الدينية ذات تأثير كبير على السكان مثل بغداد والكاظمية وكربلاء، إضافة إلى النجف. وفي هذا تبرز العلاقة الجدلية بين المصالح الاقتصادية للمؤسسة الدينية وشيوخ الدين من جهة، والفئات الاجتماعية التي قادت العمليات العسكرية من شيوخ العشائر، وكذلك الفلاحين الذين تبنوا الثورة وكانوا وقودها الأساسيين من جهة أخرى.

جلبت سنوات الحرب العالمية الأولى معها مشكلات اقتصادية جمة لسكان العراق. فإلى جانب المعارك الحربية التي كانت تجري على الأرض العراقية، ومحاولات الدولة العثمانية

تجنيد العراقيين للقتال إلى جانبها في معاركها ضد الإنكليز، واستخدام كثرة من المواطنين في أعمال السخرة في معسكرات الإنكليز وفي شق الطرق ونقل السلاح، الذي لعب دوره البارز في تقليص الإنتاج الزراعي، مارست سلطات الاحتلال البريطانية وقوات الجيش العثماني في آن، سياسة الاستيلاء على المحاصيل الزراعية، سواء أكان ذلك بدفع تعويض مالي محدود أم بدون تعويض، باعتباره شكلا من أشكال استيفاء الضرائب لتغطية نفقات الحرب. فالمعلومات المتوفرة تشير إلى واقع مرير بالنسبة لسكان العراق. كتب الدكتور عبد الله النفيسي في هذا الصدد يقول: "كان إصرار الإدارة البريطانية على تحصيل الضرائب المفروضة على كل محصول زراعي، وعلى كل محصول بستان تحصيلاً كاملاً أمراً مكروهاً لدى الفقير والغني على السواء حتى أن القبائل، كقبيلة بني حچيم من لواء المنتق مثلاً، وجدت نفسها سنة ١٩١٩ مرغمة على دفع ضرائب فادحة وذلك لأول مرة في تاريخها. وكان تحصيل الواردات، في تلك السنة نفسها، في لواء المنتفق، أعلى تحصيل في الفترة الواقعة بين ١٩١٦ – ١٩٢٨. وإليك ثبتاً بواردات المنتفق من سنة ١٩١٦ – :١٩١٨

| | | |
|---|---|---|
| ١٩١٦ | ٥٢,٤٦٤ | جنيهاً. |
| ١٩١٩ | ١,٦٦١,٨٢٣ | جنيهاً. |
| ١٩٢٢ | – | |
| ١٩٢٦ | ١,٠٠٢,٦٥٩ | جنيهاً. |
| ١٩٢٨ | ١,٢٧٧,٢٣٣ | جنيهاً. |

ففي لواء المنتفق مثلاً، ارتفعت ضريبة الدخل على كل فرد من أقل من خمسة روبيات في سنة ١٩١٦ إلى خمس شلنات في سنة ١٩١٩، وبعد اضطرابات سنة ١٩٢٠ عادت وانخفضت ثانية سنة ١٩٢٢ إلى شلن.... وكانت المبالغ المحصلة من لواء المنتفق والديوانية والشامية، وهي ثلاثة ألوية شيعية، في سنة ١٩٢٠ تقدر بـ ٥٥٣٣١٠٠ شلن أو قرابة ربع مجموع الدخل من الألوية العراقية وعددها أربعة عشر لواءً (تقديرات الموازنة، ١٩٢٠ – ١٩٢١ ص ٤). وكانت المبالغ المخصصة في الألوية الثلاثة ١٩٢٩٤٤٠ شلناً (المصدر ذاته

ص ٥)"[٦٩]. كما أن العمليات العسكرية في مناطق مختلفة من العراق قد أدت إلى تدمير المزيد من قنوات الري والبزل وتخريب المزارع وتلف المحاصيل الزراعية ودفعت بأعداد كبيرة من الفلاحين إلى ترك الريف والهجرة إلى المدن، خاصة وأن أغلب العمليات العسكرية قد تركزت في المناطق الزراعية من الفرات الأوسط وجنوب العراق. وفي ما عدا ذلك لعب التجار الكبار والوسطاء دورهم الطفيلي المعروف في اغتنام فرصة الحرب للاغتناء السريع على حساب الناس الكادحين. واستفادت من هذه الأوضاع مجموعات قليلة من التجار والإقطاعيين وكبار الملاكين التي تعاونت مع المحتلين الجدد وساهمت بتشديد الاستغلال على الفلاحين. لقد أثارت إجراءات إقرار التشريعات العثمانية بصدد الأرض الزراعية، التي تم اغتصاب مساحات واسعة من الأراضي الزراعية من الفلاحين على مدى القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين وتسجيلها بأسماء الشيوخ وكبار موظفي الدولة وأشراف المدن وتجارها، سكان الريف وكرهت المحتلين وأبدت استعداداً لمقاومة قوات الاحتلال. وعمدت سلطات الاحتلال البريطانية منذ سنة ١٩١٨ إلى ممارسة سياسة مماثلة أغضبت الفلاحين والكثير من الشيوخ الذين حرموا من الأرض بسبب مواقفهم الوطنية من سلطات الاحتلال أثناء الحرب العالمية الأولى أو ما بعدها، فنظموا العديد من المضابط والتحركات المعادية للإنكليز في مناطق كثيرة، وخاصة في الفرات الأوسط والجنوب. وكان لهذه التحركات السياسية دورها في تعبئة متزايدة للفلاحين وأبناء المدن وإلى تعميق مضمون التناقضات الاجتماعية مع سلطات الاحتلال.

وردا على تلك التحركات قامت سلطات الاحتلال بإعداد وتنفيذ حملات عسكرية "تأديبية" شرسة ضد الفلاحين من أبناء العشائر. فالتصدي لانتفاضة تلعفر وثورة السليمانية ودير الزور والنجف، وكذلك التحركات الأخرى في بغداد وغيرها، قد أجج الوضع كله. ولم تكن العلاقات في ما بين العشائر أو بين الشيوخ المستغِلين والفلاحين المستغَلين

---

٦٩ النفيسي، عبد الله فهد د. دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث. مصدر سابق. ص ١٥٢/١٥٣.

طبيعية، بل كانت تشوبها التناقضات وضعف الثقة والصراعات. إلا أن علماء الدين والأحزاب السياسية ساهموا في تخفيف تلك التناقضات والسيطرة على الصراعات وزرع الثقة من أجل مواجهة مشتركة ضد الاحتلال البريطاني. يشير الشيخ محمد رضا الشبيبي إلى أن ثورة العشرين كانت "وليدة عاملين خطيرين أولهما الضغط والاستغلال الاقتصادي واستنزاف جهود العاملين في الزراعة خاصة– والعراق قطر زراعي قبل كل شئ– والاستيلاء على مواردها من الخامات بأبخس الأثمان وردها بعد استخدامها في الصناعة الحديثة لتصريفها في أسواق هذه البلاد بأعلى الأثمان، وهذا هو جوهر الاستعمار الحديث... أما العامل الثاني في اندلاع الثورة فهو ذلك الضغط السياسي أو الحجر على الأفكار والحيلولة بين أبناء البلاد وبين التعبير عن آرائهم والمطالبة بحقوقهم في تقرير مصيرهم بأنفسهم واختيار حكامهم وحكوماتهم بملأ إرادتهم ثم للمحاولات التي بذلتها السلطة المحتلة لفرض نوع من السيطرة الاستعمارية المباشرة على العراق"[٧٠] ويتضمن مقتطف الشيخ الشبيبي تأكيدا صريحاً على وعي وفهم قسم مهم من قادة الثورة حينذاك للأسباب التي دفعتهم للمشاركة بالثورة[٧١].

---

٧٠ فياض، عبد الله. الثورة العراقية الكبرى. مصدر سابق. المقدمة بقلم الشيخ محمد رضا الشبيبي. ص ٦/٧.

٧١ يختلف الدكتور علي الوردي في تقديره مع الشيخ الشبيبي حول العامل الاقتصادي وأهميته في تأجيج الثورة العراقية عام ١٩٢٠. فهو يحاول تقليل أهميته إزاء العوامل الأخرى، ويعتبر أن هذا التحليل الذي يتفق عليه المفكرون الماركسيون، غير صحيح. راجع في هذا الصدد: الوردي، علي د. لمحات اجتماعية... الجزء الخامس. القسم الأول. مصدر سابق. ص ٩/٨. وفي الملحقين الثاني والثالث. ويبدو لنا بأن العامل الاقتصادي قد لعب دوراً مهماً في التحرك المناهض لبريطانيا إلى جانب العوامل المهمة الأخرى، وأن ذكر العامل الاقتصادي ودوره يفترض أن لا يقلل من دور العوامل الأخرى، سواء أكانت اجتماعية أم دينية أم سياسية ونفسية، إذ أنها مجتمعة قادت الناس في العراق إلى الثورة. ولم يؤثر العامل الاقتصادي على الفلاحين وحدهم، بل شمل شيوخ العشائر وكبار ملاكي الأراضي الزراعية وعلماء الدين الشيعة على نحو خاص الذين كانوا ولا زالوا يحصلون على رزقهم من أرزاق الناس، من الفلاحين وشيوخ العشائر وسكان المدن أيضاً. ولا شك في أن العراق لم يعرف

وعدا ذلك فإن ظروف الحرب ذاتها أوجدت نوعا من الحركة التجارية النشطة نسبيا في الأسواق المحلية التي استفادت منها مجموعات من التجار، إلا أنها اقترنت بإفقار شديد للكادحين من ذوي الدخل المحدود بسبب نقص فرص العمل والتشرد وارتفاع أسعار السلع والخدمات (التضخم النقدي)[٧٢]، وكذلك النهب المتواصل والمتنوع للمحاصيل الزراعية والإيرادات من جانب سلطات الاحتلال الإنكليزي وبعض الإقطاعيين وتجار الجملة. وعانت بعض مناطق العراق من مجاعات بشعة، ومنها المجاعة التي وقعت في الموصل، التي أودت بحياة الألوف من السكان.[٧٣] ويورد الدكتور الوردي بهذا الصدد ما يلي: "ولكن هذه المنافع التي جناها قسم من الناس تقابلها مضار أصابت القسم الآخر منهم. فقد ارتفعت

---

العلاقات الإقطاعية النموذجية التي سادت أوروبا في القرون الوسطى، ولكن العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية التي قامت على أساس منح الأراضي التابعة للدولة إلى شيوخ العشائر وغيرهم تحت واجهات مختلفة، ومنها أراضي عائلة السعدون في الناصرية، كانت لها آثارها في التحرك أيضاً. لقد كان الفلاح في العراق، ولا يجري الحديث هنا عن البدو الرحل أو شبه المستقرين، بل عن فلاحي الريف العراقي العربي والكُردي، يعاني من صعوبات جمة أشرنا إليها في موقع آخر. وفي مكان آخر يعود الوردي ليؤكد على جانب آخر باعتباره كان عاملاً محركاً للثورة، ويقصد به ارتفاع الأسعار والتضخم النقدي. وما يقوله في هذا الشأن صحيح. ولكن التضخم النقدي يشكل جزءاً مهماً من العامل الاقتصادي وأسبابه اقتصادية بطبيعة الحال، إضافة إلى كونها سياسية واجتماعية. (المؤلف)

٧٢ الوردي، علي د. لمحات اجتماعية .. . الجزء الخامس. القسم الأول. مصدر سابق. ص ٢٠/٢٣.

٧٣ ملاحظة: في نهاية الحرب العالمية الأولى حصلت في ولاية الموصل مجاعة شديدة جداً، كما ورد في كتاب الدكتور علي الوردي السابق الذكر، حيث ينقل عن الدكتور عبد العزيز القصاب قوله: "إنه رأى جثث البشر ملقاة على جانبي الطريق بكثرة لا يمكن وصفها، وعند دخوله القرية "دير قبو" وجد الجياع منتشرين فيها وهم لا يتمكنون من الحركة لشدة الجوع... وشاهد جثة حيوان وقد اجتمع حولها زهاء خمسين جائعاً ... كما شاهد مأموري البلدية يتجولون في كل صباح ومساء ومعهم الحمالون ليجمعوا جثث الأموات...". ويقول إبراهيم الواعظ أن المجاعة بلغت حداً جعل الكثيرين من الناس يأكلون لحم الكلاب والقطط ...". ولكن كان هناك من يتسنى له أكل كمية أكبر مما يأكله في الأيام الاعتيادية...". راجع في هذا الصدد: الوردي، علي د. لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث. مصدر سابق. جزء ٤. ص ٣٩٠/٣٩١.

أسعار الحبوب ارتفاعاً فاحشاً كاد يؤدي إلى مجاعة في بغداد. فقد كان سعر طغار الحنطة في الحلة في العهد التركي يتراوح بين ٨ و١٠ ليرات، فارتفع في عهد الاحتلال إلى مائة ليرة. وفي بغداد ارتفع سعر الطغار إلى ١٢٠ ليرة. وحدثني أحد شيوخ المشخاب: أن طغار الشلب كان سعره في العهد التركي يتراوح بين ٣٥ و٥٠ ليرة"[٧٤].

وبعد استكمال احتلال العراق من جانب القوات البريطانية عمدت سلطات الاحتلال إلى تنفيذ سياسة تستهدف تحقيق مصالحها الاقتصادية وتعزيز تلك القواعد الاجتماعية التي تخدم مصالحها على الأمد الطويل، تلك الفئات والعناصر التي سعت قبل ذاك ومنذ سنوات إلى تأمين علاقات جيدة مع الشركات التجارية البريطانية والقنصليات العاملة في العراق.[٧٥] فسعت سلطات الاحتلال إلى تعزيز علاقاتها بالبرجوازية الكومبرادورية الجديدة التي ساهمت بتكوينها وسعت إلى تكريسها وبدأت بتعزيز مواقعها من جهة، وإلى تعزيز علاقاتها بالإقطاعيين الذين سعت إلى تكريس دورهم وتأثيرهم على عشائرهم وفي المناطق التي يقيمون فيها من جهة أخرى، إضافة إلى تعزيز علاقاتها بمجموعة من الضباط العراقيين التي كانت تعمل قبل ذاك في القوات العثمانية ووقفت ضد القوات التركية وساهمت في مشروع الشريف حسين واتفاقه السياسي مع الإنكليز. كما عملت على اختيار مجموعة من الناس من أبناء العائلات الميسورة والمعروفة لتعيينها في وظائف إدارية ترتبط بسلطات الاحتلال وتحت إشرافها، وكانت البداية لتكوين البيروقراطية العراقية الحديثة التي ارتبطت مصالحها بهذا القدر أو ذاك بمصالح الوجود البريطاني في العراق، إذ ارتبط جزء منها بسلطات الاحتلال البريطانية وخدم مصالحها على حساب مصالح المجتمع العراقي. ولكنها اعتمدت في أحيانٍ غير قليلة على من كان يعتبر من "المنبوذين" في المجتمع وأساءت إلى

---

٧٤ الوردي، علي د. لمحات اجتماعية .. . الجزء الخامس. القسم الأول. مصدر سابق. ص ٢١.

٧٥ – كوتلوف. ل. ن. ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق. ترجمة الدكتور عبد الواحد كرم. بغداد. مطبعة وأوفسيت الديواني. ١٩٨٥. ص ٦٤–٧٩.

– إبراهيم علي. طالب النقيب صريع التاج في العراق. في مجلة آفاق عربية. مجلة عراقية. بغداد. العدد ٨. السنة ٢. ١٩٧٦. ص ٨٨.

من كان يعتبر من "الأشراف" والشيوخ والمحترمين في المجتمع. وكان لهذا دور سلبي بارز في علاقة الشيوخ ومجموعات من الأشراف مع القوات والسلطات البريطانية.[٧٦] وقادت سياسة سلطات الاحتلال البريطانية في اختيار شيخ من شيوخ العشائر في منطقة معينة ومنحه راتباً ثابتاً للمحافظة على أمن المنطقة إلى إثارة إشكاليات سياسية وصراعات في ما بين العشائر التي كانت تقطن في المنطقة ذاتها والتي لم يتم الاتفاق معها. وكان للنقود ولا يزال دور كبير في كسب رضى أو كراهية العشائر العراقية. وهو ما أدركته جيداً مس بيل وتعاملت معه بذكاء كبير.

ومع ذلك كانت هذه السياسية قصيرة النظر وجلبت لبريطانيا الكثير من المتاعب، إضافة إلى أنها كانت تهدف إلى تشديد الخلافات بين شيوخ العشائر ليسهل عليها السيطرة عليهم جميعاً. وهذا ما حصل مع الشيخ ضاري الظاهر، رئيس عشائر الزوبع ليكون مسؤولاً عن الأمن والنظام في منطقته[٧٧]، على سبيل المثال لا الحصر.

وعمدت تلك السلطات إلى الاعتراف بالتشريعات التي صدرت في العهد العثماني وأقرت عمليات توزيع أراضي الدولة على رؤساء العشائر والشيوخ وكبار موظفي الدولة في العهد العثماني، لكنها حرمت الفلاحين والشيوخ الوطنيين، وخاصة في بعض مناطق الفرات الأوسط، المعادين لسلطات الاحتلال من الأراضي الزراعية. ولم تكتف بذلك بل عمدت سلطات الاحتلال البريطانية في هذه الفترة إلى توسيع عمليات منح الأراضي الزراعية باللزمة، كما عملت على توسيع نشاط الشركات البريطانية لزراعة المحاصيل الصناعية، وخاصة القطن، واستولت على مساحات معينة من أكثر الأراضي الزراعية خصوبة ووضعتها تحت تصرف تلك الشركات.

---

٧٦ الوردي، علي د. لمحات اجتماعية .. . الجزء الخامس. القسم الأول. مصدرسابق. ص ٢٣–٢٦.

٧٧ المصدر السابق نفسه. الجزء الخامس . القسم الثاني. ص ٦٧/٦٦. يشير الدكتور الوردي بأن "خصص الإنكليز للشيخ ضاري مرتباً شهرياً قدره ٧٥٠ روبية، واستمروا في دفع هذا المرتب له حتى أوائل ١٩١٨، ثم قطعوه عنه. ولا نعرف السبب الذي دفعهم إلى ذلك. والمظنون أنهم وجدوا الشيخ ضاري ذا منفعة قليلة لهم. وقد أضمر ضاري لهم من جراء ذلك حنقاً شديداً". ص ٦٧/٦٦.

إن أكثر العوامل التي حركت الفلاحين والملاكين معا، إضافة إلى عامل الشعور الوطني، تلك الأساليب التي مارستها سلطات الاحتلال الاستعمارية في السيطرة على المحاصيل الزراعية والموارد المالية على أساس جباية الضرائب من السكان. وقد تفننت أكثر من العثمانيين في إيجاد الصيغ والحجج لتحقيق ذلك، بما فيها فرض "التبرعات" الإلزامية على المواطنين في المدينة والريف.[٧٨] وتشير بعض المصادر إلى أن الضرائب المفروضة على السكان قد تضاعفت أكثر من ثلاث مرات خلال فترة وجيزة. فكتبت جريدة المانجستر گارديان تهاجم الإدارة البريطانية في العراق في سنة ١٩٢٠ لا لأنها لم تحقق آمال العرب في الحرية والاستقلال حسب، بل لأنها رفعت ضرائبهم إلى ثلاثة أضعاف عما كانت عليه قبل الاحتلال البريطاني.[٧٩] فقد تنوعت الضرائب مثل ضريبة النخيل وضريبة المحاصيل الزراعية المختلفة، وضريبة الملك، وضريبة الدفنية...الخ، والعمل على جمع التبرعات للصليب الأحمر وبناء الملاجئ للجنود في بريطانيا وإقامة تمثال لقائد حملة احتلال بغداد، الجنرال مود،...الخ.[٨٠] كتبت جريدة "الفرات" بهذا الصدد قائلة: "لقد هدمتم هذا الركن بمقالع من السياسة التي أهلكت الحرث والنسل وأتت على الأخضر واليابس، فتراب كل

---

٧٨ كوتلوف، ل. ن. ثورة العشرين. مصدر سابق. ص ٦٧.

٧٩ فياض عبد الله د. الثورة العراقية الكبرى. مصدر سابق. ص ٢٧٠.

ملاحظة: كتب كوتلوف ما يلي: "وقد ازدادت الضرائب المباشرة في المنطقة التي احتلها الإنكليز للسنة المالية ١٩١٨–١٩١٩ ب ١،٦٥ مرة بالنسبة لما كانت عليه في عامي ١٩١١و ١٩١٢، وارتفعت إلى أكثر من مرتين خلال السنوات ١٩١٩–١٩٢٠. وفي سنة ١٩١٧–١٩١٨ بلغت واردات الإدارة المدنية ١٥٢٥٠ ألف روبية، منها ٧٩٥٠ ألفاً من الضرائب الزراعية، و٦٧٥٠ ألفاً من الرسوم المختلفة، أما في سنة ١٩١٨–١٩١٩ فقد ارتفعت إلى ٢٩٣٠٠ ألف روبية، منها ٢١٧٥٠ ألفاً من الضرائب الزراعية، و٦٥٠٠ ألفاً من الرسوم. وكانت الضرائب التي ألقيت على عاتق المواطن العراقي تعادل ضعف ما فرض على المواطن في المحافظات المستعمرة في كل من الهند والبنجاب، باعتراف أحد الإداريين الإنكليز ...". ثورة العشرين. مصدر سابق. ص ٦٦.

٨٠ – فياض، عبد الله. الثورة العراقية الكبرى. مصدر سابق. ص ٢٧١.

– الحسني، عبد الرزاق. الثورة العراقية الكبرى. مصدر سابق. ١٣٢.

منطقة يشهد بأنكم سلبتم الحب حتى من منقار الطائر، واستخرجتم المخ من العظم، وضاعفتم الخراج أضعافاً للزراع فآصبحوا يسألون الناس إلحافاً وأنتم تسألونهم فوق الجهد وتكلفون نفوسهم فوق الوسع، أهذا عدلكم؟"[٨١].

وكانت إدارة المعتمد البريطاني تجبي الضرائب من السكان بطريقتين: ضريبة عينية وضريبة نقدية. وكانت هذه الضرائب لا تخضع لمعايير سليمة وتتم على أساس التخمين بالنظر. وكان الخاسر أبداً هو الفلاح المنتج. وتشير تقارير الحكام السياسيين في المناطق الزراعية إلى أن جلّ وقتهم قد صرف للاهتمام بالشؤون المالية، والتي لم تكن في حقيقة الأمر سوى جباية الضرائب غير المشروعة للإدارة البريطانية. كتب حاكم الديوانية في سنة ١٩١٨ لدائرة الحاكم الملكي ببغداد يقول: يجب أن نقرر هنا بأن جزءاً كبيراً من وقت الحاكم السياسي مخصص للقضايا المالية أو القضايا التي ترتبط بها بصورة غير مباشرة"[٨٢].

ومن هنا يتبين لنا بأن الفئات الاجتماعية الفقيرة والكادحة في الريف والمدينة، وهي تشكل غالبية السكان، كانت تتعرض إلى عمليات نهب منظمة وجشعة واستغلال شديد من جانب سلطات الاحتلال البريطانية تساوت مع أساليب أجهزة الولاة العثمانيين، إضافة إلى استغلال الشيوخ وكبار ملاك الأراضي الزراعية والبرجوازية التجارية والربوية المتنقلة بين الريف والمدينة[٨٣]. ومن هنا أيضاً يتبين بوضوح لِماذاَ كانت جموع الفلاحين الجيش الأساسي لهذه الثورة الوطنية.

---

٨١ أحمد، كمال مظهر د. صفحات من تاريخ العراق المعاصر. مصدر سابق. ص ٧٢.

٨٢ فياض. عبد الله د. الثورة العراقية الكبرى. مصدر سابق. ص ٢٧٠.

٨٣ ملاحظة: عند استخدام مصطلحات البرجوازية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة في المجتمع العراقي يجب أن ترتبط بالفترة التي يجري الحديث عنها، وهي مصطلحات نسبية ترتبط بمستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي حينذاك. ويصعب مثلا مقارنة البرجوازية التجارية العراقية بالبرجوازية التجارية البريطانية ولا حتى المتوسطة منها والصغير بتلك التي في بريطانيا. علما (أن الحدود بين البرجوازيات كان إلى حد ما حينذاك مائعاً نسبياً ولكنه كان كبيرا بين البرجوازية الصغيرة والكبيرة. واتخذت صورة هذه الفئات وضوحا أكبر في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية.

ج. العوامل الاجتماعية والدينية

منذ العقد الثاني من القرن العشرين برزت بعض مظاهر التفكك البطيء جداً في العلاقات الأبوية في الريف العراقي لأسباب ارتبطت بدور العلاقات السلعية الجديدة التي تبلورت بفعل حركة الرأسمال التجاري الغربي في العراق وسعي جمهرة الإقطاعيين الصغيرة وكبار الملاكين في تشديد الاستغلال على الفلاحين ونزوح مزيد من العائلات الفلاحية إلى المدن، رغم بؤس المدن ذاتها حينذاك، وانتزاع مزيد من الأراضي الزراعية العائدة للفلاحين من جانب الإقطاعيين وكبار الملاكين والتي تتوجت بدور سلطات الاحتلال البريطانية بتوزيع الكثير من الراضي الزراعية على مؤيديهم من شيوخ العشائر. وكان الفلاحون، رغم العلاقات العشائرية والأبوية التي يفترض أن تكون متداخلة بين الفلاحين ورؤساء العشائر، يعانون من مصاعب جمة، سواء أكان ذلك في ريف الوسط والجنوب أم ريف كُردستان وعموم الشمال. رغم كل ذلك، وبسبب ضعف الوعي السياسي والاجتماعي لدى الجمهرة الواسعة والأساسية من الفلاحين وأبناء العشائر في ريف المناطق العربية والكُردية، حافظت العلاقات العشائرية على خصائصها وطبيعتها الأساسية في العراق لفترة طويلة لاحقة حتى بعد تشكيل الحكم الوطني. وكانت العلاقات العشائرية من جانب، والعلاقات الدينية من جانب آخر، تتحكمان إلى حدود بعيدة بسلوك الفلاح والبدوي شبه المستقر، إضافة إلى أبن البادية المتنقل، بالرغم من كون نسبة عالية من هؤلاء لم يلتزموا، وبصورة عفوية، بأركان الدين كالصلاة والصوم والزكاة على سبيل المثال لا الحصر. كما أن تأثير المسالتين على سكان المدن لم يكن قليلاً، بسبب كون المدن كانت في أغلب قاطنيها من أصل فلاحي أو ريفي.

وكان يلاحظ في هذا الصدد وجود تمايز نسبي بين المناطق العربية والكُردية، إذ أن التزام الفلاح الكُردي المسلم بالشعائر الدينية، بما فيها الصلاة والصوم، كان أكبر مما عند البدوي أو الفلاح العربي المسلم. وهذه الظاهرة لا تقلل من احترام الفلاح للدين وشيوخ الدين والالتزام بتنفيذ الفتاوى التي يصدرونها والمشورات التي يقدمونها للناس. وجدير بالإشارة إلى أن شخصيتين كانتا تؤثران بقوة على سلوك الفلاح والمواطن في الريف عموما،

وكذلك على أولئك الذين هجروا الريف واتخذوا من المدينة موطنا لهم حيث استمروا في ممارسة عاداتهم وتقاليدهم الفلاحية لفترة طويلة من الزمن، وهما شيخ العشيرة أو البيگ والأغا والإمام أو السيد أو الملا بالنسبة للمسلمين، أو القس بالنسبة للمسيحيين، أو الحاخام بالنسبة لليهود، أو الأمير بالنسبة للإيزيديين أو شيوخ الدين بالنسبة للصابئي المندائي.

وفي الريف العراقي نشأت علاقة اقتصادية متينة بين أطراف ثلاثة، وهم: الفلاح وشيخ العشيرة وعالم الدين أو ممثله في الريف. فالفلاح هو المنتج الفعلي والوحيد للخيرات المادية في الريف. ويتضمن إنتاجه الريع الذي يقتطعه شيخ العشيرة أو المالك للأرض الزراعية أو مالك حق التصرف بها أو الإقطاعي. وكان شيخ الدين يتسلم حصة من الإنتاج تقتطع أساسا من الإنتاج الضروري للفلاح، إضافة إلى حصوله على حصة إضافية تمنح له من الشيخ أو مالك الأرض أو الإقطاعي. وهي في كل الأحوال تعتبر جزءاً من الريع الذي يفرض على الفلاح تقديمه بصور مختلفة. وفي ما عدا ذلك كان على الفلاح أن يدفع الضريبة التي تفرضها الدولة من حصته من الإنتاج. ولا شك في أن شيوخ الدين الشيعة كانوا يعيشون أساساً على هذه الحصة، لأنهم كانوا لا يتسلمون راتبا من الدولة كما هو حال شيوخ الدين السنة، إضافة إلى ما كان يصلهم من زكاة وغيرها من سكان المدن ومن الزوار القادمين من بلدان أخرى أو الهدايا والعطايا والزكات التي كانت ترسل لهم من مختلف بقاع العالم حيثما وجد أتباع المذهب الشيعي الاثنا عشري أو الجعفري. وعلى هذا الأساس كانت علاقة شيوخ الدين بالفلاحين وبالإقطاعيين أو شيوخ العشائر قوية بالمقارنة مع علاقة شيوخ الدين السنة الذين كانت علاقتهم المالية محصورة بالحكم، إذ كانت الدولة هي التي تدفع رواتبهم الشهرية. وفي ما عدا ذلك كان الفلاح يقدم جزءاً من محصوله نقدا أو عينا إلى السادة وشيوخ الدين العاملين في العتبات المقدسة، إضافة إلى القرابين (النذور) التي يلتزم

بها الفلاح كل عام لأسباب كثيرة أمام الله والأئمة، وتدفع في الغالب الأعم عينا.[٨٤] ولوحظ خلال تلك الفترة إلى أن زيادة حجم الضرائب المجباة من قبل سلطات الاحتلال البريطانية أدت إلى تقليص كبير في الحصة المتبقية للفلاحين من صافي الإنتاج أولا، وإلى تقليص حصة الإقطاعي أو المالك وشيخ العشيرة ثانيا، وكذلك إلى تقليص حصة شيوخ الدين والمقلدين والسادة ثالثا. وقاد هذا إلى تدهور كبير في مستوى معيشة الفلاحين وإلى حد أقل في مستوى معيشة شيوخ الدين، وخاصة الصغار منهم. وكانت هذه المسألة واحدة من بين أهم الأسباب الكامنة وراء تحرك شيوخ العشائر وملاكي الأراضي وشيوخ الدين في المناطق الشيعية، إضافة إلى الحس الوطني والواجبات الدينية، ضد سلطات الاحتلال البريطانية.

د. العوامل النفسية

رغم العلاقات الواسعة والطويلة التي نشأت بين مجموعات من البريطانيين العاملين في الشركات التجارية أو في التنقيبات عن الآثار أو في القنصليات البريطانية ذات النفوذ الواسع والعلاقات الواسعة مع العراقيين في داخل العراق، فأنهم لم يدركوا تماماً طبيعة المجتمع العراقي العشائري، سواء أكان بدوياً أم فلاحيا ريفياً، ولم يفهموا أهمية وضرورة احترام كرامة الإنسان والعشيرة، والابتعاد عن توجيه الإهانات، سواء أكان بالشتم أم الضرب أم التجاوز بالكلام أم بالاعتقال دون مبررات ومسوغات فعلية، إضافة إلى أساليب جباية الضرائب والإتاوات وما إلى ذلك. كما أنهم عمدوا إلى تغيير أساليب التعامل مع العراقيين بالمقارنة مع أساليب تعامل الدولة العثمانية مع العراقيين، سواء من حيث فرض الانضباط والالتزام بالنظام، أم من حيث مضمون المساواة في المجتمع، والتي سماها الدكتور على

٨٤ تستوجب الإشارة إلى أن إيرادات علماء الدين الشيعة الكبار وأتباعهم من رجال الدين من مختلف المستويات وطلال الحوزات العلمية تأتي مما يدفعه المقلدون لهم وبعدد المقلدين. وكان أغلب هؤلاء حينذاك من الفلاحين المرتبطين بعشائرهم. وتراجع أو زيادة إيرادات هذا الشيخ الديني المجتهد أو ذاك يجد انعكاسه على مستوى معيشة بقية أتباعه.

الوردي "عدالة مكروهة"، أي عدالة تنفيذ الالتزام بالنظام من جانب شيوخ العشائر أو أفرادها.

وكان أحد العوامل البارزة في الكراهية للحكم العثماني يكمن في التعامل غير الإنساني والإساءات الكبيرة من جانب السلطات العثمانية وأجهزة الجندرمة أزاء العراقيين وهم في بلادهم، بما فيها حملات الجندرمة العسكرية والإهانات والضرب وما إلى ذلك. فالمعلومات المتوفرة حول الأساليب التي استخدمها الحكام السياسيون والعسكريون البريطانيون في المناطق التي كانت تحت إشرافهم إزاء العراقيين كثيرة ابتداءً من نائب الحاكم الملكي العام آرنولد ولسن وانتهاءً بأخر ممثل لبريطانيا يمتلك سطوة الحكم في مناطق العراق المختلفة. وهي أساليب قهرية ذات طبيعة ازدرائية تتسم بالتعالي والاحتقار والتعسف إزاء سكان البلاد من عرب وكُرد وغيرهم. إذ كان بعضهم يسعى إلى تركيع العراقيين باعتبارهم يرفضون الانصياع إلى القوانين والتعليمات والأوامر. كتب كمال مظهر أحمد بهذا الشأن يقول: "تكررت في كُردستان نفس صورة التعنت والتعالي للحكام والضباط السياسيين الإنكليز الذين أثاروا بتصرفاتهم استياء مختلف الفئات الاجتماعية في الوسط والجنوب. فإذا كان رجل حاكم النجف السياسي گرينهاوس (Greenhause) يستعملون السوط حينما كان يمر لفتح الطريق أمامه، فأن زميله الميجر صون كان يعيد الشيء نفسه بفظاظة أكبر في السليمانية، ويفرض غرامات يومية على عدد من الناس البسطاء بحجج واهية، بل كان يجبر الجميع على أن يرفعوا فروض الطاعة لأصغر موظف لديه"[٨٥]. وجاء في وثيقة لجمعية العهد – فرع الموصل – بشأن الإهانات التي كانت توجه للمواطنين، وكانت تزيد من غضبهم وكراهيتهم للإنكليز، ما يلي: "لم تترك الحكومة الاحتلالية شيئاً من أنواع الشدة والقسوة إلا واستعملته مع الأهلين، وأن أدنى خطأ يصدر من أحد الناس يكون جزاؤه الضرب على عجزه مجرداً عن الثياب حتى أن الدم كثيراً ما كان يتطاير من

---

٨٥ أحمد، كمال مظهر د. دور الشعب الكُردي في ثورة العشرين العراقية. مطبعة الحوادث. بغداد. ١٩٧٨. ص ٣٨/٣٧.

جسده وتبقى مواضع السياط قروحاً لا تندمل مدة طويلة. أما الجزاء النقدي الذي قد شكل أعظم منبع لواردات حكومة الاحتلال فأن المحكومين يعدونه نعمة كبرى إزاء العذاب الجسماني والحقارة التي توجه إليهم بتشغيلهم بالأشغال السافلة"[٨٦].

وكشفت جريدة "الفرات" عن الطريقة التي يفكر بها البريطانيون إزاء العراقيين وأسلوب تعاملهم اليومي معهم، حيث كتبت مقالاً افتتاحياً عن الإنكليز جاء فيه ما يلي: "شاهدنا قوماً ليسوا من البشر أفسدوا البلاد واضطهدوا العباد وسحقوا القوانين العامة وهتكوا حرمة الشرايع الموضوعة وهدموا دعائم النظام الاجتماعي الجديد .. قلّب صفحات التاريخ القديم والحديث فلا تجد سوى الإنكليز أفسدوا النظام وأسقطوا حقوق الإنسان، فلا حرية ولا طمأنينة، ونزعوا الملكية وهي من حقوق الإنسان المقدسة لأنها من لوازم الحرية والمساواة، نعم فهم كما أسقطوا حقوق الإنسان المدنية أسقطوا حقوقه السياسية، فعاد ولا حق له، محروماً من كل مميزاته، محروماً من عمومياته وذاتياته"[٨٧]. لا شك في أن هذا القول فيه الكثير من المبالغة، إذ لم تكن للإنسان من مواطني الدولة العثمانية أية حقوق، وهي لا تقارن مع ما كانت تمارسه الجندرمة العثمانية. ومع ذلك فأساليب الاستعمار في محاول تركيع السكان على العموم ومن حيث المبدأ واحدة.

والآن دعونا نقرأ ما كتبه ستيفنسن لونگريگ عن العراقيين في كتابه الموسوم "العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٥٠ "، إذ كتب يقول: "لقد كانت الصحافة ضعيفة التزود بالمعلومات، وغير مسؤولة ومتطرفة في الحس الوطني، ومعادية للأجانب بصفة قاسية. كان يجري تنظيم التظاهرات بصفة أيسر وبالقليل من النفقات.، في أي اتجاه سياسي يراد. أما الأحزاب فلم تكن في الغالب سوى محض عصابات من الشخصيات، ليست لها تنظيمات متواصلة أو واسعة، أو أية سياسة ثابتة ما خلا سياسة معاداة الإنكليز. وكان يسمح بحرية الكلام إلى حد إبداء الآراء المتطرفة التي يندر أن تكون معتدلة. وكان العنف أو المقاطعة

---

٨٦ المصدر السابق نفسه. ص ٤٠.

٨٧ المصدر السابق نفسه. ص ٤١/٤٢.

ينتظر أية سياسة واضحة، مهما كانت تلك السياسة حكيمة أو مخلصة، إذا ما بدا عليها بأنها سوف تفشل في ميدان الحمية القومية"[٨٨]. وعجز هذا الكاتب البريطاني من ضباط الحملة العسكرية في العراق أثناء الحرب العالمية الأولى والذي تولى عدة مناصب استشارية في الحكومة العراقية كما كان حاكماً سياسياً لكركوك، عن رؤية العوامل الكامنة وراء هذه النظرة العراقية للبريطانيين، وبتعبير أدق للاستعمار البريطاني، الذي جاء محتلاً وتصرف كمحتل وقمع ثورتي ١٩١٩ و١٩٢٠ وفرض عليه مصالحه ومعاهداته واتفاقياته، وبالتالي وجه التهمة للعراقيين بسبب موقفهم من السياسة البريطانية وتصرفات البريطانيين في العراق.

وليست بعيدة عن ذاكرة العراقيين حادثة الشيخ ضاري والضابط البريطاني ليجمن. فقد وجه ليجمن العديد من الإهانات المتلاحقة للشيخ ضاري بسبب رفضه التعاون معهم بعد أن تعاون معهم لفترة من الزمن. ويشير الدكتور علي الوردي بهذا الصدد قائلاً: يروى أن ليجمن كان لا يتردد عن إهانة ضاري في بعض الأحيان حتى أنه خاطبه ذات مرة باسم "الشيخ ضارط"، وتلك إهانة لا يتحملها رجل كالشيخ ضاري ذي الجذور البدوية الأصيلة. ويروى أيضاً أن ليجمن أولم في أحد الأيام وليمة لرؤساء عشائر منطقته كان ضاري من بينهم، ولما دعوا إلى تناول الطعام اتجه ضاري نحو صدر القاعة لكي يجلس مع الرؤساء الكبار، فتقدم منه ليجمن وخاطبه أمام الحاضرين قائلاً: "قم ليس هذا مكانك". فظهر أثر الغضب واضحاً على وجه ضاري إلى الدرجة القصوى"[٨٩]. ويشير الدكتور الوردي إلى أنه وبينما كان ليجمن في حديث مع الشيخ ضاري جاء إلى المخفر سائق سيارة وأخبر "عن حادثة سلب وقعت بالقرب من سدة الترك، فظهرت إمارات الغضب على وجه ليجمن والتفت

---

٨٨ لونطريط، ستيفنسن همسلي. العراق الحديث من سنو ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٥٠. الجزء الثاني. ط ١. منشورات الفجر. بغداد. ١٩٨٨. ص ٣٧٠.

٨٩ الوردي، علي د. لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث. الجزء الخامس. ثورة العشرين. القسم الثاني. مصدر سابق. ص ٦٧.

نحو ضاري قائلاً: "هذي كلها حركاتك، وأنت تعمل تشويشات في الطريق". فأخذ ضاري يعتذر له بأنه لا علم له بهذه الأمور. وعند هذا التفت ليجمن نحو آمر الشبانة عبد الجبار الجسام الذي كان واقفاً بالقرب منه موعزاً إليه أن يتوجه مع نفر من رجاله لمطاردة اللصوص. ثم أضاف ليجمن إلى ذلك طالباً من عبد الجبار أن يأخذ معه خميس بن ضاري لكي يعاونه في مطاردة اللصوص. وعلى أثر مغادرة عبد الجبار للمخفر مصبحة خميس بن ضاري، قتل ليجمن. وقد اختلفت الروايات في كيفية مقتله اختلافاً عجيباً. ومن يطلع على تلك المحاضر (محاضر المحاكمة) يشعر شعوراً واضحاً بأن ليجمن وجه إلى ضاري إهانة لم يتحملها، ولاسيما أنها جاءت بعد إهانات أخرى سابقة، ولعلها كانت لضاري القشة التي قصمت ظهر البعير. وعند هذا أشار ضاري إلى أبنه سليمان الذي كان واقفاً بالقرب منه قائلاً "دگوه". فأطلق سليمان النار من بندقيته علي ليجمن. وعند هذا قام ضاري وأخرج سيفه من غمده وأهوى به على ليجمن بضربة على رأسه وصدره. وسمع أحد الشهود ليجمن في تلك اللحظة وهو يقول " لا .. لا .. لا .." بينما سمعه شاهد آخر يقول "يازي يا ضاري .. يازي يا ضاري .." ثم سقط ليجمن على الأرض يتخبط بدمائه. وأسرع رجال ضاري بعد ذلك فقتلوا خادم ليجمن وسائق سيارته، وسلبوا كل ما كان لدى الشبانة من بنادق وخيل وملابس"[٩٠].

ويورد الدكتور الوردي الكثير من نماذج الإساءة للعراقيين التي كان فيها ما يراد به تحطيم معنويات الناس وكرامتهم وإذلالهم، مما رفع من الحقد والكراهية وعمق انعدام التفاهم، رغم أن الإنكليز الذين جاءوا إلى العراق محتلين كانوا من حيث المبدأ أكثر تحضراً بما لا يقارن مع الأوساط التركية العثمانية المتخلفة التي كانت تهيمن على العراق. فالحكايات التي تروى عن الميجر ديلي، حاكم الديوانية (القادسية)، أو عن الكولونيل ليجمن، حاكم الدليم (الأنبار) وعن غيرهم كثيرة جداً. وربما يكون في بعضها بعض المبالغات، إلا أنها لا تخرج في الإطار العام عن الحقيقة التي كانت جارية حينذاك في العراق.

---

٩٠ المصدر السابق نفسه. ص ٦٩/٧٠.

فعلى سبيل المثال لا الحصر أورد الدكتور علي الوردي بهذا الصدد ما يلي: "الواقع أن القصص التي تروى عن فظاظة ديلي كثيرة، وهي لا تخلو من مبالغة طبعاً، غير أنها لا تخلو من حق أيضاً. يروي فريق المزهر الفرعون: أن ديلي أصدر أوامره بأن كل خيال يأتي إلى الديوانية يجب أن يترجل عن ظهر حصانه قبل وصوله إلى البلدة بخمسمائة متر، وأن يخلع عقاله ويسير مشياً على الأقدام. وقد غضب ديلي مرة على أحد رؤساء عفك فحكم عليه بغرامة مقدارها ٢٥ كيلو من الروبيات، فاضطر الرجل أن يذهب إلى السوق ويأتي بكيس الروبيات يحمله على كتفه. وكان ديلي إذا استدعى إليه بعض رؤساء العشائر الكبار لأمر من الأمور تركهم ينتظرون مقابلته يوماً أو عدة أيام، وإذا سمح لأحدهم أخيراً بالدخول عليه تركه واقفاً بينما هو ينظر في الأوراق التي بين يديه. ثم يرفع عينه متسائلاً: "أنت شاسمك؟ لويش جاي؟"[٩١]. أو الإهانة التي وجهها لأحد الشيوخ المعممين، الشيخ هادي، عندما رآه يتبول في حديقة بيته، فاستدعاه معنفاً إياه: " أنت شيخ هادي ليش تصير شيخ مطي"، ثم فرض عليه غرامة قدرها عشر روبيات فدفع الشيخ الغرامة صاغراً"[٩٢].

ليس من شك في أن الحكام المباشرين الذين عينوا في العراق حينذاك لعبوا دوراً كبيراً في اختيار الأساليب التي يرونها مناسبة في تنفيذ سياسات الحكومة البريطانية في العراق، خاصة وأنها ترتبط مباشرة بسبل التعامل مع البشر. وهذا يعني بدوره أن طبيعة هؤلاء وسلوكهم الشخصي واتجاهاتهم الذاتية تشارك بهذا القدر أو ذاك في التأثير على تلك الأساليب من حيث الشدة أو اللين، ولكن السياسة العامة والأهداف التي تقرر تنفيذها في العراق حينذاك من قبل الحكومة البريطانية تبقى المسؤولة الأساسية عن التعامل اللاإنساني من جانب موظفي وزارة المستعمرات والقوات المسلحة البريطانية تتحملها الحكومة البريطانية وسياستها مباشرة. ويبدو لي أن حسن شبر كان محقاً إلى حد بعيد

---

٩١ المصدر السابق نفسه. الجزء الخامس. القسم الأول . ص ٣٠/٢٩.

٩٢ المصدر السابق نفسه. ص ٣٠.

حين في ما أشار في هذا الصدد إلى ما يلي: " لقد حاولت الحكومة البريطانية تبرير هزيمتها السياسية وأخطائها الكبيرة في العراق، بإلقاء تبعة ما حدث على أرنولد ولسن نائب الحاكم الملكي العام في العراق. لكنه تبرير غير مقنع، لأن ولسن كان ينفذ القرارات الصادرة من لندن"[٩٣]. لقد تعامل ولسن بحقد وذهنية استعمارية شديدة العداء للأخر ونقل هذه الذهنية إلى غالبية العاملين معه من البريطانيين في أنحاء العراق. ولكن هذه الذهنية كانت مهيمنة أيضاً على العاملين في وزارة المستعمرات في لندن وعلى ذهنية أولئك المهيمنين على الحكم الاستعماري في الهند. ويواصل حسن شبر تقديره حول ولسن يقول: "إن سياسة ولسن الحاقدة وممارساته القاسية ونزعته الاستعمارية الشديدة التي يريد من خلالها إحكام السيطرة المباشرة على العراق. وقد جعلت الأنظار تتوجه إليه على أنه المخطئ الأول. فلم يكن ولسن يتعامل بمرونة سياسية، إنما بأسلوب استعماري خشن"[٩٤]. وهنا يفترض تأكيد حقيقة أساسية هي أن السياسة الرسمية للدولة البريطانية كانت هي المحددة لوجهة العملية، ولكن المنفذين لها يلعبون دوراً كبيراً في طبيعة الأساليب والأدوات والممارسات التي يتخذونها لتنفيذ تلك السياسة. ومن هنا يبدو لي بأن ولسن يتحمل مسؤولية كبيرة في ممارساته العدوانية في العراق والتي لم تكن خالية من العنصرية والفظاظة. وينقل حسن شبر عن أرنولد ولسن، عندما علم بالاتهامات التي وجهت له باعتباره المسؤول المباشر عن تلك الأخطاء، قوله: "لا أعتقد أن أي شيء فعلته، أو كان أن أفعله، كان سيغير مجرى الأحداث بصورة جوهرية ... وإذا كانت حكومة صاحب الجلالة ترغب في الاستفادة من خدماتي ككبش فداء، فأني لن أحاول تفادي هذا المصير"[٩٥].

ثانياً: العوامل الخارجية

---

٩٣ شبّر، حسن. تاريخ العراق السياسي المعاصر. في جزئين. الجزء الثاني. التحرك الإسلامي ١٩٠٠م–١٩٥٧م. ط ١. دار المنتدى للنشر. بيروت. لندن. ١٩٩٠. ص ٢٤١.

٩٤ المصدر السابق نفسه. ص ٢٤٢.

٩٥ المصدر السابق نفسه. ص ٢٤٢.

لم يكن الانقسام في المجتمع العراقي، الذي بدأ مع الحرب العالمية الأولى ودخول الدولة العثمانية في الحرب إلى جانب ألمانيا، إضافة إلى إعلان الوقوف إلى جانب بريطانيا من جانب الشريف حسين في عام ١٩١٦ وإعلان الثورة العربية على الدولة العثمانية، قد توقف بعد انتهاء الحرب واستسلام الدولة العثمانية واحتلال العراق من قبل بريطانيا، بل اتخذ أبعاداً جديدة وأضيفت له عوامل وقوى أخرى، كما اتخذ وجهة أخرى، أي أصبح الأمر على النحو الآتي: من يقف إلى جانب الوجود البريطاني في العراق واعتباره ضرورياً لتطور العراق، ومن يقف ضد الوجود البريطاني في العراق ويدعو إلى نيل الاستقلال والسيادة الوطنية. إذ أن الفترة بين ١٩١٨ و١٩٢٠ بلورت المواقف بوضوح كبير بين بريطانيا التي تريد البقاء، وخاصة بعد تسلم ويلسون المسؤولية في العراق بعد السير وليم كوكس ورغبته في ربط العراق تماماً بالهند كمستعمرة مستمرة لبريطانيا، وبين موقف غالبية العراقيين الداعي إلى الاستقلال. إن الاختلاف في المواقف بين العراقيين قد تركز بالأساس في أوساط معينة من الشعب العراقي، إذ لم يكن مستوى الوعي يسمح حقاً بالتعرف على نوايا الاستعمار البريطاني أو أغراضه في العراق. فلم يكن سهلاً على الفلاحين الخاضعين لتأثيرات شيوخهم والمحرومين من نعمة القراءة والكتابة والوصول إلى المعلومات المناسبة أو الإطلاع على مجريات الصراع في العراق والمنطقة أن يدرك أبعاد الصراع واتجاهاته. لقد اقتصر ذلك على مجموعات من المثقفين والأفندية وشيوخ الدين ومجموعات من شيوخ العشائر المتنورة وأبناء الميسورين والفئات المتوسطة. وكانت هذه الحقيقة تبرز في موضوعات الدعاية العراقية المناهضة للوجود البريطاني التي اتخذت في حينها صيغاً مختلفة وفق الجماعات التي يراد إيصال المعلومة إليها. ففي الوقت الذي كان يجري الحديث عن الدين وعن التباين بين المسلمين والبريطانيين الكفار (المقصود هنا المسيحيين البريطانيين) في الأوساط الدينية وفي الريف وفي صفوف فقراء المدن والكادحين. وهي طريقة سيئة وغير سليمة وذات أهداف غير عقلانية ومسيئة لأتباع الديانات الأخرى. أما الشكل الثاني من الدعاية فقد مورس من قبل المثقفين حيث اتجه إلى فضح الأهداف الرئيسية وراء الهيمنة البريطانية التي تريد استثمار موارد العراق وخيراته

واستغلال شعبه في صفوف الأفندية والمتعلمين والمثقفين، كما كان تنشر الدعاية عن نكث بريطانيا بوعودها في تحقيق الوحدة العربية أو في تحقيق الحكم الذاتي للكُرد في أوساط الشعب العربي أو الشعب الكُردي.

ولعب العامل الخارجي، سواء أكان المقصود به الجانب العربي أم الإقليمي أم الدولي، دوراً مهماً في تنشيط الكفاح الداخلي في تفجير الثورة العراقية. فثورة العشرين، التي جاءت استكمالاً لانتفاضة النجف في عام ١٩١٨ وثورة السليمانية عام ١٩١٩، قد تأثرت بالعوامل الخارجية التالية:

- إطلاع الأوساط العراقية الأكثر احتكاكاً بالمعلومات القادمة من الخارج وعبر الصحافة العربية وغيرها على ما تنشره الصحف البريطانية والنقاشات التي كانت تدور في مجلس العموم البريطاني حول مطالبة العراقيين بالاستقلال والتحركات السياسية والنضالات المسلحة التي كانت تؤرق الأوساط البريطانية وسلطات الاحتلال، كما كانت تثير جمهرة غير قليلة من الشعب البريطاني من دافعي الضرائب ومن المجندين في الخدمة في العراق والتي كانت تطالب الحكومة البريطانية الانسحاب من العراق ومنح البلاد استقلالها، باعتباره مطلباً عراقياً ملحاً. وكان هذا النقاش يشجع العراقيين عندما كان يبث في المضايف والمجالس الدينية والشعبية، كان يحفز الناس ويدفعهم إلى التفكير بالمشاركة في العمل من أجل هذا الهدف. كما كانت الأوساط العراقية الواعية على إطلاع على المبادئ التي طرحها الرئيس الأمريكي ودرو ويلسون حول حرية واستقلال الشعوب والتي روجت لها الدعاية الأمريكية في صراع الولايات المتحدة ضد بريطانيا وفرنسا من أجل أن تحتل الولايات المتحدة الأمريكية موقعا تحت الشمس وفي المياه الدافئة. ولا شك في أن الحركات المناهضة للولايات المتحدة الأمريكية والصراعات الدولية وخشية تطور الأوضاع في غير صالحها، أصدرت الحكومتان البريطانية والفرنسية بياناً سياسياً تضمن تأكد الرأي الذي أذاعه الجنرال مود عشية احتلاله بغداد باعتبارهم جاءوا محررين لا محتلين، وقد جاء في البيان ما يلي: "إن الغاية التي ترمي إليها كل من فرنسة وبريطانية العظمى في خوض غمار الحرب في الشرق من جراء أطماع ألمانية، هي تحرير الشعوب التي طالما رزحت تحت أعباء

استعباد الأتراك تحريراً تاماً نهائياً، وتأسيس حكومات وإدارات وطنية تستمد سلطتها من رغبة نفس السكان الوطنيين ومحض اختيارهم. وتنفيذاً لهذه الغايات قد اتفقت كل من فرنسة وبريطانية العظمى على تشجيع ومساعدة إنشاء حكومات وإدارات وطنية في كل من سورية والعراق، وقد حررها الحلفاء فعلاً، وفي الأقطار التي يسعى الحلفاء إلى تحريرها، والاعتراف بهذه الأقطار بمجرد تأسيس حكوماتها تأسيساً فعلياً"[٩٦]. وكان هذا البيان الذي صدر في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩١٨ تأثير إيجابي لصالح النضال ضد الهيمنة البريطانية على العراق بعكس ما توقعته كل من بريطانيا وفرنسا.

وكانت مس گيرترود بيل واعية لوجهة تطور الأحداث في العراق فكتبت، كما يشير إلى ذلك الدكتور عبد الله فياض، في الثاني عشر من كانون الثاني/يناير ١٩٢٠ تقول: "أبتهل إلى الله أن يهدي قادة الرأي في وطننا ويجعلهم يفهمون أن الأفضل أن نعترف بطموح العراقيين السياسي منذ البداية وألا نحاول أن نضغط على السكان. ومن يعلمنا بأننا قد نفقد سيطرتنا على العراق خلال سنة واحدة أو أقل. وذلك لأن عوامل الاضطراب من الشمال والشرق آخذة مجراها وربما يكون لهذه العوامل تأثيرها في أهل العراق. ليتني أتمتع بتأثير أكثر مما أتمتع به الآن حتى أقنع الآخرين بوجهة نظري. وقد كتبت حول هذا الموضوع إلى أدون "Edwin" هذا الأسبوع، وسأكتب إلى السير هرتزل " A. Hirtzel""[٩٧].

ورغم كل مصاعب الارتباط بين العراق وبقية الأقطار العربية والبلدان المجاورة، فإن نضال العراقيين بمختلف فئاتهم الاجتماعية لم يكن معزولاً تماماً أو بعيداً عن النضالات السياسية في تلك الأقطار وبلدان الجوار. وكانت لأحداث تلك البلدان تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة على الوضع في العراق. فثورة ١٩١٩ في مصر وتحركات البرجوازية والقوى

---

٩٦ الحسني، عبد الرزاق. الثورة العراقية الكبرى. طبعة منقحة. الطبع بدون تاريخ وبدون بلد الإصدار. ص ٢١.

٩٧ الفياض، عبد الله د. الثورة العراقية الكبرى. ط ٢. مطبعة دار السلام. بغداد. ١٩٧٥. ص ٢٤٨.

الوطنية الأخرى في سوريا ولبنان عام ١٩١٨ والحركة المشروطية في إيران والدستورية وتنامي الحركة الكمالية في تركيا خلال الفترة ١٩١٩–١٩٢١ كانت لها أصداء ملموسة على العراق وعلى تطلعات فئات معينة من أبناء الشعب العراقي.[٩٨]

فكانت بلاد الشام، التي نصب فيصل بن الحسين في عام ١٩١٩ ملكاً عليها، تشمل سوريا ولبنان وفلسطين، وكانت خاضعة للاحتلال البريطاني الفرنسي، رغم أن القائد العام لقوات الحلفاء في المنطقة كان بريطانياً[٩٩]. إذ كانت الأحداث فيها تغلي مطالبة إلغاء الاحتلال ومنح سوريا الاستقلال، وأصبح شعار "سوريا للسوريين" هو السائد. وبعد عودة فيصل من جولته في أوروبا إلى دمشق أمكن تشكيل المجلس الوطني وعقد اجتماع له صدرت عنه مجموعة من المقررات ذات الأهمية الفائقة، ومن بينها:

"١. الاعتراف باستقلال سورية وبضمنها فلسطين كدولة ذات سيادة وتنصيب الأمير فيصل ملكاً عليها والاعتراف باستقلال العراق.

٢. نقض اتفاق سايكس – بيكو ووعد بلفور وكل مشروع يرمي إلى تقسيم سورية وإنشاء دولة يهودية في فلسطين.

٣. رفض الوصاية السياسية التي ينطوي عليها نظام الانتداب المقترح، .. "[١٠٠].

وقد كان لهذه المقررات (وهي عشرة) تأثير ملموس على المجموعات العراقية التي كانت حينذاك في سورية، سواء أكانوا من المدنيين أم العسكريين الذين انخرطوا في القوات المسلحة السورية، فحركها باتجاه عقد اجتماع لها واعتبار نفسها ممثلة للشعب العراقي ثم اتخاذ قرارات تضمنت، كما يشير إلى ذلك جورج أنطونيوس، إذ كتب يقول: "اجتمع المؤتمر السوري في دمشق يوم ٨ مارس (١٩٢٠) وقرر إعلان استقلال سورية وبضمنها

---

٩٨ فياض، المصدر السابق نفسه. ص ٢٤٩.

٩٩ أنطونيوس، جورج. يقظة العرب. تعريب على حيدر الركابي. مطبعة الترقي. دمشق. ١٩٤٦. ص ٣٠٦.

١٠٠ المصدر السابق نفسه. ص ٣٢٣.

فلسطين ولبنان كدولة ذات سيادة شكل الحكم فيها ملكي دستوري والمناداة بالأمير فيصل ملكاً، ثم اجتمع الزعماء العراقيون واتخذوا قراراً مماثلاً بشأن العراق الذي انتخبوا الأمير عبد الله ملكاً عليه[١٠١]، وقد أضيف على قرار المؤتمر تحفظ يبقي للبنان حقه المكتسب في الحكم الذاتي ضمن نطاق الوحدة السورية وتقرر كذلك أن تقوم الإدارة في سورية والعراق على أساس اللامركزية وهي الفكرة التي كانت موضوع الخلاف القديم بين الترك والعرب"[١٠٢].

ولم يكن التأثير الوارد من سوريا مقتصراً على الجانب العملي، بل كان هناك تأثير فكري وسياسي تجلى في الصحافة السورية التي كانت تصل إلى العراق، وكذلك في الأخبار التي كانت تتناقلها المجالس العراقية وشيوخ الدين وشيوخ العشائر في مضايفهم. وكان السوريون متأثرين بفكر الثورة الفرنسية التحرري الذي نادت به البرجوازية المنتفضة ضد النظام الإقطاعي في عام ١٧٨٩ والتي كانت شعاراتها "الحرية والإخاء والمساواة "، التي انتقلت بدورها إلى الأوساط العراقية العاملة في السياسة والمهتمة بقضايا تحرر العراق. ويقال أن الأمير فيصل كان يرسل ليس فقط الدعاة إلى بغداد لتحريك الناس والقبائل من

---

١٠١ كتب عبد الرزاق الحسني مشيراً إلى أسماء المنتخبين للمؤتمر الذي عقد في الشام وقرر انتخاب عبد الله ملكاً على العراق، وهم: جعفر العسكري، تحسين علي، إسماعيل نامق، صبيح نجيب، محمود أديب، فرج عمارة، ناجي السويدي، توفيق السويدي، محمد نوري القاضي، يونس وهبي، محمد رضا الشبيبي، حمدي صدر الدين، سعيد الشيخلي، رشيد الهاشمي، سامي الأورفلي، أحمد رفيق، عبد اللطيف الفلاحي، توفيق الهاشمي. وهم من بغداد. أما من الموصل فكانوا: جميل المدفعي، علي جودت، إبراهيم كمال، عبد الله الدليمي، ثابت عبد النور، الحاج محمد خيري، مكي الشربتجي. وكان مجموعهم ٢٥ شخصاً. ويشير الحسني أيضاً إلى أن تلك الاجتماعات كانت تعقد طوراً في دار نوري السعيد وطوراً في دار جعفر العسكري. راجع. الحسني، عبد الرزاق. الثورة العراقية الكبرى. مصدر سابق. هامش ١ صفحة ٥٢.

١٠٢ أنطونيوس، جورج. يقظة العرب. تعريب على حيدر الركابي. مطبعة الترقي. دمشق. ١٩٤٦. ص ٣٣٤.

أجل الاستقلال، بل كان يرسل الأموال بالاعتماد على القوات البريطانية المرابطة في سورية[١٠٣]. ولكن استطلاع الرأي الذي قام عبد الرزاق الحسني في حينها مع مجموعة مهمة من قادة الثورة من جهة[١٠٤]، والمعلومات التي استطاع الحصول عليها الدكتور عبد الله فياض من جهة ثانية تشير إلى أن الثوار لم يحصلوا على مساعدات مالية من الأمير فيصل في سوريا[١٠٥].

- وإلى جانب التأثير المباشر لسوريا على الحركة السياسية المناهضة لبريطانيا في العراق لعبت ثورة ١٩١٩ المصرية بقيادة سعد زغلول دوراً محفزا لتلك الأوساط التي كانت على إطلاع على أخبار الثورة من جهة، وعلى فكر الثورة الذي كان يتجلى في ما تنشره الصحافة المصرية من معلومات وقيم نضالية ضد الهيمنة الأجنبية ومن أجل استقلال مصر والدول الإسلامية الأخرى. وكانت تلك المعلومات تتسرب إلى الناس في المدينة على نحو خاص[١٠٦]. وكانت التحركات الفلاحية في الريف المصري تنتقل أخبارها إلى الريف العراقي أيضاً، حيث يجري الحديث عنها في مضايف الشيوخ وفي مجالس المدينة. إذ كتب محمد مهدي البصير، نقلاً عن الدكتور الوردي، يقول: "إن أخبار سعد زغلول والشعب المصري من جهة، وأخبار الملك حسين وأنجاله في الحجاز وسوريا من جهة الأخرى، كانت حديث الخاص والعام في العراق وقلما خلا مجلس من ذكرها"[١٠٧].

- وكان للعلاقات بين العراق وإيران ومجيء الزوار الإيرانيين إلى مدن مثل كربلاء والنجف والكاظمين وغيرها من مدن العتبات المقدسة، إضافة إلى جنوب العراق واحتكاكهم

---

١٠٣ الوردي، علي د. لمحات اجتماعية .. . الجزء الخامس. القسم الأول. مصدر سابق. ص ٤٥–٤٨.

١٠٤ الحسني، عبد الرزاق. الثورة العراقية الكبرى. مصدر سابق. ص ٢٢٠–٢٤١.

١٠٥ فياض، عبد الله. الثورة العراقية الكبرى. مصدر سابق. ص ٢٥١–٢٥٧.

١٠٦ المصدر السابق نفسه. ص ٢٤٩/٢٥٠.

١٠٧ الوردي، علي د. لمحات اجتماعية. الجزء الخامس. القسم الأول. ص ٤٧. نقلاً عن كتاب "القضية العراقية" للشيخ محمد مهدي البصير. بغداد. ١٩٢٣. ص ٧٦.

المتواصل بالناس وبشيوخ الدين، تأثير ملموس باتجاهين مهمين هما: تبادل وجهات النظر حول تطور الحياة السياسية في إيران ودور شيوخ الدين وتجربتهم في النضال من أجل الدستور في الحركة التي عرفت منذ بداية القرن العشرين بالحركة المشروطية، وكذلك الموقف من الهيمنة البريطانية على إيران من جهة، ونقل أخبار ثورة أكتوبر البلشفية الاشتراكية والثورة الألمانية ودور العمال والفلاحين في هذه الثورة من جهة ثانية. وكانت أخبار الثورة والمعلومات عنها ليست بالضرورة كلها واضحة المعالم ومفهومة الهدف، إذ أن بعض الصحف كانت تشكك بأهداف الثورة ومواقفها من العراق أو الدول العربية، ولكن بعضها الآخر كان يشير إلى الدور الذي لعبته الثورة البلشفية في نشر المعلومات والوثائق والمؤامرات التي حاكتها والاتفاقات التي عقدتها قبل ذاك الدول الاستعمارية لتقسيم مناطق النفوذ في ما بينها، وبشكل خاص بين بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية. وفي الوقت الذي يفترض أن لا تتم المبالغة في دور هذه الثورات البعيدة عن العراق وقلة الأخبار التي كانت ترد إلى الناس العراقيين حولها، كما أن من الخطأ نكران أي تأثير فكري وسياسي غير مباشر على الحركات السياسية في المنطقة العربية أو في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام. ويتجلى هذا في العديد من كتابات الحكام السياسيين البريطانيين في العراق وفي غيرها من الأخبار التي كانت تصل إلى العراقيين، وما كانت تتناقله المجلات أو الصحف التي يطلع عليها بعض المثقفين، سواء أكان ذلك بالنسبة إلى السليمانية أو غيرها من المدن العراقية. ولا شك في المصادر التي تشير إلى وجود صلة مباشرة بين رجال ثورة العشرين، سواء أكانوا من شيوخ الدين أو من غيرهم، برجال الثورة الروسية أو بالقنصلية السوفييتية في إيران شحيحة جداً، ولم يؤكدها رجال الثورة الذين قيل أنهم كانوا على صلة بالسوفييت، كما في حالة المرزا محمد رضا الشيرازي وهو أبن حجة الإسلام والمسلمين العلامة المرزا محمد تقي الحائري الشيرازي، الذي لعب دوراً قياديا في الثورة وأعطى فتاوى تنشط

التحرك ضد المحتلين البريطانيين، والذي ورد في إجابته عن أسئلة الدكتور عبد الله فياض الواردة في كتابه المشار إليه سابقاً "الثورة العراقية الكبرى"[١٠٨].

- ومع ذلك فالأحداث التي عرفتها قبل وأثناء وبعد ثورة العشرين تؤكد وجود تأثير نسبي غير مباشر لثورتي شباط البرجوازية ١٩٠٥ وأكتوبر الاشتراكية في روسيا القيصرية في عام ١٩١٧ وإقامة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية على أوساط معينة من قادة الثورة ومن خلالهم على المقاتلين في جيش الثورة. وفي هذا الصدد يورد فولفو في كتابه عن تاريخ الأقطار العربية المعاصر ما يلي:

"وإلى العراق وسوريا، تسربت أنباء الثورة الروسية عن طريق خط الجبهة القفقاسية حيث كان يتجابه الجيشان الروسي والتركي ( ففي ١٩١٦ خاضت القوات الروسية غمار المعارك ضد الأتراك قرب خانقين، أي في أراضي العراق)، وكذلك عن طريق إيران والهند. وبين جنود الجيش التركي الذي يضم كثيرين من العرب، انتشرت بسرعة أنباء الحركة الثورية البادئة التي قام بها جنود الجبهة القفقاسية الروسية والمجموعة من القوات الروسية في إيران، ونبأ إطاحة العمال والجنود في روسيا بحكم الملاكين العقاريين والرأسماليين. وكانت واسعة الشعبية على الأخص الأنباء القائلة أن الجنود الروس يطالبون بوقف الحرب على الفور، وعقد الصلح، وتقسيم الأرض بين الفلاحين."، ثم يواصل قوله: " وإلى المناطق الجنوبية من بلاد ما بين النهرين، تسربت أنباء الثورة في روسيا بصورة رئيسية عن طريق إيران والهند، فأن جيش الاحتلال البريطاني في العراق كان يتألف على الأغلب من جنود هنود. ولن نبالغ إذا قلنا إن شعوب العراق قد شعرت مباشرة بتأثير الثورة الروسية"[١٠٩].

---

١٠٨ المصدر السابق نفسه . ص ٢٨٦.

١٠٩ كوتلوف، ل. ن. و أ. ف. فدتشنكو. العراق ١٩١٧–١٩٧٠. في كتاب لمجموعة من الكتاب السوفييت بعنوان "تاريخ الاقطار العربية المعاصر–١٩١٧–١٩٧٠". دار التقدم. موسكو ١٩٧٥. ٢٢.

وجاء في البرقية التي أرسلها السير أي. تي. ولسن، الحاكم الملكي العام في العراق، إلى وزير الهند في ١٩٢٠/٨/١٢ تشخيص ١٤ سببا للثورة على الاحتلال الإنكليزي. وفي السبب الخامس يذكر ولسن ما يلي: " نقاط الرئيس ويلسون الأربع عشرة، وما أنتجته من هياج، وتأثير زاده أثراً الشريف والأتراك، والبولشفيك، من متطوعين ومأجورين"[١١٠].

- وكان للعمال الهنود الذين عملوا في الموانئ العراقية وفي الثكنات والمنشآت العسكرية والإنتاجية دور ملموس في إعطاء صورة واقعية عن حقيقة الاستعمار الإنكليزي في الهند والمصائب التي تعاني منها شعوب الهند نتيجة ذلك.
- وكان لتركيا تأثير مباشر على القوى التي رفعت السلاح باسم الجهاد الإسلامي ضد الكفار بوجه القوات البريطانية التي احتلت البصرة في عام ١٩١٥. والمعلومات التي كانت بريطانيا تنشرها حينذاك تؤكد وجود تلك الصلة، حيث كانت تصل الأسلحة والأموال إلى الحركات السياسية المناهضة لبريطانيا في العراق. ولكن الأهم من هذا هو أن الحركة الدستورية لعام ١٩٠٨، ومن ثم الثورة الكمالية، كان لهما تأثير مباشر على الحركة السياسية العراقية للمطالبة بالحرية واللامركزية في العلاقات مع الدولة العثمانية قبل الحرب العالمية الأولى. أي أنها كانت من المحفزات الأولى السابقة للثورة والتحرك ضد بريطانيا.

لقد كان لهذه العوامل وغيرها تأثير مباشر وغير مباشر على شيوخ الدين والمثقفين والموظفين الأفندية وشيوخ العشائر، والتي كانت تنتقل عبرهم إلى جمهرة أخرى من الناس، ومنهم إلى الشارع العراقي، إضافة إلى المعاناة المباشرة للسكان من ظلم البريطانيين، الذي أشرنا إليه سابقاً، إذ أنها ساهمت في تحفيز العراقيين ودفعتهم إلى تغيير موقف الكثيرين الإيجابي من الانتصار البريطاني على الدولة العثمانية في بدايته، وإلى المطالبة بتنفيذ التعهد الذي التزمت به بريطانيا أمام الشريف حسين، أو أمام العراقيين

---

١١٠ المصدر السابق نفسه. ص ٣١٩.

حين تضمن بيان الجنرال مود بأنهم جاءوا محررين لا محتلين، أو في البيان الفرنسي البريطاني المشترك الذي صدر في عام ١٩١٨.

ثالثاً: طبيعة قيادة الثورة وجيشها

كانت قيادة ثورة العشرين تتكون من مجموعة من شيوخ الدين وشيوخ العشائر وبعض كبار ملاك الأراضي الزراعية ومجموعة من الثوار المنحدرين من صفوف الفئات المتوسطة والميسورة ومن صغار البرجوازيين والمثقفين والمهتمين بالشؤون الوطنية والقومية والفكر التقدمي. والغالبية العظمى من هؤلاء كانت لا تنتمي إلى أحزاب سياسية، إلا إن البعض منهم كان في قيادة أحزاب تلك الفترة أو من المؤيدين لأهدافها الوطنية والقومية والاجتماعية العامة. تميزت قيادة الثورة بالجرأة والرغبة في تحقيق المهمات، ولكنها كانت تفتقد لوحدة القيادة والانسجام الفكري أو التنسيق المطلوب. وإذا كان الريف والمدن المجاورة لها خاضعة لتأثير ونفوذ شيوخ الدين البارزين وشيوخ العشائر من مالكي الأراضي الزراعية، فأن مدينة بغداد والبصرة والموصل كانت تحت تأثير الأحزاب السياسية وأبناء العائلات الميسورة المشاركة في الثورة وبعض المثقفين وبعض التجار الوطنيين البارزين والوجوه الاجتماعية. ويفترض في هذا التقدير أن لا يقلل من دور وتأثير شيوخ الدين على سكان المدن الذين لم يتخلوا عن تقاليدهم وعلاقاتهم القديمة في الريف العراقي، إذ كانت واسعة وعميقة حقاً. وكان هناك تمايز كبير في الرؤية للمشكلات القائمة وأساليب المجابهة وإعلام الثورة، إضافة إلى تغلب الأسلوب العشائري– الفلاحي– الفردي المهيمن على تصرفات الثوار وفي اتخاذ القرارات وفي التنفيذ. كما أن طبيعة قيادة الثورة من حيث تكوينها والشخصيات المشاركة فيها كانت تفتح مسالك عديدة للمساومة مع سلطات الاحتلال البريطانية ومع تلك الشخصيات التي وقفت ضد الثورة وتعاونت مع قوات الاحتلال، إذ إن البنية والمواقع الاجتماعية والمواقف السياسية والفكرية والمصالح لم تكن متناقضة تماما، بل متشابكة. وكان المتتبع لا يحتاج إلى كبير عناء ليشخص في عدد من شيوخ العشائر ومن كبار مالكي الأراضي الزراعية الذين كانوا يخشون على الأراضي التي بحوزتهم من المصادرة في حالة فشل الثورة. وهكذا كان الأمر مع بعض رجالات حزب العهد

وخاصة أولئك الضباط الذين أطلق عليهم بالضباط الشريفيين (نسبة إلى الشريف حسين شريف مكة). وكان لتخاذل العديد من هذه الشخصيات وارتداد البعض الآخر أثناء العمليات العسكرية للثورة أثره البارز في إضعاف وتفكك قيادة الثورة وجيشها، ثم انعدام التوازن في قدرات المعسكرين من حيث الكفاءة القتالية والتنظيم والتسلح والوحدة القيادية والاتصالات بين مناطق العمليات الثورية المختلفة لصالح القوات البريطانية. وكانت مساهمة الفئات المتوسطة الحديثة التكوين العاملة في قطاع التجارة والنقل، رغم إنها كانت أكثر حزما واستعدادا في المجابهة، إلا أنها كانت أكثر ضعفا وأقل خبرة وأدنى قدرة في التأثير والنفوذ وعدد المؤيدين لها من الثوار، إذ أن دورها بالأساس قد اقتصر على المدن التي لم يكن لها ذلك الدور المتميز في الثورة في ما عدا بغداد التي كان لتلك الفئات الاجتماعية دور بارز في تنضيج العملية الثورية وفي التعبئة والتحشيد والمواجهة السياسية مع قوات الاحتلال البريطاني.[١١١]

وإذا كانت هذه هي طبيعة قيادة الثورة، فأن الفلاحين شكلوا جيشها الأساسي، إضافة إلى أعداد غير كبيرة من أبناء المدن من العاطلين عن العمل من أشباه البروليتاريا ومن أصل فلاحي، ومن العمال وبعض الكسبة والحرفيين والمثقفين والمتعلمين ممن استجاب لنداء القوى الدينية والأحزاب السياسية مثل حرس الاستقلال وحزب العهد والجمعية الوطنية الإسلامية. وكان مثل هذا الواقع مفهوما بسبب النسبة العالية للفلاحين وسكان الريف في مجموع السكان في العراق حينذاك، وبسبب التدهور الشديد الذي كان يعاني منه الريف. وكان لهذا التكوين الفلاحي من حيث الجيش والقيادة دوره البارز والملموس في النجاحات الفعلية التي تحققت في معارك بداية الثورة ثم النتيجة التي انتهت إليها العمليات العسكرية ونجاح قوات الاحتلال في ضرب وتفليش البنية التي كانت تعتمد عليها الثورة. فالتبعثر الفلاحي والتباعد والانتشار على مناطق العراق الواسعة والقيادات الفردية للعشائر المشاركة في الثورة وصعوبات الاتصال بين الثوار بسبب رداءة الطرق وانعدام الإمكانيات

---

١١١ عبد الهادي، قاسم. دور بغداد في ثورة العشرين. مصدر سابق.

الأخرى بهدف التنسيق في ما بين تحركات العشائر وبينها وبين المدن، إضافة إلى قلة التدريب وضعف الانضباط وسوء الإعداد وقلة ورداءة وقدم الأسلحة التي كانت في حوزة الثوار وقلة العتاد، إضافة إلى الاعتماد الرئيسي على الخصائص المميزة للفلاحين في تلك المعارك، والتي هي من جانب ذات تقاليد رجولية شرقية وجريئة وذات استعداد عالٍ للتضحية، ولكنها من الجانب الآخر مغامرة، وعفوية، وقلقة، وغير منظمة، وغير ملتزمة، وغير عقلانية في آن واحد. وإذا كان الهدف المركزي واضحا لبعض القيادات المشاركة في الثورة، فإنه لم يكن واضحا تماما لعدد كبير من جيش الثوار، كما لم يكن الهدف موحدا.

وخلال فترة مقاومة الاحتلال البريطاني بين الحرب العالمية الأولى وثورة العشرين استنزفت قوات الثورة الكثير من طاقاتها وإمكانياتها الفعلية. فانتفاضة تلعفر ودير الزور والسليمانية والنجف وهبّات غيرها في مواقع أخرى قد مكنت سلطات الاحتلال من توجيه الضربات المنفردة لها مما عطل مساهمة البعض من تلك المناطق بصورة فعالة في ثورة العشرين، ولكن هذا لا يعني أنها لم تمنحها التأييد.

رابعاً: نتائج الثورة

كانت لثورة العشرين نتائج عديدة ومتداخلة، بحيث لا يمكن الادعاء بفشلها في تحقيق أهدافها الأساسية تماماً، كما لا يمكن الادعاء بأنها حققت تلك الأهداف التي سعى الثوار إلى تأمينها. فهي من جانب كانت معركة غير متكافئة لعوامل عدة في مقدمتها:

- امتلاك البريطانيين لجيش نظامي كبير نسبياً من الإنكليز والمجندين الهنود الذين تدربوا على القتال في الهند، في حين كانت قوات العشائر العراقية من الفلاحين وسكان الريف غير المدربين جيداً على استخدام الأسلحة الحديثة أو على النظام والانضباط العسكريين أو على خوض المعارك النظامية.
- امتلاك القوات البريطانية أسلحة حديثة ومتنوعة تدرب أفرادها على استخدامها طويلاً، في حين كان الثوار لا يمتلكون إلا أسلحة قديمة وبالية وكميات محدودة من العتاد، كما لم يكن في مقدورهم باستمرار استخدام الأسلحة التي يغنموها في معاركهم ضد القوات البريطانية.

- وكانت القوات البريطانية تمتلك قيادة موحدة وسرعة في الاتصالات وتنظيم العلاقات والالتزام في تنفيذ القرارات، في حين كانت قوات الثوار لا تمتلك قيادة ميدانية موحدة وكانت العشائر تتصرف وفق اجتهادات شيوخها الذين يتخذون القرارات وفق مصالحهم المباشرة دون التنسيق الفعال مع بقية العشائر، إضافة إلى تخلف فن قيادة المعارك عند قيادة قوات الثوار. وغالباً ما كان الانتماء العشائري والمشكلات في التراتبية العشائرية يمنع التعاون والتنسيق الضروريين والتخلص من العفوية التي سادت العمل العسكري والقيادي في قوات الثورة. وكان الدكتور كاظم نعمة على حق حين أشار في كتابه الموسوم "الملك فيصل الأول والإنكليز والاستقلال" إلى ما يلي: "وقد تعينت طبيعة الثورة المسلحة عسكرياً باعتبارات عدة. فيما أن العمليات العسكرية قد بدأت بين العشائر فإنها ظلت عفوية ومحلية وغير منسقة استراتيجياً ومقيدة بصورة شديدة بشحة المعدات والمؤن عند العشائر. ولذلك فأن هذه المقيدات لم تعن على تحقيق نتائج مادية كبيرة. وكان النجاح المبكر للعمليات العسكرية يعود إلى حقيقة أن الهجمات سددت إلى أهداف متناثرة دون الاكتراث بآثار ذلك على طبيعة الثورة المسلحة كافة. وحالما أفلحت العشائر في تحقيق نصر تعبوي، أخفقت العشائر في أن تدرك أنها بعملياتها المستقلة المنفصلة لن تقدر على مواجهة التعزيزات البريطانية. ولقد تأكدت من خلال الثورة قوة العشائر في أماكنها التقليدية، غير أن العمليات العشائرية المشتركة تطلبت تنظيماً وقيادة موحدة وهدفاً مشتركاً. ولكن لم تتحقق جميع هذه المتطلبات. فالعشائر لم تتجادل مع متطلبات التنظيم، كما أنها كانت ملازمة بشدة لقيادتها وولائها لرؤسائها. وكان بعض منهم على غير استعداد للتضحية بمنزلته العشائرية والاجتماعية مقابل غاية أعم وأشمل. ولذلك لم تتمخض عن العمليات قيادات عسكرية قادرة على مقاومة السلطات البريطانية، وإنما أضحى الشيخ رجل الإستراتيجية والرئيس الفعلي للجسد السياسي في منطقته بعد تفكك وجود السلطان البريطاني"[١١٢].

---

١١٢ نعمة، كاظم د. الملك فيصل الأول والإنكليز والاستقلال. الدار العربية للموسوعات. ط ٢. بيروت. ١٩٨٨. ص ٤٦/٤٧.

- كما لم يكن التنسيق بين المدن والريف على مستوى مناسب، خاصة وأن القوات العشائرية لم تكن لها ثقة بالأفندية ومثقفي المدن، رغم الخدمات الكبيرة التي قدمها ثوار المدن للثورة عموماً وخاصة في مجال الإعلام للثورة والدعاية لأهدافها.
- وعلى المتتبع أن لا ينسى بأن مستوى وعي الفلاحين في الريف العراقي لم يكن بالمستوى الذي يسمح لهم تكون فهم معمق لأهداف الثورة السياسية. لذلك كان التأثير المباشر للقوى الدينية عليها كبيراً، ولكنه كان متباينا في فهم الوجهة والمهمات والغايات النهائية. لم يكن العراقيون حينذاك يشعرون عموماً بوجود وحدة فعلية بين سكان العراق، أو وحدة وطنية. ولكن هذه الإحساس قد تبلور نسبياً في أعقاب ثورة العشرين ولسنوات تالية، رغم أنه بقى محصوراً في مستويات معينة من الوعي السياسي والاجتماعي ولدى فئات محدودة من المجتمع العراقي. وبعد سنوات كتب فيصل الأول عن العراق وسكانه، وهو نسبياً على حق، يقول: "وفي هذا الصدد وقلبي ملآن أسى، أنه لا يوجد في العراق شعب عراقي بعد، بل توجد تكتلات بشرية، خالية من أية فكرة وطنية، متشبعة بتقاليد وأباطيل دينية، لا تجمع بينهم جامعة، سمّاعون للسوء، ميالون للفوضى مستعدون للانتفاض على أية حكومة كانت، ..."[١١٣].

كانت ثورة العشرين تجربة سياسية غنية للشعب في مواجهة القوات البريطانية وفي تأكيد استعداد الجماهير للقتال في سبيل الأهداف التي تسعى إليها. وعبرت في الوقت نفسه عن نشوء جديد لنوع من الوحدة الوطنية بين العراقيين في مختلف مناطق العراق، إذ تجسدت فيه المعايشة المشتركة لقرون طويلة في هذا المنطقة من العالم، التي أصبحت فيما بعد العراق الحديث بحدوده التقريبية الراهنة. كما أكدت وجود أهداف مشتركة بين تلك القوى وأبناء الشعب العراقي من عرب وكُرد وأقليات قومية ودينية إلى حدود مناسبة، رغم المشكلات القومية والدينية والطائفية والإقليمية التي كانت تعاني من ثقلها الحالة السياسية والاجتماعية العراقية، بسبب الصراعات الإيرانية–التركية الطائفية القديمة التي سخرت

---

١١٣ الأزري، عبد الكريم. مشكلة الحكم في العراق. ط ١. لم تذكر داراً للنشر. لندن. ١٩٩١. ص ٥.

لأغراض استعمارية وتحقيق المطامع في الأرض العراقية، وبسبب الصراعات العراقية– الأجنبية البريطانية. وأكدت إمكانية تراجع الاختلاف والصراع بين الريف والمدينة وبين البدو والريف، وثم بين البدو والمدينة، الذي عرفته الفترة السابقة من تاريخ العراق. وتأكد للجميع بأن العمل المشترك في ما بين فئات الشعب ومختلف قومياته وأديانه وطوائفه ممكناً وضرورياً لمواجهة سلطات الاحتلال البريطانية. ولكن ثورة العشرين كشفت عن نقاط الضعف في تلك العملية وفي الواقع العراقي القائم حينذاك. إذ أن النتائج الإيجابية التي أشرنا إليها لم تكن بالصورة المطلوبة بسبب مستوى الوعي في المجتمع العراقي.

إن دراسة أسباب وأهداف ومجرى وقوى الثورة مع الاستفادة من مختلف الدراسات التي صدرت عن الثورة ومن الوثائق التي نشرت حتى الآن عن ثورة العشرين تساعد الباحثين في بلورة العديد من النتائج التي كان لها تأثير بارز على مسيرة العراق اللاحقة. ويمكن تلخيص تلك النتائج فيما يلي:

أولا: عجزت الثورة عن تحقيق الهدف المركزي الذي تمثل في التخلص من الاحتلال والانتداب البريطاني وطرد المحتلين، وبالتالي، عجزت عن تحقيق "الاستقلال التام الناجز" للبلاد. وكان هذا الفشل متوقعا بسبب طبيعة توازن القوى الدولية والإقليمية والمحلية حينذاك والانتصار الذي حققته القوى الإمبريالية في الحرب العالمية الأولى وقدرات القوات العسكرية البريطانية على مواجهة الثورة. ونتيجة لهذا الفشل تسنى للمحتلين فرض نظام الانتداب فعلياً عليه وترسيخ وجود القوات العسكرية وفرض النظام والقوى التي كانت موالية لسلطات الاحتلال والمدافعة عن مصالح بريطانيا في العراق. وأخيرا أمكن تأمين مستلزمات وشروط عقد الاتفاقيات الضرورية للحصول بشكل خاص على امتيازات التنقيب عن النفط الخام في الأراضي العراقية وعلى تكريس الوجود العسكري البريطاني.

ثانيا: وجهت القوى الإمبريالية والرجعية المحلية المتحالفة معها ضربة قوية للقوى والشخصيات الوطنية وزجت بهم في السجون أو أبعدتهم إلى الخارج ووجهت ضربة قاسية لمصالحهم، وأوجدت جوا ملائما للمساومة، واستخدام مبدأ "الجزرة والعصا" مع قادة

الثورة والمشاركين فيها. وتسنى لها فعلا كسب عدد غير قليل منهم فيما بعد إلى جانبها وإلى جانب الحكومات التي شكلتها.

ثالثا: وبفعل طبيعة الثورة وأهدافها توجهت قوى الاحتلال الأجنبي إلى تكريس العلاقات العشائرية والتمهيد لفرض وسيادة العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية في البلاد والاعتماد على كبار ملاكي الأراضي الزراعية والبرجوازية التجارية الحديثة التكوين وعلى عدد كبير من أتباع الشريف حسين من حلفاء الحرب ضد القوات العثمانية، ممن ارتبط مصلحياً بالهيمنة البريطانية. كما أدركت سلطات الاحتلال بأهمية وضرورة تكوين أجهزة عراقية للإدارة المحلية وقوات الجيش والشرطة والأمن الداخلي، أجهزة عراقية مستعدة للدفاع عن مصالح بريطانيا ومصالحها الجديدة في آن واحد. وأدركت بأن العراقيين يتميزون بوعي سياسي متقدم نسبيا، رغم تخلف العراق الاقتصادي والاجتماعي العام وانتشار الأمية بين صفوف السكان، خاصة وأن الفلاحين والبدو كانوا يشكلون الغالبية العظمى من السكان. وإذا كان هذا الواقع يتطلب من سلطات الاحتلال إعارة انتباه خاص لهذه الحقيقة والتعامل الواعي معها لصالح التطور العام في البلاد، فإنها عمدت فيما بعد إلى سن دستور مدني ديمقراطي نسبيا وعلماني أيضاً، ولكنها في الوقت نفسه أقرت العمل بقانون العشائر من جهة وفرضت عملياً مصادرة واسعة وممارسة شرسة مناهضة للحريات والحقوق الديمقراطية وللدستور الذي اقترحته للبلاد.

رابعا: أكدت ثورة العشرين على وجود عجز بنيوي في تكوين القيادة الدينية–العشائرية عن السير الحازم في النضال أو تحقيق وحدة الشعب العراقي بقومياته وأديانه وطوائفه المختلفة. ولكنها برزت في الوقت نفسه الدور الذي لعبته فئة الأفندية من المثقفين وإمكانياتها الكامنة في العملية النضالية اللاحقة.

خامسا: برهنت ثورة العشرين على حقائق أخرى مهمة، كما تبلورت خلال الثورة جملة من الأمور المهمة بالنسبة إلى مستقبل العراق حينذاك، منها مثلا:

- منحت الثورة المجتمع العراقي الإحساس بالكيان الواحد، الذي لم يكن متميزا في فترة الحكم العثماني. وجاء هذا باتجاهات ثلاثة أساسية، وهي:[١١٤]

– تضافر جهود العراقيين من العرب والكُرد، إذ شاركت العديد من المدن والمناطق الكُردية بنشاط ملموس ومهم في ثورة العشرين وقبلها في ثورة ١٩١٩ في السليمانية[١١٥].

– تضافر جهود الريف والمدينة والتخلي عن الصراعات التي عرفتها الفترات السابقة.

– تضافر جهود الفئات الاجتماعية المختلفة في النضال من أجل الاستقلال والسيادة الوطنية.

وتبلور هذا الإحساس أكثر فأكثر في الفترة التي أعقبت قيام الدولة العراقية الجديدة، وكان لهذا التطور أهمية كبيرة على اتجاهات النضال الوطني العراقي.

- قدرة واستعداد الشعب العراقي على خوض النضال من أجل حقوقه المشروعة.

- أوقفت المشروع البريطاني الطامع في جعل العراق جزءا من التاج البريطاني، كما كان الحال في الهند، وعطل توجههم إلى إسكان العراق بالعائلات البريطانية باعتباره موطناً لهم أو لأعداد غير قليلة من الهنود إلى العراق. ونقل الدكتور عبد الرحمن البزاز نصاً يعبر عما كانت تطمح إليه وتطمع فيه سلطات الاحتلال البريطانية وممثلها ولسون، جاء فيه: "إن العراق بقي قروناً عديدة يحكم حكماً مباشراً من قبل الأتراك، وليس له أن يتطلع إلى أن يحكم نفسه بسرعة، بل إن الإسراع في ذلك يضر العراق، وقد يؤدي ذلك إلى عكس المطلوب". ثم كتب الدكتور البزاز قائلاً: "وفي الواقع فإن جميع أقواله وأفعاله كانت تدل على عزمه على إبقاء العراق تحت السيطرة البريطانية الفعلية المباشرة مدة طويلة. ويؤيد هذا السماح للإنكليز المقيمين في العراق بجلب زوجاتهم وأطفالهم للاستقرار فيه. وقد دخل

---

١١٤ قارن: الوردي، علي د. لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث. الجزء الخامس. القسم الأول. مصدر سابق. ص ١٤/١٥.

١١٥ أحمد، كمال مظهر. دور الشعب الكُردي في ثورة العشرين العراقية. مطبعة الحوادث. بغداد. ١٩٧٨. ص ١١٥–١٥٤.

العراق في أواخر سنة ١٩١٩ فقط، أكثر من خمسمائة شخص، مما زاد في رعب العراقيين، وأكد لهم أن بريطانية تروم اعتبار العراق جزءاً من الإمبراطورية البريطانية"[١١٦]. ويشير حسن العلوي إلى عدد من القضايا التي كانت تسعى بريطانيا تحقيقه من خلال هيمنتها على العراق وتنصيب الشخصية المتمرسة في مكافحة الحركات السياسية في المستعمرات السير أي. تي. ولسن حاكماً عاماً في العراق، إذ كتب يقول: "وكان أعظم ما أنجزته ثورة العشرين أنها أجهزت على مشروع ولسن البريطاني، المتمثل بعدم الاعتراف بدولة عراقية أو حكم عراقي. وكان قد طرح الاتجاهات التالية:

١. تهنيد العراق بتهجير الألوف من الهنود إليه، وربطه بحكومة الهند في مقدراته ومصائره.

٢. جعله مهجراً لليهود تحت ظل بريطانيا إلى جانب السيطرة على فلسطين وجعلها يهودية.

٣. تقسيم العراق بفصل البصرة وإلحاقها بالهند حتى يصبح الخليج بحيرة إنكليزية هندية. ودفع الاحتلال بعض رجالها وملاكيها الممالئين له بتنظيم مضبطة في هذا المآل وقد تزعم هذا الاتجاه عبد اللطيف المنديل والشاوي من البصرة.

٤. تقدم الموصل إلى فرنسا وتستخدم فرنسا الأقليات بها لهذا الغرض.

وبالإجمال فأن الكولونيل ولسن كان لا يرى وجود علاقة للعراق بسائر البلاد العربية من الناحيتين السياسية والقومية وغيرهما"[١١٧].

- المشاركة الواسعة والغنية للفلاحين، رجالاً ونساءً، شيباً وشباباً وصبية، في النضال من أجل الأهداف الوطنية والاجتماعية.

---

١١٦ البزاز، عبد الرحمن د. العراق من الاحتلال حتى الاستقلال. ط ٤. دار البراق. لندن. ١٩٩٧. ص ٨٠.

١١٧ العلوي، حسن. التأثيرات التركية في المشروع القومي العربي في العراق. دار الزوراء. لندن. ١٩٨٨. ص ٨٦.

– التأثير المتبادل للشراكة النضالية للشعب العراقي بعربه وكُرده وأقلياته القومية والدينية وبطوائفه المختلفة على العملية السياسية حينذاك. وكان لثورة العشرين وثوارها الشجعان الفضل الكبير في نشر وتعميق الحس الوطني والعداء للاستعمار البريطاني والسيطرة الأجنبية والتي تجلت في المعارك النضالية التي خاضها سكان العراق طيلة العقود التي أعقبت تلك الثورة والتي سبقت وانتهت بثورة تموز عام ١٩٥٨. وساهمت ثورة العشرين بشكل ملموس في إضعاف الروح الطائفية بين الشيعة والسنة، التي تضخمت كثيراً في فترة الحكم العثماني والصراع التركي – الفارسي، وتعزيز روح الأخوة والتضامن بين أفراد الطائفتين[١١٨].

– وفرضت طبيعة الثورة والأهداف التي حملتها على المحتلين الأجانب تغيير مخططاتهم والتعجيل بإقامة الدولة العراقية الحديثة، رغم إنها لم تتخل عن نظام الانتداب على العراق إلا بعد عقد من السنين تقريبا.

– وإحدى النتائج المهمة التي تبلورت حينذاك برزت في العلاقة بين النضال الوطني والديمقراطي والطموحات القومية للعرب والكُرد في آن. وكان التفاعل والتأييد لثورة العشرين واضحا وملموسا في الأقطار العربية.

واستنادا إلى كل ذلك يمكن القول بأن ثورة العشرين، رغم عجزها عن تحقيق أهداف الثوار بشكل مباشر لصالح العراق، فأنها بالمقابل شكلت نقطة تحول أساسية في سياسة بريطانيا في الشرق الأوسط، وكانت السبب في تغيير سياستها إزاء العراق وفي قيام الدولة العراقية.

---

١١٨ بطاطو. حنا. العراق. الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية. الكتاب الأول. ترجمة عفيف الرَّزاز. مؤسسة الأبحاث العربية. الطبعة الأولى. بيروت. ١٩٩٠. ص ٢٠٥.

## الفصل الثاني

# تـأسيس الدولة العراقية الملكية الحديثة

كانت الأطماع البريطانية في العراق في أعقاب الحرب العالمية الأولى متجهة نحو فرض الانتداب الكامل وتنصيب المندوب السامي البريطاني، باعتباره السلطة المركزية الدائمة في البلاد وعلى غرار هيمنتها على الهند، لضمان التطبيق الفعلي لاتفاقية سايكس – بيكو التي عقدت بصورة سرية بين بريطانيا وفرنسا في الفترة ١٥–١٧ من شهر مايس/ أيار عام ١٩١٦ التي أقرت من جانب روسيا القيصرية بعد مفاوضاتهما معها في بيتروغراد، والتي قامت الدولة السوفيتية الفتية بنشر جميع تلك الوثائق السرية التي عقدتها روسيا القيصرية مع الدول الاستعمارية لتقسيم المناطق التابعة والخاضعة للدولة العثمانية بين الدول الاستعمارية الثلاث بريطانيا وفرنسا وروسيا، إذ وافقت الأخيرة عليها. وبالتالي، فضحت النية الحقيقية التي كانت تتصرف في ضوئها تلك الدول الاستعمارية وكشفت عن وعودها الزائفة التي قدمتها للعرب عامة وللشريف حسين بن علي خاصة من أجل كسب العرب والقيادة العربية إلى جانبها في الحرب ضد الدولة العثمانية و أو تلك التي قدمتها للكُرد أيضاً وفي ذات الفترة[١١٩].

كانت الجهود البريطانية تتحرك في نهاية الحرب العالمية الأولى باتجاهات ثلاثة:

---

١١٩ – آل فرعون، فريق المزهر. الحقائق الناصعة في الثورة العراقية لسنة ١٩٢٠ ونتائجها. ط ١. مطبعة النجاح. بغداد. ١٩٥٢. ص ٥٣.

– انطونيوس، جورج. يقظة العرب. مصدر سابق. ص ٢٧١.

* استهدف الاتجاه الأول ضمان الاتفاق النهائي مع فرنسا حول تقسيم مناطق النفوذ وإنجاز قضايا الحدود وفق مساومات معينة، إضافة إلى تأمين نفوذ بريطاني مناسب في مناطق الاحتلال الفرنسي بعد إجراء تغيير جوهري على توزيع المناطق بينهما.

* واستهدف الاتجاه الثاني ضمان حصول بريطانيا على تأييد وموافقة "أشراف" العراق والعرب لمخططهم الرامي إلى فرض الحماية والانتداب الكاملين على العراق وإقناع العالم بأن حالة التخلف وضعف الوعي السياسي والتخلف الاقتصادي والإداري تتطلب القبول بمثل هذا الانتداب لحماية العراق من أطماع الدول الأخرى المجاورة أو من الصراعات المحلية. وكان العراق بطبيعة الحال يعاني حقاً من تلك الظواهر السلبية المرتبطة بسيادة الدولة العثمانية على العراق لأربعة قرون. في حين كانت إيران طامعة في العراق بحكم الصراعات السابقة بينها وبين الدولة العثمانية واحتلال العراق لفترة معينة من قبل الدولة الصفوية الإيرانية في عهد الشاه إسماعيل الصفوي.

* واستهدف الاتجاه الثالث التخلي عن الوعود التي أعطيت للكُرد بشأن الموقف من منطقة كُردستان كلها وضم ولاية الموصل، بما فيها المناطق الكُردية الجنوبية إلى العراق وإقناع عصبة الأمم بذلك بدلاً من ضمها إلى تركيا. أي توسيع عملية تقسيم كُردستان إلى أربعة أقسام بدلاً من اثنين قبل الحرب العالمية الأولى، إذ كانت قبل ذاك موزعة بين الدولة العثمانية والدولة الفارسية، وبعد الحرب ابتدأ ونفذ التقسيم لتكون موزعة على أربع دول هي: إيران وتركيا والعراق وسوريا.

عقدت الحكومة البريطانية لهذا الغرض عدة مؤتمرات دولية وإقليمية ونشطت المناورات والدسائس الداخلية والعربية والدولية وشارك فيها عدد كبير من أعضاء حزب العهد العراقي وتلك القواعد الاجتماعية التي أوجدتها وعززت مواقعها الاقتصادية والاجتماعية في

البلاد.[١٢٠] كما وظفت بريطانيا العظمى نفوذها في عصبة الأمم لفرض انتدابها المباشر على الولايات العثمانية الثلاث السابقة، بغداد والبصرة والموصل.

ولكن انتفاضة السليمانية وثورة العشرين غيّرت الموقف كثيراً وطرحت حلولاً أخرى أجبرت بريطانيا على الأخذ بها، ولكنها لم تتخل عن فرض الانتداب المباشر على المنطقة بأسرها، ولا عن المصالح والأهداف التي كانت تحركها وتسعى إلى تحقيقها ولا إلى اختيار الملك الذي تريده للعراق. ومن أجل تمرير الخطط الجديدة التي تبلورت بصدد الوضع في العراق في وزارة المستعمرات البريطانية انتدبت الحكومة البريطانية إلى بغداد ثانية السير برسي زكريا كوكس في تشرين الأول من عام ١٩٢١، تساعده في ذلك مس گيرترود بيل[١٢١] وكان قبل ذاك هنري دوبس ومساعده كنهان كورنواليس. وقد اتجه برسي كوكس إلى تأمين ما يلي:

أولاً: الانتهاء من بقايا وآثار ثورة العشرين التي كانت في نزعها الأخير، ومنع تجددها بإجراءات سياسية ملموسة.

ثانياً: تشكيل حكومة مؤقتة برئاسة السيد عبد الرحمن الگيلاني، نقيب بغداد، وهو أحد الشخصيات العراقية الذي أبدى تأييده الكامل لبريطانيا وكان متحمساً في الدفاع عن وجودها في العراق، كما كان قبل ذاك متحمساً للوجود العثماني في العراق.

ثالثاً: القيام باستفتاء الرأي العام العراقي بشأن مستقبل العراق. وتضمن الاستفتاء ثلاثة أسئلة، وهي:

---

١٢٠ – الحسنى، عبد الرزاق. الثورة العراقية الكبرى. مصدر سابق.

– أحمد، كمال مظهر. الباحث عن العرش في مذكرات لويد جورج. في: مجلة "آفاق عربية". العدد ٩. السنة الثانية. ١٩٧٧. بغداد. ص ١٠٨–١٢٨.

١٢١ مس طيرترود بيل

" ١- هل يرغبون في دولة عربية واحدة، تحت الوصاية البريطانية، تمتد من الحدود الشمالية لولاية الموصل حتى الخليج الفارسي؟

٢- هل يرغبون، في هذه الحالة، في رئيس عربي بالاسم يرأس هذه الدولة الجديدة؟

٣- من هو الرئيس الذي يريدونه في هذه الحالة؟"[١٢٢].

رابعاً: الانتهاء من مشكلة الكُرد بجعل ولاية الموصل جزءاً من العراق الجديد ووضعها نقطة مساومة فعالة مع الحكم الملكي الجديد الذي يراد إقامته في بغداد، إذ كانت ولاية الموصل حتى ذلك الحين لا تعتبر جزءاً من العراق وتدار من بريطانيا مباشرة، وكانت بقايا الدولة العثمانية ما تزال تطالب بها.

وبدأ برسي كوكس أعماله بالبيان الذي وجهه إلى العشائر العراقية التي ما تزال تقوم بعمليات ضد البريطانيين يدعوها إلى الهدوء. وكان بيانه يتضمن وعوداً تنسجم مع الانكفاء الذي أصيبت به الثورة والنهايات التي أصبحت واضحة لها، أكثر مما كانت تتضمنه من تهديدات لهم ولشيوخ الدين المستفيدين من تلك الحركات[١٢٣].

بعد ذلك اتخذ قراراً بتشكيل هيئة وزارية عراقية مؤقتة يرتبط عملها به مباشرة وتخضع في قراراتها للمستشارين الذين يعينون للوزراء العراقيين أولاً، كرقابة أولى، وله أخيراً. شكل برسي كوكس، وبالتشاور مع مس بيل أول وزارة عراقية في بلد مستعمر مباشرة من قبل بريطانيا، كما شكل مجلساً استشارياً له، باعتبار أعضائه وزراء بلا وزارات، وعين لكل منهم مستشاراً بريطانياً[١٢٤]، وحدد وظائف الوزارة والوزير والمستشار، إضافة إلى وظيفته باعتباره المسؤول الأول عن العراق حينذاك، إذ ثبت في البند الأول من التعليمات الخاصة بالهيئة الإدارية ومن أجل إزالة أي التباس بالصلاحيات، النص التالي:

---

١٢٢ إبراهيم، علي. طالب النقيب .... مجلة آفاق عربية. العدد ٣. السنة ٢. ١٩٧٦. بغداد. ص ٨٨.

١٢٣ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الأول. مصدر سابق. ص ١٠/٩.

١٢٤ المصدر السابق نفسه. ص ١٣/١٢.

"١. ليعلم حضرات أعضاء مجلس الوزراء إني بصفتي مندوب سامي، تقع مسؤولية إدارة شؤون البلاد على عاتقي وعلى شخصي، وأنا المسؤول عنها لدى حكومة جلالة الملك إلى أن ينعقد المؤتمر العام لسن قانون أساسي للعراق، بناء عليه سيكون الفصل في المسائل المقررة لي عند اختلاف الآراء بيني وبين الهيئة الوزارية"[١٢٥]. وبقيت الموصل بعيدة عن مسؤولية الوزارة الجديدة ومرتبطة مباشرة بالحاكم العسكري البريطاني.

ومن الجدير بالإشارة إلى أن النقاشات حول مختلف القضايا، وخاصة الأساسية منها، التي كانت تجري في الهيئة الوزارية ويختلف الرأي بشأنها ويسأل رئيس الوزراء عن رأيه بالأمر لكي يتخذ القرار المناسب، يقول عبد الرحمن الگيلاني، بأنه يرى أن يترك الأمر إلى السير برسي كوكس ليتخذ القرار المناسب الذي يرتأيه[١٢٦]. وقد كان الرجل يريد أن يريح

---

١٢٥ المصدر السابق نفسه. ص ١٨.

١٢٦ كتب ساطع الحصري في كتابه الموسوم "مذكراتي في العراق ١٩٢١–١٩٤١، الجزء الأول" حول انطباعه عن عبد الرحمن النقيب " عبد الرحمن النقيب كان "رئيس الوزراء، ونقيب الأشراف، وعميد الأسرة الطيلانية". زرته في داره، لأنه ما كان يخرج من الدار، حتى أن مجلس الوزراء كان ينعقد هناك. وقد أطلعوني – قبل زيارتي – على عادته الغريبة في أمر المصافحة: إنه كان شديد النفور من المصافحة. وإذا ما امتدت يدا أحدهم فاضطرته إلى المصافحة، أبقى يده المصافحة في جانب جيبه بوضع غريب. وذلك إلى أن يخرج الضيف المصافح، عندئذٍ يذهب إلى الحمام ويغسل يده لتطهيرها من آثار المصافحة. ولذلك، عندما دخلت عليه، عملت بما كانوا أوصوني به، سلمت عليه برفع يدي بالتحية، دون أن اقترب منه. كان في الغرفة عدة أشخاص لا أعرفهم . وكان مسترسلاً معهم في حديث طويل . وعندما سمع باسمي، قطع الحديث معهم ووجه الكلام إلي بالترحيب والمجاملة، ثم عاد إلى حديثه، مديراً وجهه تارة إليّ وتارة إلى الزوار الآخرين. محور الأحاديث كان مناقب البعض من الولاة العثمانيين، وكلما ذكر اسم أحد هؤلاء أردفه بكلمات تنم عن إعجاب عميق: "رجل عظيم، مدبر، حكيم ..." انتقل بحديث من الولاة إلى الغازي مختار باشا الذي كان قوميسيراً فوق العادة للسلطنة العثمانية في مصر .. ومنه إلى الإنجليز، وقال عنهم – حرفياً – ما يلي:
"... الإنجليز شياطين ... الشيء الذي صار اليوم، كانوا يعرفونه من مائة سنة ... والشيء الذي سصير بعد مائة سنة، يعرفونه اليوم ...". راجع: الحصري، ساطع. مذكراتي في العراق ١٩٢١–١٩٤١ الجزء الأول. بيروت. منشورات دار الطليعة. ط ١. كانون الثاني سنة ١٩٦٧. ص ٤٩/٥٠.

نفسه ويستريح ويريح برسي كوكس من الصراعات غير المفيدة، كما كان يعتقد. وهذا ما حصل مثلاً في الموقف من الجيش الليفي الذي شكلته سلطات الاحتلال البريطانية في العراق وطبيعة ارتباط هذه الوحدات[١٢٧].

إن محاولات سلطات الاحتلال البريطانية الالتفاف على إرادة القوى الوطنية بتشكيل إدارات عراقية تخضع لأوامر المستشارين الإنكليز أثارت مشاعر الشعب عموما والقوى الواعية في المجتمع وشيوخ الدين وشيوخ العشائر، إذ كان المستشارون هم الوزراء فعلياً. ولكن تلك الاحتجاجات، التي وجدت تعبيرها قبل ذاك في ثورتي ١٩١٩ و١٩٢٠ وغيرهما من الحركات لم تنفع، إذ أن البريطانيين واصلوا مخططهم بأساليب وطرق أخرى. وكان اختيار عبد الرحمن الگيلاني لرئاسة الوزارة مرتبط بعدد من العوامل المهمة التي نلخصها فيما يلي:

١. كان عبد الرحمن الگيلاني يحتل مركزاً دينياً واجتماعياً مهماً في بغداد، فهو نقيب أشراف بغداد وله مكانة محترمة بين أبناء الطائفة السنية التي يراد تسليم قيادة الحكم إليها.

٢. وكان الرجل غير طموح باحتلال مواقع حكومية رسمية، إذ كان مركزه الديني والاجتماعي يكفيه ومنسجماً مع رغباته الشخصية[١٢٨].

٣. وكانت له على امتداد الفترات السابقة، ورغم تأييده للحكم العثماني في العراق من الناحية الدينية، علاقات طيبة مع القنصل البريطاني والتجار البريطانيين في بغداد.

٤. وكان الرجل مؤمناً بأن الدولة التي حررت العراق من الدولة العثمانية، أو بتعبير أكثر دقة، إن الدولة انتصرت في الحرب واحتلت العراق، لها الحق الكامل في حكم العراق، وعلى العراقيين القبول بها وبقراراتها وتقديم كل العون لها.

---

١٢٧ المصدر السابق نفسه. ص ٢٤.

١٢٨ شبر، حسن. تاريخ العراق السياسي المعاصر. في جزئين. الجزء الثاني. مصدر سابق. ص ٢٤٥.

٥. كما اتخذ الگيلاني موقفاً معارضاً لثورة العشرين ووجد فيها تحدياً غير مبرر وإساءة كبيرة لبريطانيا المنتصرة، واختلف في ذلك مع شيوخ الدين الشيعة والسنة الذين أصدروا فتاوى الجهاد في محاربة المحتل البريطاني[١٢٩].

وبالتالي لم يكن في مقدور المندوب السامي البريطاني أن يجد شخصية مناسبة أفضل من عبد الرحمن الگيلاني لتشكيل أول وزارة عراقية في ظل الاحتلال المباشر وتحت أمرة الحاكم البريطاني.[١٣٠]

وحين العودة إلى أسئلة الاستفتاء حول الموقف من المسؤول الأول الذي يراد تنصيبه رئيساً أو ملكاً على العراق يتبين منها بأن اتجاه صياغة السؤال الأول يفضح رغبة وهدف سلطات الاحتلال، إذ أنها كانت تفكر بتكريس فكرة وصاية بريطانيا على العراق، كما جاء في لائحة صك الانتداب أولاً، كما تركت المسألة الثانية مفتوحة حول من تريد أن يكون رئيسا لدولة العراق، علماً بأن إشاعة كانت قد راجت في بغداد وعموم العراق تشير إلى أن السير برسي كوكس نفسه كان يريد أن يكون رئيساً أو ملكاً على العراق[١٣١]، إذ أن سلطات الاحتلال عمدت إلى تنظيم مضابط في جميع أنحاء العراق كان يشار فيها صراحة إلى رغبة العراقيين في استمرار الوجود البريطاني في العراق.

- وإزاء هذا الواقع توجه الناس في مناطق العراق الشيعية إلى آية الله محمد تقي الحائري الشيرازي يستفتونه بالموضوع. وكان ردّه الآتي: " ليس لأحد أن ينتخب ويختار غير المسلم للإمارة والسلطنة على المسلمين"[١٣٢]. ويلاحظ في هذا التصريح ما يلي:

---

١٢٩ المصدر السابق نفسه. ص ٢٤٦.

١٣٠ أحمد، كمال مظهر. الباحث عن العرش في مذكرات لويد جورج. في: مجلة "آفاق عربية". العدد ٩. السنة الثانية. ١٩٧٧. بغداد. ص ١٠٨–١٢٨.

١٣١ الحسني، عبد الرزاق. الثورة العراقية الكبرى. مصدر سابق. ص ٣٥/٣٦ و ص ٤٠–٤٤.

١٣٢ الحسني، عبد الرزاق. الثورة العراقية الكبرى. مصدر سابق. ص ٣٤.

- أنه أكد في أن تكون الإمارة في العراق لمسلم. وكان هذا يعني استبعاد بقية المواطنين العراقيين من أديان أخرى ليكون موضع انتخاب أيضاً كالمسيحيين أو اليهود أو الصابئة أو غيرهم، بل مسلم لا غير.
- لم يقرر أن يكون عراقياً بالضرورة، بل ترك الباب مفتوحاً لأن يكون المرشح من بلد عربي أيضاً، شريطة أن يكون مسلماً. وكان هذا أول تمييز رسمي يصدر عن مؤسسة دينية في العراق في أعقاب ثورة العشرين و في حين كانت فترة الثورة لا تميز بين المواطنين على أساس الدين او المذهب فكلهم عراقيون.
- وفي ضوء ذلك ازداد عدد المضابط المؤيدة لانتخاب شخص مسلم عربي لإدارة شؤون البلاد.[١٣٣] وابتداءً أمكن إبعاد فكرة أن يكون السير برسي كوكس رئيساً للدولة

---

١٣٣ المصدر السابق نفسه. ص ٤١.

لأهمية المضابط نورد هنا بعضاً منها: صورة مضبطتين مختلفتين هما مضبطة الموصل ومضبطة كربلاء:

صورة مضبطة الموصل: لغرض الشكر لدولة بريطانيا العظمى على إنقاذنا من الأتراك، وتخليصنا من الهلاك، وإعطائنا الحرية والعدالة، والسعي في ترقي ولايتنا بالتجارة، والزراعة، والمعارف، ونشر الأمن في جميع الأطراف. ونؤمل من الدولة المشار إليها أن تحسن علينا بحمايتنا، وإدارة شؤون ولايتنا إلى زمن يمكن فيه أن نفوز بالنجاح، ويحصل لنا الترقي والصلاح، ونسترحم إبلاغ معروضاتنا هذه من سعادتكم إلى عرش الملك جورج الأعظم والأمر لمن له الأمر".

حرر في ١٠ كانون الثاني ١٩١٩

المصدر السابق نفسه. ص ٤٩.

صورة مضبطة كربلاء: "حسب تبليغ حاكم الحلة لنا عن الدولة المفخمة البريطانية أنها قد تفضلت على العراقيين بطلب انتخاب أي أمير يختارونه وقد أمرنا أن نجتمع ونتداول الرأي في ذلك ثم تقدم النتيجة إلى حاكم كربلاء فتلقينا أمره بتمام الرغبة وقد سبق الوعد المنشور من الدولة المفخمة البريطانية الاتفاق مع الدولة الفرنساوية بالعبارة الآتية وهي أن غرض الحكومتين من الحرب في الشرق تحرير الشعوب تحريرا تاماً ونهائياً وإنشاء حكومات وإدارات وطنية في سوريا والعراق تقوم بها الشعوب بذاتها من خالص رغبتها ومحض اختيارها كما نشرته جريدة الحرب نمرة ١٤٠ الصادرة في

العراقية الجديدة. ولكن علينا الانتباه إلى أن الشيرازي قد حدد السمات التي يريد أن يتميز بها ملك العراق القادم، وهي:

- أن يكون عربياً، وأن يكون مسلماً، وبالتالي استبعاد أن يكون أحد الملوك كُردياً مسلماً أو كلدانياً مسيحياً أو مندائياً مثلاً. وفي هذا تأكيد على استمرار الطبيعة القومية والدينية الضيقة التي لازمت الحكم العباسي، وكأن الأمر يرتبط بانتخاب خليفة للمسلمين وليس رئيساً أو ملكاً على البلاد، وكأن هؤلاء المواطنين لا حق لهم بالجلوس في أعلى مركز في الدولة العراقية التي يراد تشكيلها. لا شك في أن شيوخ الدين عندما طرحوا الموضوع كانوا يقصدون عدم ترشيح أحد الإنكليز لهذا المنصب، ولكنهم في واقع الأمر شملوا الآخرين أيضاً، وكانوا يقصدون تحديداً هذا التمييز في المعاملة طبعاً!

وقع اختلاف في وجهات النظر بين المشتغلين بالسياسة وشيوخ الدين حول موضوع إقامة الملكية أو الجمهورية في العراق. ولم يقتصر الحوار حول النظام الملكي أو الجمهوري على محترفي السياسة[١٣٤]، بل طرح بوضوح في الساحة السياسية والنقاش السياسي الشعبي في العراق حينذاك. ولكن الغالبية كانت إلى جانب الملكية، ومنهم غالبية شيوخ الدين في المناطق الشيعية، إضافة إلى المناطق السنية، انطلاقا مما ورد في القرآن حول الممالك والملوك، في حين لم يرد ما يشير إلى نظام جمهوري فيه. كما برز صراع واضح في الأوساط

---

١٥ تشرين ثاني سنة ١٩١٨ وقد اجتمعنا نحن أهالي كربلاء امتثالاً لأمركم وبعد مداولة الآراء وملاحظة الأصول الإسلامية وطبقاً لها تقرر رأينا على أن نستطل بظل راية عربية إسلامية فانتخبنا أحد أنجال الشريف ليكون أميراً علينا مقيداً بمجلس منتخب من أهالي العراق لتسنين القواعد الموافقة لروحيات هذه الأمة وما تقتضيه شؤونها تحريرا في اليوم الخامس عشر من شهر ربيع الأول سنة ١٣٣٧ هجرية، الموافق ١٩ كانون الثاني ١٩١٩. راجع في هذا الصدد: آل فرعون، فريق المزهر. الحقائق الناصعة في الثورة العراقية لسنة ١٩٢٠ ونتائجها. مصدر سابق. مقابل ص ٦٥.

١٣٤ جميل، حسين. العراق شهادة سياسية. ١٩٠٨–١٩٨٧. دار اللام. لندن. ص ٨٦–٩٠.

السياسية العراقية دار حول الشخص الذي يراد له أن يتولى العرش، إذ كان هناك أكثر من مرشح عراقي لهذا المنصب.

قبل القيام بالاستفتاء وبعده واصلت سلطات الاحتلال تشكيل المجالس البلدية وتنسيب رئاسة الإدارة فيها والإشراف على نشاطها إلى المستشارين الإنكليز، وأيكال المهمات البلدية إليهم والإيحاء بكون هذه المجالس تعبر عن مضمون "الحكم الذاتي" الذي كان يطمح إليه العراقيون. وأثار هذا التصرف ردود فعل شديدة مناهضة للإجراء ورفض غالبية العراقيين المعينين كأعضاء في هذه المجالس مواصلة العمل فيها، في حين أنها كانت خطوة إيجابية من حيث الجوهر لمشاركة فئات المجتمع باختيار ممثليها في المجالس البلدية.

وفي كُردستان الجنوبية عمدت سلطات الاحتلال البريطانية إلى تنسيب الإدارة فيها إلى الشيخ محمود الحفيد، الذي قاد فيما بعد انتفاضة السليمانية في عام ١٩١٩. وفيما بعد أدرك الشيخ الحفيد المكيدة التي كانت تدبرها السلطات البريطانية لإزاحته من رئاسة إدارة الإقليم وعدم الوفاء بوعودها للشعب الكُردي.[١٣٥] وكانت أوساط الشعب الكُردي حينذاك تعارض الوجود البريطاني وتقوم بمحاولات جادة للإغارة على الوحدات العسكرية البريطانية في مناطق كُردستان والاقتصاص من المتعاونين مع المحتلين. وتمكن الشيخ محمود الحفيد من تعبئة الرأي العام الكُردي حوله والانتفاض على سلطات الاحتلال في مايس/ أيار عام ١٩١٩، وهي الحركة التي سميت في تاريخ العراق النضالي بانتفاضة أو ثورة السليمانية. واستطاعت سلطات الاحتلال البريطانية في العام ١٩٢٢ ضرب حركته واعتقاله وإبعاده عن العراق، ثم أعادته إلى العراق ثانية في العام ١٩٢٣ وسلمته إدارة المنطقة ثانية، ولكن وفق شروط جديدة، وأوضاع كانت تشير إلى قرب دمج ولاية الموصل

---

١٣٥ لازاريف، م. س. المسألة الكُردية. ١٩١٧–١٩٢٣. دار الرازي. بيروت. ١٩٩١. مصدر سابق. ص ٦٨–٧٤.

كلها بالعراق. وقد استخدمت السلطات البريطانية قوات الليفي لضرب الحركة الكُردية، والتي سنتحدث عنها لاحقاً.

وخلال تلك الفترة لم تنغمر الحكومة البريطانية وسلطات الاحتلال في تأمين شخصية عربية مسلمة يمكنها أن ترضي العراقيين من جهة، وتستجيب لتعليمات وتنفذ أهداف سلطات الاحتلال من جهة أخرى، إذ كان هذا الشخص موجودا، بل كانت تريد ضمان استجابته التامة لشروطها وضمان مصالحها في العراق. وأجرت الحكومة البريطانية مداولات واسعة مع الشريف حسين، كما تم تدبير عدة لقاءات بين الأمير فيصل ولويد جورج، رئيس الحكومة البريطانية حينذاك، في لندن، ثم في أثناء انعقاد مؤتمر باريس في العام ١٩١٩، وأخيرا في مؤتمر القاهرة في ١٢ آذار / مارس من العام ١٩٢١.[١٣٦] عقد مؤتمر القاهرة، الذي استمر طوال أسبوعين، برئاسة ونستون تشرشل، وزير المستعمرات البريطانية وبجانبه مستشاره السياسي لورنس وعدد كـبـيـر من موظفـي وزارة المستعمرات البريطانية وبحضور وفد من سلطات الاحتلال البريطانية في العراق برئاسة برسي زكريا كوكس وعضوية گيرترود بيل وعدد من العراقيين.

كانت الأجندة العراقية التي حملها معه برسي كوكس وبقية الوفد العراقي المرافق له تتضمن اتخاذ موقف بشأن القضايا التالية:

" ١. علاقة الدولة العراقية الجديدة ببريطانيا من حيث النفقات .

٢. شخصية من سيتولى حكم هذه الدولة.

٣. وشكل قوات الدفاع في الدولة الجديدة التي ستتمتع بمسؤوليات أوسع في الدفاع عن نفسها.

---

١٣٦ الحسني، عبد الرزاق. الثورة العراقية الكبرى. مصدر سابق. ص ٣٤٤–٣٥٢.

٤. وضع المناطق الكُردية في علاقتها بالعراق"[١٣٧].

صدر عن المؤتمر قرار بشأن العراق يشير إلى إقامة دولة عراقية وتنصيب فيصل بن الحسين ملكاً على العراق. ومع صدور هذا القرار الواضح واجهت سلطات الاحتلال البريطانية سبل تنفذ هذا القرار. إذ كانت الإشكالية سياسية وتتمثل في كيفية إقناع العراقيين بالشخص الذي ترغب فيه ليكون ملكاً على العراق ويتناغم مع قرار مؤتمر القاهرة، إذ كان عدد المرشحين لهذا العرش من جانب الجماعات العراقية كبيراً، حيث بلغ ثمانية أشخاص. وكان من أبرزهم السادة: ١)عبد الرحمن الگيلاني، نقيب أشراف بغداد، ٢) طالب هادي النقيب، نقيب البصرة، ٣) عبد الهادي العمري، من الأسرة العمرية المعروفة في الموصل، ٤) الشيخ خزعل أمير المحمرة. وكان أقوى المرشحين العراقيين هو طالب النقيب. وكان إلى جانب هؤلاء المرشحين مرشح آخر هو الأوفر حظاً، ونعني به فيصل بن حسين بن علي مرشح بريطانيا.

وتحقق للإنكليز ما أرادوا، إذ أن الأمير فيصل، الذي كان قبل ذاك "قائدا للجيش الشمالي الذي دخل دمشق (١٩١٨) وكان تابعاً لقيادة الجنرال "اللنبي"[١٣٨]، والذي أنتخب ملكاً على سوريا، ولكنه أبعد عنها بعد دخول القوات الفرنسية إلى الشام بقيادة القائد الفرنسي غورو، كان شخصية تتمتع بالصفات المطلوبة وبإمكان الحكومة البريطانية الاعتماد عليه والتعاون والتعامل معه في كافة المجالات دون أن يلحق بها أي ضرر محتمل، بل سيكون نافعاً لها بسبب مركز والده الكبير بين العرب ودوره في الحرب ضد الدولة العثمانية وسمعته الطيبة عند العراقيين[١٣٩]. كما أن ترشيحه كان يلبي طموحات الشريف

---

١٣٧ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الأول. مصدر سابق. ص ٢٨.

– شبر، حسن. تاريخ العراق السياسي المعاصر. في جزئين. الجزء الثاني. التحرك الإسلامي ١٩٠٠م– ١٩٥٧م. دار المنتدى للنشر. ط ١. بيروت. لندن. ١٩٩٠. ص ٢٥٤.

١٣٨ جميل، حسين. العراق شهادة سياسية ١٩٠٨–١٩٣٠. دار اللام. لندن. ١٩٨٧. ص ٥٨.

١٣٩ يشير الكاتب هنري هيبلي في كتابه "انجلترا في الشرق الأوسط– الملكية في العراق ومشكلة الموصل" إلى أنه كانت لجيترود بيل علاقات صداقة حميمة وقلبية مع فيصل بن الحسين نشر عن ذلك بعد وفاتها، وكان لها الدور البارز في ترشيحه واختياره ملكا على العراق. راجع في هذا الصدد:

حسين في أن يتولى أبناؤه عروش بعض الدول العربية. وفي ضوء ذلك اتخذ مؤتمر القاهرة قراراً واضحاً لا لبس فيه يتضمن جانبين: هما استبعاد جميع المرشحين الآخرين غير اللائقين لهذا المنصب الملكي وإبعاد طالب النقيب الأكثر طموحا فيه عن بغداد من جهة، وتثبيت فيصل باعتباره المرشح الوحيد لعرش العراق من جهة ثانية[١٤٠]. وكان طالب النقيب، الذي أبعد إلى البصرة بعد أن جرد من منصبه الرسمي، إذ كان في حينها وزيراً للداخلية في وزارة عبد الرحمن الگيلاني.[١٤١] يقول السير برسي كوكس بهذا الصدد ما يلي: " كان من السهل علينا الوصول إلى النتيجة بإسقاط أسماء غير اللائقين من قائمة المرشحين للعرش من العراقيين وغيرهم ... فأن ترشيح أحد أبناء الحسين شريف مكة المكرمة وملك الحجاز، قد ينال رضا أغلبية الشعب العراقي، إن لم يكن أجمعه"[١٤٢]. ولا شك في أن الأمير عبد الله، الذي كان قبل ذاك مرشحاً لعرش العراق، قد استبعد بعد طرد الفرنسيين للأمير فيصل من سوريا، ثم أصبح فيصل ملكاً على العراق، أصبح أميراً ومن ثم فيما بعد ملكاً على الأردن[١٤٣].

وهكذا، وبعد أن أزيحت بقية الشخصيات التي كانت تطمح بالعرش على العراق، وبخاصة الشخصية البصرية المعروفة طالب النقيب[١٤٤] وفق قرارات مؤتمر القاهرة، تم تنصيب فيصل ملكا على العراق في ١١ تموز/ يوليو من عام ١٩٢١.[١٤٥] كما تمت في ذات الفترة، أي في آذار/مارس من عام ١٩٢١، عملية تنصيب عبد الله بن حسين أميراً على

---

Henry. England im Nahen Osten. Das Koenigreich Irak und die ،Hoepli Mossulfrage. Verlag Palm & Enke in Erlangen. 1931. S. 75.

١٤٠ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الأول. مصدر سابق. ص ٢٧–٣٣.

١٤١ المصدر السابق نفسه. ص ٣٣–٣٥.

١٤٢ المصدر السابق نفسه. ص ٢٨.

١٤٣ الحصري، ساطع. مذكراتي في العراق ١٩٢١–١٩٤١. مصدر سابق. ص ٢٤/٢٥.

١٤٤ كوتلوف، ل. ن. وليبيديف، ي. ا. الأردن. في كتاب "تاريخ الأقطار العربية المعاصر". مصدر سابق. ص ٢٤١.

شرقي الأردن بعد أن تمّ فرزها عن ولاية الشام واعتبارها إمارة وأرضاً منتدبة وشمولها بشروط صك الانتداب على فلسطين ووضعها تحت الانتداب البريطاني، علماً بأن عبد الله بن حسين بن علي، شقيق فيصل، كان من حيث المبدأ مرشحاً لعرش العراق، في حين كان فيصل مرشحاً لعرش سوريا، وعلي بن حسين كان أميراً على الحجاز. ولكن البريطانيين لم يتركوا فيصل وحده، كما لم يكتفوا بوجود السير برسي كوكس ومس گيرترود بيل وحدهما إلى جواره فحسب، بل أرسلوا له في عام ١٩٢١ كورنواليس، باعتباره مستشاراً لوزارة الداخلية، حيث بقى في هذا المركز بين عامي ١٩٢١–١٩٣٥، ثم أصبح سفيرا لبريطانيا في بغداد بين عامي ١٩٤١–١٩٤٥، وكانت له اليد الطولى في سياسة العراق الداخلية والخارجية في هذه الفترات الحرجة من تاريخ العراق السياسي. وفي هذا الصدد يورد عبد الرزاق الحسني عن مؤتمر القاهرة النص التالي الذي يوضح خطوط الأمان التي كانت تسعى بريطانيا إلى توفيرها في حكمها في العراق لأهمية هذا البلد في استراتيجيتها السياسية والعسكرية ومصالحها الاقتصادية حينذاك:

"ومن لطيف ما يروى عن "مؤتمر القاهر" أن ساسون حسقيل "وزير مالية العراق" سأل المستر تشرشل قائلاً: جرت العادة في البلاد المنسلخة من الأنبراطورية العثمانية أن يأتيها أمراؤها من الشمال إلى الجنوب، ولم يسبق أن جاءها أمير من الجنوب، فكيف تعللون هذا الحدث؟ فأجاب تشرشل إن ذلك لصحيح، ولكن لا تنسى يا – ساسون – أن المستر كورنواليس ذاهب مع الأمير فيصل وهو من الشمال. وقد ظل الملك فيصل – بعد تتويجه – حانقاً على ساسون حسقيل إزاء هذا الحديث، حتى استطاع أن يبعده عن الحكم بعد استقالة "الوزارة الهاشمية الأولى" في ٢١ حزيران ١٩٢٥"[١٤٦].

إلا أن إزاحة تلك الشخصيات من قائمة المرشحين لمنصب الملك لم تنه الصراع في بلاد ما بين النهرين، إذ أن التوزيع السابق للحدود بين بغداد والبصرة في ولايتين منفصلتين من

---

١٤٦ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الأول. مصدر سابق. ص ٣٠.

جهة، ومرتبطتين ببعضهما من جهة أخرى وخاضعتين للحكم العثماني من جهة ثالثة، أدى إلى رسوخ قناعة لدى جمهرة من أعيان البصرة، إضافة إلى مواقف المجموعة البريطانية – الهندية التي كانت تريد ربط ولاية البصرة بالهند، والتي كانت تواصل نشاطها في السر، وربما كانت هناك جهات أخرى تعزف على هذا الوتر. ففي حزيران/يونيو من عام ١٩٢١، أي قبل تتويج فيصل بن حسين ملكاً على العراق، رفعت مجموعة من البصرة عريضة موجهة إلى السير برسي كوكس حملها وفد منهم إلى بغداد وقابل فيها المس گيرترود بل السكرتيرة الشرقية للمندوب السامي البريطاني طالباً منها رفعها إلى المندوب السامي ومنه إلى جلالة ملك بريطانيا للنظر بأمر مستقبل مقاطعة البصرة ونوع الحكومة الخاص بها. إذ أن أهالي البصرة يرون ضرورة تطبيق مبادئ حق تقرير المصير عليهم أيضاً. ويبدو أن جوهر الفكرة كانت إقامة حكم فيدرالي بين بغداد والبصرة، إذ أن الوثيقة تقول في الفقرة ١٢ ما يلي: " ورجاؤنا هو أن تصير مقاطعة البصرة مقاطعة منفصلة تحت إشراف أمير العراق أو أي حاكم ينتخبه أهالي العراق وتكون هذه الرابطة بين البصرة والعراق وحدة يطلق عليها اسم ولايتي البصرة والعراق المتحدتين"[١٤٧]. وتستكمل العريضة تصورها فتشير في الفقرة ١٣ إلى ما يلي: "ويكون للبصرة مجلس تشريعي منتخب خاص بها ويكون لهذا المجلس السلطة التامة في التشريع المختص بالشؤون المحلية المحضة، ولحاكم الولايتين المتحدتين الحق في رفض أو طلب تعديل أي تشريع يمس بمصالح أهل العراق"[١٤٨]. كما تطالب العريضة في أن يكون علم للولايتين وتتعاونان في تعيين مندوبيهما في الخارج وأن تكون لهما طوابع ونقود وأوراق مالية وضمانات أميرية مشتركة، وأن تكون لكل منهما شرطتها الخاصة ..الخ. وتعزي العريضة سبب مطالبة أهالي البصرة بإقامة ولايتين مستقلتين ومتحدتين في آن واحد إلى حق أهالي كل ولاية في أن تكون له أراؤه

---

١٤٧ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الأول. مصدر سابق. ص ٨٦.

١٤٨ المصدر السابق نفسه. ص ٨٦.

ومواقفه المستقلة وأن لا يجبر من الولاية الأخرى على تغيير أرائه ومواقفه تحت أي ظرف من الظروف. فجاء في الفقرة ٩ ما يلي: "ويستفز أهالي البصرة حكومة جلالته أن تنظر في نقطة جدالهم وهي أنه إذا استاء فريق من أهالي العراق وكانت أراؤه السياسية مختلفة عن سائر أهله وسالكاً في تقدمه مسلكاً مغايراً لباقي أهل العراق فإذا ما أجبر هذا الفريق على الخضوع لأي شكل حكومة حيث لا تكون مصالحه مضمونة ينتح من ذلك نفور يقف في سبيل تقدم جميع طبقات الأمة العراقية"[١٤٩]. وفي الفقرة العاشرة تشير العريضة إلى أن الحفاظ على خير الأمة التي يريدها البصريون لأهل العراق كله لا يمكن ضمانه إلا من خلال "منح البصرة استقلالاً سياسياً منفصلاً"[١٥٠].

إلا أن هذه الفكرة التي رفعتها مجموعة من أعيان البصرة، ومنهم الحاج طه السلمان وعبد الرزاق النعمة وعلي الزهير والحاج عبد السيد العويد والشيخ أكباشي السعد وأحمد باشا الصانع وعبد اللطيف باشا المنديل، سرعان ما دفنت، كما يشير إلى ذلك عبد الرزاق الحسني في كتابه تاريخ الوزارات العراقية، بسبب المعارضة التي جوبهت بها من شخصيات أخرى من أمثال: محمد أمين باش أعيان وعبد الكاظم الشمخاني وحبيب الملاك ومحمد زكي وعمر فوزي وعبد العزيز المطير والحاج أحمد الملا حسين. ثم طرحت هذه الفكرة مرة أخرى في عام ١٩٢٢، أي بعد تتويج فيصل الأول ملكاً على العراق، ومن قبل نفس المجموعة، إضافة إلى بعض السياسيين الآخرين[١٥١]. ولكنها دفنت من جديد. وها هي اليوم تعود من جديد بعد أن أصبح العراق ومنذ نهاية حرب الخليج الثانية تحت وصاية الأمم المتحدة عملياً، أو بتعبير أكثر دقة تحت الاحتلال الأمريكي–البريطاني.

---

١٤٩ المصدر السابق نفسه. ص ٨٦.

١٥٠ المصدر السابق نفسه. ص ٨٦.

١٥١ المصدر السابق نفسه. ص ٨٣/٨٤.

## الفصل الثالث

# السياسات البريطانية في فترة الانتداب

### المبحث الأول: المعاهدات العراقية–البريطانية

عهد المندوب السامي والملك فيصل الأول إلى السيد عبد الرحمن الگيلاني، نقيب بغداد، بتشكيل حكومته الثانية بعد أن قدمت وزارته الأولى استقالتها في أعقاب انتهاء مراسيم تتويج فيصل ملكاً على العراق واعتبار العراق دولة ملكية دستورية. وكانت كل الدلائل تشير إلى احتمال بدء مرحلة صعبة في العلاقات العراقية–البريطانية بسبب القضايا التي كانت الحكومة البريطانية تريد تحقيقها من خلال دار الاعتماد أو المندوب السامي البريطاني في بغداد. وكانت أبرز القضايا التي واجهت الطرفين هي: الموقف من الانتداب وعقد معاهدة طويلة الأمد بين العراق وبريطانيا، والموقف من الدستور العراقي الذي قررت عصبة الأمم إنجازه خلال ثلاث سنوات من بدء الانتداب[١٥٢]، ثم انتخاب المجلس النيابي، إضافة إلى الحصول على امتياز التنقيب واستخراج وتصدير النفط الخام العراقي. وقد وضعت مهمة إنجاز هذه القضايا وفق تسلسلها، رغم أن الحديث عنها بدأ في آن واحد، إذ كانت كلها مترابطة في ما بينها تهدف معاً الوصول إلى غاية أساسية واحدة هي تأمين المصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية البريطانية في العراق لآماد طويلة ومستقرة وآمنة. وكان يراد للمعاهدة بعد عقدها أن تستكمل جوانب الانتداب وأن تحل محله في حالة عجز الحكومة البريطانية على تمديده لأي سبب كان.

---

١٥٢ الخطاب، رجاء حسين حسني. العراق بين ١٩٢١–١٩٢٧. دار الحرية للطباعة. بغداد. ١٩٧٦. ص ٢١.

إذن واجهت المسئولين البريطانيين في العراق مهمة آنية هي وضع معاهدة عراقية– بريطانية تجد تجلياتها في واقع الوجود البريطاني والمصالح البريطانية أولاً، ومستقبل الدولة العراقية وعلاقاتها الداخلية والعربية والدولية ثانياً. واختار المندوب السامي البريطاني، وبالتنسيق مع الحكومة البريطانية، عبد الرحمن الگيلاني، نقيب أشراف بغداد، ليكون رئيساً للوزراء أثناء التحضير لإقامة الدولة الملكية في العراق ومن أجل تحقيق القضايا التي تريدها بريطانيا، ومنها المعاهدة المشتركة.

لم يكن اختيار عبد الرحمن الگيلاني من جانب المندوب السامي البريطاني اعتباطا، بل كان محسوباً جيداً ومستنداً إلى قناعة السير برسي كوكس والجنرال ولسن بصداقة وإخلاص الگيلاني لبريطانيا وقناعته الشخصية بأن بريطانيا هي الدولة المنتصرة في الحرب التي يحق لها التصرف بالعراق كما تشاء، كما أنها دولة قوية قادرة على دعم ومساعدة العراق ومنع تدخل دول الجوار، إيران وتركيا، في شؤون العراق حينذاك. كان النقيب على علاقة مباشرة بمس گيرترود بل وعبّر لها عن أفكاره تلك حين قال لها: "خاتون إن أمتكم عظيمة وغنية وجبارة. فأين قوتنا؟ أنا أعترف بانتصاركم .. فأنتم الحاكمون وأنا المحكوم. وإذا سئلت عن رأيي في استمرار الحكم البريطاني، فأن جوابي هو أني خاضع للمنتصر"[١٥٣]. وكتب حسن العلوي عن عبد الرحمن الگيلاني يقول: "وقال النقيب للمس بل، أنكم بذلتم الأموال والنفوس في سبيل ذلك ولكم الحق في أن تنعموا بما بذلتم"[١٥٤]. يضاف إلى ذلك أن المندوب السامي قد نصح بمنح النقيب وسام الإمبراطورية البريطانية لتعزيز العلاقة به واستخدامه والاستفادة من نفوذ عائلته الاجتماعي لأغراض بريطانيا القادمة. وقد تحقق هذا فعلاً وإلى حدود بعيدة[١٥٥]. وكانت مس گيرترود بيل ضد

---

١٥٣ العلوي، حسن. التأثيرات التركية في المشروع القومي العربي في العراق. دار الزوراء. لندن. ١٩٨٨. ص ٨٩.

١٥٤ المصدر السابق نفسه.

١٥٥- المصدر السابق نفسه. ص ص١٧–٨٩.

ترشيحه لرئاسة الوزارة ولا لأي منصب آخر في العراق، إذ أنها كانت ترى فيه، ومنذ فترة مبكرة، أي في أيار/مايس ١٩١٨، ما يلي: "إني متأكدة أن النقيب لن يكون مقبولاً هنا ... وهو قلما حسب له حساب هنا أبداً إلا كعامل ديني وهو ليس شخصية سياسية"[١٥٦]. ولكن بريطانيا أخذت بتقدير برسي كوكس للأسباب التالية:

١. اتخذ الگيلاني منذ احتلال بغداد موقفاً إيجابياً مسانداً وداعماً للوجود البريطاني وقوات الاحتلال في العراق و، ولم يكن مستعداً على معارضتها بأي صورة من الصور.

٢. وقف الگيلاني ضد ثورة العشرين ورفض الفتاوى التي أصدرها شيوخ الدين الشيعة والسنة بشأن مشروعية الكفاح المسلح، ورفض الدعوة إلى ممارسة مختلف السبل الأخرى للنضال ضد الاحتلال البريطاني للعراق، كما رفض دعوة شيوخ الدين إلى نيل الاستقلال الناجز وإقامة حكومة عربية مسلمة في العراق.

٣. والگيلاني شخصية غير سياسية، وبالتالي، ليست له آراء سياسية ناضجة يريد ممارستها في العراق. وعلى هذا الأساس سيكون دائماً إلى جانب المقترحات والآراء التي تراها الحكومة البريطانية والمندوب السامي للعراق ولن يقول "لا" للمشاريع البريطانية في العراق.

٤. و الگيلاني شخصية دينية سنية واجتماعية مقبولة، إذ كان هدف البريطانيين ابتداءً دق إسفين الخلاف بين الطائفتين في العراق واستثماره لمواجهة الحركات السياسية العراقية.

قدم برسي كوكس، المسموع الكلمة من جانب الحكومة البريطانية، مقترحاً إلى حكومته تضمن ما يلي: اقترح تشكيل "حكومة يديرها المندوب السامي، واقترحَ (أي كوكس، ك. حبيب) في المباحثات التي جرت في اجتماع لهذه اللجنة أن المندوب السامي قد تساعده إذا تطلب الأمر وزارة نصفها من الأهالي ونصفها من الموظفين البريطانيين، وربما يسندها

---

– الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الأول. الطبعة الرابعة الموسعة. مطبعة دار الكتب. بغداد. ١٩٧٤. ص ٥٤– ٥٧.

١٥٦ العطية، غسان د. العراق نشأة الدولة ١٩٠٨–١٩٢١. دار اللام. لندن. ١٩٨٨. ص ٢٢٣.

مجلس إداري أو هيئة ما استشارية تتألف بأجمعها من أعيان البلاد البارزين ... وإذا أريد تنصيب رأس رمزي فهو يوصي بنقيب بغداد وهو أحد الذوات المسنين ..."[١٥٧]. ولسان حاله يقول، أنه رجل عجوز لا يفقه من السياسة شيء، وهو رمز فقط لا يمارس شيئاً أو يلحق ضرراً بنا، ويؤيدنا كل التأييد.

كانت بريطانيا قد بدأت الإعداد للمعاهدة العراقية – البريطانية المنوي عقدها منذ فترة مبكرة وبحثت الموضوع مع فيصل بن حسين قبل أن ينّصب ملكاً على العراق. كما تشير إليه الكثير من المصادر المتوفرة، إذ أن فيصلاً كان قد وافق على جملة من المسائل التي كانت تسعى بريطانيا إلى تحقيقها في العراق انطلاقاً من موقفها وتقديرها للأوضاع السائدة في العراق والمنطقة العربية ودول الجوار وكشرط لتنصيبه ملكاً على العراق. وكان برسي كوكس يرى بأن فيصلاً لم يخالف قبل توليه العرش صك الانتداب على العراق من قبل عصبة الأمم[١٥٨]، بعد أن دخلت معاهدة فرساي في ١٩٢٠/١/١٠ حيز التنفيذ[١٥٩]. وكان فيصل يرى بأن عقد معاهدة مع بريطانيا يمكنها أن تلغي الانتداب لاحقاً، وعندها يمكن المساومة من جديد على بنود المعاهدة.

---

١٥٧ المصدر السابق نفسه. ص ٢٢٣.

١٥٨ عصبة الأمم: منظمة دولية أنشأتها في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩١٩ الدول الموقعة على معاهدة فرساي، غايتها "إنماء روح التفاهم والتعاون بين الأمم وضمان السلام والأمن في العالم". راجع في هذا الصدد المنجد في الإعلام. مصدر سابق. ص ٤٧٠.

١٥٩ في أعقاب إيقاف القتال في الحرب العالمية الأولى ثم عقد مؤتمر للسلام في عام ١٩١٩. وفي هذا المؤتمر تم التوقيع في ١٩١٩/٦/٢٨ على اتفاقية سميت ب "معاهدة فرساي". وأصبحت هذه المعاهدة نافذة المفعول في ١٩٢٠/١/١٠. تضمنت المعاهدة ٤٤٠ مادة، بضمنها القانون الأساسي لعصبة الأمم.لم تعترف الدولة السوفييتية بهذه المعاهدة بسبب كونها كانت ترى فيها عملية توزيع أسلاب الدولة العثمانية وترتيب أوضاع المستعمرات في ما بينها في ضوء تواز القوى حينذاك، أي بين بريطانيا وفرنسا، وعلى حساب ألمانيا والدولة العثمانية المنهارة.

وبعد التتويج مباشرة بدأت بريطانيا مجدداً بالتحضير للمفاوضات مع الجانب العراقي من أجل حسم الموقف إزاء المعاهدة لصالحها، خاصة وأن الملك الذي توج حديثاً قد وافق على قبول هذه المعاهدة حتى قبل إقرار القانون الأساسي العراقي وتشكيل المؤسسات الدستورية التي بموجبها يمكن للعراق الجديد المصادقة على المعاهدة مع بريطانيا. إلا أن هذا الاتجاه واجه صعوبات فعلية لثلاثة أسباب أساسية، وهي:

١) رغبة الملك في عدم تجاوز الشعب، خاصة وأن ثورة العشرين قد علمته درساً مهماً في كون الشعب يريد الحصول على الاستقلال الناجز وليس الاستقلال الشكلي، حيث تكون الكلمة الأخيرة لبريطانيا وليس للشعب، رغم أنه لم ينس فضل بريطانيا عليه في جعله ملكاً على العراق، ولكنه لم ينس أيضاً الدرس الذي تعلمه في علاقته مع فرنسا في سوريا. ولا شك في أن المشاعر العربية عند الملك فيصل كانت قوية ولا يرغب في أن ينظر إليه الناس وكأنه عرّاب بريطانيا ومصالحها في العراق وينسى المصالح العراقية.

٢) وجود قوى داخل الحكومة ذاتها كانت تريد تأمين الغطاء الشرعي للمعاهدة دون أن تتعرض لنقد المعارضة خارج الحكم، إضافة إلى الشعور الوطني لدى البعض الآخر وخشيته من أن توقيع المعاهدة يعتبر تجاوزاً على حقوق الناس ويعيق الحصول على الاستقلال في حالة الموافقة عليها قبل إنجاز التشريعات والمؤسسات الدستورية.

٣) تصاعد دور المعارضة العراقية خارج الحكومة، التي تمثلت في الحزبين السياسيين حينذاك، إضافة إلى نشاط المثقفين وشيوخ الدين الذين رفضوا مساندة التوقيع على أية معاهدة مع بريطانيا لا تستجيب لمصالح الشعب واستقلاله التام. ومن الأهمية بمكان أن نشير هنا إلى أن المعارضة المنظمة كانت تريد نقل ساحة الصراع إلى الشارع العراقي وجعله يدور مباشرة بين الشعب وسلطات الاحتلال بدلاً من حصره في أروقة مجلس الوزراء والقصر الملكي ودار الاعتماد، أي مقر المندوب السامي البريطاني، حيث يكون ميزان القوى ليس في صالح الطرف العراقي، بل في صالح بريطانيا.

ولهذه الأسباب أمكن إطالة فترة المفاوضات بين الأطراف الثلاثة: المندوب السامي (ممثلاً عن وزارة المستعمرات البريطانية)، والحكومة العراقية، والملك أو البلاط، إضافة إلى دور المعارضة غير المباشر والمؤثر فعلاً في الأحداث. وإزاء هذا الوضع أجبر المندوب

السامي البريطاني على البدء في التحضير للقانون الأساسي العراقي، إذ أصبح من باب المستحيل التصديق على المعاهدة قبل انتخاب ممثلي المجتمع العراقي. ورغم كل المحاولات التي بذلت من جانب الملك أو بعض العناصر المسؤولة في الحكومة على نحو خاص من أجل وضع معاهدة تحالف متكافئة بين طرفين ندين، فأن المعاهدة جاءت في المحصلة النهائية بمثابة تأكيد غير مباشر لمضمون صك الانتداب وإصرار بريطانيا على بقائها سيدة الموقف والمسؤولة الفعلية عن السياسة العراقية الداخلية والخارجية عبر المندوب السامي وبقية المستشارين البريطانيين العاملين في الوزارات وفي الإدارات المحلية وبقية المرافق الأساسية. وأدى هذا الموقف إلى نشوء استقطابٍ جديدٍ بين القوى المساندة للوجود البريطاني والسياسة البريطانية وبين تلك التي تعارض ذلك. وكان أمد مشروع المعاهدة الأولى المقترح، الذي وضع من قبل بريطانيا في نهاية العام ١٩٢١ وتمت مناقشته في ظل حكومة عبد الرحمن النقيب الثانية في حزيران/يونيو ١٩٢٢، قد حُدد بعشرين عاماً قابلاً للإنهاء أو التعديل أو التمديد وفق الظروف الملموسة. وفي ٢٥ حزيران/يونيو ١٩٢٢ عقد اجتماع لمجلس الوزراء "برئاسة فخامة رئيس الوزراء، فتليت مواد المعاهدة العراقية– البريطانية، فقرر مجلس الوزراء قبول مواد المعاهدة المذكورة المعدلة، على أن تصبح نافذة المفعول حالما تصدق من قبل الفريقين الساميين المتعاقدين، بعد قبولها من المجلس التأسيسي وأن يكون قبولها من مجلس الوزراء مقترناً بالشروع في الانتخابات لعقد المجلس التأسيسي"[١٦٠].

لقد ترك مجلس الوزراء فسحة من الوقت لاستمرار الحوار حول المعاهدة من خلال طلب عرضه على المجلس التأسيسي بعد إجراء الانتخابات، إذ بدأ الصراع هنا حول هذين الموضوعين من جهة، ومحاولة التفتيش عن إمكانية تغيير بنود المعاهدة من جهة ثانية، خاصة وأن مجلس الوزراء كان قد قرر بذات الجلسة "إحضار مواد القانون الأساسي،

---

١٦٠ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الأول. مصدر سابق. ص ١٢١

ولائحة قانون انتخاب المجلس التشريعي، ليعرضا مع المعاهدة المذكورة على المجلس التأسيسي، حين انعقاده"[١٦١].

وتواصل الحوار بين المهتمين بالشئون السياسية وقوى المعارضة منذ أن سجل جعفر جلبي أبو التمن موافقته على القرار، غير أنه خالف بعض أهم ما جاء في المعاهدة، وبشكل خاص النص على إلغاء الانتداب، وحذف كل ما يتعلق به، أي وجوب "(١) لزوم التنصيص بإلغاء الانتداب في المقدمة من المعاهدة" وغيرها من النقاط[١٦٢].

استمر الصراع حول المعاهدة بين الطرفين حتى أوائل عام ١٩٢٤ حين تمكنت بريطانيا من فرض الموافقة على انتخاب جمعية تأسيسية تأخذ على عاتقها المصادقة على المعاهدة العراقية – البريطانية التي رفضتها قوى المعارضة العراقية وقبلت بها بعض أطراف في الحكومة. وفعلاً تم انتخاب الجمعية التأسيسية. ولكن الجمعية لم تصادق على المعاهدة وطلبت تشكيل لجنة من ١٥ عضواً تقوم بدراسة المعاهدة وملاحقها وتقديم توصيتها بشأنها. وكان عمل اللجنة بمثابة عملية تعبئة وتثقيف ومشاركة واسعة نسبياً من جانب القوى السياسية والعاملين في مختلف الحقول من المثقفين وغيرهم، إذ طلبت اللجنة المشاركة في إبداء الرأي بشأنها قبل تقديم توصيتها إلى الجمعية التأسيسية[١٦٣].

وجهت بريطانيا ضغوطاً شديدة على فيصل وعلى الحكومة لفرض عقد اجتماع للمجلس التأسيسي للمصادقة على المعاهدة. ولكنها أدركت عجز الوزارة عن تدبير مثل هذا الأمر، فتقرر إقناع فيصل الأول على تشكيل حكومة جديدة لتأخذ المهمة على عاتقها. وقد تم ذلك في جو من الاتصالات المستمرة والمناورات الصعبة بين فيصل والمندوب

---

١٦١ المصدر السابق نفسه. ص ١٢١.

١٦٢ الحسني، عبد الرزاق. المصدر السابق نفسه. ص ١٢١/١٢٢.

١٦٣ نعمة، كاظم د. الملك فيصل الأول والأنكلو والاستقلال. بيروت. الدار العربية للموسوعات. ط ٢. ص ١٣٩. ١٩٨٨.

السامي البريطاني والحكومة العراقية. وأخيراً تم تكليف عبد المحسن السعدون بتشكيل وزارته الأولى التي يفترض فيها تأمين المصادقة على المعاهدة. وكان نوري السعيد وزيراً للدفاع فيها، إلى جانب ياسين الهاشمي وزيراً للأشغال، وناجي السويدي وزيراً للعدل، وعبد اللطيف المنديل وزيراً للأوقاف، وساسون حسقيل وزيراً للمالية، وعبد اللطيف الجلبي وزيراً للمعارف، كما احتل رئيس الوزراء نفسه منصب وكيل وزير الداخلية. وكما يلاحظ لم يكن للعراق وزير للخارجية بسبب صيغة الانتداب حيث كانت بريطانيا مسؤولة عن الشؤون الخارجية للعراق[١٦٤]. لم تستطع وزارة السعدون معالجة الأمر وفق رغبة المندوب السامي البريطاني والملك، مما أجبر الملك الطلب من السعدون تقديم استقالة وزارته وإسنادها إلى جعفر العسكري لإنجاز المهمة. لقد كان وضع فيصل صعباً للغاية. فهو من جانب يريد إرضاء المندوب السامي البريطاني، السير هنري دوبس من جهة[١٦٥]' ولكنه يريد في الوقت نفسه إرضاء قوى المعارضة التي شددت من هجومها على المعاهدة من جهة ثانية. وكان المندوب السامي قد وضع الملك أمام احتمال واحد لا غير، حين كتب إليه رسالة بدون إمضاء تقول ما يلي: "لقد كشفت المداولات الأخيرة لهذا اليوم في الجمعية التأسيسية أن لا مقترباً يوجد إلى الاتفاق ولا أملاً في قرار واضح مبكر. لذا فأنني قد خولت أن أطلب من جلالتكم كشرط لتأييد حكومة صاحب الجلالة إصدار مرسوم حالاً لتعديل قانون الجمعية التأسيسية بموجبه يتولى جلالتكم سلطة حل الجمعية في أي وقت خلال مدة أربعة أشهر من تاريخ البدء بدورتها وكذلك إصدار أمر في سياق التعديل أعلاه ينص على حل الجمعية التأسيسية اعتباراً من الساعة الثانية عشر ليلة ١٠–١١ حزيران"[١٦٦] من عام ١٩٢٤. وإزاء هذا الإنذار والحل الواضح الذي وضعته الحكومة البريطانية أمام فيصل، لم يجد بدا من

---

١٦٤ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الأول. مصدر سابق. ص ١٣٦.

١٦٥ انتهت خدمات المندوب السامي البريطاني السير برسي زكريا كوكس في العراق في نيسان/أبريل ١٩٢٣، وجرى تعيين مساعده السر هنري دوبس مكانه.

١٦٦ نعمة، كاظم د. فيصل الأول الإنكليز والاستقلال. مصدر سابق. ص ١٤٦/١٤٧.

الاتفاق مع جعفر العسكري ونوري السعيد والوزراء الآخرين على الإصرار وبذل أقصى الجهود لعقد جلسة عاجلة للمجلس التأسيسي يكتمل فيها النصاب للمصادقة على المعاهدة. وتمت المصادقة على المعاهدة في التصويت الثاني في ١١/١٠ حزيران/يونيو سنة ١٩٢٤، بعد أن وضع المجلس شرطين جاء في الأول الشروع مباشرة بمباحثات بصدد الملحق المالي، وفي الثاني اعتبار المعاهدة باطلة في حالة عجز بريطانيا العظمى عن تأمين حقوق العراق في الموصل.[١٦٧] ومن خلال الشرط الأخير يتبين أن الحكومة البريطانية ساومت الطرف العراقي واشترطت عليه قبول المعاهدة في مقابل إلحاق الموصل بالعراق. وأراد المجلس التأسيسي تثبيت ذلك ضمن قرار موافقته على المعاهدة.

وفي ضوء ذلك رفع نص المعاهدة بكتاب رسمي من جانب الحكومة البريطانية إلى عصبة الأمم في اجتماعها في أيلول/سبتمبر ١٩٢٤ طالبة فيه المصادقة على المعاهدة والموافقة على رفع الانتداب عن العراق واعتبار المعاهدة بديلاً لها للعلاقة المطلوبة بين بريطانيا والعراق. وصدر عن عصبة الأمم القرار التالي:

"إن مجلس عصبة الأمم: بعد أن لاحظ المادة "١٦" من معاهدة الصلح المعقودة في لوزان في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٣ والمادة "٢٢" من ميثاق عصبة الأمم، وبناء على الكتاب الذي أرسلته الحكومة البريطانية إلى مجلس عصبة الأمم في ٢٧ أيلول ١٩٢٤ على الصورة الآتية: (نص رسالة الحكومة البريطانية) يوافق على تعهدات حكومة جلالة ملك بريطانيا، ويستصوب شروط الكتاب المذكور أعلاه كواسطة لتنفيذ أحكام المادة "٢٢" من الميثاق، ويقرر أن الامتيازات والصيانات، بما في ذلك فوائد القضاء القنصلي والحماية، التي كان يتمتع بها سابقاً بالامتيازات الأجنبية، أو بالعرف والعادة في الإمبراطورية العثمانية، لن يبقى من حاجة إليها لحماية الأجانب في العراق، طالما تبقى معاهدة التحالف نافذة

---

١٦٧ المصدر السابق نفسه. ص ١٤٧.

الأحكام...."[١٦٨]. وصادق الملك جورج الخامس على هذه الوثيقة في العاشر من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٤، ثم صادق عليها الملك فيصل الأول في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٤. وبهذا حلت معاهدة ١٩٢٤ محل الانتداب البريطاني على العراق، على أساس أن العراق دولة مستقلة، إلا أن قيودها على العراق لم تكن أقل من قيود الانتداب.

وبعد المصادقة على المعاهدة من جانب عصبة الأمم وبريطانيا والعراق أدرك الطرف العراقي، ومنه الملك والحكومة والمعارضة، بأن الانتداب، الذي يفترض أن تكون المعاهدة قد ألغته، ما يزال ساري المفعول ما دامت هناك جملة من المشكلات لم تحل بعد مع بريطانيا، وبعضها نقاط ابتزاز للعراق من جانب الحكومة البريطانية. وشخصت تلك المشكلات بما يلي:

مشكلة ولاية الموصل، مشكلة الجيش العراقي والملحق العسكري للمعاهدة، وكذلك ملحقها المالي، إضافة إلى القانون الأساسي العراقي. وبدأ الطرف العراقي يطالب بتنفيذ ما اتفق عليه عند موافقة المجلس التأسيسي على المعاهدة، أي إعادة النظر مباشرة بالملحقين العسكري والمالي، والإنتهاء من ربط الموصل بالعراق.

واتسمت الفترة الواقعة بين أول تصديق على المعاهدة والتوقيع الثاني عليها في عام ١٩٢٦ بكثافة المفاوضات والمناورات والتهديدات المتبادلة بين أطراف عدة، هي: الحكومة البريطانية متمثلة بالمندوب السامي البريطاني في بغداد، السر هنري دوبس، والأطراف العراقية الأربعة: الملك أو البلاط، والحكومات العراقية المتعاقبة، ومجلس النواب الذي كان العمل يجري لانتخابه بعد أن تمت الموافقة على القانون الأساسي العراقي في العام ١٩٢٤ والمصادقة عليه في العام ١٩٢٥، والمعارضة العراقية ذات التأثير الملموس على الشارع

---

١٦٨ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الأول. مصدر سابق. ص ٢٢٢.

العراقي، والتأثير الأقل في الأوساط الحكومية، رغم أن أكثر أفراد قيادات المعارضة حينذاك كانت تتبادل المواقع مرة في الحكم وأخرى في المعارضة. وكان الطرف الأقوى في هذه المفاوضات هو الطرف البريطاني بسبب أن:

- بريطانيا هي الدولة المحتلة والمنتدبة وبيده التأثير المباشر على عصبة الأمم أولاً"
- وبسبب امتلاك بريطانيا ورقة الموصل الابتزازية ثانياً"
- وبسبب قدرات بريطانيا المالية ومساهمتها في تمويل نشاطات العراق ثالثاً"
- وبسبب خشية العراق من تدخل تركي في حالة التهديد البريطاني بالانسحاب من العراق، في وقت لا يملك العراق قوات مسلحة قادرة على الدفاع عن حدود العراق رابعاً"
- وبسبب تخلخل مواقف الطرف العراقي لاختلاف وجهات النظر والمصالح إزاء المعاهدة مع بريطانيا خامساً"
- إضافة إلى التخلف الشديد في القدرات الإدارية والتنظيمية عند الكادر العراقي حينذاك وضعف الانضباط وروح عدم المبالاة وعدم الالتزام بتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه، خاصة وأن إمكانيات إثارة الجماعات المختلفة في العراق لم يكن صعباً، سواء أكان ذلك بين الشيوخ والعشائر أم في المدن من جانب مختلف القوى السياسية، ومنها القوى الدينية سادساً.

ومن الجدير بالإشارة إلى أن حالة الاختلاف في وجهات النظر في الطرف العراقي لم تكن سلبية باستمرار، بل كانت لها إيجابياتها، إذ كانت نقطة مهمة يمكن استخدامها في التفاوض وإبراز معارضة قوى المعارضة لهذا الموقف أو ذاك وما يترتب عليه من إشكاليات وعواصف سياسية يمكن أن تطيح بالوضع القائم وتفقد الحكومة أو الملك مصداقيتهما أمام الجماهير. وكان على كل طرف مفاوض ومناور في اللعبة أن يفكر أكثر من مرة قبل الموافقة على القبول بهذه المساومة أو تلك على حساب المصالح العراقية. وإذا كانت هناك نقاط ضعف في الطرف العراقي إزاء بريطانيا، فأن الطرف العراقي كان يدرك تماماً بأن

تهديدات بريطانيا ليست في الغالب سوى حرب نفسية تريد منها الوصول إلى غاياتها عبر الضغط وابتزازه بورقة ولاية الموصل مثلاً، إذ كان من مصلحة بريطانيا تماماً إلحاق ولاية الموصل بالعراق، سواء أكان ذلك من ناحية المصالح النفطية أم المصالح الاقتصادية والإستراتيجية الأخرى، وأنها لن تفرط بما وقعت عليه من كنز ثمين في العراق، وهي غير مستعدة لترك ذلك للفرنسيين أو للأتراك، إذ كان الوضع غير مستتب مع تركيا، بعد أن ألغيت الدولة العثمانية في العام ١٩٢٣ وأقيمت على أنقاضها الجمهورية التركية الحديثة برئاسة كمال أتاتورك. ولم تكن قد أنجزت حتى ذلك الحين معاهدة ترسيم الحدود بين العراق وتركيا. ومن هنا كانت قوى الطرف العراقي ترى بأنها قادرة على تقليل واقع عدم التكافؤ الذي فرضه الانتداب وكرسته معاهدة ١٩٢٤. وأصبحت المدة التي تطلبها بريطانيا لسريان مفعول ملاحق المعاهدة ٢٥ عاماً كما هو وارد في نص المعاهدة والذي فرضته عصبة الأمم، في حين كان الطرف العراقي يريد تقليص هذه الفترة. ولم ينفع تشبث الحكومة العراقية ومجلس النواب بذلك، إذ وصل بتاريخ ١٩٢٦/١/٨ إنذاراً واضحاً من الحكومة البريطانية إلى الطرف العراقي المكون من الملك والحكومة نص على ما يلي:

"يجب على الحكومة العراقية أن تفهم أن مسودة المعاهدة كما هي عليه تمثل السبيل الوحيد الذي في وسع حكومة صاحب الجلالة أن تنال به للعراقيين الحدود التي يعدونها أساسية لمستقبل وجود العراق. فإذا هم رفضوا قبول هذه المعاهدة أو إذا خلقوا مصاعب في طريق قبولها، لهم أن لا يتوقعوا مساعدة في المستقبل من حكومة صاحب الجلالة"[١٦٩].

ورغم وصول هذا التهديد الصارخ، كانت حكومة عبد المحسن السعدون ترى إمكانية انتزاع مكاسب جديدة للطرف العراقي. وكان الهدف منها تعزيز موقعه في أوساط المعارضة والحكومة والشعب العراقي. وكانت الحكومة محقة في اتخاذ هذا الموقف، ولهذا قدم رئيس الحكومة استقالته في التاسع من كانون الثاني ١٩٢٦ إلى الملك فيصل الأول بسبب رفضه

---

١٦٩ نعمة، كاظم د. الملك فيصل الأول والإنكليز والاستقلال. مصدر سابق. ص ١٧١.

نص المعاهدة المقترحة وطالب بإجراء تعديلات عليها[١٧٠]. إلا أن الملك رفض الاستقالة وطالبه بالبقاء في الحكم والتوقيع على المعاهدة. ناقش مجلس الوزراء المعاهدة مجدداً ووافق عليها في الحادي عشر من كانون الثاني/يناير ١٩٢٦ في ضوء إصرار الملك وبعض المشاركين في الحكم. وبعد أن تم التوقيع عليها فعلاً، أرسلت إلى المجلس النيابي للمصادقة عليها. وفي ١٩٢٦/١/١٣ تمت مصادقة المجلس النيابي عليها بالأكثرية، إذ وافق عليها ٥٨ نائباً ورفضها ١٨ نائباً وتغيب عن الاجتماع ١٠ نواب.[١٧١]

كانت المعاهدة بمثابة العربون الذي قدمته الحكومة العراقية لتعزيز نشاط بريطانيا في عصبة الأمم للانتهاء من قضية الموصل. وبعد أن تم لها ذلك، بدأت محاولات تعديل المعاهدة ثانية خلال العام ١٩٢٧، إذ قدم رئيس الوزراء جعفر العسكري مقترحاً إلى الملك للبدء بمفاوضات بشأن تعديل المعاهدة. ورغم امتعاض لندن من هذه الخطوة، وافقت على خوض المفاوضات ولكن نقلتها إلى لندن بهدف التأثير عليها لضمان اتجاهين: التقليل من

---

١٧٠ أشار الأستاذ الكاتب الساخر خالد القشطيني في مقال له بعنوان "هوى المنصب وسلاح الاستقالة" حول موقف محسن السعدون من الحاكم السياسي البريطاني في بغداد هنري دوبس ما يلي:

"في مناسبة أخرى دخل في مشادة مع المندوب السامي البريطاني السير هنري دوبس. وأصر السعدون على الموقف العراقي فاحتد السير هنري وضرب على الطاولة وقال له: «تريد يا عبد المحسن بك أن تكون دكتاتورا هنا في البلاد؟»، فأجابه بكل هدوء: «كلا، لا يمكن أن يكون دكتاتور آخر في البلاد وأنت موجود في مركزك هذا». أثار جوابه حدة المندوب وراح يرعد ويزبد، فما كان من الزعيم العراقي غير أن يترك المكان ويتوجه إلى البلاط الملكي ويقدم استقالته. وما أن سمع بها هنري دوبس حتى تراجع عن موقفه وبعث إليه مستشاره كنهان كورنواليس مع رسالة اعتذار رسمي مشفوعة بتصوير له يحمل توقيعه مع عبارة «مع الإجلال والاحترام للسعدون»". راجع: القشطيني، خالد. هوى المنصب وسلاح الاستقالة. جريدة الشرق الأوسط اللندنية. بتاريخ ١٦ مارس/آذار ٢٠٠٤ العدد ٩٢٤٠.

١٧١ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقي، الجزء الثاني. ط ٧. مصدر سابق. ص ٤٤.

– نعمة، كاظم د. الملك فيصل الأول والإنكليز والاستقلال. مصدر سابق. ص ١٧٢.

إصرار الحكومة البريطانية للتزحزح عن مواقفها الصلبة، وكذلك الضغط على الطرف العراقي للتخفيف من مطالبه. وبعد مداولات طويلة ومتشعبة شارك فيها الملك فيصل الأول، تم في نهايتها توقيع جعفر العسكري، رئيس الوزراء، على مسودة المعاهدة التي أعدتها بريطانيا في العام ١٩٢٧ لتحل محل معاهدة ١٩٢٦ في لندن بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٧. إلا أن مجلس الوزراء اعتبر هذه المعاهدة يمكن أن تصبح سارية المفعول بعد إجراء مفاوضات وتعديلات على الملحقين العسكري والمالي. وبهذا أحبطت محاولات فرض المعاهدة على الطرف العراقي. وقد لعبت قوى المعارضة السياسية في بغداد دوراً مهماً في خلق الأجواء المناسبة التي سمحت لمجلس الوزراء باتخاذ مثل ذلك الموقف.

وخلال الفترة الواقعة بين ١٩٢٨ و١٩٣٠ شهد العراق أحداثاً كثيرة، كما تواصلت الجهود للتوقيع على معاهدة يقبل بها طرفا النزاع: العراق وبريطانيا. وبقيت نقطة الخلاف تدور حول ملاحق المعاهدة العسكري والمالي والعدلي، إذ لم تكن المعاهدات المتتابعة التي جرى التوقيع عليها تختلف عن بعضها كثيراً[١٧٢]، إلا في زيادة ثقل التزامات العراق إزاء بريطانيا ومصالحها. وكانت بريطانيا تصر على التوقيع على معاهدة ١٩٢٧ التي لم تتم المصادقة عليها من قبل مجلس الوزراء ومجلس النواب. بعد أن استقالت وزارة توفيق السويدي في عام ١٩٢٩ تم تكليف عبد المحسن السعدون بتشكيل وزارته الجديدة. وكانت بريطانيا راغبة في أن يكون السعدون رئيساً للوزراء، في حين كان الملك فيصل غير سعيد بذلك[١٧٣]. وكانت بريطانيا ترى بأن في مقدور السعدون التوقيع على الاتفاقية وحصوله على مصادقة المجلس النيابي، حين يتم تكليف السعدون بتشكيل وزارة جديدة ويحل المجلس النيابي

---

١٧٢ البرقاوي، أحمد رفيق. العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا ١٩٢٢–١٩٣٢. منشورات وزارة الثقافة والإعلام. الجمهورية العراقية. سلسلة دراسات ٢١٧. دار الرشيد للنشر. بغداد. ١٩٨٠. ص ٢٣٣–٢٣٥.

١٧٣ عبد الله، لطفي جعفر فرج د. عبد المحسن السعدون دوره في تاريخ العراق السياسي. مكتبة اليقظة العربية. بغداد. ١٩٨٨. ص ٢٤٢–٢٤٨.

ويدعو إلى انتخابات جديدة تنتهي بحصول حزب التقدم المرتبط بالسعدون بأكثرية المقاعد في المجلس والذي سيصادق عندها على المعاهدة. وتمت كل تلك الخطوات فعلاً في ما عدا واحدة، هي أن السعدون لم ينجز المهمة التي كانت تريدها بريطانيا منه ولم ينجر إلى مواقعها في التصديق على المعاهدة والتوقيع عليها. وبسبب ضغط المعارضة من جهة، ورغبة الملك فيصل في أن يبدو ملتزما فعلاً بقضايا العراق من جهة ثانية، إضافة إلى أن السعدون رغب في تقليل هيمنة بريطانيا على الحكم والجيش في العراق، مما كان يؤثر سلباً على قدرة الحكومة في اتخاذ القرارات المناسبة والمستقلة نسبياً. وأثناء إجراء الانتخابات في العراق وقع خلاف واضح بين إرادة الملك وإرادة السعدون، حيث سعى البلاط من جهة، والحكومة من جهة أخرى، إلى استخدام نفوذيهما الكامل للتأثير على سير الانتخابات في الموصل وفي الوسط والجنوب. ومارس الطرفان عمليات تزوير إرادة الناخب، مما أثر سلبياً على الوجهة الديمقراطية التي كان يراد تكريسها في العراق. ورغم حصول السعدون على النفوذ والتأثير الأكبر في المجلس الجديد، إلا أنه تلمس وجهة الرأي العام العراقي والمعارضة فيه وبعض أوساط الحكم التي وجدت في ملاحق المعاهدة ما يضعف وإلى أبعد الحدود حرية واستقلال الحكم في العراق. ولهذا سعى إلى إجراء تعديلات على الملحق العسكري والملحق المالي وملحق العدل، إضافة إلى تقليص فترة المعاهدة وربطها بقبول العراق في عصبة الأمم، إضافة إلى الإصرار على أن قبول المعاهدة بعد التعديل يفترض أن يربط بقبوله بالعصبة في دورة عام ١٩٣٢.

لم تكن الخلافات حول ملاحق المعاهدة بسيطة، إذ أنها كانت تريد إضعاف النفوذ البريطاني في الجيش العراقي وتقليص تأثيره عليه، في حين كانت بريطانيا تريد تعزيز ذلك من خلال زيادة عدد الضباط البريطانيين في الجيش، وتسليم قيادة القوات المشتركة في حالات العمليات العسكرية المشتركة للقيادة البريطانية، وأن تكون إدارة الأحكام العرفية بيد القيادة البريطانية، وكذلك منح القيادة البريطانية سلطة على القوة الجوية العراقية وعلى قوى الدفاع عن الحدود البحرية العراقية... الخ.

بدأت المفاوضات وكانت عسيرة للغاية، ودارت حول الموضوعات السابقة الذكر والمختلف بشأنها بين الطرفين. وكان عبد المحسن السعدون يرى، كما في المرة السابقة، أن المعاهدة ما تزال مجحفة بحق العراق ولا بد من تعديل بنودها الواردة في الملاحق الثلاثة، في حين كانت بريطانيا تصر على مواقفها. وكانت قوى المعارضة تشجع السعدون على عدم التنازل بهدف تخفيف وطأة الالتزامات التي تفرضها على العراق إزاء بريطانيا. إلا أن بريطانيا أبدت رغبتها في عدم تغيير معاهدة ١٩٢٧ وتمديد العمل بها إلى حين آخر، في حين كان الطرف العراقي يريد إجراء تغييرات عليها لصالح العراق، خاصة وأن قضية الموصل لم تعد عقبة في طريق الدفاع عن مصالح العراق إزاء مصالح بريطانيا. لقد فقدت بريطانيا ورقة الموصل بع أن ألحقت الولاية بالعراق، في حين كانت تملك أوراقاً أخرى للضغط و وخاصة إنهاء الانتداب والدخول في عضوية عصبة الأمم.

إن الخلافات الداخلية التي نشبت بين بعض أعضاء المجلس النيابي، وهي تعبير عن الخلافات مع بريطانيا، من جهة، وضعف ثقة الملك فيصل الأول بعبد المحسن السعدون وكذا موقفه من المعارضة العراقية من جهة ثانية، إضافة إلى الوضع النفسي للسعدون بسبب مشاكله العائلية دفعته إلى اتخاذ قرار يعبر عن يأس قاتل في اتخاذ الموقف السليم إزاء اتجاهات تطور الأحداث في العراق، قرار إنهاء حياته بالانتحار، باعتباره الوسيلة الأسهل للخلاص من المشاكل الذاتية والعامة التي كان يعاني منها.

تشير بعض الدراسات المتوفرة تحت تصرفنا إلى أن رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون لم يجرأ على التوقيع على تلك المعاهدة وملاحقها، إذ أن التوقيع عليها كان يعني إلحاق الضرر الفادح بالسيادة العراقية، ففضل الانتحار ليتخلص من عبء اتهامه بالخيانة للوطن، استناداً إلى ما جاء في الرسالة التي تركها لابنه قبل انتحاره، علماً بأن نص الرسالة لم ينشر بالكامل في حينها، إذ كما يبدو قد تضمنت معلومات إضافية لم يجد المسئولون حينذاك أي مصلحة في نشرها. كما لم تتوصل التحريات في العثور على النص الأصلي للرسالة حتى الآن. والرسالة القصيرة التي نشرت، وكانت موجهة لابنه، لا تكشف

الكثير عن أسباب الانتحار الحقيقية، رغم أن ما ذكره يشير إلى أسباب مهمة في كل الأحوال[١٧٤].

إن انتحار عبد المحسن السعدون لا يعني أنه لم يكن قادراً على إيجاد حلول أخرى للخلاف مع بريطانيا، أو أنه لم يكن من أصدقاء بريطانيا، ولكنه كان يختلف في هذه الصداقة عن الولاء الذي كان عليه عبد الرحمن الگيلاني، نقيب بغداد، للحكومة البريطانية مثلاً. وفي الوقت الذي كان يريد الإبقاء على العلاقات الودية والمصالح المشتركة مع بريطانيا، كان يسعى إلى تأمين جملة من المسائل المفيدة للطرف العراقي وتأمين المصادقة على المعاهدة في مجلس النواب، ولكن السعدون جوبه بمناورات من المجموعة التي كانت تعمل معه والتي كانت تسعى في أن يكون لها موقعها المؤثر والقادر على إنجاز عقد المعاهدة لصالح البريطانيين، رغم تأييدها له شكلياً. لهذا فضل الانتحار على المجازفة بسمعته السياسية وسمعة عائلة السعدون. وكان الموقف بعد انتحار السعدون محرجا للبريطانيين والملك فيصل في آن واحد. وكان عليهما أن يجدا فترة انتقال تخفف من عبء الصدمة، فكلف ناجي السويدي بتشكيل الوزارة الانتقالية الجديدة، حيث حافظ وزراء حكومة السعدون على مناصبهم السابقة دون تغيير. ولم يكن في مقدور هذه الحكومة، التي أصبح رئيسها، وكان وزيراً للداخلية في حكومة السعدون، السير على درب آخر غير الدرب

---

١٧٤ نشر الدكتور لطفي جعفر فرج عبد الله الترجمة العربية لنص الرسالة التي كتبت باللغة التركية، إذ جاء فيها ما يلي في ما يخص الموضوع: "سامحني من أجل الجناية التي ارتكبتها. لأنني سئمت هذه الحياة وعجزت منها، لم أر في حياتي لا لذة ولا ذوقاً ولا شرفاً، الأمة تنتظر الخدمة. الإنكليز لا يوافقون. ليس لي ظهير. العراقيون الذين يطلبون الاستقلال ضعفاء وعاجزون وبعيدون كثيراً عن الاستقلال. هم عاجزون عن تقدير نصائح أمثالي من أصحاب الشرف، يظنوني خائناً للوطن وعبداً للإنكليز. ما أعظم هذه المصيبة. أنا الفدائي لوطني الأكثر إخلاصاً قد صبرت على أنواع الإهانات وتحملت أنواع المذلات. وما ذلك إلا من أجل هذه البقعة المباركة التي عاش فيها آبائي وأجدادي مرفهين". راجع: عبد الله، لطفي جعفر فرج د. عبد المحسن السعدون. مصدر سابق. ص ٣٧٥.

الذي حاول عبد المحسن السعدون السير عليه وبالتوافق مع حكومته، وبالتالي كان ناجي السويدي يصر على التعديلات التي اقترحتها الحكومة السابقة على المعاهدة. وشعر الملك بحراجة الموقف، وقرر الاستفادة من الفرصة لتشكيل حكومة جديدة تستجيب لمصالح البريطانيين لكي لا تتعقد الأمور معهم من جهة، وتدين بالولاء له من جهة ثانية، خاصة وأن الملك لم يكن على وفاق تام مع جماعة حزب التقدم، وعليه لم يجد أفضل من الطلب إلى السويدي بتقديم استقالته وتكليف نوري السعيد بتشكيلها، لكي تنجز المهمة على وجه أفضل، غذ كان نوري السعيد معروف بصداقته المتينة مع البريطانيين والملك في آن واحد.

كان نوري السعيد من اقرب أتباع الملك فيصل الأول التزاماً بوجهة نظر البريطانيين من جهة، واحتراماً وولاءً لفيصل الأول من جهة ثانية، وبالتالي سيكون في مقدوره تذليل الصعاب لصالح البريطانيين. وإزاء هذا الوضع قام الملك فيصل الأول بدعوة نوري السعيد، وبمبادرة من المندوب السامي البريطاني، الذي عرف بعلاقته الحميمة بالدولة البريطانية وسلطات الاحتلال في بغداد، وتكليفه بتشكيل وزارة جديدة في آذار من العام ١٩٣٠ لكي تخلف وزارة ناجي السويدي المستقيلة، بعد أن رفضت التوقيع على المعاهدة بصيغتها المقترحة من جانب بريطانيا. ورغم احتجاجات المعارضة حقق نوري السعيد للبريطانيين إرادتهم فوقع على المعاهدة وفرضها على مجلس النواب[١٧٥]. وكانت المعاهدة

---

١٧٥ أورد الدكتور كمال مظهر أحمد مقطعا مأخوذاً من جريدة "الفرات" العراقية التي كانت تصدر في فترة ثورة العشرين عن نوري السعيد جاء فيه ما يلي: "وسوف ترفعون شأن القطر وتعلون مكانته في أنظار الأمم والشعوب بهذا المظهر الشريف الذي تظهرون به من حين لآخر كأمة راقية متحدة تطلب حقها الطبيعي بالاستقلال التام، مما حمل كثيراً من الأمم على أن تفكر فيكم وتهتم بمصيركم، وخصوصاً تلك الدولة التي تحتل جيوشها بلادكم اليوم. فأن حركات ساستها وتصريحات رجالها وأقوال صحفها تدل دلالة واضحة على ما يخامرها من القلق العظيم والاهتمام الكبير بأحوال العراق. أصبحت هذه الدولة تسعى السعي الحثيث للمحافظة على نظام حكمها الحالي في العراق مع تغيير طفيف تهدئة للخواطر الثائرة وتسكيناً للنفوس في الوقت الحاضر. وقد عَلِمَت أنها لا تنجح وحدها في

بالصيغة التي تم التوقيع عليها مقبولة من الملك فيصل الأول، رغم التحفظات التي كانت تدور بباله أو التي حاول تمريرها عبر علاقاته برؤساء الوزارات أو بالمفاوضين العراقيين السابقين.

فما هي طبيعة معاهدة ١٩٣٠ وملاحقها، وما هي الأسباب التي دعت قوى المعارضة الوطنية والغالبية العظمى من المجتمع إلى رفضها والنضال الطويل ضدها والسعي إلى إلغائها؟ وعبر نوري السعيد وحده استطاع البريطانيون تحقيق مهمة التوقيع والمصادقة على معاهدة ١٩٣٠. وبهذا وضع نوري السعيد العراق على طريق التحالف الوثيق مع

---

الوصول إلى غايتها هذه بدون مساعدة بعض أبناء البلاد نفسها، فبذلت جهدها للحصول على ذلك، وتوهمت أنها نجحت في تسخير بعض العراقيين إلى مآربها هذه ... ربما يحضر إليكم من الشام الجنرال نوري السعيد ليقوم بهذه المهمة المشار إليها التي أناطتها به السلطة البريطانية، ألا وهي توطيد أركان الاحتلال وتثبيت أقدامه في العراق بمفاوضة العراقيين ودرس أفكارهم وتسكين خواطرهم وتعليلهم بالأماني والمواعيد الكاذبة، وربما اتخذت السلطة المحتلة جميع الوسائل المادية والمعنوية التي من شأنها أن تجعل لكلامه شأناً، ولشخصه قبولاً أينما حل، فتكثر من ذكر اسمه مقروناً بالجهر والثناء عليه، وعلى مبادئه، وتتظاهر باحترامه وتبجيله ... لا نحتاج بعد هذا أن نبين لكم واجبكم الذي تقومون به إزاء هذا الرجل إذا أرفقنا إليكم بهذه المهمة. وخصوصاً الاجتهاد بمقاطعته، والإعراض عن أقواله، وتحذير الناس من الوقوع في حبائله، والسهر على تتبع خطواته، ومراقبة حركاته، وعرقلة مساعيه ... لا تبالوا، أيها الأخوان، ولا تقيموا له وزناً ولو ادعى الكلام باسم الملك حسين والملكين فيصل وعبد الله، أو باسم المؤتمر العراقي، أو أي جمعية أخرى، فأنه غير مفوض، ولا مرخص، وهكذا يجب عليكم الإعراض عن كل أحد يرد عليكم من الشام، وعدم مذاكرته بمسائلكم ما لم يكن بيده تفويض من المؤتمر العراقي الموجود في حاضرة الشام ...فلا تفتروا عن ترويج دعوتكم، وبث روح النهضة في الأمة بكل وسيلة مع المحافظة على قواكم لاستعمالها في حين الحاجة، هذا ونحن ننتظر موافاتكم بالأخبار الطيبة على الدوام". راجع في هذا الصدد: أحمد، كمال مظهر د. صفحات من تاريخ العراق المعاصر. مصدر سابق. ص ٤٩–٥١. ويبدو أن كاتب المقالة كان على معرفة دقيقة بالمهمات التي أنيطت بالسيد نوري السعيد في العراق منذ بدء الثورة العربية ضد العثمانيين وبالتعاون مع البريطانيين.

بريطانيا وكسب صداقتها وودها ودفاعها عنه، كما استحق لقب رجل المهمات البريطانية الصعبة في العراق، ولكنه في الوقت نفسه فقد تأييد وود الشعب العراقي تماماً، كما أصبح من الشخصيات المرفوضة، رغم حنكته والكفاءة السياسية التي كان يتمتع بها.

تمكن الطرف البريطاني المفاوض، وهو يملك أوراق اللعبة العراقية بيديه أن يفرض، عبر مفاوضات مديدة وبنفس طويل نسبياً، على الطرف العراقي مضامين الاتفاقية الأولى تقريباً التي سعى إلى فرضها على العراق في العام ١٩٢٢ ولم يقبل بها الحكم الجديد حينذاك، ووقع عليها في العام ١٩٢٤، علماً بأنها لم تخفف من وطأة السيطرة الفعلية لبريطانيا على السياسات الداخلية والخارجية للعراق، رغم الخبرة التي تكونت للطرف العراقي في التفاوض، كما أنه كان في موقع أفضل بعد أن كان موضوع ولاية الموصل قد أنجز منذ العام ١٩٢٦ لصالح وحدتها مع العراق. إذ أن الإشكالية قد برزت في واقع الأمر في كون الطرف البريطاني قد استطاع خلال تلك السنوات أن يشكل بعناية كبيرة اللوبي البريطاني في العراق الذي يعمل له ومعه لا من منطلق العمالة للاستعمار البريطاني بالضرورة أو بالنسبة لكل فرد من أفراد اللوبي البريطاني، بل من منطلق التوافق الفكري والسياسي والمصالح المشتركة، وربما الإيمان بقدرة بريطانيا على مساعدة العراق على تحقيق التقدم المنشود وبعيداً عن احتمال التدخل في شؤونه من جانب إيران وتركيا، بغض النظر عن التباين في مستوى تلك المصالح والأضرار التي تلحق بالعراق من جراء عقد تلك المعاهدة.

حولت معاهدة ١٩٣٠ العراق الجديد، الذي كان يطمح شعبه أن يصبح مستقلاً ومسؤولاً مباشراً عن بلاده وثرواته وعن سياسة الدولة الداخلية والخارجية من خلال الدخول في عصبة الأمم، إلى تابع فعلي للسياسة البريطانية المباشرة على العراق وخاضعا في قراراته السياسية للسفير البريطاني في بغداد ومن خلاله لوزارة المستعمرات البريطانية. فمفعول المعاهدة يبدأ مع قبول العراق عضواً في عصبة الأمم، إذ عندها ينتهي مفعول الانتداب البريطاني على العراق. ويبدو الموقف السياسي الرافض للمعاهدة في نصها الواضح على

ربط العراق بمصالح وسياسات الدولة البريطانية بشكل مباشر لا يقبل اللبس، حيث ورد فيها ما يلي:

"المادة ١ – يسود سلم وصداقة دائمين بين صاحب الجلالة ملك العراق وبين صاحب الجلالة البريطانية ويؤسس الفريقين الساميين المتعاقدين تحالف وثيق توطيداً لصداقتهما وتفاهمهما الودي وصلاتهما الحسنة. وتجري بينهما مشاورة تامة وصريحة في جميع شؤون السياسة الخارجية مما قد يكون له مساس بمصالحهما المشتركة. ويتعهد كل من الفريقين المتعاقدين بألاّ يقف في البلاد الأجنبية موقفاً لا يتفق وهذا التحالف أو قد يخلق مصاعب للفريق الآخر"[١٧٦].

كانت بنود المعاهدة السياسية وبنود ملاحقها العسكرية والمالية والعدل تعتبر تدخلاً فظاً في شئون العراق الداخلية وثلماً كبيراً في سيادته على البلاد. فهي تفرض الوجود العسكري البريطاني في العراق لسنوات طويلة لاحقة، إضافة إلى أنها تحول أرض العراق إلى ساحة للعمليات العسكرية البريطانية في أي حرب تخوضها بريطانيا مع الدول الأخرى، إذ كان على العراق أن يقف في كل الأحوال إلى جانب بريطانيا في أي من الحروب المحتملة. كما ربطت القوات المسلحة العراقية، من حيث الأسلحة والتدريب والخبرة والمشورة والخبراء والمدربين، بالقوات المسلحة البريطانية، بحيث تبدو وكأن القوات المسلحة العراقية جزءاً من القوات المسلحة البريطانية، إذ لا يحق للعراق استخدام عسكريين غير بريطانيين كخبراء ومدربين في القوات العراقية، أو شراء أسلحة من دولة ثالثة، كما لا يجوز إرسال البعثات الدراسية العسكرية والتدريب العسكري إلى بلد ثالث، ويبقى حصراً ببريطانيا. كما لا يحق للعراق عقد اتفاقيات عسكرية مع دولة ثالثة دون موافقة بريطانيا على ذلك. ويتحمل العراق نفقات كل ذلك، إضافة إلى مسؤوليته في وضع قواته وإمكانياته العسكرية في خدمة القوات البريطانية لصالح الحرب التي تخوضها ضد دولة ثالثة. كما يقرر

---

١٧٦ البرقاوي، أحمد رفيق. العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا ١٩٢٢–١٩٣٢. مصدر سابق. نص معاهدة ١٩٣٠. ص ٢٢٦.

ملحق المعاهدة إعفاء القوات البريطانية من الضرائب على ما تدخله للعراق من مواد، سواء أكانت للأغراض العسكرية أم غيرها وتأمين المواقع العسكرية التي تحتاجها القوات البريطانية لإقامتها في العراقية، إضافة إلى تأمين الحماية للقوات البريطانية الجوية، وكذلك تأمين التسهيلات الممكنة لمرور قوات صاحب الجلالة البريطانية من جميع الصنوف العسكرية عبر العراق، ونقل وخزن جميع المؤن والتجهيزات التي قد تحتاج إليها هذه القوات في أثناء مرورها بالعراق..الخ.

وحمّلت الاتفاقية المالية العراق الكثير من التبعات المالية بما فيها شراء مخلفات المواقع العسكرية البريطانية أو تأمين الرواتب للخبراء والمستشارين البريطانيين المفروضين على العراق، كما لا تطالب الحكومة العراقية حكومة بريطانيا بدفع إيجارات للمواقع العسكرية والمطارات التي تستخدمها القوات البريطانية، كما نصت على نقل ملكية سكك الحديد العراقية إلى الحكومة العراقية على أن تشكل لها نقابة مستقلة تدير شؤونها تشارك فيها بريطانيا باثنين من خمسة، على أن يتم الاتفاق بين الطرفين على رئيس النقابة. كما تدفع النقابة إيجاراً ترضى به الحكومة البريطانية، إذ تساهم الحكومة البريطانية في رأسمال الشركة، وبالتالي في أرباحها.

- أما الملحق العدلي لمعاهدة ١٩٣٠ فقد تضمن جملة من المواد التي تكشف بوضوح مضمون هذه المعاهدة غير المتكافئة في غير صالح العراق، منها مثلاً:
- * استخدام عدد محدود من الخبراء القانونيين في وزارة العدل، وفي محاكم العراق... على أن يخول هؤلاء الخبراء سلطات قضائية وفقاً لقوانين العراق بشروط لا تقل ملائمة عن الشروط الموضوعة في اتفاقية الموظفين البريطانيين وبعقود مدتها عشر سنوات.
- * وهذا يعني تعيين: مستشار قضائي بريطاني، ورئيس بريطاني لمحكمة الاستئناف والتمييز، ورؤساء بريطانيين لمحاكم البداءة والكبرى في بغداد والبصرة والموصل وفي غيرها أيضاً.

* ويلتزم العراق بدفع رواتب ومخصصات هؤلاء الموظفين الأجانب.

إن القراءة الواقعية لظروف تلك المرحلة التي تم في ظلها التوقيع على معاهدة ١٩٣٠ لم تكن في كل الأحوال ملائمة للطرف العراقي، إذ أنها اتسمت بما يلي:

١. ربطت الحكومة البريطانية بشكل قاطع بين موافقتها على عرض قبول العراق عضواً في عصبة الأمم في دورة عام ١٩٣٢ وحصوله على الاستقلال وإنهاء الانتداب فعلا، وبين التوقيع على المعاهدة التي أعدت بعد الموافقة الأولية على مسودة معاهدة ١٩٢٧.

٢. إن الالتزامات المالية التي فرضتها بريطانيا على العراق لم تأخذ بالاعتبار أوضاع العراق الاقتصادية المتردية حينذاك بفعل بدء حالة الكساد العالمية وتأثيرها السلبي غير المباشر على العراق وعلى أوضاع السكان المعيشية وعلى البطالة الواسعة فيه، خاصة وأن نفط العراق لم يكن قد بدأ فعلياً بالتدفق التجاري حتى ذلك الحين.

٣. امتلك الطرف البريطاني لوبياً قوياً ضمن النخبة الحاكمة والحكومات العراقية المتعاقبة وفي المجلس النيابي ومجلس الأعيان الذي وقف إلى جانب بريطانيا ومصالحها وضغطه المتزايد للتوقيع على المعاهدة. ولم يكن فيصل الأول حينذاك بعيداً عن هذا اللوبي، وإلا لما عين نوري السعيد رئيساً لمجلس الوزراء لإنجاز عملية التوقيع على المعاهدة.

٤. حصول تخلخل شديد في صفوف القوى التي شاركت في ثورة العشرين والمطالب التي طرحتها في حينها، وتراجع ملموس في مواقف عدد غير قليل من شيوخ العشائر الذين وقفوا في حينه إلى جانب الثورة، خاصة وأن الحكومة العراقية كانت قد حسمت موقفها لمصلحة شيوخ العشائر في توزيع الأراضي الأميرية عليهم واستدعاء الخبير البريطاني أرنست داوسن من الهند لهذا الغرض الذي بدأ بوضع قوانينه في غير صالح مختلف فئات الفلاحين وصغار المزارعين.

لم تكن قوى المعارضة السياسية الجديدة في المدن قادرة على ممارسة التأثير المناسب لمنع التوقيع والمصادقة على المعاهدة، خاصة وأن الحكومة العراقية وبالتعاون مع

السلطات البريطانية شنت حملة إرهابية ضد المعارضة السياسية للاتفاقية وحاولت بث الرعب في الشارع العراقي، مما أوجد مناخاً مناسباً لها للتوقيع على المعاهدة.

لم تكن هذه المعاهدة تستجيب لمصالح الشعب العراقي ولا لتطلعاته في الاستقلال والسيادة وممارسة بنود القانون الأساسي العراقي، ومنها ممارسة الحياة الديمقراطية الطبيعية. وكانت هذه الحقيقة وهذا الشعور العام عند قوى المعارضة السياسية وعند الواعين من بنات وأبناء الشعب العراقي سبباً في مقاومتها وفي استمرار المطالبة لسنوات طويلة لاحقة لإلغائها أو تعديلها بما يحقق مصالح الطرف العراقي. إن الإحساس بالغبن وعدم التكافؤ في التعامل وفرض معاهدات غير متكافئة وتحت ضغط سياسي وعسكري ومالي لا يقود إلى نشوء علاقات طبيعية، بل يؤدي إلى زيادة الجهد والنضال ضد القوى الضاغطة في سبيل الخلاص من القيود التي فرضت على هذا المجتمع أو ذاك. وهذه هي الحالة التي كانت عليها المعارضة العراقية في تلك المرحلة، وهذا هو التثقيف السياسي العام الذي مارسته قوى المعارضة العراقية ضد الحكومات المتعاقبة وضد بريطانيا العظمى التي فرضت المعاهدة وساهمت بالأساس في تحديد النخبة التي تمارس الحكم في العراق. إن المشكلة المركزية في الممارسات البريطانية في العراق تبلورت في موقفها المناهض لمضمون الدستور العراقي الذي ساهمت في وضع مسودته الأولى ومناقشته وإقراره في عام ١٩٢٥، وبالتالي تجاوزت بفظاظة على الجوهر الديمقراطي لذلك الدستور، في حين كان المجتمع العراقي بحاجة إلى ممارسات ديمقراطية تساعده على استيعاب أهميتها وممارستها والدفاع عنها والنضال ضد من يحاول التجاوز عليها. لقد كان في مقدور الإنسان أن يلاحظ بوضوح الفرق بين ممارسة الديمقراطية في المجتمع البريطاني وبين ممارسة بريطانيا لسياسة مناهضة للديمقراطية في البلدان الخاضعة لها ومحاولة فرض سياساتها ومصالحها على شعوب تلك البلدان بالقوة.

## المبحث الثاني:

## قوات الليفي العراقية – البريطانية

حين ولجت القوات البريطانية العراق من البصرة وتغلغلت منها إلى بقية مدن جنوب ووسط العراق وصولاً إلى بغداد، واجهت منذ البدء مقاومة عنيفة ودخلت في معارك شرسة ضد القوات العثمانية والمتطوعين العراقيين من مختلف ألوية العراق وفق النداءات التي وجهها بعض شيوخ الدين دفاعاً عن الدولة العثمانية "المسلمة!"[١٧٧]. وكانت المعارك التي خاضتها قاسية أحياناً كثيرة، وخاصة تلك التي وقعت في منطقة الشعيبة التابعة إلى البصرة وفي الكوت ومناطق أخرى والتي أُجبرت من خلالها القوات العثمانية على التراجع والاعتراف التدريجي بالهزيمة. كانت الوحدات العسكرية البريطانية المقاتلة في العراق تتكون من ضباط وجنود من جنسيات بريطانية وهندية وكانت تقاتل باتجاهات ثلاثة:

- ضد القوات العثمانية والمؤيدين لها باعتبارهم كانوا يدافعون عن دولة إسلامية ضد دولة كافرة.

---

١٧٧ أشارت مس بيل في كتابها الموسوم فصول من تاريخ العراق القريب إلى مشاركة المجاهدين العراقيين مع القوات العثمانية حين كتبت ما يلي: "وكان على رأس المجاهدين في جبهة الحويزة العلامة الشيخ مهدي الخالصي وفي صحبته أبنه الكبير الشيخ محمد والشيخ جعفر الشيخ راضي، والسيد محمد اليزدي، والسيد عيسى كمال الدين ..."، كما شارك في الجبهة الرئيسية "العلامة محمد سعيد الحبوبي والعشائر التي كان على رأسها الشيخ عجمي السعدون وابن عمه عبد الله الفالح السعدون" كما تشير إلى أن عدد المقاتلين من المجاهدين بلغ ١٣٠٠٠ مقاتل كان من ضمنهم حوالي (١٥٠٠ مجاهد من الأكراد الذين كانت تدفع لهم أجور من الحكومة ...". راجع: بيل، طيرترود. فصول من تاريخ العراق القريب. كتاب يبحث عن العراق في عهد احتلال البريطاني بين سنتي ١٩١٤ و١٩٢٠. بيروت. مطبعة دار الكتب. ترجمة جعفر الخياط. كتبت المقدمة في ايلول ١٩٧١. الطبعة الجديدة بدون تاريخ. الهامش رقم ١، ص ١٢–١٤.

- ضد العشائر العراقية التي اصطدمت مصالحها بمصالح بريطانيا، خاصة وأن البريطانيين مارسوا سياسات قاسية وشديدة على الناس في فترة الحرب لجباية الضرائب أو مصادرة المحاصيل الزراعية لتموين وحداتهم العسكرية أو فرض أسعار زهيدة على منتجيها أو مالكيها من فلاحين وشيوخ عشائر أو من إقطاعيين وكبار الملاكين
- ضد اللصوص وقطاع الطرق ومن كان يحاول أن يستثمر الوضع الحربي والفوضى والخراب ليحقق مكاسب له في مختلف المدن العراقية على حساب السكان.

ومن أجل ضمان مساعدة الجيش البريطاني في إنجاز بعض المهمات الخاصة وتجاوز المصاعب المتفاقمة بسبب أعمال المقاومة وتنشيط جهازه ألاستخباراتي بادر ضابط الاستخبارات البريطاني الرائد أيدي J. I. Edie إلى تشكيل وحدة خيالة شبه عسكرية مكونة من أربعين شخصاً من أبناء عشائر المنتفك (الناصرية) تابعة إلى جهاز الأمن العسكري البريطاني. وكان المتطوعون في هذه الوحدة يتسلمون أجراً لقاء الخدمات التي يؤدونها. ومع مرور الأيام توسعت قاعدة هذه الوحدات غير النظامية لتصبح وحدات نظامية وترتبط بالقوات العسكرية وبالمسئولين السياسيين والمفتشين البريطانيين وتمارس مجموعة من المهمات الضرورية للقوات البريطانية وتصبح في الكثير من الأحيان بديلاً عن القوات البريطانية التي كانت بريطانيا تسعى إلى تقليص البريطانيين والهنود فيها وإرسالهم إلى بلديهم. ويمكن حصر تلك المهمات في المجالات التالية:

- الحصول على معلومات استخباراتية لمساعدة القوات البريطانية على مواجهة القوى المناهضة لها في صفوف العراقيين، أي ممارسة أعمال التجسس ضد القوى العراقية، سواء أكانت تلك القوى جماعات سياسية أم عصابات أم جيوب لدعم القوات العثمانية ومعاداة القوات البريطانية.
- المشاركة مع القوات البريطانية في معارك هجومية أو دفاعية ضد قوات العشائر العرقية وضد من يحاول توجيه النيران إليها كُرديف أو لحماية الجبهات الخلفية للقوات

البريطانية في المعارك. كما كانت تخوض معارك بمفردها ضد تلك القوى المناهضة للقوات البريطانية.

- ممارسة عمليات التأديب ضد الجماعات السكانية التي تتوفر معلومات عن مشاركتهم في عمليات مناهضة للوجود البريطاني، وكذلك في تخريب القرى والمدن التي تنطلق منها تلك العمليات.
- كما كانت تقوم بعمليات مداهمة واعتقال من تأمر باعتقاله السلطات البريطانية.
- عمليات حراسة المقرات الخاصة بالقوات البريطانية وحماية طرق المواصلات والمراسلة بين الضباط والوحدات البريطانية.
- وخلال فترة وجيزة امتد نشاط هذه الجماعة، التي أطلق عليها العديد من التسميات مثل قوة حرس الخيالة أو الشبانة.. الخ، إلى أن استقرت على تسمية الليفي أي (القوات المتطوعة).

كتبت السيدة گيرترود بيل عن الليفي أو الشبانة في كتابها الموسوم "فصول من تاريخ العراق القريب" ما يلي: "... كان أولئك الحرس العشائريون ينخرطون في هذا السلك ويتقاضون أجورهم من الحاكم السياسي المحلي ليساعدوا في حفظ الأمن والمحافظة على خطوط المواصلات. وكانوا كذلك يحملون الرسائل، ويبعثون في مهام مختلفة، ويخدمون كنوع من أنواع الحرس. وقد كانوا يجندون في هذا المسلك عن طريق شيوخهم وينظمون على أيدي صنفين من أصناف ضباط الصف، لكن تشكيل القوة كان يتوقف على ما تحتاجه المنطقة منهم .."[١٧٨]. وفي الفقرة الخاصة بالشبانة تؤكد مس بيل على قضيتين وهما: أن هذه القوة وتجنيد أفراد العشائر قد ساهم في تحسين العلاقات بين الإدارة

---

١٧٨ بيل، المس غيرترود. فصول من تاريخ العراق القريب. كتاب يبحث عن العراق في عهد الاحتلال البريطاني بين سنتي ١٩١٤ و١٩٢٠. ترجمة جعفر الخياط عن الإنكليزية. بيروت. مطبعة درا الكتب. بدون تاريخ. كتب الأستاذ جعفر الخياط المقدمة في بيروت في أيلول ١٩٧١.

البريطانية وسكان العراق، وأن الناس كانوا راغبين في التطوع في هذه القوات.[١٧٩] إلا أن المعلومات المتوفرة تشير إلى خلاف ذلك، إذ أن الناس كانوا ينظرون إلى هذه القوات باعتبارها تخدم مصالح القوات الأجنبية وتحارب ضد مصالح شعبها وتشارك في قتل الناس، وبالتالي اجتماعياً كانت هناك عدم رغبة جادة في التطوع، وخاصة في البداية، إلا أن التطوع كان يتمر عبر شيوخ العشائر الذين كانوا يأمرون أتباعهم بالعمل في هذه الوحدات إذ أن الشيوخ كانوا يحصلون من خلال ذلك على دخل إضافي وفق عدد المتطوعين إلى تلك الوحدات. لا شك في أن هذه الوحدات قد قدمت خدمات كبيرة للقوات البريطانية، ولكنها ساهمت في الوقت نفسه في قمع الكثير من الحركات الشعبية والانتفاضات ضد القوات البريطانية. والكتاب الذي ألفه العميد جي. كيلبرت براون عن "قوات الليفي العراقية" يقدم لوحة واضحة عن طبيعة تلك القوات ومهماتها في تلك الفترة والمعارك التي خاضتها والعواقب التي انتهت إليها انتفاضات الشعبية التي خاضتها قوات العشائر حينذاك، خاصة وأنها تميزت بالقسوة والعنف[١٨٠].

وخلال الفترة الواقعة بين تأسيس هذه القوة في العام ١٩١٤ وحلها في العام ١٩٣٢ وتحويل بعضها إلى قوات فاعلة في الجيش العراقي وأخرى لحماية المطارات والقواعد الجوية البريطانية في الحبانية والشعيبة عرفت ليس فقط تغييراً في تسميتها حسب، بل وفي بنيتها الداخلية وعدد أفرادها وفي تنظيمها الداخلي وتوزيعها. فقد توزع أفرادها على مجموعتين هما:

١. القوة الضاربة التي أعطيت لها المهمات القتالية المباشرة ضد الحركات السياسية والمسلحة في سائر المنطقة بأسرها، أي في وادي الرافدين ومنطقة كُردستان قبل ضمها للعراق وفيما بعد أيضاً وتحت أشراف الضباط السياسيين.

---

١٧٩ المصدر السابق نفسه. ص ١٦.

١٨٠ براون، جي. كيلبرت. عميد عسكري. قوات الليفي العراقية ١٩١٥–١٩٣٢. مصدر سابق.

٢. قوة شرطة التي كانت تنهض بالمهمات التي تحددت لها منذ بدء تأسيسها مثل النشاط ألاستخباراتي أو الرقابة أو الحراسة.. الخ.

وكانت هذه القوى موزعة على وحدات خيالة وأخرى للمشاة واتخذت شكل القوة العسكرية الفعلية المنظمة تنظيماً جيداً والملتزمة باللباس الرسمي للقوات البريطانية والمدرة من قبل قادة عسكريين بريطانيين أو من أبناء البلد. عند البدء بتشكيل هذه القوة كان العرب قوامها الأساسي وتحت أمرة ضباط بريطانيين. وفيما بعد تشكلت وحدات أخرى من الكُرد والتركمان ثم من الآثوريين. وفي السنوات الأخيرة أصبح الآثوريون (الآشوريون)، الذين هجروا قسراً من منطقة سكناهم الأصلية في حكاري بإقليم كُردستان تركيا إلى العراق من قبل قوات الدولة العثمانية وأسكنوا من قبل القوات البريطانية في ديالى في العراق ومن ثم في مناطق أخرى من الموصل وإقليم كُردستان العراق، يشكلون كامل قوام هذه القوات وأنهيت تدريجاً خدمات العرب والكُرد منها تقريباً. "وبعد أن كانت البداية أربعون رجلاً من عرب الناصرية، أصبح تعدادها فيما بعد (٦١٩٩) رجلاً، وذلك في شهر مايس من عام ١٩٢٢"[١٨١].

لقد توزعت هذه القوى على مناطق ثلاث من العراق، هي:

"مقرات المنطقة (أ) في الحلة

مقرات المنطقة (ب) في بغداد

مقرات المنطقة (ج) في الموصل"[١٨٢].

ثم وزعت على مدن مختلفة من هذه المناطق كما هو موضح في الجدول التالي:

| | |
|---|---|
| "قوة ليفي الفرات الأولى | الدليم |
| قوة ليفي الفرات الثانية | الحلة |

---

١٨١ براون، جي. كيلبرت. عميد عسكري. قوات الليفي العراقية ١٩١٥–١٩٣٢. مصدر سابق. ص ١٥.

١٨٢ المصدر السابق نفسه. ص ٤٧.

| | |
|---|---|
| قوة ليفي الفرات الثالثة | الشامية |
| قوة ليفي الفرات الرابعة | الديوانية |
| قوة ليفي الفرات الخامسة | الناصرية |
| قوة ليفي دجلة الأولى | الكوت |
| قوة ليفي دجلة الثانية | العمارة |
| قوة ليفي دير الزور | دير الزور |
| قوة ليفي بغداد | بغداد |
| قوة ليفي خانقين | خانقين |
| قوة ليفي الزبير | البصرة |
| قوة ليفي كركوك | كركوك |
| قوة ليفي السليمانية | السليمانية |
| جندرمة الموصل | الموصل"[١٨٣]. |

والجدير بالإشارة إلى أن الفترات الأولى من تشكيل هذه القوات وإلى أوائل العقد الثالث كانت تضم إليها وفق المناطق التي شكلت فيها مواطنون من سكانها مثلاً كانت السليمانية وأربيل تضم غالبية كُردية، وكذلك جندرمة الموصل، في حين كانت كركوك تضم التركمان إضافة على وجودهم في ليفي الكوت وبعقوبة، في حين كانت بقية المناطق تضم العرب[١٨٤]. إلا أن التغيير قد شمل جميع قوات تلك المقرات والمواقع حيث أصبح ألآثوريون هم الذين يشكلون قوام هذه القوات.

لقد واجهت قوات الليفي في السنوات العشر الأولى من تشكيلها اختراقات وعدم انضباط وتمسك جمهرة من أفرادها بالولاء للعشيرة أو للقومية، وخاصة من جانب العرب والكُرد

---

١٨٣ المصدر السابق نفسه. ص ٤٨/٤٧.

١٨٤ المصدر السابق نفسه. ص ٤٨.

والتركمان والآشوريين، إلا إنها في النهاية أصبحت ببنيتها الجديدة خاضعة وتابعة ومخلصة بالكامل لمن أقامها، أي للقوات البريطانية.

خاضت قوات الليفي معارك كثيرة ضد انتفاضات وتحركات السكان في السليمانية بقيادة الشيخ محمود الحفيد على امتداد الفترة الواقعة بين ١٠١٩ –١٩٢٧، أو ضد سكان بارزان بقيادة الشيخ أحمد البارزاني، وكذلك في مناطق العمادية وپنجوين والموصل وضد مناطق الأيزيديين وغيرها من مناطق إقليم كُردستان. وخاضت تلك القوات معارك شرسة ضد شيوخ وأفراد العشائر العراقية في مناطق الوسط والجنوب ومن ثم ضد قوات ثورة العشرين والسعي لإخضاع العشائر لإرادة الحكومة العراقية والسلطات البريطانية. وفي الوقت الذي كبدت الطرف العراقي خسائر كثيرة في الأرواح والممتلكات والمزروعات وغيرها، تكبدت هي الأخرى خسائر غير قليلة في البشر والحيوانات، وخاصة الخيول، والمعدات.

أن تقييم تشكيل وحدات "الشبانة" أو "الليفي" من بين سكان العراق ومن مختلف القوميات والأديان والمذاهب متباين بسبب تباين المصالح أولاً، وبسبب النتائج التي ترتبت عن هذا التشكيل وزج الوحدات البريطانية ذات البنية العراقية في معارك مع السكان العراقيين ثانياً، بين ما كانت تراه الحكومة البريطانية وقوات الاحتلال والانتداب البريطانية من جهة، وبين ما كانت تراه الجماعات السياسية الوطنية العراقية من جهة أخرى. ويمكن القول بأن النخب الحاكمة العراقية المرتبطة بالبلاط الملكي كانت تلتقي في التقييم الإيجابي لهذه القوات ونشاطها مع رأي القوات البريطانية، بسبب مساهمتها المشتركة في معارك ضد السكان العراقيين، أو بسبب قيامها عوضاً عن القوات العراقية في إخماد تلك الحركات المناهضة لسياسات الحكومة العراقية وسلطة الانتداب خلال الفترة الواقعة بين التأسيس والحل[١٨٥]. في حين كانت تنظر القوى السياسية العراقية المعارضة لنظام الحكم سلباً إلى

---

١٨٥ المصدر السابق نفسه.

هذه القوات لأنها ساهمت في قمع النضال السياسي للمجتمع العراقي. كما أنها لعبت دورها الأساسي مع القوة الجوية البريطانية في العام ١٩٤١ في تصفية الانقلاب العسكري الذي قادته حكومة رشيد عالي الگيلاني والعقداء الأربعة ضد نظام الحكم في العراق، بغض النظر عن موقف الانقلابيين من النظام الهتلري ومساندة هتلر ونظامه والنظام الفاشي في إيطاليا للانقلابيين.

لقد كان لتجنيد متطوعين عراقيين من مختلف القوميات والديانات والمذاهب وزجهم في معارك ضد قوى عراقية وخارج إطار القوات العسكرية العراقية، التي لم تكن قائمة حينذاك، أثره السلبي على المتطوعين وعلى رؤية الناس لهم، إذ غالباً ما اعتبروا قوات مرتزقة، خاصة بعد أن أصبحت مهمتها قمع الانتفاضات الشعبية، ومنها انتفاضة السليمانية وثورة العشرين، أو الحركات الأخرى التي ظهرت في إقليم كُردستان في أوائل الثلاثينات من القرن العشرين. ولا شك في أن زج قوات الليفي في المعارك ضد المنتفضين في إقليم كُردستان حينذاك قد برز مسالتين مهمتين، وهما:

١. أن جمهرة من المتطوعين من الكُرد لم يكونوا مستعدين للقتال ضد أبناء شعبهم، وبالتالي قلبوا ظهر المجن للقوات البريطانية وساهموا بقتل الكثير من قوات الليفي. وقاد هذا إلى تنظيم حملات انتقام ضد الكُرد من جانب قوات الليفي المكونة من الآثوريين، كما حصل في العمادية وغيرها.

٢. تنظيم عمليات انتقام واسعة ضد الآثوريين بسبب قيامهم بإخماد الحركات المناوئة للبريطانيين في كُردستان، كما حصل في كركوك في العام ١٩٢٣ و١٩٢٤.

ومثل هذه الحالة حصلت في المنطقة العربية أيضاً من العراق. كما لا بد من الإشارة على أن عدداً غير قليل من المجندين كانوا يتركون وحداتهم بسبب فرض مشاركتهم في القتال ضد أبناء جلدتهم.

ويمكن بلورة الأسباب الكامنة وراء اختيار الآثوريين لهذه الوحدات في ثلاث نقاط جوهرية، وهي:

- لقد كانت هذه المجموعات البشرية مضطهدة ومهجرة قسراً من منطقة سكناها. احتضنها البريطانيون ووعدوهم بوعود سخية منها إعادتهم على مناطق سكناهم التي هجروا منها، كما أنهم أسكنوهم في مناطق في العراق لم يتم الترحيب بهم، بل واجهوا جفاءً من السكان المحليين في ديالى، وبالتالي جرى نقلهم إلى مناطق في الموصل وفي كُردستان العراق.
- لقد كان عليهم أن يبرهنوا عن جدارة في القتال لكي يستطيعوا أن يحققوا لهم حظوة لدى القوات البريطانية.
- لقد كانت هذه المجموعة البشرية الجبلية معروفة بقدراتها القتالية وشجاعتها، وبالتالي كان عليها أن تبرهن للبريطانيين على ذلك، كما أنها وضعت في موقع إما أن يَقتل أفرادها الآخرين أو أن يُقتل أفرادها من قبل الآخرين.

لقد تعرضت عائلات هذه القوات إلى مخاطر التجاوز عليها والاعتداء في مناطق مختلفة من العراق وحيثما عملت تلك القوات، إذ لم تكن عائلاتهم في مأمن من بقية سكان العشائر، سواء أكانت عربية أم كُردية.

انتهى وجود هذه القوات عبر ثلاثة طرق:

- إنهاء خدمات البعض منهم في العام ١٩٣٢ بعد أن تقرر إنهاء وجودها كقوة "ليفي".
- دمج وحدات منها وفق رغبات الضباط والمجندين العراقيين على وحدات الجيش العراقي. وقد كان التوسع الذي حصل في هذه القوات لسببين مباشرين هما:
  - حاجة بريطانيا لهذه القوات لمساعدة قواتها العسكرية والتخفيف عن مهماتها المباشرة بقوات عراقية أقل تكلفة واقل ضغطاً من جانب عائلات الضباط والمجندين البريطانيين والرأي العام البريطاني والصحافة البريطانية على الحكومة البريطانية من خلال مطالبتها بإعادة البريطانيين إلى بريطانيا.
  - القرار الذي اتخذ في مؤتمر القاهرة بإقامة الدولة العراقية الملكية وتشخيص الأمير فيصل ليكون ملكاً على العراق وما يرتبط بهذا القرار من ضرورة تشكيل قوات عراقية،

حيث اعتبرت بريطانيا أن هذه القوات ستكون النواة الفعلية للجيش العراقي المطلوب تشكيله لاحقاً.

- تشكيل وحدات عسكرية منهم وضعت في خدمة القوات البريطانية لحماية قواعدها الجوية العسكرية في كل من الحبانية والشعيبة وأصبحت جزءاً من القوات البريطانية في العراق. وفي العام ١٩٥٥ تم توقيع العراق على حلف عسكري جديد مع بريطانيا وتركيا وإيران وباكستان، الذي سمي بـ "حلف بغداد" أو "حلف السنتو"، والذي حل محل معاهدة ١٩٣٠ حيث ألغيت عملياً، إلا أن ذلك لم يغير من حقيقة استمرار وجود القواعد العسكرية في كل من الحبانية والشعيبة، وبالتالي الاستمرار بالاستفادة من تلك القوات إلى حين خروج بغداد من "حلف السنتو" في العام ١٩٥٨ في أعقاب إسقاط النظام الملكي وإعلان قيام الجمهورية العراقية.

## المبحث الثالث

## القانون الأساسي العراقي لعام ١٩٢٥

في الوقت الذي كانت المفاوضات تسير ببطء ملموس في وضع صيغة المعاهدة العراقية – البريطانية لتعرض بعد التصديق عليها على عصبة الأمم، بدأت لجنة في دار الاعتماد البريطاني بمشاركة وإشراف ومراقبة المندوب السامي البريطاني بوضع القانون الأساسي العراقي (الدستور) ابتداءً من أيلول/سبتمبر من العام ١٩٢١، التزاما من بريطانيا بما ورد في المادة الأولى من لائحة الانتداب التي أكدت أن: "المنتدب يضع في أقرب وقت، لا يتجاوز ثلاث سنين من تاريخ تنفيذ الانتداب، قانوناً أساسياً للعراق يعرض على مجلس عصبة الأمم للمصادقة فينشره سريعاً، وهذا القانون يسن بمشورة الحكومة الوطنية ويبين حقوق الأهالي الساكنين ضمن البلاد ومنافعهم ورغائبهم، ويحتوي على مواد تسهل تدرج العراق وترقيه كدولة مستقلة. وفي الفترة قبل العمل بالقانون الأساسي تجري إدارة العراق طبقاً

لروح الانتداب"[١٨٦]. وتضمنت مسودة المعاهدة الأولى التي وضعتها بريطانيا نصاً يشير إلى ما يلي: "على فيصل أن يصوغ بالتشاور مع المندوب السامي والسلطات الوطنية قانوناً أساسياً يأخذ على عاتقه جميع حقوق ومصالح ورغبات جميع سكان العراق ويطبق بشكل فعال المادتين ٨ و١١ من صك الانتداب"[١٨٧].

قبل أن يصبح فيصل بن الحسين ملكاً على العراق، وبعد أن خسر موقعه كملك متوج شعبياً على بلاد الشام وغادر سوريا إلى ميلانو، بادرت السلطات البريطانية بالتفاوض معه لإسناد منصب الملوكية له على العراق. كان ذلك في تموز عام ١٩٢٠، أي بعد فترة وجيزة من اندلاع ثورة الثلاثين من حزيران من نفس العام في العراق. ولم يكن فيصل في موقع يستطيع معه أن يكون مفاوضاً قوياً قادرا على فرض شروطه على الطرف البريطاني، بل كان في موقف الضعيف الذي غادر سوريا على إثر حادثة ميسلون في العشرة الأخيرة من شهر تموز من نفس العام[١٨٨]. ولكن السلطات البريطانية كانت هي الأخرى في موقف حرج بسبب ثورة الوسط والجنوب في العراق أمام عصبة الأمم، وكانت تريد إنهاء الوضع لصالحها بالسرعة الممكنة، كما إنها كانت تريد إرضاء عائلة الحسين بن علي (١٨٥٦–١٩٣١م) بعد أن أخلت بكامل وعودها السابقة. وبالتالي استطاعت بريطانيا أن تتفق وإياه على شروط تنسجم مع المضامين الأساسية للائحة الانتداب من جهة، وأهدافها في العراق من جهة أخرى، ومنها وضع قانون أساسي يستجيب لمصالح بريطانيا ويتجاوب مع التحولات التي تتوقعها عصبة الأمم ويأخذ بالاعتبار بعض المطالب التي طرحتها ثورة

---

١٨٦ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الأول. مصدر سابق. لائحة الانتداب البريطاني على العراق. ص ٢٧٩.

١٨٧ الخطاب، رجاء حسين حسن. العراق بين ١٩٢١–١٩٢٧. مصدر سابق. ص ١٥٨/١٥٧.

١٨٨ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ العراق السياسي الحديث. الجزء الأول. ط ٧. دار الشؤون الثقافية العامة. بغداد. ١٩٨٩. ص ٢٤٦.

العشرين دون اعتبار فعلي لما طالب به الكُرد في انتفاضة ١٩١٩، إضافة إلى عقد معاهدة بين بريطانيا والعراق تكرس الانتداب وتكرس الوجود والهيمنة البريطانية إلى ما بعد الانتداب الذي لم يحدد بوقت ولكنه كان في الإطار العام لا يعني استمراره أمداً طويلاً. وكان الطرف البريطاني قد وضع في يديه مجموعة من القضايا باعتبارها أدوات ضغط على الطرف العراقي من أجل تحقيق أهدافه المنشودة في العراق، ومنها عقد معاهدة تشد العراق إلى بريطانيا شداً تبعياً محكماً وطويلاً. وأولى تلك القضايا كانت ولاية الموصل، أما الثانية فكانت القضية الكُردية. ولم يكن، كما يبدو، أمام فيصل الأول إلا الموافقة على ما أرادته بريطانيا، خاصة وكان في العراق أكثر من شخص قد رَشَحَ نفسه أو رُشِحَ ليكون ملكاً عليه، إضافة إلى وجود أكثر من نجل واحد للحسين يمكن المساومة عليه وإسناد الملوكية له. ويفترض أن لا ننسى بأن بريطانيا كانت قبل ذاك قد أقنعت أخيه عبد الله بن الحسين بأنها ستمنحه عرشاً أخر في الأردن إذ كان هو المرشح لعرش العراق أساساً. وكان التفاوض مع فيصل قد تحدد في ضوء ما جاء في لائحة الانتداب من جهة، وما تريده بريطانيا منه في العراق ومن العراق من جهة أخرى، إذ كانت بريطانيا غالباُ ما تذكّر الملك فيصل فيما بعد بالاتفاقات التي تمت بينهما حين بروز أي خلاف أو اختلاف في وجهات النظر بين الطرف البريطاني والطرف العراقي في المفاوضات حول المعاهدة العراقية البريطانية على نحو خاص. ومن غير المناسب تجنب الإشارة إلى موضوع الوعد الذي منحته بريطانيا للمنظمة اليهودية العالمية في إقامة دولة لليهود في فلسطين في تشرين الثاني/نوفمبر من العام ١٩١٧ والذي يمكن أن يكون قد بحثت تفاصيله مع الأخوين فيصل بن الحسين وعبد الله بن الحسين اللذين نُصِّبا ملكين على العراق والأردن على التوالي وأخذا منهما وعداً بعدم الوقوف بوجه تنفيذ هذا الوعد. إذ أن الكثير من الدلائل وتصرفات الملكين كانت تشيران إلى وجود مثل هذا الاتفاق غير المكشوف عنه حتى الآن.

- بدأت اللجنة بوضع مسودة لائحة القانون الأساسي العراقي لعرضها على وزارة المستعمرات أولاً، ثم طرح ما تقرره الوزارة على الطرف العراقي للمفاوضة بشأنه. ولم يكن

غريباً أن تضع بريطانيا المسودة التي تستجيب لمصالحها باعتبارها البلد المنتدب على العراق من جهة، ولها مصالحها الخاصة التي تريد تثبيتها في القانون الأساسي العراقي من جهة أخرى، على أن لا تستثير في كل ذلك بعض أطراف مجلس عصبة الأمم، وأن تبدو في الوقت نفسه دولة قوية وحديثة وتريد الديمقراطية والخير للعراق أمام العصبة من جهة ثالثة، وتستجيب لبعض مطالب الشعب العراقي من جهة رابعة. ومن هنا كانت المفاوضات صعبة وطويلة بالنسبة للطرف العراقي، إذ أن من يضع المسودة الأولى لأي اتفاق غالباً ما يكون في موقع أقوى من الطرف الثاني الذي يحاور لتغيير بعض البنود أو تعديلها، إذ يصعب على الأخير إجراء تغييرات كثيرة، فمهما حاول تحقيق التغيير الذي ينشده، يبقى النص العام يستجيب لمصالح الطرف الأول الذي وضع المسودة. كما لا بد أن يؤخذ بنظر الاعتبار التفاوت القائم حينذاك في موازين القوى بين الطرفين لصالح الطرف البريطاني. ويشار إلى أن واضعي القانون الأساسي العراقي قد استعانوا بدساتير أربع دول إضافة إلى بريطانيا، وهي استراليا، نيوزيلندا، إيران وتركيا[١٨٩]. وفي ضوء ذلك جاءت المسودة الأولى تعبر عن هذا الواقع، إذ تضمنت:

- الرغبة في تكريس الهيمنة البريطانية وفي امتلاك المندوب السامي الممثل لـ "صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى" القرار النهائي في ما يصدر عن الدولة العراقية الحديثة من تشريعات وقوانين وقرارات وإجراءات على الصعيدين الداخلي والخارجي.
- الرغبة في منح العراق قانوناً أساسياً مدنياً وديمقراطياً حديثاً نسبياً يختلف عن الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي القائم حينذاك، أي يختلف في مضامينه ووجهته عن واقع بلد خرج لتوه من هيمنة عثمانية إقطاعية اوتوقراطية شديدة الاستبداد والتخلف والتعصب القومي والديني والطائفي، وفي مجتمع ما يزال يرزح تحت سيادة العلاقات البدوية

---

١٨٩ عبد الرزاق، جعفر. الدستور والبرلمان في الفكر السياسي الشيعي ١٩٠٥–١٩٢٠. كتاب قضايا إسلامية معاصرة ٢٢. مصدر سابق. ص ١٤١.

الأبوية وشبه الإقطاعية البالية، رغم وجود رغبة صادقة وملحة في أوساط المثقفين والمتعلمين للخلاص من تلك الأوضاع المزرية والسير على طريق التمدن.

- الرغبة في تجاوز مطالب الكُرد في إقامة الدولة الكُردية المستقلة أو الحكم الذاتي للمنطقة الكُردية الجنوبية من جهة، ولكنها في الوقت نفسه تسعى إلى تأكيد أهمية تمتع الفرد العراقي، بغض النظر عن قوميته ولغته ودينه، بالحرية والحقوق الأساسية في العراق الجديد، من جهة أخرى. ولم تكن هذه الرغبة تمس الكُرد وحدهم، بل كانت تشمل أيضاً التركمان والكلدان والآشوريين والأرمن والصابئة المندائية وبقية أتباع الأديان والمذاهب الأخرى.

وإذا كانت الرغبة في أن يكون العراق بلدا ديمقراطياً يحترم القوميات والأديان والمذاهب المختلفة والحريات الفردية من جهة، فأنها كانت من الجهة الأخرى محكومة بمصالح دولة استعمارية تريد فرض بعض الآليات التي يمكن أن تفرغ العمل الديمقراطي من محتواه الأساسي لتحقق عبر ذلك ما يخدم تلك المصالح ويكرس الوجود أطول فترة ممكنة. إذ أنها كانت ترى حتى بعد ثورة تموز ١٩٥٨ أن المجتمع العراقي، وبسبب مستوى تطوره الضعيف، غير مؤهل لحكم نفسه بنفسه، بل يحتاج إلى يد قوية كاليد البريطانية الاستعمارية لتساعده على التقدم والتطور، كما كانت تعمل حينذاك في الهند. ويبدو لي بأن الشعور بالتفوق عند الرجل الأبيض كان مهيمناً على أذهان المستعمرين البريطانيين لا في الهند فحسب، بل وفي العراق وفي بقية البلدان التي خضعت للاستعمار البريطاني، كما كان عليه الحال مع الاستعمار الفرنسي.

وعلى هذا الأساس لم يكن سهلاً على الطرف العراقي، الذي شكل لجنة خاصة مختلطة تضم بريطانيين من دار الاعتماد إلى جانب اثنين من العراقيين، تحقيق الرؤية التي كانت تدور في بال الوطنيين العراقيين. وكان الحوار صعباً وطويلاً، خاصة وأن الطرف العراقي، الحكومة والمعارضة والمجتمع، كانت تتنازعهم مختلف المصالح والاتجاهات والأفكار، إذ كان فيه من هو إلى جانب الرأي البريطاني بحدود معينة، كما كان فيه من كان يعارض

بريطانيا في رأيها كلية. وكان على الحكومة والمعارضة إنجاز المهمة بسرعة وعرض المسودة على المجلس التأسيسي لإقرارها، وبالتالي إقرار المعاهدة العراقية البريطانية بصيغتها النهائية التي وضعت لصالح بريطانيا وانتدابها وهيمنتها على العراق قبل ذاك. وكان لا بد من إجراء انتخاب المجلس التأسيسي خلال تلك الفترة القصيرة ليأخذ على عاتقه المصادقة على كل ذلك. وكان للمندوب السامي البريطاني دوره المباشر في التأثير على انتخاب المندوبين للمجلس والذي شكل محورا لصراع شديد بين الطرفين.

ورغم وجود الرغبة في أن تكون بريطانيا هي المؤثر الفعلي على قرارات البرلمان العراقي وقرارات الملك من جهة، وفي أن يكون الملك هو المحدد للتشريعات والقرارات في المحصلة النهائية، وأن يكون المسؤول عن مجلس الوزراء والوزارات بدلاً من المجلس النيابي من جهة أخرى، فأن الطرف العراقي تمكن من تغيير البعض من هذه الاتجاهات لصالح الشرعية الديمقراطية من حيث التشريع على الأقل، إذ كان يصر على الأسس الديمقراطية التي كانت سائدة في بقية الدول الديمقراطية حينذاك. ويعتبر القانون الأساسي العراقي لعام ١٩٢٥ أحد المكاسب الجوهرية المهمة في الصراع الذي دار حينذاك بين الطرف العراقي والسلطة البريطانية لصالح العراق، رغم ما فيه من نواقص وقيود.

لقد تضمن القانون الأساسي جملة من المبادئ والأفكار التي تضمن من حيث التشريع الشخصية المستقلة ذات السيادة للدولة العراقية الملكية الحديثة وتؤمن حقها في انتهاج سياسات ديمقراطية على الصعيدين الداخلي والخارجي. وكان الخلل الكبير في هذه العملية قد نشأ بفعل الإصرار على أن يكون الإسلام هو دين الدولة بسبب الأكثرية المسلمة في البلاد، في حين كان المفروض أن تكون الدولة علمانية وتفصل بين الدين والدولة كما هو الحال مع بريطانيا ذاتها أولاً. ثم كان الخلل في بنود المعاهدة العراقية البريطانية التي فرضتها السلطات البريطانية والتي كانت تؤمن لها، من خلالها التجاوز على ما في الدستور من أسس ديمقراطية، تمشية سياساتها ومصالحها ثانياً، وهو ما تحقق فعلاً قبل وأثناء وفي في أعقاب المصادقة على القانون الأساسي.

لقد حرص المفاوض العراقي ابتداءً على الدفاع عن مصالح العراق والشعب العراقي إزاء المصالح البريطانية. وقد تجلى ذلك في الوجهة العامة للقانون الأساسي وفي ما تضمنه من دفاع عن حرية الرأي والعقيدة والمواطنة المتساوية بغض النظر عن القومية والدين واللغة والجنس، إذ تضمن القانون الأساسي في مادته الثانية النص التالي: "العراق ذات سيادة مستقلة حرة ملكها لا يتجزأ، ولا يتنازل عن شيء منه، وحكومته ملكية وراثية، وشكلها نيابي". أما المادة السادسة منه فقد تضمنت ما يلي: "لا فرق بين العراقيين في الحقوق أمام القانون وإن اختلفوا في القومية والدين واللغة". وأكدت المادة السابعة على أن: "الحرية الشخصية مصونة لجميع سكان العراق من التعرض والتدخل، ولا يجوز القبض على أحدهم، أو توقيفه، أو معاقبته، أو إجباره على تبديل مسكنه، أو تعريضه لقيود، أو إجباره على الخدمة في القوات المسلحة إلا بمقتضى القانون. أما التعذيب ونفي العراقيين إلى خارج المملكة فممنوع بتاتاً"[١٩٠]. وعلينا أن ننتبه هنا ونشير إلى أن ولاية الموصل لم تكن جزءاً من العراق حتى ذلك الحين بل أصبحت جزءاً منه في العام ١٩٢٦. إلا أن وزارة المستعمرات البريطانية، وكذا المفاوض العراقي، كانا يعملان وكأن ولاية الموصل قد أصبحت فعلاً جزءاً من العراق.

وأكد القانون الأساسي العراقي على الحقوق السياسية والمدنية للمواطن العراقي حين تضمنت المادة الثانية عشرة النص التالي: للعراقيين حرية إبداء الرأي، والنشر، والاجتماع، وتأليف الجمعيات والانضمام إليها، ضمن حدود القانون. كما منحت المادة الثالثة عشرة حرية الاعتقاد والقيام بشعائر العبادة وفقاً للعادات، رغم تأكيده على أن دين الدولة هو الإسلام، وأن القانون يرفض العادات المخلة بالأمن والنظام والتي تتنافى مع الآداب العامة. وقرر القانون أن تكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة العراقية، ولكنه

---

١٩٠ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ العراق السياسي الحديث. الجزء الأول. مصدر سابق. ص ٢٦٧/٢٦٨.

منح الفرصة لاستخدامات أخرى حين قال في المادة السابعة عشرة: "العربية هي اللغة الرسمية سوى ما ينص عليه بقانون"[١٩١].

ويلاحظ أن القانون الأساسي قد تجنب ذكر الكُرد والأقليات القومية الأخرى في العراق استنادا إلى مسألتين هما:

* لم يكن الموقف من المنطقة الكُردية قد حسم من جانب بريطانيا وعصبة الأمم حينذاك، رغم أن الاتجاه البريطاني كان واضحا في جعل ولاية الموصل وكل المنطقة الكُردية التي كانت في إطار تلك الولاية في العهد الأخير من الدولة العثمانية قبل انتهاء الحرب العالمية الأولى ضمن حدود العراق الحديث.

* أخذ القانون بمبدأ الفرد والحرية الفردية والمساواة بين الأفراد وفق القانون الفرنسي بدلا من الأخذ بحق الجماعات المختلفة.

ولم يتغير القانون الأساسي حتى بعد دمج المنطقة الكُردية بالدولة العراقية الجديدة، رغم التوصيات والمواقف التي اتخذتها اللجان الخاصة التي شكلتها عصبة الأمم لدراسة الوضع في المنطقة الكُردية حينذاك وتأكيدهم على حق الكُرد ورغبتهم في أن تكون لهم إدارة خاصة تستخدِمَ الكُرد واللغة الكُردية، وكذلك استخدام اللغة الكُردية في التربية والتعليم... الخ.

وعلينا أن نبدي ملاحظة أخرى بشأن القانون الأساسي حين أقر مسألتين متناقضتين وهما:

١. الاعتراف بالحرية الفريدة وحرية العبادة لمختلف الأديان والمذاهب وممارسة العادات والطقوس الدينية دون عوائق.

---

١٩١ المصدر السابق نفسه. ص ٢٦٨.

٢. ولكنه في نفس الوقت أقر أن يكون الدين الإسلامي هو الدين الرسمي للدولة. أي أنه أخذ بمبدأ الحرية والديمقراطية وجزء من العلمانية في الموقف من حرية الفرد وما إلى ذلك، ولكن فرض على الدولة الدين الإسلامي بدلاً من فصل الدين عن الدولة واعتبار موقف الدولة حيادياً بين الأديان المذاهب.

وقد لعب هذا التناقض دوراً سلبياً واضحاً مع مرور الزمن في عدم تعجيل عملية التنوير الديني والاجتماعي الضروريتين وغياب الحيادية والمساواة المطلوبتين في التعامل مع أتباع الأديان والمذاهب المختلفة، وبالتالي أعاق عملياً التوجه صوب تسريع بناء المجتمع المدني الديمقراطي العلماني.

وبرزت إشكاليات العراق فيما بعد لا في القانون الأساسي ذاته، إذ كان على العموم ديمقراطياً حديثاً وأبعد من مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي والحضاري في العراق حينذاك، بل في القوانين التي كان عليها أن تنظم الممارسات الفعلية للقانون الأساسي، أي للتشريعات اللاحقة التي أساءت لمضمون القانون الأساسي. كما لعبت هيمنة الانتداب البريطاني وما نتج عنها من عقد معاهدات غير متكافئة مع العراق ومخلة باستقلاله وسيادته الوطنية وما ارتبط بها من فرض سياسات واتجاهات في الممارسة العملية وما نشأ عنها من تشريعات تفصيلية وإجراءات عملية كان لها دورها الأساسي في الإخلال بمضامين القانون الأساسي وتشويه سمعته عند العراقيين، إضافة إلى المآخذ التي كانت فيه بالاستناد إلى ظروف المرحلة التي وضع فيها.

إن التناقض الكبير الذي يمكن تسجيله على الدستور العراقي الأول يبرز في النقاط التالية:

- تمت صياغة القانون الأساسي بوجهة علمانية حديثة ترفض التمييز بين الأديان والطوائف والقوميات أو الأثنيات واللغات والذكور والإناث من جهة، ولكن قررت المادة الثالثة عشرة في الوقت نفسه ما يلي: الإسلام دين الدولة الرسمي. ومن هنا بدأ التمييز الفعلي في سياسات وممارسات الدولة العراقية الجديدة.

- وبما أن المسلمين ليسوا على مذهبٍ واحدٍ، فأن الدولة العراقية أخذت بالمذهب السني. ومن هنا بدا التمييز بين الشيعة والسنة لصالح السنة من مواطنات ومواطني المجتمع.
- كما أن العراقيات والعراقيين ما كانوا يوماً ما على دين واحد، بل كان هناك المسلم والمسيحي واليهودي والصابئي المندائي والأيزيدي والكاكائي والشبكي وغيرهم من أتباع الأديان والمذاهب الأخرى.

أكد القانون الأساسي أن الملكية في العراق وراثية محصورة في عائلة فيصل الأول، أي أنها محصورة بالعرب أولاً، وبقبيلة قرشية ثانياً، وبعائلة واحدة من قريش هي العائلة الهاشمية التي ينحدر منها فيصل بن الحسين ثالثاً. وهي عودة إلى القاعدة التي سارت عليها الدولة الأموية في الشام والدولة العباسية في بغداد، مع اختلاف واحد هو أن العائلة التي تحكم العراق هاشمية قرشية.

ومنح الملك صلاحيات واسعة تفوق صلاحيات الملكية في بريطانيا وفي غيرها من الديمقراطيات، إذ يمكن أن يتحول الملك على أساسها إلى مستبد بأمره يستطيع دون استشارة رئيس الوزراء أو بطلب منه حل المجلس النيابي ومجلس الوزراء ومجلس الأعيان، إضافة إلى حق الملك بتعيين أعضاء مجلس الأعيان. كما له الحق في إعلان الأحكام العرفية. وبعد كل هذه الصلاحيات أكد القانون الأساسي "أن الملك مصونٌ غير مسئول". وكان الهدف من وراء هذه الصلاحيات الواسعة التي منحت للملك تسهيل أمر المندوب السامي البريطاني في العراق في حالة رغبته في اتخاذ الإجراءات الضرورية بمعاقبة المجلس النيابي لهذه الدورة أو تلك أو الحكومة العراقية بسبب عدم تجاوبهما معه أن يطلب من الملك مباشرة اتخاذ ما يراه المندوب السامي مناسباً في هذا الصدد، والذي يعني تأجيل جلسات المجلس أو حله. وكان على المجلس عرض التشريعات التي يصدرها على الملك للمصادقة عليها وإلا تعتبر غير نافذة المفعول، وفي هذه تبرز سطوة الملك أيضاً وقدرته على المساومة مع المجلس لصالح تعديل القوانين وفق ما يراه مناسباً أو ما يراه المندوب السامي حينذاك. وفي الوقت نفسه قُلصت صلاحيات المجلس النيابي لصالح

الحكومة، إذ كانت إمكانيات التأثير على الحكومة أكبر بكثير من التأثير المباشر على المجلس النيابي، إضافة إلى منح الحكومة الحق في إصدار التشريعات، قوانين ومراسيم، في فترة عطلة المجلس أو أثناء حله، على أن تعرض عليه بعد العطلة أو بعد تشكيله ثانية. وكانت في هذه البنود غير الاعتيادية تجاوزات فظة على الحياة الديمقراطية وألحقت إضراراً كبيرة ومبكرة بالحياة الديمقراطية في العراق. لقد كان الدستور العراقي الأول يحمل وجهة ومضامين ديمقراطية عامٍ ولكنه كان في القوت نفسه مقيداً في بعض بنوده أولاً، ومحكوم بإرادة الملك ثانياً، ولكنه في المحصلة النهائية محكوم بإرادة المندوب السامي ثالثا. كما أن القوانين التي صدرت فيما بعد قد عمقت الوجهة اللاديمقراطية فيه وشددت من الاتجاه المناهض للديمقراطية في الحكم. ومن هنا ارتفع صوت الشاعر العراقي معروف الرصافي حين قال:[١٩٢]

علمٌ ودستور ومجـــلس أمـةٍ ... كلٌ عـن المعنـى الصحيح محـرفُ

أسماء ليس لنا سوى ألفاظهـا ... أمـا معـــانيهـا فليسـت تعـرفُ

من يقـرأ الدستور يعـــلـم أنـه ... وفـقـاً لصـك الانتـداب مصنـفُ

من ينظر العلم المرفرف يلقـــه ... في عز غـير بنـي البـــلاد يرفـرفُ

## المبحث الرابع: اتفاقية النفط الخام

وجدت المصالح الاقتصادية البريطانية الاستعمارية طريقها إلى العراق منذ القرن الثامن عشر. إلا إنه وابتداءً من القرن التاسع عشر أصبحت لبريطانيا علاقات اقتصادية تجارية متميزة مع العراق بالمقارنة مع بقية الدول الرأسمالية المتقدمة، وكانت تليها فرنسا في ذلك. وكانت هناك محاولات جادة من جانب ألمانيا وروسيا للظفر بموقع خاص في العراق وتأمين الحصول على مشاريع اقتصادية لتوظيف رؤوس أموالها فيها والسيطرة على الطرق

---

١٩٢ الرصافي، معروف. ديوان معروف الرصافي. المجلد الثاني. بيروت. دار العودة. ١٩٨٦. ص ٤٠٤.

التجارية وأسواق المنطقة الموصلة إلى سواحل الهند. وقد حظيت ألمانيا بقدر غير قليل من التفوق في الحصول على امتياز مدّ سكة حديد بغداد، غير أنها ونتيجة التدخل البريطاني والفرنسي لم تستطع القيام بمد هذا الخط عمليا. وعندما تسنى لبريطانيا في العام ١٩١٧ احتلال العراق عسكريا وطرد القوات العثمانية منه، سعت إلى تعزيز مواقعها الاقتصادية وغلغلة رؤوس أموالها في النشاط التجاري وفي النقل والمواصلات، وفيما بعد قامت بتوظيف رؤوس أموالها في بعض مجالات الاقتصاد العراقي الأخرى، وخاصة في قطاع صناعة النفط الاستخراجية وإلى حد ما في الزراعة والنشاط التجاري. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف تعاونت مع مجموعة من التجار العراقيين التي كانت تتعامل معها قبل وقوع الاحتلال المباشر للبصرة وبغداد. وكانت أهمية العراق بالنسبة إلى بريطانيا تكمن في عدة مؤشرات اقتصادية وسياسية إستراتيجية أساسية، وهي:

١. التوظيفات الرأسمالية في الاقتصاد العراقي، إذ كانت نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين فترة تزاوج الرأسمال الصناعي بالرأسمال المصرفي وكون ما أطلق عليه بالرأسمال المالي الذي كان يتحرى عن موقع للتوظيف وتحقيق الأرباح.
٢. السوق التجارية العراقية الجديدة التي يمكن تأمينها واحتكارها من جانب الشركات التجارية البريطانية لصالح تصريف السلع المنتجة في المنشئات الصناعية البريطانية.
٣. الاستفادة من الموارد الأولية المتوفرة في باطن الأرض العراقية، وخاصة النفط والغاز الطبيعي، إضافة إلى إمكانية الاستفادة من الأرض الزراعية في زراعة وإنتاج بعض المحاصيل الزراعية، كالقطن، لصالح المصانع البريطانية.
٤. الموقع الجغرافي الممتاز الذي يمتلكه العراق والذي يقع على طريق الهند[١٩٣]، حيث كانت الهند تشكل درة مستعمرات التاج البريطاني حينذاك، وكانت تريد من خلال ذلك حماية

---

١٩٣ إبراهيم، عبد الفتاح. على طريق الهند. بغداد. دار الشؤون الثقافية العامة. ٢٠٠٤. الطبعة الأولى صدرت في العام ١٩٣٢.

هذا الطريق والهيمنة عليه لصالح رؤوس الأموال والمصالح الاقتصاد البريطانية الأخرى في الهند.

- أدى التعاون التجاري بين الشركات التجارية البريطانية وفئة التجار العراقيين إلى تأمين تقسيم عمل بينهما باتجاه هيمنة الأولى على الصادرات العراقية في حين أنيطت عمليات الاستيراد من بريطانيا حصرا تقريبا بالشركات العراقية وتحت إشراف ومراقبة الشركات التجارية الأجنبية. وعبر هذا التعامل وتقسيم العمل أرست الشركات البريطانية دعائم علاقات تحالف اقتصادية وسياسية بينها وبين الفئة التجارية المسيطرة على النشاط التجاري ومع التحالف الاجتماعي الحاكم الذي بدأ حينذاك يجسد مصالح الفئة التجارية الكبيرة وفئة الإقطاعيين وكبار ملاكي الأرض الزراعية. وكانت الغاية من وراء هذا التحالف السياسي – الاقتصادي تكمن في تحقيق الأهداف التالية:

- ضمان أسواق ثابتة في العراق للسلع المصنعة المنتجة في المصانع البريطانية واستخدام البواخر البريطانية وغيرها لهذا الغرض، وما يرتبط بهذه التجارة من نشاط مصرفي وتأميني.
- ضمان الهيمنة على استخراج وتصدير النفط الخام إلى أسواق ومصانع والمؤسسة الحربية في بريطانيا أو السوق العالمي عبر الاحتكارات الدولية التي تشارك فيها بريطانيا.
- السيطرة على صادرات السلع الزراعية المنتجة أساساً في العراق لصالح المصانع البريطانية أو للسوق الاستهلاكي البريطاني.
- إعاقة تنمية الصناعات الوطنية في العراق، التي كانت تعني بدورها إعاقة نمو وتطور البرجوازية الوطنية الصناعية والطبقة العاملة العراقية، وبالتالي إعاقة تحقيق تغيير مهم في بنية الاقتصاد والمجتمع.

- توجيه التنمية الاقتصادية بما يسهم في استمرار التبعية وإعاقة التراكم البدائي الضروري للرأسمال المحلي والاستحواذ على القسم الأعظم من الفائض الاقتصادي المتحقق في البلاد وتصديره إلى الخارج.
- تنشيط النزعة الاستهلاكية والبذخية التي تتميز بها فئات الإقطاعيين وكبار ملاك الأراضي الزراعية والبرجوازية الكومبرادورية، وبالتالي صرف القسم الأكبر من الدخل القومي الذي كانت تستولي عليه هذه الفئات بعد اقتسامه مع الشركات الاحتكارية الأجنبية على استيراد السلع الاستهلاكية والكمالية. وكانتا تستوليان على التوالي على القسم الأعظم من الدخل القومي المنتج في الداخل، في حين كان لا يبقى للفئات الاجتماعية المنتجة لتلك الثروة إلا النزر اليسير.

مع بدء الاحتلال البريطاني للعراق وسّعَت الاحتكارات البريطانية نشاطها الاقتصادي وتحرياتها الفنية والتنقيب عن النفط الخام لتوظيف رؤوس أموالها فيه. كما عمدت إلى توسيع دورها في عمليات استيراد وتصدير السلع والمواد الأولية المختلفة. واقترن كل ذلك بتسليط استغلال شديد على العاملين في مشاريع هذه الشركات، رغم أن أوضاعهم كانت أفضل من أوضاع بقية الشغيلة في المشاريع التابعة للقطاع الخاص المحلي. وأصبحت صناعة النفط الخام الاستخراجية تحتل المركز الرئيسي في توظيفات الرأسمال الأجنبي في الاقتصاد العراقي والمجال الأساسي لإرباحه، إضافة إلى تحول الإدارة البريطانية والمستشارين البريطانيين، وخاصة في قطاع النفط الخام والسكك الحديد والموانئ إلى دولة فعلية داخل دولة العراق. ومن هنا جاء قول فهد النابت، عندما كتب عن موقف الإدارات البريطانية من إضرابات عمال السكك الحديد، إذ قال بأن "الحكومات العراقية المتعاقبة هي طيارات ورقية خيوطها بيد سمث وآل سمث"[١٩٤]. كما هيمنت هذه الشركات الاحتكارية على قطاعات اقتصادية ومرافق عامة أخرى لتستكمل السيطرة الفعلية على

---

١٩٤ يوسف سلمان يوسف (فهد). كتابات فهد. مصدر سابق.

المفاتيح الأساسية في الاقتصاد العراقي وعلى حركة رؤوس الأموال ومصادر التمويل المالي ...الخ.

إلا أن الاحتكارات البترولية البريطانية كانت تواجه منافسة حادة من جانب الاحتكارات البترولية الدولية الأخرى، وخاصة من الاحتكارات الفرنسية والهولندية والأمريكية، إذ أجبرت معها على قبول مساومة معينة بحيث توزعت حصة شركة نفط العراق بين تلك الاحتكارات على أساس التساوي، إضافة إلى ٥٪ إلى كالوست سركيس كولبنكيان، باعتباره عرّاب هذه الاحتكارات الدولية بينها وبين الدولة العثمانية أولاً، وبينها وبين الدولة العراقية لاحقاً.[١٩٥] وكان توزيع الحصص في شركة النفط العراقية على النحو الآتي:[١٩٦]

| | |
|---|---|
| ١- شركة النفط البريطانية | ٢٣,٧٥٠ ٪ (بريطانية) |
| ٢- شركة رويال دش شيل | ٢٣,٧٥٠ ٪ هولندية/بريطانية) |
| ٣- شركة نيوجرسي ستاندرد للبترول | ١١,٨٧٥ (أمريكية) |
| ٤- شركة سكوني موبيل للبترول | ١١,٨٧٥ (أمريكية) |
| ٥- شركة النفط الفرنسية | ٢٣,٧٥٠ (فرنسة) |
| ٦- حصة كولبنكيان | ٥,٠٠ ٪ |
| المجموع | ١٠٠,٠٠ ٪ |

١٩٥ سليمان، حكمت سامي. نفط العراق. مصدر سابق.

١٩٦ – ذهب، صاحب د. البترول العربي الخام في السوق العالمية. المطبعة العالمية. القاهرة. ١٩٦٩. ص ٢٧–٣١٩.

– سليمان، حكمت سامي د. نفط العراق. مصدر سابق. ص ١٠٧/١٠٦.

- ومن هنا يتبين بأن حصة البنك الألماني قد انتهت بانتهاء الحرب العالمية الأولى وانتصار الحلفاء في الحرب، وبالتالي جرى منح القسم الأعظم من الحصة الألمانية إلى شركات أمريكية ٢٣,٧٥ ٪. ولم تكن هذه نتيجة صراع حول النفط فحسب، بل جاءت من أجل تأمين ثلاثة أهداف بريطانية في آن واحد، وهي:

- موافقة الولايات المتحدة الأمريكية على انتداب بريطانيا على العراق.

- سكوتها على عقد المعاهدة الجائرة مع العراق التي كانت تتناقض مع المبادئ الأساسية الأربعة عشر، وبضمنها مادة خاصة عن تأمين حق تقرير المصير للشعوب المستعمرة، التي نشرها ودعا إليها الرئيس الأمريكي حينذاك وودرو ويلسون Woodrow Wilson والتي قادت إلى تشكيل عصبة الأمم بناءً على مقترح رئيس وزراء جنوب أفريقيا حينذاك الجنرال سمتس[١٩٧]، إضافة إلى إرضاء الولايات المتحدة الأمريكية التي أثارت زوبعة ضد الوجود البريطاني في العراق قبل قيام عصبة الأمم، ولكي لا تلجأ أمريكا إلى إقامة صلات مع قوى المعارضة العراقية لمناهضة السياسة البريطانية في العراق. فعلى سبيل المثال لا الحصر كان ممثل الولايات المتحدة الأمريكية إلى مؤتمر السلام في باريس في عام ١٩١٩ الخبير الأمريكي، الكابتن وليم بل، قد كتب في مذكرة وجهها إلى هذا المؤتمر يقول: "إن احتكار موارد بترول العراق مسألة لا تؤثر على صناعة من أهم الصناعات الأمريكية وحسب، بل إنها تؤثر على إيجاد حل مقبول للمسائل الناتجة عن تصفية الإمبراطورية العثمانية والمستعمرات الألمانية في جنوب أفريقيا. إن قضية الثقة والاستقامة في العلاقات التجارية العالمية وقضية سياسة (الباب المفتوح) مهددة جميعاً بالاحتكار الذي تعمل بريطانيا العظمى على فرضه على حقوق البترول في العراق. وفضلا عن ذلك فأن هناك خطراً جدياً لتصدع العلاقات الودية بين بريطانيا وأمريكا إن أبعدت بريطانيا المصالح البترولية الأمريكية عن العراق بواسطة نفوذها السياسي غير العادل. ولحين اتخاذ

197 Hoepli, Henry. England im Nahen Osten. Das Koenigreich Irak und die Mossulfrage. Verlag Palm & Enke in Erlangen. 1931. S. 64.

مؤتمر السلام قرارات نهائية بشأن الأقاليم العربية، يجب عدم احترام أية أمتيازات حصلت عليها أية جهة منذ الاحتلال البريطاني للعراق"[١٩٨]. ولا يحتاج الباحث إلى شرح مضامين مثل هذا النص الفاضح في محاولته ابتزاز بريطانيا لصالح الولايات المتحدة الأمريكية وعلى حساب الشعب العراقي. ومن هنا جاء نص المادة ١١٤ من القانون الأساسي العراقي التالي الذي أصرت عليه بريطانيا: "المادة الرابعة عشرة والمائة: جميع البيانات والنظامات والقوانين التي أصدرها القائد العام للقوات البريطانية في العراق، والحاكم الملكي العام، والمندوب السامي، والتي أصدرتها حكومة جلالة الملك فيصل في المدة التي مضت بين اليوم الخامس من تشرين الثاني ١٩١٤ وتاريخ تنفيذ هذا القانون الأساسي، تعتبر صحيحة من تاريخ تنفيذها، وما يلغ منها إلى هذا التاريخ يبقى مرعياً إلى أن تبدله أو تلغيه السلطة التشريعية أو إلى أن يصدر من المحكمة العليا قرار يجعلها ملغاة بموجب أحكام المادة ٨٦"[١٩٩].

- محاولة بريطانيا كسب الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانبها في الصراع على الصعيدين العالمي والمنطقة مع الاتحاد السوفييتي من جهة، وإزاء فرنسا، المنافس المباشر لها في المنطقة، خاصة وأن دور وتأثير الولايات المتحدة كانا في تنام ملموس في السياسية العالمية. كما أن التنسيق بين بريطانيا وفرنسا دون علم الولايات المتحدة في قضايا النفط في العراق وتوزيع الحصص في ما بينها واستبعاد الشركات الأمريكية قد أثار غضب تلك الشركات، وبالتالي، غضب الحكومة الأمريكية وهددت أكثر من مرة بإثارة زوبعة ضد السياسة البريطانية في عصبة الأمم.

---

١٩٨ علاوي، إبراهيم. البترول العراقي والتحرر الوطني. ط ١. دار الطليعة للطباعة والنشر. بيروت. ١٩٦٧. ص ٤٦.

١٩٩ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الأول. مصدر سبق. ص ٣٣٢/٣٣٣.

– عبد الرزاق، جعفر. الدستور والبرلمان في الفكر السياسي الشيعي. . . . مصدر سابق. ص ١٤٢.

لقد جاءت شروط اتفاقية النفط مع العراق في غير صالح العراق وبمثابة اتفاقية مفروضة على الطرف العراقي بسبب إجحافها بحقوق الشعب المشروعة. وكانت التجسيد الصارخ لنموذج العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة بين دولة مُستَعمِرة وبلد مُستَعمَر غير قادر على رَدّ الضرر عنه. فقد واصل الطرف البريطاني اللعب على ورقة ولاية الموصل من أجل انتزاع امتياز التنقيب عن النفط الخام واستخراجه وتصديره لصالح الاحتكارات البريطانية وغيرها[٢٠٠]. كما يبدو ذلك واضحاً من بعض بنود هذه الاتفاقية التي وافق عليها الطرف العراق قسراً في مقابل وعد من بريطانيا بمعالجة ثلاث قضايا أساسية لصالح العراق، وهي:

أ– إدخال العراق عضوا في عصبة الأمم من أجل حصوله على الاستقلال والسيادة الوطنية التي كان يسعى لها العراقيون بكل السبل المتوفرة.

ب– الموافقة على اعتبار ولاية الموصل جزءا لا يتجزأ من التراب العراقي ورفض مطالب تركيا في أن تكون تابعة للدولة التركية.

ج– عقد معاهدة تحالف بين العراق وبريطانيا تنهي بموجبه حالة الانتداب.

فما هي أهم بنود اتفاقية منح امتياز النفط العراقي؟ وردت في الاتفاقية المواد الأساسية التالية:

---

200 Hoepli، Henry U. England im Nahen Osten. Verlag Palm & Enke in Erlangen. 1931.

– سليمان، حكمت سامي. نفط العراق. مصدر سابق.

– العلوجي، عبد الحميد واللامي، خضير عباس. الأصول التاريخية للنفط العراقي. الجزء الثاني. سلسلة الكتب الحديثة ٧٥. منشورات وزارة الإعلام. الجمهورية العراقية. بغداد. ١٩٧٥.

– عبد الرزاق، جعفر. الدستور والبرلمان في الفكر السياسي الشيعي ١٩٠٥–١٩٢٠. مصدر سابق.

– هوليداي، فريد. النفط والتحرر الوطني في الخليج العربي وإيران. دار أبن خلدون. بيروت. ١٩٧٥. ١٠.

– حبيب، كاظم. مشكلات النفط في العراق. رسالة ماجستير. كلية الاقتصاد. برلين. ١٩٦٤.

١. موافقة الحكومة العراقية على منح شركة النفط التركية، التي سميت فيما بعد بشركة النفط العراقية، حق البحث والتنقيب والاستخلاص والتحضير للتجارة والنقل والبيع – مادة النفط – والنفط الأسود – والغاز الطبيعي – والأوزر كايت.

٢. تحديد مدة الاتفاقية ب ٧٥ سنة...

٣. قيام الشركة بعملية كشف جيولوجي واسع النطاق خلال ثمانية أشهر وفي ثلاث مناطق منتخبة.

٤. اعتبار أراضي العراق كلها ضمن منطقة الامتياز واحتكارا محصورا بنشاطها.

٥. تختار الشركة خلال ٣٢ شهراً بعد تاريخ التوقيع على الاتفاقية – ٢٤ بقعة بشرط أن لا تزيد مساحة كل منها على ٨ أميال مربعة للارتياد والاستغلال على أن تبدأ أعمال التنقيب فيها خلال ثلاث سنوات...الخ.

٦. تختار الحكومة العراقية خلال مدة الأربع سنوات بعد تاريخ التوقيع على الاتفاقية وفي كل سنة تلي الأربع سنوات ما لا يقل عن ٢٤ قطعة مساحة كل منها ٨ أميال مربعة – عدا ما انتخبته الشركة – تعرضها للمنافسة بين الشركات والأفراد دون النظر إلى أي اعتبار يقوم على الجنسية شريطة أن تقوم شركة النفط التركية بالنيابة عن الحكومة العراقية بإعلان ذلك في الصحف التجارية الواسعة الانتشار والجرائد الرسمية للحكومات.

٧. تدفع شركة النفط التركية للحكومة العراقية حصة قدرها ٤ شلنات ذهبية عن كل طن من النفط لمدة قدرها ٢٠ سنة – وذلك بعد إتمام خط الأنابيب إلى ميناء التصدير– وبعد ذلك التاريخ تقدر الحصة على أساس القيمة السائدة في أسواق النفط وخلال فترات كل فترة منها عشر سنوات على أن تكون كميات النفط التي تستعملها الشركة لعملياتها داخل العراق معفاة من رسوم العائدات.[٢٠١]

---

٢٠١ كتب يوسف رزق الله غنيمة في كتابه الموسوم "نزهة المشتاق في تاريخ يهود العراق" عن تحديد حصة العراق بأربعة شلنات ذهبية يقول: "وكان له (أي ساسون حسقيل) موقف مشرف وهو وزير

٨. تكون الشركة ملزمة بتزويد حاجة العراق من النفط بسعر معين ثابت.

٩. تبقى الشركة بريطانية وتسجل في بريطانيا ويكون مقر عملها الرئيسي ضمن مناطق النفوذ البريطاني (لندن) وأن يكون رئيس الشركة دائما وفي جميع الأوقات من التبعة البريطانية.

١٠. ويحق للعراق تعيين مدير في مجلس الشركة يتمتع بذات الحقوق التي يتمتع بها بقية المديرين[٢٠٢].

وفيما بعد تغير أسم الشركة ليصبح شركة نفط العراق، كما جرى تأسيس شركتين أخريين تابعتين لها في كل من الموصل والبصرة باسم شركة نفط الموصل (١٩٣٢) وشركة نفط البصرة (١٩٣٨)، ثم جرى تأسيس شركة نفط خانقين، وأجريت بعض التغييرات الطفيفة على الاتفاقية لتبقى في صالح شركات البترول الأجنبية وفي غير صالح العراق. وهو ما اتفقت عليه القوى السياسية العراقية، رغم اختلاف وجهات نظرها، كما أن الكثيرين ممن كانوا في الحكم قد تبنوا نفس الموقف، ولكنهم كانوا يتعللون بأوراق الضغط التي كانت بيد بريطانيا، وهي أوراق مهمة وقوية في آن واحد، رغم أن كل الدلائل كانت تشير إلى أن بريطانيا ما كانت تقبل بأي حال من الأحوال ربط ولاية الموصل بتركيا أو التنازل عن

---

المالية سنة ١٩٢٥ في وزارة ياسين الهاشمي، إذ تولى المفاوضات مع شركة النفط فأصر على مساهمة العراق في الشركة المستثمرة ودفع العوائد على أساس الذهب. وقد قال فائق السامرائي نائب رئيس حزب الاستقلال سنة ١٩٤٩، وهو يتكلم عن امتيازات النفط: "لقد كان إصرار المرحوم ساسون حسقيل في مفاوضاته مع شركة النفط البريطانية عام ١٩٢٥ على وجود دفع الشلن بالعملة الذهبية كان يبدو غريباً في وقته، لأن الباون الإسترليني كان يستند إلى قاعدة الذهب آنذاك. ولكن هذا النص بعد خروج بريطانية على قاعدة الذهب أفاد العراق فائدة كبيرة وضاعف كثيراً من أرباحه". راجع في هذا الصدد: غنيمة، يوسف رزق الله. نزهة المشتاق في تاريخ يهود العراق. دار الوراق للنشر.لندن. ط ٢. ١٩٩٧. ص ٢٦٨/٢٦٩.

٢٠٢ قارن: سليمان، حكمت سامي. نفط العراق. مصدر سابق. ص ١٠٤– ١٠٦.

أي جزء من المنطقة التي تحت انتدابها لصالح تركيا[٢٠٣]. وإذا كان بعض السياسيين العراقيين قد أدركوا هذه الحقيقة في حينها وبالتالي حاولوا مقاومة الضغط البريطاني، فأن البعض الآخر، سواء بحسن نية أم بسبب موقفه الفكري والسياسي مع بريطانيا، قد تبنى في المحصلة النهائية موقف بريطانيا ووافق على الاتفاقية التي اعتبرت غمطاً حقيقياً للمصالح العراقية.

فما هو المحتوى الأساسي لتلك الاتفاقيات؟

تشير بنود الاتفاق إلى أن المحتوى الأساسي لكافة الاتفاقيات التي عقدت بين شركات النفط الاحتكارية الأجنبية والحكومات العراقية المتعاقبة يتلخص في كونها لم تعقد أساساً بين طرفين متكافئين. فالطرف البريطاني، الذي كان يمثل جميع شركات النفط المساهمة حينذاك، قد اعتمد في تفاوضه مع الطرف العراقي على قوات وسطوة الاحتلال البريطاني أولاً، وعلى ورقة ولاية الموصل التي واصل التهديد بها ثانياً، كما استفاد من أعوانه العراقيين في الضغط على المفاوض العراقي ثالثاً، إضافة إلى تنشيط اعتداءات الوهابيين في السعودية على الحدود العراقية والريف وكذلك على بعض المدن العراقية لزيادة حرج الحكومة العراقية وتعجيل موافقتها على المعاهدة. كما أن المساومة بين الدول الرأسمالية الاستعمارية وشركاتها الاحتكارية في حينها قد سهل عليها فرض اتفاقية العام ١٩٢٥. كما أن التعديلات التي أدخلت على الاتفاقية تحت ضغط الحكومة العراقية قد حسنت قليلاً من شروط الاتفاقية الأصلية، ولكنها خدمت في الوقت نفسه وبمستويات أعلى مصالح شركات النفط الاحتكارية[٢٠٤]

---

203 Hoepli، Henry U. England im Nahen Osten - Das Koenigreich Irak und die Mossulfrage. Wichtige Beitrag zur Frage der Kolojial-Mandate und zur Geschichte des Britischen Imperialismus. Verlag Palm & Enke in Erlangen. 1931.

٢٠٤ سليمان، حكمت سامي. نفط العراق. مصدر سابق. ص ١١٠–١١٥.

## المبحث الخامس:

## مشكلة الأرض في العراق

- احتل القطاع الزراعي موقعا رئيسياً في الاقتصاد العراقي وفي إنتاج الدخل القومي، كما كان المصدر الأساس لتزويد المجتمع بالمواد الغذائية والسلع الأولية لصناعاته الحرفية. وكان القسم الأعظم من السكان حينذاك يعيش في الريف ويعمل في الزراعة. كما كان هذا القطاع يعاني في فترة الاحتلال العثماني للعراق من أشد حالات التخلف وتتداخل فيه علاقات الإنتاج الأبوية المستندة إلى العشيرة ونظام الديرة[٢٠٥] وعلاقات الاستحواذ الواسع النطاق على الأرض الزراعية من جانب السلاطين وأقربائهم ورؤساء العشائر ومن بعض كبار موظفي الدولة. وكانت الزراعة، التي تشكل قاعدة الإنتاج والدخل الأساسية في العراق والتي كانت تمارس أساليب وطرق بالية ومتخلفة في زراعة الأرض والتعامل معها، تواجه تدهورا في شبكات الري وسوء استخدام المياه وارتفاع نسبة الملوحة في التربة التي قادت بدورها إلى تدهور في خصوبة الأرض وإلى انخفاض شديد في غلة الدونم الواحد وفي حجم الإنتاج الإجمالي. وكانت الضرائب والإتاوات الثقيلة التي تفرض على الفلاحين من جانب الدولة العثمانية والتي كانت تجبى عبر الجندرمة التركية المتوحشة، ترهق كاهل الفلاحين وتضعف باستمرار قدراتهم على تطوير أو حتى مواصلة العمل في الزراعة والإنتاج. وكثيرا ما انتفض الفلاحون بدعم من شيوخ العشائر ضد الأتراك رافضين دفع تلك الضرائب والإتاوات. وكانت هذه المواقف تقابل بغضب الولاة الأتراك فيسارعون إلى إعداد الحملات العسكرية وتنظيم زرگات الجندرمة ضد تلك العشائر "المتمردة" لإعادتها إلى "جادة الصواب"! وفي المرحلة الأخيرة من وجود الدولة العثمانية في العراق كان التحلل قد دبّ

---

٢٠٥ راجع: الدوري، عبد العزيز د. مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي. بيروت. دار الطليعة. ١٩٨٢.

شديدا إلى العلاقات الأبوية وبدأت تفقد مواقعها لصالح الهيمنة شبه الإقطاعية المرتبطة بتقاليد آسيوية. ولعبت الهيمنة البريطانية دورها الملموس في تعجيل هذه العملية وفي انتشار العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية في أنحاء واسعة من العراق، وأن اختلفت في ما بين تلك المناطق، بهدف خلق شروط أفضل لإدامة السيطرة الاستعمارية واستمالة شيوخ العشائر وتحويلهم إلى إقطاعيين بصورة رسمية من جهة، وتأمين ربط الزراعة والإنتاج الزراعي بالسوق الرأسمالي البريطاني وحاجات السوق والصناعة البريطانية من جهة أخرى. وكان الموجهون للسياسة البريطانية في العراق يعتقدون بأن العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية تشكل خطوة على طريق الخلاص من العلاقات الأبوية القائمة على أساس الاكتفاء الذاتي وضمان تطور نسبي في الإنتاج وربط الريف العراقي إلى حدود معينة بالسوق الرأسمالي العالمي وبالعلاقات السلعية – النقدية الرأسمالية دون الحاجة إلى تنمية العلاقات الرأسمالية في الريف والزراعة العراقية، مع الاحتفاظ بدور العشيرة وشيخ العشيرة وتأثيره على الفلاحين. ومن هنا جاء دورهم البارز في الدعوة إلى ممارسة نظام العشائر في العراق وإقراره رسميا وتأمين مستلزمات فرضه تشريعا على المجتمع. وقد جرى كل ذلك من خلال:

* توسيع قاعدة فئة اجتماعية تتميز بموقع اقتصادي – اجتماعي – سياسي مؤثر تستطيع من خلاله توجيه جماهير الفلاحين والسيطرة عليهم وإخضاعهم للاستغلال والحد من التحركات السياسية و"التمردات" العشائرية التي كانت ترتبط برفض دفع الضرائب والإتاوات للجندرمة والإدارة العثمانية، مستفيدة في ذلك من العلاقات العشائرية والتقاليد الأبوية التي كانت قائمة حتى ذلك الحين. كما كانت تريد ضمان جباية الضرائب الضرورية للصرف على قوات الاحتلال البريطانية في العراق وتوجيه الزراعة الوجهة التي تخدم مصالح الاحتكارات الأجنبية وترتبط بها من حيث المصالح والتمويل المالي.

* التخلص من علاقات الإنتاج الأبوية المتخلفة القائمة على أساس الاكتفاء الذاتي في داخل الديرة الواحدة، وتشجيع الإنتاج الموجه لإغراض التبادل والسوق عبر تنمية الإنتاج السلعي الصغير في الأراضي الواسعة التى كانت بحوز كبار الإقطاعيين وملاكي الأراضي الزراعية.
* إقامة تحالف اقتصادي–اجتماعي وسياسي بين الإقطاعيين وكبار ملاك الأراضي من جهة، والبرجوازية التجارية الكومبرادورية من جهة أخرى، وإخضاع هذا التحالف لإشراف وتوجيه ومصلحة البرجوازية الأجنبية ومصالحها الأساسية، الاقتصادية منها والسياسية والعسكرية، في العراق من جهة ثالثة.

وفي هذا الأسلوب المعقد من العلاقات الزراعية المتشابكة، يلاحظ المتتبع بوضوح ذلك التداخل بين العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية في مرحلة الإنتاج، وهيمنة العلاقات الرأسمالية السلعية–النقدية في مرحلة التداول. وليس من شك في أن مثل هذه الازدواجية والتشابك في العلاقات، التي تكشف عن جانبي عملية إعادة الإنتاج، إي مرحلتي الإنتاج والتداول، ما كان في مقدورها أن تدوم طويلا، وأن العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية ستترك مواقعها عاجلا أم آجلا إلى العلاقات الإنتاجية الرأسمالية رغم كل محاولات التصدي وإعاقة نموها وانتشارها.

* كان القطاع الزراعي، رغم تخلف أدواته وأساليبه حتى ذلك الحين وضعف الإنتاجية والحجم الإجمالي للإنتاج الزراعي عموماً بالمقارنة مع سعة المساحات المستخدمة في الإنتاج وعدد العاملين في الزراعة، ينتج ما يمكن أن يشبع حاجة السكان لأهم المحاصيل والمنتجات الزراعية، رغم التوزيع السيئ للإنتاج بين الأغنياء وفقراء الريف والمدينة، كما كان يصدر جزءاً من ذلك الإنتاج نحو الخارج. ويعود السبب في ذلك إلى قلة عدد نفوس العراق ومعدلات النمو الضعيفة بسبب نسبة الوفيات العالية بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات، وكذلك تدني معدل حصة الفرد الواحد من الدخل القومي السنوي

وضعف القوة الشرائية للسكان، وبسبب عيش نسبة عالية من السكان في الريف ونشاطهم في الزراعة، إذ كانت الأسواق المحلية لا تحتاج إلى سلع زراعية بكميات كبيرة.

* عمدت سلطة الانتداب البريطانية إلى تأمين عملية التحول من العلاقات الأبوية إلى العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية في الريف عبر ممارسة سياسة موالية للإقطاعيين، التي كانت ترسم وتنفذ سياساتها عبر الحكومات المحلية، وتلخصت في الموقف التالي:

+ منح شيوخ العشائر العراقيين مساحات واسعة من الأراضي الزراعية العائدة ملكيتها للدولة والتي كانت تحت تصرف الفلاحين وأبناء العشائر في الريف عبر التمليك أو المنح باللزمة.

+ انتزاع متواصل لأراضى صغار ومتوسطي الفلاحين وتسجيلها بأسماء شيوخ العشائر.

+ تكريس هذه الإجراءات تشريعاً.

لم تستطع عملية الانتزاع المتواصلة غير الشرعية للأراضي الزراعية المستثمرة من جماهير الفلاحين من أبناء العشائر العراقية في سنوات العقد الثالث في مختلف أرجاء العراق الحديث وتسجيلها بأسماء شيوخ العشائر والأغوات أن تحقق الهدوء والاستقرار في الريف، إذ أنها اصطدمت بنضال متزايد من جانب الفلاحين، إضافة إلى ما أثارته من منازعات بين شيوخ العشائر أنفسهم لانتزاع ما يمكن انتزاعه من أكثر الأراضي خصوبة وقرباً من مصادر المياه وأسواق تصريف السلع الزراعية التي كانت تحقق لهؤلاء المستحوذين على الأراضي الزراعية ريعاً تفاضلياً (أ) و(ب)، مما أوجد المزيد من المشكلات والنزاعات[٢٠٦].

---

٢٠٦ يتحقق في الزراعة ريعاً يذهب في الغالب الأعم على الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية، كما يمكن أن يتوزع هذا الريع بين أصحاب العلاقة من ملاكي الأراضي والتجار والربويين ..الخ. وفي الزراعة يحصل الريع العقاري ولكن بأشكال مختلفة، ومنه الريع التفاضلي والريع المطلق والريع الاحتكاري. وهي في الحقيقة كلها أجزاء مما يمكن أن يدخل في باب الإنتاج الزائد الذي يستولي عليه مالك أ المستحوذ على الأرض الزراعية. ويتحقق الريع التفاضلي لأسباب ثلاثة، وهي:

أ. خصوبة الأرض الزراعية التي تحقق ريع تفاضلي أول أ بالمقارنة مع ارض اعتيادية أقل خصوبة،

من هنا عمدت سلطات الاحتلال البريطانية، في سبيل إنجاز عملية انتزاع وتوزيع الأراضي الزراعية وتسجيلها بأسماء الكثير من شيوخ العشائر الموالين لبريطانيا أو الذين يراد كسبهم إلى جانب السياسة والوجود البريطانيين في العراق، إلى استقدام الخبير البريطاني المعروف والمتخصص بشؤون الأراضي في الهند "ارنست داوسن" إلى العراق وتكليفه بوضع تشريعات مدروسة ومناسبة لأوضاع العراق السياسية تساهم في تثبيت تلك الوجهة التي تسعى إلى تكريسها بريطانيا في الزراعة والمجتمع في العراق.

وفي ضوء سياسة بريطانيا وتجاربه في الهند، التي كانت لصالح كبار الإقطاعيين الهنود وبالضد من مصالح كادحي الريف، وضع الخبير البريطاني بعض التوصيات التي نفذت فعلاً من جانب الحكومة العراقية والتي نوجزها فيما يلي:

١. الاعتماد على مبدأ التصرف الإداري لا التصرف الفعلي بالأرض: وقد تجسد هذا الموقف في صدور قانون تسوية حقوق الأراضي الذي غالباً ما اعتمد على مجرد الكشف أو اعتماد شهادة شخصين لتسجيل الأرض باسم هذا الشيخ أو ذاك. ولم تتم الاستفادة من القيود القديمة إلا في حالات قليلة حيث كان الملك صرفاً.

٢. الاعتماد على الوثائق الممنوحة لشيوخ العشائر وبعض المتنفذين من جانب سلطات الاحتلال البريطانية ذاتها من أجل كسبهم إلى جانبها، سواء أكان ذلك في الفترة التي سبقت ثورة العشرين أم بعدها، باعتبارها وثائق شرعية تثبت ملكية هذا الشيخ أو ذاك الأغا لمساحات واسعة من الأراضي الزراعية ذات الخصوبة الجيدة.

---

ب. موقع الأرض الزراعية حيث يتحقق الريع التفاضلي الأول ب بسبب قرب الأرض من السوق ووسائط النقل بما يسهل تسويق السلع الزراعية ويقلل التكاليف.

ت. حين توظف رؤوس أموال إضافية تساهم في رفع إنتاجية العمل وتحقق ريعاً إضافية يطلق عليه الريع التفاضلي الثاني.

راجع: حبيب، كاظم د. دراسات في الإصلاح والتعاون الزراعي الإنتاجي. بغداد–النجف. مطبعة الغري الحديثة. ١٩٧٦. ص ٩٨–١٠٧.

٣. اعتماد اتجاهات ورغبات الفئات الحاكمة الجديدة في صياغة التوصيات الخاصة بالأرض بما يسهم في تسريع عملية تصفية العلاقات الإنتاجية الأبوية وانتزاع المزيد من أراضي فقراء وصغار الفلاحين وتسجيلها بأسماء شيوخ وأغوات العشائر.

وقد أطلق المشرع على الطبخة التشريعية الجديدة التي وضعها أرنست داوسن بـ "قانون تسوية حقوق الأراضي في العراق"، وصدر بها القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٢، وقانون اللزمة رقم ٥١ لسنة ١٩٣٢ والتعديلات التي أُلحقت بهما وأُدخلت عليهما لاحقا لصالح الإقطاعيين.[٢٠٧] وكتب نائب الحاكم العام البريطاني السر أرنولد ت. ولسن في كتاب "بلاد ما بين النهرين بين ولاءين" يقول، عن رأي الفلاحين العراقيين الذين سمعوا بما قاله الجنرال مود بأنهم جاءوا إلى العراق محررين لا مستعمرين، ما يلي: "أما رأي سكان الأرياف فهو: إننا إن حررناهم من تركية فعلينا أن نحررهم من المُلاك وطغيانهم"[٢٠٨] ولكن ما حصل هو العكس تماماً، إذ قامت بريطانيا بتعزيز جبروت كبار الملاك في العراق، والذي تجلى قبل قيام الدولة العراقية الجديدة وبعدها أيضاً.

لقد صنفت أراضي العراق الزراعية وفق القوانين الجديدة على النحو الآتي:

أ. الأرض المملوكة.

ب. الأرض المتروكة.

ج. الأرض الموقوفة، وهي على نوعين: ١. الوقف الصحيح، ٢. الوقف غير الصحيح.

د. الأراضي الأميرية، وصنفت إلى: ١. الأراضي المفوضة بالطابو، ٢. الأراضي المفوضة باللزمة.

---

٢٠٧ حبيب، كاظم د. دراسات في الإصلاح والتعاون الزراعي الإنتاجي. مطبعة الغري. النجف. العراق. ١٩٧٦. ص ٣٤.

٢٠٨ ولسن، أرنولد ت. بلاد ما بين النهرين بين ولاءين. ترجمة فؤاد جميل. الجزء الثاني. مطابع دار الجمهورية. بغداد. ١٩٧١. ص ٣٣٠.

ج. الأراضي الأميرية الصرفة.

ولاحظ المشرع بأن الأسباب الموجبة لصدور هذا القانون تتلخص في الآتي:

"لا يخفى أن الأسس التي ارتكزت عليها هذه اللائحة هي إعطاء شاغلي الأراضي والمتصرفين فيها كل الطمأنينة التي تساعد الأحوال على إعطائها بشأن سلامة تصرفهم بصورة مستقرة. وهي ترمي، كما يتضح من موادها، إلى تعويض البساتين المغروسة الآن على الأراضي الأميرية، وكذلك الزراعية إلى المتصرفين فيها في المناطق التي ستعين بنظام. وعلاوة على ما تقدم سوف يمنح حق صريح لشاغلي الأراضي الأميرية، وهو ما اصطلحنا عليه بالوقت الحاضر بحق اللزمة لعدم وجود حق أخر يفيد الغرض أكثر صراحة"[٢٠٩].

واستكمل المشرع هذا النهج بقوانين أخرى نظمت العلاقة بين الفلاحين وكبار الملاكين (القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٣) وقانون حقوق وواجبات الزراع (القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٣٣) وتسوية حقوق الأراضي (قانون التسوية)، بحيث أوجد نظاماً متكاملاً للعلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية يستند إلى قوانين وتشريعات مصادق عليها من المجلس النيابي العراقي. ولكن ما هي النتائج التي ترتبت على تطبيق تلك القوانين في العراق؟

خلصت الكاتبة البريطانية المتخصصة بشؤون الأراضي الزراعية وقضايا الإصلاح الزراعي، السيدة دورين وارنر، إلى القول ".. لقد كانت تسوية تسجيل الملكية في العراق فعلا عملية انتزاع للملكية من المزارعين الذين يشغلون الأراضي، وضمها إلى ملكيات شيوخ

---

٢٠٩ – الطالباني، مكرم د. في سبيل إصلاح زراعي جذري في العراق. شركة الطبع والنشر الأهلية. بغداد. ١٩٦٩. ص ١٥.

– العبوسي، محمد جواد د. مشكلات التقدم الاقتصادي في العراق. الجزء الأول. القاهرة.

– الهلالي، عبد الرزاق. قصة الأراضي والفلاح والإصلاح الزراعي في الوطن العربي. منشورات دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع. بيروت–القاهرة–بغداد. ط ١. ١٩٦٧. ص ٣٩٣.

العشائر الذين غدوا من كبار الملاك..."[٢١٠]. ولكنها، على خلاف ما استنتجت، رأت بأن توصيات داوسن كانت معقولة[٢١١]. ويورد الدكتور عبد الله فياض مثالا صراخا على هذا التعامل المناهض للفلاحين، إذ كتب يقول: "فلما أعلن مدحت باشا نظامه الجديد تقدم رئيس المنتفك ناصر باشا السعدون هو وأفراد عائلته لشراء الأراضي، اشتروا معظم الأراضي في لواء المنتفك والبصرة. وتختلف آراء الكتاب بناء على ما تقدم حول شرعية هذا الشراء فقسم يرى أنه غير صحيح وأن لنفوذ آل السعدون دخلاً كبيراً في انتقال الأراضي إليهم دون علم من أصحابها الذين كانوا يزرعونها، فيذكر الأستاذ سعد صالح أن في عهد مدحت باشا تفوض ناصر باشا كثيراً من الأرض لنفوذه وأجبر الآخرين من أسرته على تفوض الباقي. أما الأستاذ عبد الرزاق الظاهر فيقول " أن العثمانيين أرادوا استمالة هذه الفئة من الأمراء فاجتذبوهم وأقنعوهم بإقطاعهم هذه الأرض الشاسعة الفسيحة من قصبة الكوت إلى حدود الناصرية وفوضوها لهم بالطابو ببدل زهيد"[٢١٢]. هذا الواقع السيئ وغير العادل كرسته إجراءات وقوانين ارنست داوسن.

ورافق هذه العملية تشجيع الإقطاعيين على استخدام الفلاحين في زراعة تلك الأراضي بمحاصيل معينة موجهة لإغراض السوق البريطاني وحاجات المشاريع الصناعية في بريطانيا، وإدخال بعض وسائل الإنتاج الحديثة التي لم تكن معروفة حتى ذلك الحين في العراق لتأمين رفع مستوى الغلة وتقليص تكاليف الإنتاج ورفع حجم الإنتاج الإجمالي. وكانت هذه العملية تعني في الوقت نفسه تحسين مستوى دخول الإقطاعيين أساساً وبعض الشيء بالنسبة للمنتجين الفعليين وزيادة السيولة النقدية المتداولة لتنشيط عملية التداول

---

٢١٠ وارنير، دورين د. الإصلاح الزراعي والإنماء في الشرق الأوسط. الدار القومية للطباعة والنشر. العدد ١٥٩. ١٩٦٣. ص ١٧٢.

٢١١ المصدر السابق نفسه. ص ١٧٥.

٢١٢ فياض، عبد الله د. مشكلة الأراضي في لواء المنتفك. مطبعة سلمان الأعظمي. بغداد. ١٩٥٦. ص ٣٩/٤٠.

السلعي للمنتجات البريطانية في الأسواق العراقية، خاصة وأن الأسواق العراقية كانت محتكرة كلية من قبل الاحتكارات الرأسمالية البريطانية.

لا نمتلك أرقاماً دقيقة عن الفترة التي تمت فيها عمليات توزيع الأراضي الزراعية وفق تلك القوانين، إلا أن الحصيلة التي انتهت إليها تلك العملية في العام ١٩٥٢/١٩٥٣، والتي انبرى للدفاع عنها بحرارة وحماس كبيرين نوري السعيد، وفق الأرقام الرسمية المتوفرة، تشير إلى اللوحة التالية:

واقع توزيع الأراضي الزراعية في العراق في عام ١٩٥٢/١٩٥٣

| نسبة مالكي الأراضي الزراعية إلى مجموع السكان ٪ | حجم الملكية الزراعية التي يمتلكها كل واحد بالمشارة * | التوزيع النسبي لمجموع الأراضي الزراعية المملوكة لهذه الفئات ٪ |
|---|---|---|
| ١,٤١٦ | من ١ إلى أقل من ١٠٠ | ٩ |
| ٠,٤٥٢ | من ١٠٠ إلى أقل من ١٠٠٠ | ٣١ |
| ٠,٠٥١ | من ١٠٠٠ إلى أقل م ١٠٠٠٠ | ٤٠ |
| ٠,٠٠٤ | من ١٠٠٠٠ مشارة فأكثر | ٢٠ |
| ١,٢٣٠ مجموع الفئات المالكة | من ١ إلى أكثر من ١٠٠٠٠ | ١٠٠ |
| ٩٨,٠٧٧ باقي السكان غير المالكين | – | صفر |
| ١٠٠,٠٠ ٪ إجمالي الأراضي | ١– إلى أكثر من ١٠٠٠٠ مشارة | ١٠٠ ٪ |

المصدر: الشيباني، طلعت د. واقع الملكية الزراعية في العراق. دار الأهالي للنشر والتوزيع. بغداد. ١٩٥٨. ص ١٣. * المشارة = الدونم = ٢٥٠٠ م مربع، أو ربع هكتار.

ويستدل من الجدول في أعلاه على أن أكثر من ٩٨٪ من سكان العراق، وجلهم من سكان الريف والبادية كانوا محرومين من الأرض الزراعية، وأن نسبة قدرها ٠,٠٠٤٪ من السكان فقط كانت تهيمن على ٢٠٪ من الأراضي الزراعية وأن نسبة قدرها ٠,٠٥١٪ من السكان كانت تستحوذ على ٤٠٪ من الأراضي الزراعية. وأن نسبة قدرها ٠,٨٢٨٪، أي أقل من واحد بالمائة من السكان، كانت تستحوذ على ٩١٪ من الأراضي الزراعية في العراق. وهي صورة ناطقة لا تحتاج إلى تحليل كثير.

- ويبدو مفيداً أن نشير هنا إلى بعض الأساليب التي مارسها المشرع البريطاني–العراقي لتنظيم العلاقة بين الملاك والفلاح المنتج بهدف انتزاع الأراضي منه، إضافة إلى تحويله رهينة لديه، وهي كالآتي:
- اعتبار الديون الزراعية للملاك على الفلاحين من الديون الممتازة التي تستحق عليه دفعها قبل الديون الأخرى.
- لا يحق للفلاح ترك الأرض الزراعية إلا بعد دفع الدين المستحق عليه للملاك.
- لا يحق لأي صاحب مزرعة أن يستخدم فلاحاً مديناً مهما كانت المبررات، وإلا تحمل التبعات المالية لهذا الاستخدام وأصبح كفيلاً مطلقاً للفلاح.
- لا يحق لدوائر الدولة والبلديات والشركات المسجلة أن تستخدم فلاحاً مديناً.
- ويستدل من هذه البنود على أن المشرع البريطاني/ العراقي الذي وضع نصب عينيه مصلحة الإقطاعي وكبار الملاكين وأغنياء الريف استهدف ما يلي:

– تعزيز المواقع الاقتصادية والاجتماعية للمشايخ والمستحوذين على النسبة الكبرى من الأراضي الزراعية في العراق وتجلياتها على الواقع والحياة السياسية العراقية وتأمين مراكز أساسية لهم في مجلس النواب والأعيان والحكومة ولأبنائهم في دوائر الدولة ومراكزها الحساسة. ومن هنا ازداد عدد ووزن وتأثير هؤلاء المشايخ من أصحاب

الأراضي الزراعية في مجلس النواب العراقي وفي مجلس الأعيان سنة بعد أخرى، ووخاصة بعد دحر حركة مايس العام ١٩٤١ [٢١٣].

- تطبيق بعض خصائص نظام القنانة على الفلاح العراقي ومنح الفئات المستغلة إمكانية استغلال الفلاح استغلالا بشعًا طوال حياته وحياة أفراد عائلته، إذ كان الفلاحون العراقيون عموماً مدينين للإقطاعيين وكبار ملاك الأراضي الزراعية بالمال وبالتالي فقد كانوا مربوطين بالأرض.
- منع الفلاحين من الهجرة إلى المدينة وحرمانهم من إمكانية الحصول على عمل فيها.
- منع الفلاحين من المطالبة بحقوقهم المشروعة، إذ أنهم كانوا يتعرضون إلى الاضطهاد والمطاردة والسجن بسبب عجزهم عن دفع الديون أو مراجعتهم لدوائر الدولة للمطالبة بحقوقهم في تلك الأراضي.
- الحفاظ على العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية التي كانت تتطلب عموماً المزيد من الأيدي العاملة الفلاحية، خاصة وأن الإقطاعيين كانوا لا يسعون إلى توظيف الريع العقاري المتحقق لهم في الزراعة، بل كان يصرف على أغراضهم الاستهلاكية البذخية.

ولا شك في أن الهجرة الفلاحية إلى المدينة كانت تضع الدولة أمام مشكلة جديدة تفرض عليهم التوجه صوب التصنيع التي كانت تتصدى لها الفئة الإقطاعية والبرجوازية التجارية الكبيرة بالنسبة إلى ظروف العراق حينذاك. ولقد أدت هذه الحالة إلى عدد غير قليل من الانتفاضات الفلاحية التي سنحاول المرور عليها في موقع أخر من هذا البحث.

---

٢١٣ بطاطو، حنا. العراق. مصدر سابق. ص ١٣٠. الجزء الأول من الكتاب القيم للأستاذ حنا بطاطو يمنح القارئ صورة دقيقة وأمينة عن دور المشايخ وملاكي الأراضي الزراعية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العراق وعن دور الحكم الملكي والأرستقراطية الحاكمة في تعزيز مواقع شيوخ العشائر وملاكي الأراضي الزراعية في الحياة السياسية العراقية وعن دور الدولة في تعزيز علاقات الإنتاج شبه الإقطاعية في الريف العراقي لا من خلال تطبيق قانون اللزمة رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٢ والقوانين التالية له فحسب، بل وعبر سياسات الدولة الاقتصادية والاجتماعية أيضاً.

وكانت من نتائج هذا التوزيع غير العقلاني وغير العادل للأرض أن تفاقمت في البلاد حالة الاستقطاب في توزيع الأراضي لصالح عائلات أو مشيخات معينة وحرمان عشرات ألوف العوائل العراقية من الأرض الزراعية. ويورد الأستاذ حنا بطاطو جداول وأرقام ناطقة لا تحتاج إلى شرح بشأن هذه الحالة. ويمكن هنا إيراد الجدول التالي:

أكبر ملاكي الأراضي في العراق العام ١٩٥٨

أو المالكين لأكثر من ١٠٠٠٠٠ دونم من الأرض الزراعية(أ)

| الاسم | الشريحة أو الطبقة بغض النظر عن ملكية الأرض | العشيرة | المساحة المملوكة بالدونم | اللواء |
|---|---|---|---|---|
| أحمد عجيل الياور | شيخ أعلى | شمّر | ٢٩٥٥٠٩ | الموصل/ بغداد |
| محمد حبيب الأمير(ب) | شيخ أعلى | ربيعة | ٢٠٦٤٧٣ | الكوت |
| بلاسم محمد الياسين | شيخ | مياح (ج) | ١٩٩٨٢٦ | الكوت |
| على الحبيب الأمير | شيخ | ربيعة | ١٩٦٠٢٠ | الكوت |
| حسن الخيون القصاب | شيخ | السراي | ١٣٦١٩٥ | الكوت |
| نايف الجريان | شيخ | البو سلطان | ١٠٨٠٧٤ | الحلة |
| عبد الهادي الجلبي | تاجر | | ١٠٤١٥٨ | بغداد |

المصدر: بطاطو، حنا. العراق. الجزء الأول. مصدر سابق. ص ٧٠.

(أ) لم يتضمن هذا الجدول أسماء عدد غير قليل ممن كانت تتجاوز مساحات الأراضي التي تحت تصرفهم عن ١٠٠٠٠٠ دونم ومنهم موحان الخير الله شيخ عشيرة الشويلات مثلا ولا أولئك الذين

تراوحت مساحات الأراضي التي تحت تصرفهم بين ٥٠٠٠٠ –١٠٠٠٠٠ دونم. (ب) والد زوجة الوصي على العرش وولي العهد عبد الإله بن علي، وشقيق علي الحبيب الأمير الوارد اسمه في أعلاه. (ج) فرع من عشيرة ربيعة.

ولكن صورة توزيع الأراضي تبدو أكثر وضوحاً عند معرفتنا لتلك العوائل التي كانت تزيد مساحة الأراضي الزراعية التي بحوزتهم في جميع أرجاء العراق والتي تجسد طبيعة العلاقات الإنتاجية التي سادت الريف والمجتمع العراقي في الفترة التي نحن بصددها حتى سقوط النظام الملكي عام ١٩٥٨.

ولأهمية هذا الجدول الذي ورد بتفاصيل مهمة عند الأستاذ حنا بطاطو نعيد نشره بتصرف غير مخل بالأصل ليوضح حجم الظلم وعمليات الانتزاع التي كانت مستمرة حينذاك للأراضي الزراعية من صغار الفلاحين وفقراء الريف والاستغلال الذي تعرض له الفلاحون في العهد الملكي.

ومن الجدير بالإشارة إلى أن هذا الجدول يوضح حقيقة التشابك بين طبيعة السلطة القائمة والفئات الاجتماعية المالكة للأرض الزراعية والحاكمة في آن واحد. وكانت العائلة المالكة التي جاءت إلى العراق وهي لا تملك أرضاً زراعية، أصبحت في فترة وجيزة تمتلك مساحة بلغت ١٧٧٠٠٠ دونم في كل من بغداد والكوت[٢١٤]، أو ما يعادل ٤٤٢٥٠ هكتارا من أكثر الأراضي خصوبة وأكثرها قرباً من مصادر المياه.

ومن هذا الجدول يتبين أن هناك ٤٩ عائلة عراقية من مختلف القوميات والأديان والطوائف، من العرب والكُرد والتركمان، من المسلمين واليهود والإيزيديين (في ما عدا الأراميين أو المسيحيين)، كانت تمتلك بالطابو واللزمة مساحة من الأرض قدرها حوالي ٥٧٥٧٣٥٤ دونم أو متوسط ملكية كل عائلة بلغ ١١٥١٤٧ دونم (٢٨٧٨٧ هكتار)، وهي

٢١٤ الدونم الواحد يساوي ٢٥٠٠ متر مربع، أي ربع هكتار.

عموما من أكثر الأراضي خصوبة، في حين كانت هناك عشرات ألوف العوائل دون أرض زراعية.

وكان هذا الواقع الطبقي في الريف العراقي يتجلى في التباين الكبير جدا والفجوة المتسعة باستمرار من مستوى دخول ومستوى حياة ومعيشة العوائل الفلاحية والعوائل الإقطاعية وكبار ملاك الأراضي الزراعية والعقار، كما انعكس ذلك على حياة المدينة وعلى ما يمكن أن يوجه لأغراض التنمية الاقتصادية، إذ أن حياة البذخ الإقطاعي كانت تعيق توجيه الريع المتحقق في الريف لصالح تنمية اقتصاديات الريف أو اقتصاديات المدينة.

جدول يوضح العائلات الرئيسية المالكة للأراضي الزراعية عام ١٩٥٨

أو العائلات التي تملك أكثر من ٣٠٠٠٠ دونم

| اسم العائلة | الطبقة أو الشريحة أو المهنة خارجاً عن ملكية الأرض | العشيرة | المساحة المملوكة بالدونم | اللواء |
|---|---|---|---|---|
| جاف بيكزادة | رؤساء عشائر وسادة ونواب. (أ) | جاف(ب) | ٥٣٩٣٣٣ | سليمانية وديالي وكركوك |
| الأمير | مشايخ عشائر،.. (ج) | ربيعة | ٤٤٢٠٦٦ | الكوت |
| الياور | مشايخ عشائر، نائب واحد. | شمَّر | ٣٤٦٧٤٧ | الموصل |
| الياسين | مشايخ عشائر، نائب واحد. | مياح (د) | ٣٤٤١٦٨ | الكوت |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| الفرحان | مشايخ عشائر، نائب واحد. | شمّر (ه) | ٣١٠٣١٤ | الموصل وبغداد والدليم |
| القصاب | مشايخ عشائر. | السراي | ٢٦١٩٢٤ | الكوت |
| السعدون | مشايخ عشائر، (و) | – | ٢١٩٧٦٥ | الكوت،البصرة،الحلة،موصل |
| رستم محمد كاكائي | سادة من طائفة الكاكائي الدينية | – | ١٩١٠٣٩ | كركوك |
| الجريان | مشايخ عشائر، نواب، (ز) | البو سلطان | ١٨٣٧٢٢ | الحلة والكوت |
| العائلة المالكة | "سادة". | – | ١٧٧٠٠٠ | بغداد والكوت |
| الطالباني | مشايخ الطريقة القادرية، نواب. | أقارب زنكنة | ١٣٧١٦٣ | كركوك وديالى |
| سهيل النجم | مشايخ عشائر، نائب واحد. | بنو تميم | ١٢٥٥٠٢ | بغداد وديالى |
| أبو طبيخ | سادة عشائريون نائب وعين. | – | ١٢٤٤٩٦ | الديوانية |
| آل مكوطر | سادة عشاريون، نواب. | – | ١١٧٨٣٩ | افلديوانية |
| الجلبي | تجار، وزراء، نواب. | – | ١٠٨٨١٠ | بغداد وديالى |
| الخضيري | تجار، أصحاب سفن، نواب. | – | ١٠٠١٥٩ | الكوت، بغداد وديالى |
| آل جميل | سادة وعلماء دين، | – | ٩٢١٦٦ | ديالى وبغداد |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | وزير وعين.. | | | |
| خضير | مشايخ عشائر | جحيش | ٨٤٥٩٢ | الموصل وبغداد |
| بابان | حكام سابقون للسليمانية (ه) | – | ٨١٣٥٣ | كركزك، ديالى، والحلة |
| الحفيد البرزنجي | سادة ومشايخ طريقة القادرية | – | ٧١٧١٦ | السليمانية |
| الصكب | مشايخ عشائر، نائب واحد. | السعيد البوسلطان | ٧٠٢٩٦ | الديوانية |
| الشلال | مشايخ عشائر، نائب واحد. | شمّر | ٦٢٣٦٣ | الموصل وبغداد |
| الدامرجي | تجار، نائب واحد | – | ٦١٠٦٨ | ديالى |
| الجادر | تجار، نائب واحد. | – | ٥٩٣٤٠ | الموصل وبغداد |
| المرجان | مقاولون وملاك عقارات .. | – | ٥٨٧٦٤ | الحلة والديوانية |
| عطية، الغضبان | مشايخ عشائر، نواب. | الحميدات | ٥٦٤٤٧ | الديوانية |
| الخيزران | مشايخ عشائر، نائب واحد. | عزة | ٥٥٧٢٧ | ديالى |
| الدهوي | تجار، نائب واحد. | – | ٥٤٨٣٩ | ديالى وبغداد وكركوك |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| الباججي | تجار، وزراء، رئيسا وزراء، نواب. | – | ٥٤٥٨٨ | بغداد |
| شمدين أغا | زعماء شبه عشائريين، نواب، وزير. | سليفاني | ٥٣٠٤٠ | الموصل |
| صابونجي | تجار، نواب. | – | ٥٢٩٤٥ | الموصل |
| أحمد باشا | زعماء عشائريون، نواب. | دزهءي | ٥٢٣٥٠ | أربيل |
| (تتمة الجدول) اسم العائلة | الطبقة أو الشريحة أو المهنة خارجاً عن ملكية الأرض | العشيرة | المساحة المملوكة بالدونم | اللواء |
| الشهد | مشايخ عشائر، نائب واحد. | بدير | ٤٩٥٦٠ | الديوانية |
| ناصر ميرزا | مشايخ يزيديون. | – | ٤٧٣٥٨ | الموصل |
| الشعلان السلمان | مشايخ عشائر، نواب. | خزاعل | ٤٦٩٥٩ | الديوانية |
| غلام رضا خان | سادة، عائلة حاكم. | ينتمون إلى ربيعة | ٤٣٧٤١ | العمارة |
| دانييل (ساسون) | ملتزمو جباية ضرائب أصلا، نواب. | – | ٤٣٤٩٠ | الحلة والديوانية |
| الزريجي | مشايخ عشائر. | ربيعة | ٤٢٨٠٦ | الكوت |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | | | | وامنتفق |
| أحمد خانقة | سادة ومشايخ طريقة النقشبندية، نائب. | – | ٤٢٣٥١ | كركوك |
| كشمولة | تجار أغنام، موظفون، نائب واحد. | – | ٤٢١٧٨ | الموصل |
| ميران بن قادر | زعماء عشائريون، نواب. | فرع من خوشناو | ٤١٥٨٤ | أربيل |
| آل عبد العباس | مشايخ عشائر، نائب واحد. | بنو زريج | ٤٠٥٥٥ | الديوانية |
| آل الهيمص | مشايخ عشائر، نائب واحد. | البو سلطان | ٤٠٤٣٩ | الحلة |
| حديد | تجار، وزير واحد، نواب. | – | ٣٩٩٦٦ | الموصل |
| أغوات | تجار أغنام، حكام، نائب واحد. | – | ٣٩٥٠٩ | الموصل |
| آل حسن | مشايخ عشائر، نائب واحد. | بنو زريج | ٣٨٧٤٥ | الديوانية |
| عبد العزيز عبد الحسين | سادة عشائريون. | – | ٣٧٨٢١ | الديوانية |
| البراك | مشايخ عشائر، | البو سلطان | ٣٥٢٩٩ | الحلة |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | وزراء، نواب. | | | |
| الشرفاء | سادة عشائريون، نواب. | – | ٣٣٣٥٢ | الحلة |
| الخير الله والسعدون | سادة عشائريون، رئيس وزراء، نواب | شويلات والسعدون | ٣٠٠٠٠٠ | المنتفك |
| المجموع (ح) | ٥٠ عائلة | | ٥٧٥٧٣٥٤ | |

قارن: بطاطو، حنا. العراق. مصدر سابق. ص٨١–٨٦.

(أ) السادة هم الذين يدعون التحدر من سلالة الرسول محمد بن عبد الله.

(ب) كان الكثير من أراضيهم من الأراضي المروية بالأمطار (بعلية أو ديمية) وهي ليست بغنى الأراضي المروية اصطناعياً كأراضي الأمير مثلا في الجنوب، أو الأراضي التي تروى سيحاً.

(ج) كان رأس العائلة والد زوجة ولي العهد عبد الإله، وهم مشايخ عشائر، وكان لهم وزير واحد وعين واحد.

(د) المياح جزء من عشيرة وُبيعة، وكذلك السراي.

(ه) الفرحان هم من أبناء عم الياور.

(و) السعدون كانوا في القرن التاسع عشر والقرون التي سبقته زعماء تحالف المنتفق. وهذه المساحات لا تشمل ملكيتهم للأرض في أرضي المنتفق الواردة في نهاية هذا الجدول.

(ز) كان رأس العائلة والد زوجة رئيس الوزراء السابق صالح جبر.

(ح) وهذه المساحة تعادل ١٧,٧ ٪ من مجموع الحيازات الخاصة من الأراضي الزراعية.

ملاحظة: تجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الجدول قد اقتصر على ملكية الأراضي المفوضة بالطابو واللزمة، ولكنها لم تتضمن ملكيات الأوقاف الكبيرة التي تملكها عائلة الگيلاني وغيرها من العوائل العراقية، كما لم تتضمن أسماء العوائل التي كانت تتصرف بمساحات واسعة جدا من أراضي

لواء العمارة حينذاك وكأنها جزء من ملكيتها. (قارن في هذا الصدد: الكاظمي، نصير سعيد (عزيز سباهي). الحزب الشيوعي والمسألة الزراعية. مصدر سابق. ص ١٧٩).

## المبحث السادس:

## واقع العلاقات الإنتاجية في الاقتصاد العراقي

في ظل الهيمنة الاستعمارية المباشرة على العراق وتفاقم الصراع بين قوى المعارضة، ومعها جمهرة كبيرة من الأوساط الشعبية، وبين الشركات الرأسمالية الاحتكارية والوجود العسكري الأجنبي في العراق، ومعها حلفاؤها من الفئات الحاكمة، نشأت وتطورت ببطء شديد علاقات الإنتاج الرأسمالية في قطاع الصناعة بشكل خاص وتركزت في مشروعات قليلة للقطاع الخاص. وبفعل نضال ومطالبة مستمرة من قوى المعارضة السياسية الوطنية، أمكن خلال الفترة موضوع البحث إعطاء دفعة مهمة لعملية إقامة المشاريع الصناعية الحديثة في العراق. ففي فترة الأزمة الخانقة التي اجتاحت العالم الرأسمالي بين ١٩٢٩–١٩٣٢، أمكن إصدار قانون الحماية الصناعية لعام ١٩٢٩ ومنح تسهيلات ضريبية للراغبين في توظيف رؤوس أموالهم في الصناعة وإعفائهم من الرسوم الجمركية المفروضة على استيراد المكائن والمعدات والمواد الأولية الموجهة لإقامة المشاريع الصناعية. وفي ضوء ذلك بلغ عدد المشاريع الصناعية الجديدة الذي أقيم في العراق حتى العام ١٩٣٠/١٩٢٩ ثمانية مشاريع.[٢١٥]

---

٢١٥ - الدرة، صباح د. التطور الصناعي في العراق–القطاع الخاص. مطبعة النجوم. بغداد. ١٩٦٨. ص ٤٧.

– سلمان، محمد حسن د. التطور الاقتصادي في العراق. المكتبة العصرية. بيروت. ١٩٦٥. جدول رقم ٣٠.

– العبيدي، خليل د. حول بعض قضايا التصنيع في العراق. رسالة دكتوراه. برلين. جامعة الاقتصاد. ١٩٦٥. ص ٤٢.

سجلت بداية النشاط الصناعي في العراق التاريخ الفعلي لنشوء البرجوازية المتوسطة الصناعية وبداية نشاطها السياسي الوطني. إلا أن ضعف حركة التنمية الصناعية وقلة عدد المشاريع الصناعية وضعف حجم رؤوس الأموال الموظفة في الصناعة عموما وقلة رؤوس الأموال المتوفرة تركت كلها بصماتها القوية والواضحة على ضعف قدرات البرجوازية الوطنية الصناعية وعلى دورها في المطالبة بالتنمية الصناعية. ولم يكن هذا الموقف عفوياً، بل نشأ عن واقع وجود علاقة متينة ومتشابكة بين هذه الفئة الجديدة من البرجوازية الوطنية وبين ملكيتها للأرض الزراعية وعلاقتها بالنشاط الزراعي وقرابتها وقربها من كبار ملاك الأراضي الزراعية وعلاقتها القوية بالبرجوازية التجارية العراقية. وهذا العامل قد لعب دوره البارز في الحد من زخم نضالها ضد العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية واستعدادها للمساومة معها وأضعف سعيها لنشر العلاقات الإنتاجية الرأسمالية خلال الفترة موضوع البحث، كما أنها كانت تسعى جاهدة للمشاركة في السلطة السياسة القائمة حينذاك.

إلا أن هذه الملاحظة الموضوعية المهمة يفترض فيها أن لا تقلل من الدور الجديد الذي بدأت تمارسه البرجوازية الوطنية وقواها السياسية وأحزابها في سبيل الحد من دور الاحتكارات النفطية في الاقتصاد العراقي وتقليص دور البرجوازية التجارية المرتبط مباشرة بنشاط الشركات التجارية الأجنبية في العراق، أو دعم نشاط الفلاحين في سبيل تغيير علاقات الأرض الزراعية لصالح إشاعة العلاقات الجديدة في الريف والزراعة العراقية ومطالبتها في دفع الدولة لتوظيف جزءٍ من إيرادات الدولة النفطية في القطاع الصناعي والتنمية الاقتصادية وتطوير قطاع حكومي جديد من جهة، ودفع الدولة لدعم نشاط القطاع الخاص وتوفير مستلزمات نشاطه الاقتصادي، وخاصة الصناعي. وكان على القوى السياسية الجديدة أن تتغلب في نضالها من أجل التصنيع لا على مقاومة الشركات الأجنبية للتصنيع الحديث في البلاد خشية مزاحمة ذلك لسلعها الموجهة لأسواق العراق حسب، بل وضد نهج الإقطاعيين وملاكي الأراضي الزراعية والبرجوازية التجارية الكبيرة بمقاييس

العراق حينذاك والتي ارتبطت مصالحها بمصالح التجارة البريطانية على نحو خاص، إضافة إلى غياب مستلزمات التنمية الصناعية بسبب تخلف البنية التحتية الموروثة من العهد العثماني والتي زادت الحرب العالمية الأولى من تدميرها وكذلك الحرب الداخلية ضد القوات البريطانية.

عرف العراق في هذه الفترة الصناعات الحرفية الموروثة من عهود سابقة والتي لا تستخدم سوى الأساليب والأدوات القديمة والمتخلفة والتي انتشرت في مراكز المدن. وكان دورها في إشباع حاجة السوق المحلية محدودة. ومع ذلك فأن علاقات الإنتاج السلعية الصغيرة قد ساهمت في مطلع القرن العشرين بدورٍ مهمٍ في الاقتصاد العراقي، إذ شكلت قاعدة الإنتاج الصناعي في العراق، رغم المصاعب الجمة التي واجهت فئات البرجوازية الصغيرة بسبب مواقف السلطات العثمانية من جهة، وازدياد استيراد السلع الأجنبية المصنعة من جهة أخرى. إذ أنها أدت إلى غلق الكثير من ورشهم وبيعها والنزوح إلى مواقع أخرى بعيدة عن مراكز المدن. وبسبب حاجة السوق المحلي للسلع المصنعة بقيت هذه العلاقات واسعة نسبيا وشملت حرفا كثيرة ومتنوعة بحكم مستوى تطور المجتمع وسيادة العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية وبطء تغلغل العلاقات الإنتاجية الرأسمالية في الاقتصاد العراقي. وكانت هذه الأوضاع تسهم في إعادة إنتاج علاقات الإنتاج السلعية الصغيرة وإلى استمرار مشاركة هذه الصناعات بنسبة مهمة في تكوين الدخل القومي المنتج في البلاد، وخاصة قبل بدء حصول العراق على نسبة واطئة من إيرادات استخراج وتصدير النفط الخام عبر الشركات الاحتكارية الأجنبية.

كان جل العاملين في الصناعات الحرفية يتوارثون الصنعة عن أسلافهم ويحافظون على أسرارها ويرتبطون بعلاقات داخلية متميزة لحمايتها. إلا أنهم مع ذلك كانوا يعانون من تخلف في وسائل الإنتاج المستخدمة ومصاعب غير قليلة أمام استيرادها أو استيراد المواد الأولية الضرورية لتطوير الإنتاج فيها، مما كان يترك أثره المباشر على شحة مدخولاتهم وشظف عيش الغالبية العظمى منهم. ودفع هذا الوضع المزري فئات البرجوازية الصغيرة،

وخاصة الصناعية منها، إضافة إلى العاملين في مجالات التعليم والطلبة والمثقفين، إلى تشديد النضال في وقت مبكر ضد الهيمنة البريطانية وضد هيمنة العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية على الزراعة والريف العراقي وضد العلاقات الكومبرادورية في آن واحد. ولعبت هذه الفئات دورا بارزا ومتميزا في الحركة الوطنية العراقية في فترة العشرينات وبداية الثلاثينات وسنوات العقد الخامس، كما كان لها وجود سياسي بارز في كل الأحزاب السياسية العراقية حينذاك.

يشير السيد عبّاس بغدادي في كتابه الموسوم "بغداد في العشرينات" إلى الصناعات اليدوية التي كانت موجودة في بغداد، ولها مثيلات في البصرة والموصل أو في بعض المدن القليلة الأخرى، فيكتب ما يلي: "ولا بد من ذكر بعض الصناعات اليدوية الرائجة في تلك الأيام، ومن جملتها أعمال الخوص والمشربيات المفخورة، واشتهر بصنعها سكان محلة الفناهرة. وعمل التخوت والكراسي والأقفاص من جريدة النخل وكان مركز عملها في شريعة جامع القمرية وشريعة السيد سلطان علي،... واختصت هاتان الشريعتان أيضاً بعمل أجسام الزوارق النهرية (البلام) والقفف أيضاً. أما عمل أجسام الماطورات البخارية الصغيرة والجنائب فكان مركز صنعها في شريعة المسبح بعرصات الهندية أو في شريعة الجادرية"[٢١٦]. كما يتحدث عن صناعة النحاس في سوق الصفافير وصناعة الفضة التي أختص بها الصابئة المندائيين.

وفي مكان آخر يتحدث السيد عباس بغدادي عن المشاغل الحرفية التي تأسست أو وجدت في بغداد في العشرينات والتي تركزت في الحياكة والنسيج والدباغة وأعمال الصوف والسجاير ومعمل نسيج فتاح باشا ومكائن جرش الشلب والطحين ومعامل الطابوق الميكانيكي ومشغل للمتخصصين بالمضخات المائية ومعمل للأحذية ومعمل تقطير العرق

---

٢١٦ بغدادي، عباس. بغداد في العشرينات. ط ١. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت. ١٩٩٨. ص ٢٣٨/٢٣٩.

المسيح ... ".[٢١٧] إن ذكر هذه الصناعات يشير بوضوح إلى ضعف هذا القطاع وإلى أن العراق كان في هذه الفترة يعيش في أوضاع اقتصادية صعبة وبحاجة إلى نهوض اقتصادي سريع ومتعدد الجوانب لم توفره الهيمنة البريطانية في فترة الانتداب على العراق ولا في فترة السيطرة غير المباشرة على السياسات الاقتصادية والاجتماعية العراقية حينذاك. وهذه المسألة شملت مناطق الوسط والجنوب ومنطقة كُردستان أيضاً في ما عدا بعض المدن الكبيرة مثل بغداد والبصرة والموصل على نحو خاص.

## المبحث السابع: مشكلة ولاية الموصل

شكلت ولاية الموصل جزءاً من الدولة العثمانية، وهي إحدى الولايات الثلاث التي كانت ترتبط بالدولة العثمانية من جهة، وبوالي بغداد الكبير إلى جانب ولاية البصرة في هذه المنطقة من جهة ثانية. وكانت ولاية الموصل تضم إلى جانب مدينة الموصل وضواحيها، إقليم كُردستان الجنوبي، بمدنه وجباله وسهوله الواسعة والغنية بمصادر المياه (العيون) وأرضه الخصبة وموارده الأولية، ومنها النفط الخام والكبريت وغيرها.

وبعد احتلال البصرة وبغداد وكركوك وبقية المدن العراقية في الوسط والجنوب من قبل القوات البريطانية في سنوات الحرب العالمية الأولى، بقيت أجزاء أساسية من ولاية الموصل تحت الهيمنة العثمانية غير المباشرة حتى بعد انتهاء الحرب. إلا أن القوات البريطانية قامت، وبالتعاون مع الشيخ محمود الحفيد وقواته المحلية، فيما بعد، باحتلال السليمانية وتنصيب الشيخ محمود الحفيد حكمداراً للمدينة ثم السيطرة التدريجية من قبل بريطانيا على بقية مناطق ولاية الموصل استناداً إلى حق الحلفاء في احتلال أي نقطة ذات أهمية عسكرية لهم، رغم احتجاج الدولة العثمانية على اعتبار أن ولاية الموصل بقيت بأيدي الحكومة العثمانية حتى بعد انتهاء الحرب. وتدريجاً أصبحت الولاية بكل أجزائها تحت

---

٢١٧ المصدر السابق نفسه. ص ٢٣٧/٢٣٨.

السيطرة البريطانية. وكانت حكومة الدولة العثمانية قد ألزمت بالتنازل عن ولاية الموصل كلها وفق معاهدة سيفر في العام ١٩٢٠، ولكنها بقيت خارج إطار الدولة العراقية التي أسست في العام ١٩٢١، بسبب الإشكالية التي أثارتها الحكومة العثمانية وطالبت في أن تكون ولاية الموصل جزءاً من الدولة التركية الحديثة التي تأسست من جديد في العام ١٩٢٣.

كانت الحكومتان البريطانية والفرنسية قد اتفقتا، وفق اتفاقية سايكس – بيكو في العام ١٩١٦ أن تكون ولاية الموصل جزءاً من المناطق التي تخضع للهيمنة الفرنسية، وفق تقسيم مناطق النفوذ الاستعماري لهاتين الدولتين بالنسبة للمناطق التي كانت خاضعة للدولة العثمانية. وكانت بريطانيا مستعدة للقيام بمساومات معينة مع فرنسا من أجل أن تصبح ولاية الموصل تحت هيمنتها، لما في هذه المنطقة من موارد نفطية معروفة لها قبل ذاك، إضافة إلى أن المنطقة الكُردية تشكل حماية طبيعية لوادي الرافدين من احتمالات الغزو والحرب من الشمال الشرقي، إيران، أو الشمال الغربي، تركيا، على بغداد، كما حصل في التاريخ المديد لمنطقة وادي الرافدين. وتحقق لها ذلك في المفاوضات السرية التي جرت بين الدولتين، وبعد افتضاح أمر معاهدة سايكس – بيكو، في اتفاقية سان ريمو التي عقدت بينهما في العام ١٩٢٠. وقد تم ذلك فعلاً، إذ أصبحت ولاية الموصل تحت الهيمنة البريطانية وجزءاً من حصتها من مناطق النفوذ.

إذن أصبحت ولاية الموصل موضع خلاف بين الدولة العراقية الجديدة التي تشكلت في عام ١٩٢١ من جهة، والدولة التركية الجديدة بقيادة مصطفى أتاتورك التي تشكلت في العام ١٩٢٣، التي رفضت الاعتراف باتفاقية التنازل عن ولاية الموصل في العام ١٩٢٠، وبدأت تطالب بولاية الموصل من جهة أخرى. وكانت بريطانيا تقف الآن بشكل واضح إلى جانب ضم الولاية إلى العراق بفعل هيمنتها عليه وإمكانية تحقيق مصالحها في العراق عموماً. كما اتخذت من مسألة ولاية الموصل وسيلة للمساومة مع الطرف العراقي، إذ كانت واثقة من قدرتها على حسم الموقف في عصبة الأمم لصالحها إن استطاعت إقناع العراقيين بالاستجابة لمصالحها وسياساتها في العراق.

كانت بريطانيا تطمع من وجودها في العراق تأمين مجموعة من الأهداف والمصالح الحيوية، وبالتالي وضعت تلك المصالح في كفة وولاية الموصل في الكفة الأخرى، فعند موافقة الحكومة العراقية على كفة المصالح البريطانية، ستكون الموصل في إطار الدولة العراقية الملكية الدستورية، وإلا فالأمر يتعقد أكثر فأكثر، ويمكن أن تجد حلولاً أخرى سواء بدمجها مع سوريا أو تركيا، رغم أنها ما كانت تقوم بذلك، إذ كان الهدف واضحاً منذ البداية.

- كانت الحكومة البريطانية تسعى من خلال المفاوضات والمساومات تحقيق ما يلي:
- توقيع معاهدة طويلة الأمد تضمن للحكومة البريطانية إمكانية البقاء السياسي والعسكري في العراق الجديد، بما في ذلك منطقة كُردستان، لعقود قادمة وأن تتمتع بمركز الدولة المنتدبة ثم الحامية للعراق.
- توقيع اتفاقية امتياز طويلة الأمد تضمن للدولة البريطانية وشركات النفط الاحتكارية المتشابكة معها الهيمنة الكاملة على قطاع النفط الخام في العراق دون منازع من حيث التنقيب والاستخراج والتصدير وتحديد الأسعار والأرباح.
- ضمان كل ذلك من خلال وضع وإقرار دستور عراقي مدني يقر ويضمن تلك العلاقة بين الدولة العراقية والدولة البريطانية ويكرس المصالح البريطانية في العراق.
- وكانت الحكومة البريطانية تتطلع إلى تحقيق عدد من الأمور الأخرى من خلال وجودها السياسي والعسكري والاقتصادي في العراق، إذ سيسمح لها ذلك تعزيز وجودها وفرض سياستها في إيران والخليج ومناطق أخرى في المنطقة، إضافة إلى أنها ستستفيد من وجودها في منطقة غير بعيدة عن الاتحاد السوفييتي والهند في آن واحد. وقد كان وجود العراق على الطريق نحو الهند في تلك الفترة واحداً من أكثر العوامل أهمية والذي بحث فيه الأستاذ الراحل عبد الفتاح إبراهيم في كتابه الموسوم "على طريق الهند" الذي صدر لأول مرة في العام ١٩٣٢.

- الهيمنة التامة على أسواق العراق التجارية وعلى مجمل النشاط الاقتصادي العراقي. وكان العراق يقدم، بسبب طبيعته الجغرافية، إمكانية فعلية لتطوير زراعة القطن والمحاصيل الزراعية الصناعية الأخرى التي يمكنها تزويد المصانع البريطانية بمزيد من الموارد الزراعية الأولية إلى جانب النفط الخام. يشير عبد الفتاح إبراهيم حول هذه النقطة فيكتب ما يلي: "كانت الحكومة البريطانية تتوسل بكل الوسائل التي من شأنها أن تنمي رغبة الإنكليز بالمشاريع الزراعية في العراق فكان وكلاؤها في العراق على عهد الدولة العثماني يتتبعون شؤون الري والزراعة ويرفعون عنها التقارير المسهبة، وكانوا يستقدمون أحياناً أخصائيين من حكومة الهند ومن أعضاء الجمعية الخديوية الزراعية لدراسة تربة العراق وإمكانياته الزراعية"[٢١٨]. ثم يتابع في مكان آخر فيكتب "وما كاد يستقر لهم الأمر في العراق سنة ١٩١٧ حتى باشروا بالعناية بشؤون الزراعة والري فعينت إدارة الاحتلال الليوتننت كولونيل گراهام عام ١٩١٨ لإجراء تجارب زراعة الحبوب، فدرس.. ز وأبان في تقرير نشره عام ١٩٢٠ أن أرض العراق تصلح لزراعة أجود أنواع حنطة الخبز وشعير التخمير وتستطيع أن تصدر إلى أسواق العالم كميات كبيرة من الحبوب"[٢١٩].

كانت بريطانيا تتمتع بموقف قوي في عصبة الأمم إذ أنها استطاعت أن تشتري سكوت الولايات المتحدة الأمريكية على ما تقوم به في العراق وتتراجع عن المبادئ التي أعلنها الرئيس ويلسون في مقابل حصة في النفط الخام في العراق، وكذا فرنسا، إضافة إلى مساومات أوروبية أخرى مع فرنسا تشمل منطقة الروهر المتنازع عليها بين فرنسا وألمانيا[٢٢٠]. يشير عبد الفتاح إبراهيم إلى الصراع الأمريكي البريطاني في العراق فكتب

---

٢١٨ إبراهيم، عبد الفتاح. على طريق الهند. مصدر سابق. ص ١٦١.

٢١٩ المصدر السابق نفسه. ص ١٦٣.

220 Hoepli Henry U. England im Nahen Osten. Verlag Palm & Enke in Erlangen. 1931. S. 99-111.

بصواب ما يلي: "... كانت الحكومة البريطانية تدرك أن الذي تريده حكومة الولايات المتحدة من كل هذه الاعتراضات والاحتجاجات والدفاع عن حقوق الشعب العراقي هو أن تحصل على نصيبها من غنيمة النفط، وعلى ذلك فتحت معها باب المفاوضات والمساومات السرية وأوفدت السير جون كادمن في ربيع سنة ١٩٢٢ فنجح في تهدئة العاصفة وعقد هدنة نفطية بين الحكومتين ريثما يتم الاتفاق على اقتسام الغنيمة. وقد استمرت هذه المفاوضات إلى نا بعد صدور قرار العصبة في كانون الأول سنة ١٩٢٥ بضم الموصل إلى العراق وتوقيع تركيا على معاهدة تعيين الحدود العراقية التركية في حزيران سنة ١٩٢٦ وتنازلها عن حقوقها في نفط الموصل مقابل استلامها مبلغ مليون ونصف مليون دولار، وانتهت في نيسان سنة ١٩٢٦ بموافقة إنگلترا على أن يكون للشركات الأمريكية ٢٥ ٪ من أسهم شركة النفط التركية"[٢٢١]. وقد أعيد توزيع الحصص فيما بعد كما ورد في مكان آخر من هذا الكتاب.

في العام ١٩٢١ استطاع الجناح اليساري للقوى القومية البرجوازية في تركيا الحصول على الأكثرية والتأثير المباشر في مجلس المبعوثان، وقرر إجراء تعديلات جوهرية على الدستور العثماني الذي جاءت به في حينها الحركة الدستورية التركية في عام ١٩٠٨. وفي نفس العام أمكن التوقيع على اتفاقية صداقة مع الاتحاد السوفييتي وجرى تنازل متبادل عن مناطق معينة كانت مثار حروب عديدة بين روسيا والدول العثمانية، كما جرى تخفيف ملموس من الضغوط الإيطالية والفرنسية على تركيا التي استطاعت أن تدفع بالقوات اليونانية إلى الوراء وتنزل بها ضربة قوية، وبالتالي انتهت الحرب بينهما لصالح تركيا. وعلى إثر هذه النتائج تعززت مواقع الجنرال مصطفى كمال أتاتورك وتسنى له إلغاء نظام السلطنة في تركيا في الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر من العام ١٩٢٢ [٢٢٢]. منحت هذه

---

٢٢١ إبراهيم، عبد الفتاح. على طريق الهند مصدر سابق. ص ١٩٤/١٩٥.

222 Werner، Ernst & Mqrkov Walter. Geschichte der Tuerken. Akademie Verlag. Berlin. 1979. S. 249.

النجاحات المتلاحقة الحكومة التركية الجديدة المزيد من القوة والشعور بإمكانية نجاحها في الحصول على ولاية الموصل إن هي قامت بطرح خلافها مع العراق حول هذه الولاية في عصبة الأمم. وكانت بريطانيا، باعتبارها الدولة المنتدبة على العراق، هي التي تقوم بتمثيل العراق في عصبة الأمم. وطرحت المشكلة فعلاً في مؤتمر لوزان للسلام في ١١ تشرين الأول/ أكتوبر من العام ١٩٢٢ على عصبة الأمم وبدأ الحوار حولها في ٢٣ كانون الثاني/يناير من العام ١٩٢٣. طرح ممثل تركيا، عصمت باشا، المشكلة وأشار إلى أبعادها ملخصاً ذلك، كما جاء في الوثائق الرسمية للمؤتمر، "بنقاط ستة، وهي كما يلي:

١. يشكل الأتراك والأكراد أكثرية السكان في ولاية الموصل.

٢. إن السكان قد أعلنوا عن رغبتهم بالوحدة مع تركيا عبر ممثليهم وتمثيلهم في مجلس المبعوثان وفي أشكال أخرى من التعبير عن هذه الرغبة.

٣. وتعتبر ولاية الموصل من الناحيتين الجغرافية والسياسية جزء مندمج من منطقة الأناضول ومتكامل معها.

٤. كل الاتفاقيات التي وقعتها بريطانيا منذ عام ١٩١٤ حول هذه المنطقة تعتبر غير شرعية وتناقض إرادة شعوبها.

٥. إن امتلاك الموصل تعتبر لأسباب إستراتيجية مسألة حياتية مهمة بالنسبة إلى تركيا.

٦. جرى احتلال ولاية الموصل من جانب القوات البريطانية بعد التوقيع على اتفاقية مودروس حول إيقاف القتال وهي تجاوز على بنود الاتفاقية"[٢٢٣].

عند قراءة هذه الملاحظات يستطيع الإنسان أن يقدر مدى المغالطة التي احتوتها. فغالبية سكان الولاية كانوا من الكُرد فالعرب ثم الآشوريين والكلدان فالتركمان. وشكل الإيزيديون جزءاً من الكُرد. وحسب إحصائيات تلك الفترة بلغ السكان التركمان حوالي ٦١

223 Hoepli Henry U. England im Nahen Osten. Verlag Palm & Enke in Erlangen. 1931. S. 101-102.

ألف نسمة. ووفق الإحصاءات السكانية المنشورة عن العام ١٩١٩ فقد كان التوزيع السكاني في العراق على النحو الآتي:

البنية القومية للسكان ١٩١٩

| القومية | عدد السكان بالآلاف | التوزيع النسبي |
|---|---|---|
| العرب | ٢٢٠٦ | ٧٦,٧ |
| أكراد | ٥٠٠ | ١٧,٤ |
| التركمان | ٦١ | ٢,١ |
| الآخرون | ١١١ | ٣,٨ |
| المجموع | ٢٨٦٨ | ١٠٠,٠ |

المصدر: الأنصاري، فاضل د. مشكلة السكان نموذج القطر العراقي. مطبعة وزارة الثقافة والإرشاد القومي. دمشق. ١٩٨٠. ٢٢.

كما أن السكان الكُرد في الغالب الأعم، ورغم الرباط الديني، قد عانوا الكثير من اضطهاد الحكم العثماني، ولهذا كانوا يسعون إلى إقامة دولتهم الوطنية المستقلة، التي وعدوا بها من قبل الإنكليز والتي طرح أكثر من اقتراح بشأن إقامتها في أعقاب الحرب العالمية الأولى ومن قبل ضباط بريطانيين[٢٢٤]. كما أن العرب عموماً كانوا ضد استمرار وجودهم في إطار الدولة التركية الحديثة. ولهذا فالمندوب التركي في العصبة لم يكن يتحدث عن واقع موضوعي بل عن رغبات الحكم التركي. ومن الناحية الجغرافية، لا يمكن القول بأن كُردستان العراق تشكل جزءاً من الأناضول، إذ بينهما تقع سوريا وكُردستان الغربية،

٢٢٤ فتح الله، جرجيس. يقظة الكُرد– تاريخ سياسي ١٩٠٠–١٩٢٥. أربيل. دار ئاراس للطباعة والنشر. ٢٠٠٢. ص ١٤٣–١٥٦، ص٩٥–٢١٥ ومواقع أخرى من الكتاب.

أي أن كُردستان الجنوبية (ضمن العرق) وكُردستان الغربية (ضمن تركيا) وكُردستان الشرقية (ضمن إيران) تشكل أجزاء أساسية من كُردستان.

لم تكن الحجج المطروحة مقبولة في عصبة الأمم. وجاء الرد في حينها من اللورد كورزون (Lord Curzon)، الذي مثل بريطانيا في العصبة. وطرح وجهة نظر مخالفة لتركيا، ولكنه لم يشر إلى الأهداف الحقيقية التي كانت تحرك بريطانيا لمثل هذا الدمج مع العراق، ونقصد به موقفها من الثروات الأولية المتوفرة في هذه المنطقة. جرى تأجيل النظر في الخلاف، إذ طلبت عصبة الأمم من بريطانيا وتركيا الدخول في مفاوضات مباشرة من أجل حل مشكلة ولاية الموصل بالطرق السلمية، وفي حالة عجزها عن الوصول إلى حل تعرض المشكلة ثانية بعد سنة من تاريخه، أي في العام ١٩٢٣ على عصبة الأمم ثانية. وبعد مرور عام من المفاوضات لم يتوصل الطرفان إلى قرار أو موقف مشترك، مما أدى إلى طرح المشكلة ثانية على عصبة الأمم.

وفي مؤتمر لوزان المنعقد في نيسان/أبريل–تموز/يوليو ١٩٢٣ درست القضية على عجل ودفعت باتجاه التفاوض ثانية في محاولة جديدة للوصول إلى اتفاق معين بشأنها، وحدد لهذا الغرض تسعة شهور، على أن تعرض على العصبة في مؤتمرها القادم في حالة تعذر الوصول إلى اتفاق. وطرحت القضية للمرة الثالثة بتاريخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٢٤ على مؤتمر السلام في لوزان، وفي الثلاثين من الشهر نفسه تقرر تشكيل لجنة حيادية لدراسة ميدانية مباشرة للتعرف على المنطقة وموقف السكان من الاندماج بالعراق أو بتركيا.

تشكلت اللجنة الحيادية الدولية للتحقيق من "الكونت بول تلكي الجغرافي المشهور ورئيس وزراء المجر سابقاً، والمسيو دي ويرسن الوزير المفوض السويدي في رومانيا (بوخارست) والكولونيل بولس ضابط عقيد متقاعد من الجيش البلجيكي"[٢٢٥].

---

٢٢٥ البرقاوي، أحمد رفيق. العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا. دار الرشيد للنشر. وزارة الثقافة والإعلام. الجمهورية العراقية. بغداد. ١٩٨٠. ص ٩٦.

بدأت اللجنة أعمالها في الموصل بتاريخ ٢٧ كانون الثاني/يناير من العام ١٩٢٥. وكان مجلس الوزراء العراقي برئاسة ياسين الهاشمي قد أبدى اهتماماً كبيراً بقضية الموصل وحاول إيجاد معادلة معقدة بين المصالح العراقية والرغبة الحقيقية في أن تبقى الموصل جزءاً من العراق من جهة، وبين إدراك ما تسعى الحكومة البريطانية إلى تحقيقه من مصالح في العراق لقاء القبول بدمج ولاية الموصل بالعراق من جهة ثانية. كما أن الحكومة كانت حريصة على عدم وقوع مشكلات في المنطقة لكي لا يتعرقل اتخاذ القرار المناسب من جانب عصبة الأمم في هذا الاتجاه.

لقد برزت خلافات في طبيعة ووجهة الأسئلة التي طرحت في حينها واحتج الطرف العراقي من خلال بريطانيا، إذ جاء فيها: أولاً– هل تفضلون الإنكليز أم الترك؟ ثانياً– ماذا تفعلون إذا انسحب الإنكليز من العراق؟ أشار جواب اللجنة إلى أن "لها الحق، ومن واجباتها، أن تجري تحقيقاً دقيقاً في كل الأمور التي تمس مستقبل الأراضي المتنازع عليها بدون أن يعترض على عملها هذا. .."[٢٢٦]. ثم سويت المشكلة بهدوء.

ويبدو مفيداً في هذا الصدد إيراد "الحديث الذي جرى بين اللجنة والشيخ عجيل الياور، رئيس عشائر شمر في ذلك التاريخ" كما نقله إلينا ساطع الحصري: "أنا – مع عشائري – حاربت مع الأتراك ضد الإنكليز، وبقيت أحاربهم – بجانب الأتراك – من جنوب العراق حتى شماله، وعندما استولى الإنكليز على الموصل، انسحبت – مع عشائري – إلى الشمال، إلى ديار بكر، وبقيت هناك، مع الأتراك، ولكني... عندما علمت بأنه تكون في العراق حكومة وطنية، تركت الأتراك، ورجعت إلى العراق ..." ثم ختم حديثه بقوله: "وتفهمون من ذلك: أني أود أن أبقى مع العراق، بطبيعة الحال"[٢٢٧].

---

٢٢٦ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الأول. مصدر سابق. ص ٢٥٥/٢٥٦.

٢٢٧ الحصري. ساطع (أبو خلدون). الأعمال القومية لساطع الحصري في ثلاثة أقسام. القسم الثالث. مركز دراسات الوحدة العربية. سلسلة التراث القومي. ط ٢. بيروت. ١٩٩٠. ص ١٥١.

في ١٩ آذار/مارس ١٩٢٥ أنهت اللجنة أعمالها وغادرت العراق. ثم رفعت بتاريخ ١٦ تموز/يوليو من نفس العام تقريرها المؤيد والموقع عليه من أعضاء اللجنة بالإجماع إلى عصبة الأمم الذي كان في محصلته النهائية إلى جانب ربط ولاية الموصل بالعراق، وكان الأساس المادي الذي اعتمدته عصبة الأمم في اتخاذ قرارها المذكور. "تضمن التقرير خمس فقرات تناقش المسائل التالية:

١. الواقع الجغرافي والبنية الإثنية للسكان.

٢. الناحية التاريخية.

٣. الناحية الاقتصادية.

٤. الناحية الإستراتيجية للمنطقة.

٥. والجوانب السياسية للمشكلة المتنازع عليها"[٢٢٨].

قدر التقرير تعداد السكان الكُرد بنصف مليون نسمة والأتراك بحدود ٥٠ ألف نسمة في ولاية الموصل. كما أشار إلى أن ثلاثة أرباع سكان مدينة الموصل هم من العرب وحوالي ربع السكان من المسيحيين (النسطوريين والكلدان)، وأن هناك قلة من اليهود، وأن والإيزيديين يقطنون شمال الموصل وجبل سنجار. أما الكُرد فيقطنون في مناطق أربيل والسليمانية ودهوك وكركوك، في حين يقطن التركمان في جنوب المنطقة المتنازع عليها، أي في كركوك. وبالتالي أبطل بدءاً الادعاء التركي بأن غالبية سكان المنطقة من الأتراك ثم الكُرد، إذ أثبت أن الكُرد هم الذين يشكلون أكثرية السكان في الولاية ككل[٢٢٩].

---

228 Hoepli Henry U. England im Nahen Osten. Verlag Palm & Enke in Erlangen. 1931. S. ١٠٦.

٢٢٩ بخلاف ما جاء في تقرير اللجنة أشار السيد أحمد رفيق البرقاوي في كتابه الموسوم "العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا ١٩٢٢–١٩٣٢" على الصفحة ٩٧ إلى "أن المنطقة المتنازع عليها يقطنها عرب وأكراد ومسيحيون (أثوريون) وأتراك ويزيديون ويهود وقد ذكروا بحسب أهميتهم العددية". ولكن هذه الترجمة، في أحسن الأحوال، غير صحيحة، إذ أن التقرير يشير إلى الكُرد أولاً،

واقترح التقرير أن يتم ربط هذه المنطقة بالعراق وعلى أساس خط الحدود المسمى بخط بروكسل، في ما إذا وافق العراق في أن يبقى تحت الانتداب البريطاني لخمس وعشرين سنة قادمة من تاريخ إعداد التقرير على اعتبار أن البنية التحتية والإدارية في العراق غير مؤهلة لإدارة هذه المنطقة التي كانت في الإدارة العثمانية قبل ذاك. وعند رفض ذلك إما أن يؤجل القرار ربط الموصل بالعراق أو أن تربط مباشرة بتركيا. ورغم المحاولات الكبيرة التي بذلتها تركيا لعرقلة صدور قرار من عصبة الأمم حول هذه المشكلة، بما فيها عرض المسالة على محكمة العدل الدولية الدائمة وطلبت تبيان موقفها من مدى أحقية عصبة الأمم في اتخاذ قرار بهذا الشأن. وقد كان جواب محكمة العدل الدولية بأن المادة ٢ و٣ من اتفاقية لوزان للسلام تتفق تمام الاتفاق مع مثل هذا الحق. وأخيراً صدر في الحادي عشر من شهر آذار/ مارس من عام ١٩٢٦ قرار عصبة الأمم بحق المملكة العراقية في ولاية الموصل مع تمديد اتفاقية الانتداب القائمة ٢٥ سنة أخرى.

ترك التقرير فسحة واسعة للحكومة البريطانية على المساومة مع العراق قبل صدور قرار عصبة الأمم. وكان هذا الوقت كافياً لتنفيذ المشروعات التي طرحتها الحكومة البريطانية. فقد تمت الموافقة في العام ١٩٢٤ على منح امتياز التنقيب عن النفط واستخراجه وتصديره إلى الشركة البريطانية وفق اتفاق على توزيع معين للحصص بين الشركات الاحتكارية، ولم يستطع العراق انتزاع حصة له في هذه الشراكة، وقد جاء ذكره في مكان آخر من هذا الكتاب، ثم تم في العام ١٩٢٥ الاستفتاء على القانون الأساسي العراقي والمصادقة عليه من جانب مجلسي النواب والأعيان والملك، ثم تمت مصادقة المجلس على تعديل معاهدة العام ١٩٢٢ لصالح بريطانيا في العام ١٩٢٦ وقبل صدور قرار عصبة الأمم باعتبار الموصل جزءاً من العراق.

---

ومن ثم العرب على مستوى الولاية، وهي المنطقة المتنازع عليها. أما مدينة الموصل عند ذاك يكون الأمر صحيحاً أن نبدأ بأكثرية عربية. كما أن التقرير لم يشر إلى الآثوريين، بل إلى(النسطوريين والكلدان).

إن المشاهد التي نظمتها الدولة البريطانية في العراق وبالتعاون مع عصبة الأمم والصراعات والمناورات والمؤامرات التي خاضتها في العراق مع الحكومة العراقية من جهة، ومع الملك فيصل والبلاط من جهة أخرى، ومع القوى الأخرى المتحالفة معها من جهة ثالثة، إضافة إلى دور عصبة الأمم واللجنة المساندة لدور بريطانيا في العراق، أن تم لهم ما يلي على امتداد الفترة الواقعة بين تأسيس الدولة العراقية ودمج ولاية الموصل بالعراق:

* القضاء عسكرياً على حكومة الشيخ محمود الحفيد التي تشكلت في السليمانية في عام ١٩٢٢ وبالاتفاق مع الحكومة العراقية وسكوتها عن ذلك، رغم أن الحكومة البريطانية ذاتها كانت قد وافقت على أن يكون الشيخ محمود الحفيد حكمداراً أو حاكما على هذه المنطقة منذ عام ١٩١٨. وكانت مؤامرة جبانة من جانب بريطانيا ضد الشعب الكُردي الذي وعدت قياديه بإقامة حكم مركزي للأكراد أو دولة مركزية للأكراد في كُردستان. وقد استمرت مقاومة الشيخ محمود الحفيد سنوات أخرى حتى العام ١٩٢٧ ومعه أتباعه بصيغ مختلفة للوصول إلى حل آخر لصالح استقلال أو وضع خاص لكُردستان فلم يفلح. وأجبر على القبول بالشروط السابقة التي طرحت عليه ولمي يقبل بها، إذ كانت حملة بنجوين في ٢٠ نيسان ١٩٢٧ نهاية لتلك المقاومة التي أبداها الشيخ محمود الحفيد وأتباعه[٢٣٠]. كما استطاعت قوات الليفي البريطانية ابتداءً من ١٢ حزيران ١٩٢٧ شن حملة عسكرية على منطقة بارزان وإخضاعها لفترة إلى سيطرة السلطة الإدارية[٢٣١].

* المساومة مع الحكم في العراق للحصول على امتياز النفط الخام وعقد اتفاقيات مخلة باستقلال وسيادة العراق في مقابل جعل ولاية الموصل كلها جزءاً من الدولة العراقية

---

٢٣٠ براون، جي كليبرت. عميد عسكري. قوات الليفي العراقية ١٩١٥–١٩٣٢. ترجمة د. مؤيد إبراهيم الراوي. السليمانية. مطبعة شفان ٢٠٠٦. ص ١٨٢/١٨١.

٢٣١ المصدر السابق نفسه. ص ١٨٠.

الحديثة، إذ في أعقاب القضاء على حكومة الشيخ محمود الحفيد تم تنفيذ الصفقات تدريجاً.

ويبدو لنا اليوم، وبعد مرور ما يقرب من ثمانية عقود على ذلك، ومن قراءة تفاصيل المفاوضات حينذاك، بأن الوضع لم يكن في كل الأحوال سهلاً أمام النخبة الجديدة التي بدأت تمارس الحكم في ظل الهيمنة الاستعمارية البريطانية. فهي من جانب كانت قد أصيبت بخيبة أمل في تكوين الوحدة العربية التي وعد الشريف حسين بها، وأصبحت من جانب أخر يهمها توسيع الدولة العراقية بغض النظر عن مطالب القوميات الأخرى التي تعيش في العراق، بل كانت ترى من حقها جعل كُردستان الجنوبي جزءاً من العراق الحديث، وليس الموصل وحدها، كمدينة وضواحيها، بل ولاية الموصل بكل أقسامها العربية والكُردية. ولهذا وافقت الدخول في مساومة مع الحكومة البريطانية التي رفضت تنفيذ الوعود التي قطعتها للشعب الكُردي في كل أجزاء كُردستان بإقامة دولة كُردية مستقلة أيضاً، في مقابل الاستجابة لمصالح ومطالب الحكومة البريطانية السياسية والاقتصادية والعسكرية. فالنخبة الحاكمة العربية العراقية حينذاك لم تكن، كما يشار أحياناً، عميلة للمستعمر في بدايات تكوين الدولة العراقية، ولكنها كانت في كل الأحوال تحمل نفس الذهنية التي تربت عليها في إطار الدولة العثمانية، الذهنية الشوفينية والفردية وتسعى لممارسة سياسة الهيمنة على الآخرين، في الوقت الذي تطالب بالحرية لنفسها. ولكن من يطالب بالحرية لنفسه والهيمنة على الآخر عبر مساومات مع المستعمرين لا يصل إليها ولا يتمتع بها. لقد حاولت الحكومات العراقية المتعاقبة تقليص حجم التنازل للمستعمرين البريطانيين في مقابل الحصول على ولاية الموصل كلها ضمن الدولة العراقية، ولكنها كانت، وكذا الملك فيصل الأول، مستعدة لتقديم ما تريده بريطانيا من تنازلات في مقابل ذلك. خاصة وأنها بدأت تدريجاً تتحول إلى حكومة تمثل مصالح الفئات الإقطاعية والكومبرادور التجاري الجديد الذي بدأ ينمو في ظل الهيمنة وفي أعقاب فشل ثورة العشرين العراقية.

لعب الملك فيصل دوراً مزدوجاً، إذ كان مرة يحفز الحكومة على أن تطالب بالمزيد ولا تتراجع عن مطالبها، ومرة يؤكد للإنكليز بأنه يطالب الحكومة العراقية ويشجعها على الموافقة على ما تريده الحكومة البريطانية دون تأخير. وربما كان هذا الموقف يعبر في جوهره عن الصراع بين البقاء في السلطة وخدمة أولئك الذين جاءوا به إلى عرش العراق بعد أن طرد من سوريا، وبين حسه القومي في أن تبقى ولاية الموصل ضمن الدولة العراقية التي هو ملكها، وبين رغبته في أن يحقق للعراق بعض مصالحه وأن لا يتهم بالعمالة لبريطانيا والوقوف الكامل إلى جانبها، ولم يكن يهمه كثيراً موقف الشعب الكُردي من تلك القضية. وكانت بريطانيا تعرف هذا الدور وتلوح بورقة ولاية الموصل، وتذكره بوعوده لا على النطاق العراقي فحسب، بل وعلى النطاق العربي وفي ما يخص المسألة الفلسطينية أيضاً. واستطاعت في المحصلة النهائية أن تحقق ما سعت إليه، ونعني بذلك: جعلت الموصل جزءاً من العراق لكي تستطيع السيطرة على نفطه وموارده الأولية وأسواقه المحلية. ووقعت عقد امتياز الهيمنة على النفط في هذه المنطقة، ثم التوقيع على اتفاقية بقاء بريطانيا في العراق سنوات طويلة عسكرياً واقتصادياً وسياسياً.

وما تحقق لعرب العراق هو دمج ولاية الموصل، وليس الموصل وحدها، بالعراق، ولكن، في ذات الوقت، خسر الكُرد حقهم المشروع في إقامة دولتهم الوطنية المستقلة أو إدارة ذاتية التي وعدوا بها من جانب البريطانيين ونكثوا كعادة كل المستعمرين بعهودهم، في حين كان الوقت حينذاك مناسباً تماماً لقيام دولة كُردية تضم إليها كل أو أغلب بقاع كُردستان التي وزعت بين إيران وتركيا والعراق وسوريا. وهي المشكلة التي مرت عليها عقود كثيرة وما يزال الشعب الكُردي في هذه الأجزاء يدفع ضريبة كل تلك السياسات الاستعمارية بدماء أبنائه وبناته في كافة أجزاء كُردستان وما زال محروما من حلمه في إقامة دولته الوطنية المستقلة. لقد جاءت المساومة بين الحكام في العراق والحكومة البريطانية على النفط وولاية الموصل لصالح العرب في العراق ولكنها لم تكن في صالح الكُرد لا في العراق ولا في الأقسام الأخرى. وهي حقيقة لا بد لنا من الاعتراف بها لصالح فهم حقيقة ما كان يجري حينذاك

وما يفترض أن نشاطر به الشعب الكُردي ونسانده عندما يطالب بحقوقه المشروعة، بما فيها حقه في الانفصال وإقامة دولته الوطنية المستقلة، رغم أن الشعب الكُردي في العراق قد أقر بمحض إرادته، وفي ظل الظروف الدولية والإقليمية الراهنة، النظام الفيدرالي لإقليم كُردستان العراق في إطار الجمهورية العراقية الاتحادية. لا يستطيع الإنسان الواعي لحقوقه وحريته أن يطالب لنفسه بالحرية وينسى حرية الآخرين، فالحرية وممارسة حقوق الإنسان هي قضية واحدة في كل مكان، وليس هناك أفضل من ترك الشعوب تختار طريقها وسبل العيش المنفرد أو المشترك، سواء أتم ذلك الاختيار على أساس إقامة دولتين أم أكثر أم في دولة واحدة متعددة القوميات والأديان والطوائف وعلى أساس الحرية والديمقراطية والتعددية السياسية والمساواة والعدالة الاجتماعية.

## الفصل الرابع

# الكساد الأعظم ١٩٢٩-١٩٣٣ وحالة العراق الاقتصادية

عرفت هذه الفترة البداية الفعلية لاستخراج وتصدير النفط الخام العراقي بواسطة شركة نفط العراق في ضوء الامتياز الذي حصلت عليه في العام ١٩٢٤. وكانت بداية حصول العراق على موارد مالية من شركات النفط ابتداءً من العام ١٩٢٧، في حين أن التصدير الفعلي للنفط الخام بدأ في العام ١٩٣٤[٢٣٢]. ويبدو مفيداً البحث في عدد من النقاط التي كان لها التأثير المباشر على حياة المجتمع العراقي في تلك الفترة وما بعدها.

فعلى صعيد الوضع الاقتصادي عاش العالم الرأسمالي أزمة اقتصادية امتدت بين عام ١٩٢٠ و١٩٢١، ثم بدأت تنقشع تدريجاً حتى بدأ الانتعاش مجدداً خلال الفترة الواقع بين ١٩٢٤–١٩٢٨. وكانت بريطانيا قد تأثرت بالأزمة الاقتصادية، كما شملها الانتعاش أيضاً. وتجلى الانتعاش في توجيه الشركات الاحتكارية النفطية جزءاً من رؤوس أموالها للتوظيف في قطاع النفط الخام في العراق، وخاصة في عمليات التنقيب عنه، إضافة إلى تشجيع زراعة بعض المحاصيل كالقطن وتصدير المنتجات الزراعية، النباتية، ومنها التمور، والحيوانية، إلى الأسواق البريطانية. كما اتسعت استيرادات العراق من السوق البريطانية. وتعززت خلال هذه الفترة الروابط بين الاقتصاد البريطاني والاقتصاد العراقي على أسس من عدم التكافؤ من الناحية الموضوعية أولاً، وبسبب الفجوة الهائلة بين مستوى الاقتصاد في البلدين،

---

٢٣٢ محمد طارق شكر د. اقتصاديات الأقطار المصدرة للنفط "أوبك". بغداد. وزارة الثقافة والفنون. دار الرشيد للنشر. سلسلة دراسات ١٧٤. ١٩٧٩. ص ١٦٢.

وعلى مستوى طبيعة الشركات الاستغلالية البريطانية العاملة في العراق والراغبة في تحقيق أقصى الأرباح على حساب الاقتصاد العراقي.

ولكن الانتعاش الذي برز في حقل التجارة الخارجية وتنشيط الأسواق المحلية وزيادة عدد العاملين في مختلف النشاطات الاقتصادية وتحسن مستوى الإنتاج الزراعي وتطور نسبي في الإنتاج الحرفي وتحسين وسائل الإنتاج فيه لم يتواصل طويلاً، إذ أصيب العالم الرأسمالي في العام ١٩٢٩ بأزمة اقتصادية عامة وشاملة بدأت مع انهيار سوق البورصة الأمريكية في نيويورك في الرابع والعشرين من شهر تشرين الأول/ أكتوبر من العام ١٩٢٩. وقد أطلق على هذا التاريخ بيوم "الخميس الأسود"، "حيث بيعت في البورصة في هذا اليوم كميات هائلة من الأسهم والسندات التي تمثل أعظم رأسمال الشركات الكبرى. فهبطت أسعارها إلى الحضيض. وخسر ألاف الأفراد ثرواتهم ومدخراتهم في غضون ساعات قليلة"[٢٣٣]. وأدى هذا الانهيار إلى غلق عدد متزايد من البنوك أبوابه. فقد أغلق في العام ١٩٣٠ مثلاً ١٣٢٥ بنكاً، ثم ارتفع إلى ٢٢٩٢ بنكاً في العام ١٩٣١. أما في العام ١٩٣٢ فقد بلغ عدد البنوك التي أعلن عن إفلاسها في الولايات المتحدة الأمريكية ١٤٥٦ بنكاً.[٢٣٤]

لقد عرف العالم الرأسمالي خلال الفترة موضوع البحث ثلاث أزمات اقتصادية دولية حادة وشاملة، إذ ظهرت الأولى في عامي ١٩٢٠/١٩٢١، والثانية في الفترة ١٩٢٩–١٩٣٣، والثالثة في عام ١٩٣٧/١٩٣٨. وجميع هذه الأزمات اتسمت بخمسة مظاهر أساسية، وهي:

- انهيار الأسواق المالية.
- فيض الإنتاج وإغراق الأسواق بالسلع والكساد بسبب صعوبة تسويقها، ثم ينعكس ذلك على تراجع حركة الإنتاج.
- تدهور التجارة الدولية بسبب قلة الطلب على السلع.

---

٢٣٣ زكي، رمزي د. الاقتصاد السياسي للبطالة. عالم المعرفة ٢٢٦. الكويت. ١٩٩٧. ص ٣٢٠.

٢٣٤ المصدر السابق نفسه. ص ٢٣٠.

- تفاقم حجم البطالة ورمي المزيد من العمال على قارعة الطريق بسبب توقف أو تقليص الإنتاج أو الإعلان عن إفلاس الكثير من المنشآت الصناعية والشركات التجارية والخدمات، خاصة تلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى البنوك.
- تراجع الأجور والمدخولات الشهرية لنسبة عالية من السكان وتدهور مستوى معيشة الغالبية العظمى، وخاصة العائلات الفقيرة والكادحة، سواء أكان ذلك في الريف أم المدينة، وتقلص القدرة الشرائية والخشية من المستقبل.

وكانت الأزمة التي نحن بصدد الحديث عنها، أزمة ١٩٢٩–١٩٣٢، هي الأكبر من بين تلك الأزمات الأكثر شمولية والأكثر سوءاً والأطول عمراً والأعمق أثراً والأشد تدميراً في تاريخ الاقتصاد الرأسمالي العالمي، غذ أن الذاكرة الجمعية للعالم لا تزال تتحدث عنها باعتبارها حدثاً كبيراً وشاملاً وعم الخراب غالبية شعوب العالم، ولم يحقق الأرباح من كل ذلك سوى أولئك الرأسماليين الأكثر قدرة والأكثر استعداداً على مواجهة مثل هذه الأزمات الاقتصادية.

وإذا كانت هذه الأزمة قد بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية، فأنها شملت تدريجاً أوروبا كلها وعلى نطاق واسع، ثم امتدت لتشمل العالم كله، في ما عدا الاتحاد السوفييتي حينذاك، إذ كانت علاقاته بالعالم الرأسمالي محدودة جداً ويعيش ظروفه ومشكلاته الخاصة، وكانت الأزمة التي يعاني منها من نوع آخر خلال تلك الفترة، وبشكل خاص أزمة تفاقم دكتاتورية ستالين وفرضه أساليب القوة في معالجة المسألة الزراعية وإقامة المزارع الحكومية والتعاونية، أي السوفخوزات والكولخوزات على التوالي. ويمكن رؤية حقيقة مظاهر الأزمة العامة للرأسمالية في فتر ١٩٢٩–١٩٣٢ في عدد من المؤشرات بالنسبة لأكثر الدول الرأسمالية تقدما في العالم، إذ من شأن الجدول التالي توضح التراجع الكبير في حجم الإنتاج الصناعي في عدد من السلع الصناعية المهمة.

جدول يوضح الإنتاج السنوي للحديد الخام والفولاذ الخام والأسمنت

للفترة الواقعة بين ١٩٢٩–١٩٣٢ بملايين الأطنان

| الإنتاج | ألمانيا | بريطانيا العظمى | الولايات المتحدة |
|---|---|---|---|
| | ١٩٢٩ | ١٩٢٩ | ١٩٢٩ |
| | ١٩٣٢ | ١٩٣٢ | ١٩٣٢ |
| الحديد الخام | ١٣,٢ | ٧,٧ | ٤٤,٢ |
| | ٣,٩ | ٣,٦ | ٨,٩ |
| الفولاذ الخام | ١٦,٠ | ٩,٨ | ٥٧,٣ |
| | ٥,٦ | ٥,٣ | ١٣,٨ |
| الإسمنت | ٧,٠٣٩ | ٤,٧٦٥ | ٢٩,٣١٨ |
| | ٢,٧٩٥ | ٤,٣١٨ | ١٣,١٦٦ |

Quelle: Horst Hemberger Luty Maier Heinz Petrak Otto Reinhold Karl-Heinz Schwank. Imperialismus heute. Dietz Verlag . Berlin. 2. Auflage. 1965. S. 50.

وكل المعطيات المتوفرة تشير إلى أن الأزمة شملت بالأساس المواد الخام والسلع الصناعية، إذ أن استخدام الطاقة الإنتاجية على صعيد العالم الرأسمالي لم يتجاوز نسبة قدرها ٦٣٪ خلال الفترة الواقعة بين ١٩٢٩–١٩٣٣، وبالتالي هبط الإنتاج الصناعي إلى حوالي النصف خلال ذات الفترة. ولكن الأزمة التي ابتدأت بالبورصة المالية وشملت الإنتاج انتقلت إلى المشتغلين في مختلف فروع الاقتصادات الوطنية لتنشر البطالة في صفوفهم وعلى نطاق واسع. فالمعلومات كانت تشير إلى أن البطالة قد بلغت عموما ١٨٪. ولكنها كانت متباينة في شدتها من دولة إلى أخرى، وكانت قاسية جداً في أوروبا ومنها ألمانيا. فالمعلومات الرسمية المتوفرة تشير إلى الواقع التالي:

جدول يوضح واقع البطالة في ألمانيا في الفترة الواقعة بين ١٩٢٨–١٩٣٢ بالنسب المئوية

| العمالة | ١٩٢٨ | ١٩٢٩ | ١٩٣٠ | ١٩٣٢ | ١٩٣١ |
|---|---|---|---|---|---|
| نسبة العمال العاطلين | ٨,٤ | ١٣,١ | ٢٢,٢ | ٤٣,٧ | ٣٣,٧ |
| نسبة العاملين جزئياً | ٥,٦ | ٧,٥ | ١٣,٤ | ٢٢,٦ | ١٩,٧ |
| نسبة العاملين بدوام كامل | ٩٠,٤ | ٨٥,٢ | ٧٤,٥ | ٥٠,٦ | ٦١,٢ |

Quelle: Horst Hemberger، Luty Maier Heinz Petrak Otto Reinhold Karl-Heinz Schwank. Imperialismus heute. Dietz Verlag . Berlin. 2. Auflage. 1965. S. 50.

ونتيجة ذلك تراجع الدخل الشعبي الألماني بنسبة ٤٠٪ بين عامي ١٩٢٨ و١٩٣٢، وبنفس النسبة تراجع دخل العمال خلال ذات الفترة[٢٣٥].

ويمكن القول بأن الاقتصاد الرأسمالي العالمي قد عرف خلال فترة الكساد العالمي الوقائع التالية:

كتب الدكتور الراحل رمزي زكي بشكل صائب بصدد الموضوع ما يلي:

" ويكفي أن نعلم بأن الأزمة قد أدت إلى:

١. انخفاض الإنتاج القومي في البلدان الصناعية بنسبة تتراوح بين ٤٥–٦٠ ٪.

٢. حدوث بطالة على نطاق واسع تقدر بحوالي ١٠٠ مليون عاطل في مختلف بلدان العالم.

٣. إفلاس مئات الآلاف من الشركات الصناعية والتجارية والمالية.

٤. إن الدمار الذي حدث في السلع المنتجة خلال فترة الكساد الكبير يفوق قيمة الدمار الذي نتج عن الحرب العالمية الأولى طبقاً لتقديرات ميخائيل هدسون.

---

235 Horst Hemberger Luty Maier، Heinz Petrak Otto Reinhold، Karl-Heinz Schwank. Imperialismus heute. Dietz Verlag . Berlin. 2. Auflage. 1965. S. 57.

٥. انهيار قيم عملات ٥٦ بلداً رأسمالياً وحدوث تدهور بليغ في التجارة العالمية.

٦. انهيار نظام النقد الدولي"[٢٣٦].

وجدير بالإشارة إلى أن تنامي غضب الجماهير واحتجاجاتهم ومظاهراتهم ومسيراتهم الشعبية المطالبة بتحسين الأوضاع ومعالجة ظروف الأزمة والكف عن إلقاء عبء الأزمة الخانقة على كاهل الجماهير الشعبية الواسعة في البلدان الرأسمالية المتقدمة وعلى كاهل شعوب المستعمرات وأشباه المستعمرات قد أرعب الحكومات الرأسمالية وخشيت على مصالحها وحكمها فعمدت إلى استخدام العنف في مواجهة الحركات الشعبية العمالية والفلاحية وإلى مصادرة الحريات الديمقراطية والتجاوز الفظ على حقوق الإنسان، كما عمدت إلى الضغط على النقابات العمالية وتقليص دورها في الحياة الاقتصادية والعمالية. وبرزت بوضوح وفي ظل هذه الأزمة الطبيعة الاستبدادية للحكومات الرأسمالية حالما تعلق الأمر بالموقف من وجود الرأسماليين في الحكم أو حالما شعرت بوجود تهديد معين لمصالحها الاقتصادية وأرباحها. وكان هذا اختبار مباشر وفعلي للديمقراطية البرجوازية بالنسبة إلى عدد كبير من السكان، رغم أن تلك الحكومات لم تكن قادرة على مصادرة كل المنجزات السياسية التي كافحت من أجلها طوال عقود سابقة. إلا أن هذه الأزمة والسياسات التي مارستها البرجوازية الكبيرة فسحت في المجال وفي عدد غير قليل من البلدان إلى بروز مظاهر غير ديمقراطية واستبدادية وسياسات شوفينية وعنصرية ساهمت في توفير الأجواء المناسبة لظهور الفاشية في إيطاليا والنازية في ألمانيا والعسكرية في اليابان بشكل خاص وإلى تأييد واسع لمثل هذه الاتجاهات في عدد غير قليل من الدول الأوروبية وغير الأوروبية، وإلى محاولة رمي عبء الأزمة على عاتق الكادحين والمنتجين الفعليين من المجتمع.

ولكن كيف كان عليه الوضع في بريطانيا العظمى في ظل الأزمة الخانقة والكساد الكبير؟ وكيف كان عليه الوضع في العراق حيث كانت بريطانيا تفرض انتدابها باسم عصبة الأمم

---

٢٣٦ زكي، رمزي د. الاقتصاد السياسي للبطالة. عالم المعرفة ٢٢٦. الكويت. ١٩٩٧. ص ٣٢٤.

وسيطرتها التامة على العراق؟ وبالتالي، ما هي تأثيرات تلك الأزمة على الاقتصاد والمجتمع في العراق؟ وما هي تجلياتها على الواقع السياسي العراقي؟

رغم أن الأزمة قد وصلت إلى بريطانيا بوقت متأخر، أي في العام ١٨٣٠، بالمقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا حيث بدأت فيهما في العام ١٩٢٩، إذ أنهما عانيا أكثر من بقية الدول من هذه الأزمة، إلا أنها أنزلت بالاقتصاد والمجتمع البريطاني خسائر فادحة ومدمرة، بسبب عمق الأزمة التي حلت بها وشموليتها وتأثيرها المباشر على المستعمرات التابعة لها. وكلنا يعلم بأن الأزمة لم تترك بلدا في العالم، عدا الاتحاد السوفييتي، الذي كان تأثره محدودا بسبب ضعف علاقاته بالاقتصاد الرأسمالي العالمي حينذاك، ولكن هذا الواقع لم يترك الاتحاد السوفييتي بمنجى تام عن الآثار غير المباشرة للأزمة. كتب جوزيف شومبيتر عن شمولية الأزمة وشمولها للعالم كله يقول: "لم توجد أي منطقة محصنة من آثار أزمة العام ١٩٢٩، لأنها كانت أزمة صناعية وزراعية، فانطبقت آثارها السيئة على الجميع. وخُفّضت الدخول والمرتبات في جميع البلاد ولجميع الأفراد، إما بطريق غير مباشر، ناجم عن سقوط قيمة العملات، وإما بطريق مباشر بتخفيض الإنفاق الحكومي الذي اضطرت إليه الحكومات عندما انكمشت مواردها بنسبة تتراوح بين ٢٥٪ و٤٥٪ كما قدرت المؤسسة الألمانية للبحوث الاقتصادية. ولم يحدث قط في تاريخ الخمسين سنة الماضية أن تدهورت دخول الناس كما هوت في هذه الأزمة التي لم يبق على مرتبات الموظفين وذوي الدخول الثابتة والزراعيين، وهي الدخول التي من النادر أن تكون قد مست أو لم تمس على الإطلاق في الأزمات السابقة"[٢٣٧]. هكذا كانت أيضاً حالة بريطانيا بفعل هذه الأزمة الطاحنة. كما لاحظنا في الجدول السابق الخاص بإنتاج بعض السلع الصناعية في أكبر ثلاث دول صناعية حيث أشار إلى انخفاض كبير في الإنتاج في بريطانيا ابتداءً من العام ١٩٢٩/١٩٣٠ في ما يخص الحديد الخام والفولاذ الخام والأسمنت، إذ بلغ في الحديد الخام

---

٢٣٧ المصدر السابق نفسه. ص ٣٢٣/٣٢٤.

والفولاذ إلى حدود النصف تقريبا. ولكن لم يقتصر الانخفاض في الإنتاج على هاتين المادتين بل شمل جميع المواد تقريباً إذ تراجع الإنتاج العام إلى مستوى عام ١٨٩٦/١٨٩٧، وشهد إنتاج الفحم تراجعاً كبيراً وبلغ مستوى إنتاجه في العام ١٨٦١، وهبطت صناعة السفن البريطانية بمقدار ١١ ضعفا، أي أنها عادت إلى مستوى العام ١٨٤٣. وتجلت الأزمة في الإنتاج الزراعي وصعوبة تصريف سلعه بالأسواق الدولية مما تسبب في تدهور أسعاره بشكل عام إلى ٣٤٪ [٢٣٨]. ويورد الدكتور كمال أحمد مظهر، استناداً إلى عدد من المصادر، بصدد الأزمة في بريطانيا ما يلي: "وكانت مردودات الأزمة كبيرة بالنسبة لمختلف مجالات الحياة وجميع شرائح المجتمع في إنكلترا. فقد اضطر العديد من المعامل والمصانع والمصارف والمخازن إلى غلق أبوابها، كما أشهر عدد أكبر من التجار إفلاسهم. فقد عانت تجارة إنكلترا الخارجية في سنوات الأزمة من اختناق كبير. فأن قيمة تصدير الأقمشة الإنكليزية المعروفة مثلاً، تقلصت في العام ١٩٣٢ إلى ٣٦٥ مليون باون إسترليني بعد أن كانت تؤلف حوالي ٧٣٠ مليوناً في العام ١٩٢٩، وعانت خزينة الدولة من صعوبات كبيرة للغاية. كما فقد في ذروة أيام الأزمة كل واحد من أربعة عمال بريطانيين عمله نهائياً (حوالي ثلاثة ملايين عامل) فضلاً عن البطالة المقنعة التي عانى منها الكثيرون. أما من لم يفقد العمل فقد جرى تقليص أجوره بنسبة ٢٠٪. وجراء ذلك شهدت البلاد موجة من الإضرابات والمظاهرات ومسيرات كلن ينظمها العاطلون عن العمل وقد أطلقوا عليها "مسيرات الجياع"[٢٣٩].

- وكان لهذا الواقع البريطاني تأثيره المباشر وغير المباشر على الواقع العراقي، حيث بدأت الأزمة تصيب القطاعين الزراعي والتجاري مباشرة، كما أثرت على الإنتاج الصناعي

---

٢٣٨ أحمد، كمال مظهر د. صفحات من تاريخ العراق المعاصر. دراسات تحليلية. منشورات مكتبة البدليسي. بغداد. ١٩٨٧. ص ٩٦.

٢٣٩ المصدر السابق نفسه. ص ٩٦.

وبالتالي شملت بقية مجالات الحياة وخاصة قضايا التشغيل والخدمات الحكومية. ويمكن أن نلخص تأثيرات الأزمة على الاقتصاد والمجتمع العراقي في المؤشرات التالية:

- تدهور سريع في قيمة الصادرات العراقية، وخاصة بالنسبة للسلع الزراعية، إذ أن العراق كان وما يزال بلداً زراعياً بالدرجة الأولى رغم تخلف القطاع الزراعي فيه. كما تراجعت أسعاره كثيراً بسبب المنافسة الحامية في السوق الدولية. مع ضرورة الإشارة إلى أن السلع الزراعية كانت إلى حدود غير قليلة احتكاراً دولياً للسوق البريطانية والهندية. ويمكن أن متابعة هذا الواقع من الجدول التالي لتبيان قيمة صادرات العراق خلال فترة الأزمة العاصفة.

جدول بأثمان الصادرات العراقية للسلع الزراعية ومنتجات الثروة الحيوانية

خلال الفترة ١٩٢٧–١٩٣٣ (بآلاف الدنانير العراقية)

| السنوات | التمور | الشعير | القمح | الجلود | الصوف | الحيوانات | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٠٢٧ | ١٣٧٤ | ١٠٠٤ | ٨٣ | ٢٢١ | ٥٤٠ | ١٥٩ | ٣٣٨١ |
| ١٩٢٨ | ١٢٠٣ | ٥٢٦ | ٧٨ | ٣٢٥ | ٦٢٨ | ١٤٠ | ٢٩٠٠ |
| ١٩٢٩ | ١٤٠٧ | ٤١٣ | ١٣٠ | ٢٦٤ | ٥٩٢ | ١٥٤ | ٢٩٦٠ |
| ١٩٣٠ | ٧٩٣ | ١٨٥ | ٤٤٢ | ١٦١ | ٢٩٥ | ١٠٧ | ١٩٨٣ |
| ١٩٣١ | ٨٩٦ | ٤٥ | ١٣٨ | ١٣٦ | ٢٠٦ | ١٣٠ | ١٥٥١ |
| ١٩٣٢ | ٨٧٩ | ٢١٣ | ٦٣٠ | ٨٦ | ٩١ | ٤٩ | ١٩٤٨ |
| ١٩٣٣ | ٨٣٥ | ٢٠٧ | ٧٢ | ١٤٨ | ١٣٢ | ٧٤ | ١٤٦٨ |

قارن: حسن، محمد سلمان د. التطور الاقتصادي في العراق – التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي ١٨٦٤–١٩٥٨. الجزء الأول. الملحق الإحصائي. المكتبة العصرية. بيروت. ١٩٦٥. ص ٥١٨/٥١٩.

ومنه يستدل على أن أثمان صادرات السلع الزراعية العراقية قد تراجعت من ١٠٠ ٪ في العام ١٩٢٧ إلى ٤٣,٤ ٪ في العام ١٩٣٣. ويمكن معرفة مدى تدهور أسعار السلع الزراعية من مقارنة متوسط سعر الطن الواحد من التمور للموسم الزراعي ١٩٢٦/١٩٢٧ (١٥,١) دينار وسعره في الموسم الزراعي لعام ١٩٢٩/١٩٣٠ الذي بلغ ١٠,٤ دينار عراقي[٢٤٠].

وإذا ما ألقينا نظرة على تصدير القطن العراقي الذي أعتبر من المنتجات الصناعية الجديدة والمهمة والذي أبدت الشركات البريطانية اهتماماً بتعزيز توطينه في العراق والتوسع في إنتاجه وتصديره، سنجد مدى تأثير الأزمة على صادرات القطن العراق.

جدول يوضح تطور صادرات القطن العرقي خلال الفترة ١٩٢٩–١٩٣٣ بالطن المتري

| السنة | صادرات القطن (طن متري) |
|---|---|
| ١٩٢٨ | ١٢٣٠ |
| ١٩٢٩ | ١١٦٨ |
| ١٩٣٠ | ٧٨٧ |
| ١٩٣١ | ١٧٩ |
| ١٩٣٢ | ٦٦ |
| ١٩٣٣ | ١٨٨ |

قارن: لانكلي، كاتلين م. تصنيع العراق. مكتبة دار المتنبي. بغداد. ١٩٦٣. ص ١٠٥.

- وقد كانت خسائر العراق بسبب ذلك كبيرة جداً، وبشكل خاص بالنسبة للفلاحين وصغار المزارعين، مما دفع بعدد غير قليل منهم إلى ترك الريف والهجرة إلى المدينة والتي

٢٤٠ لانكلي، كاتلين م. تصنيع العراق. مكتبة دار المتنبي. بغداد. ١٩٦٣. ص ٦٩.

استثمرت فيما بعد أثناء وضع وتطبيق قوانين داوسن التي أشرنا إليها في مكان آخر من هذا الكتاب.

- وصاحب هذا الواقع تراجعاً ملموساً في أثمان صادرات العراق من الخارج، إضافة إلى اختلال التوازن بين قيمة الصادرات والاستيرادات لصالح الأخيرة مما أوجد عجزا مستمرا في الميزان التجاري العراقي وفي ميزان المدفوعات أيضاً. ويمكن للأرقام التالية أن توضح هذه العلاقة، علماً بأن أثمان الاستيرادات تتضمن ما كانت تستورده شركة النفط العراقية الأجنبية من معدات لصالح عمليات التنقيب عن النفط وغيرها.

جدول يوضح النسبة المئوية لقيمة المستورد والمصدر بين العراق

وكل من انكلترا والهند في الفترة ١٩٢٦–١٩٣٢

| | ١٩٢٦ | ١٩٢٩ | ١٩٣٢ |
|---|---|---|---|
| إنكلترا: | | | |
| المستورد منها للعراق | ٣٠,٨ | ٣١,٧ | ٣٤,٩ |
| المصدر إليها من العراق | ٢٣,٩ | ٢٠,٦ | ٣٧,٤ |
| الهند: | | | |
| المستورد منها للعراق | ٣٤,٣ | ١٦,٦ | ١٢,٤ |
| المصدر إليها من العراق | ١٩,٣ | ٢٢,٤ | ١١,٦ |

المصدر: النجار، عبد الوهاب حمدي. سياسة التجارة الخارجية في العراق.

ط ١. مطبعة الزهراء. بغداد. ١٩٦٨. ص ٨٨.

- وإذا ما دمجنا صادرات وواردات العراق من إنكلترا والهند سنجد حصول انخفاض فيهما مع بروز عجز واضح في الميزان التجاري العراقي لصالح بريطانيا والهند خلال الفترة

الواقعة بين ١٩٢٦–١٩٣٢ بلغ ٢٧٦,٣ ألف دينار عراقي[٢٤١]. وبسبب من مصاعب التمويل وضعف حالة الفلاحين وصغار الزارعين اقتصر استيراد المضخات على أصحاب الأموال من كبار ملاكي الأراضي الزراعية، ولكنها لم تتسع كثيراً في فترة الأزمة بسبب تراجع الرغبة في تطوير الزراعة وتراجع الإنتاج بسبب تقلص الطلب على السلع الزراعية. ومن مراجعة أرقام استيراد المضخات المائية سنجد أن عدد المضخات في المناطق النهرية قد بلغ ١٤٨١ مضخة في العام ١٩٢٨ وارتفع إلى ٢٠٣١ مضخة في العام ١٩٢٩[٢٤٢]، وإلى ٢١٥٠ مضخة في عام ١٩٣٤[٢٤٣]، أي بزيادة قدرها ١١٩ مضخة خلال خمس سنوات أو بمعدل سنوي قدره ٢٤ مضخة لا غير.

- وبسبب من تراجع حجم التبادل التجاري وتدهور حركة الأسواق المحلية أشهَرَ في العام ١٩٣٠ وحدها ١٦ تاجراً عراقياً معروفاً في بغداد الإفلاس، كما واصلت الصحف المحلية بعد ذلك بنشر حالات الإفلاس التي لم تنقطع طيلة فترة الأزمة[٢٤٤].

- إن تدهور حجم الإنتاج الزراعي، بسبب تراجع الطلب عليه، دفع بعدد غير قليل من الفلاحين وأصحاب الأراضي ترك المحاصيل الزراعية في الحقول دون حصادها، إذ كانت تكاليف حصادها أعلى بكثير من أسعار بيعها أو تكاليف خزنها، إضافة إلى هجرة عدد غير قليل منهم الريف صوب المدينة، رغم البطالة التي كانت متفشية في المدينة أيضاً، مما خلق مشكلات جديدة لسكان المدن وأطرافها.
- ولم يقتصر تأثير الأزمة على الإنتاج الزراعي، بل شمل أيضاً الإنتاج الصناعي، رغم صدور قانون يهدف إلى تشجيع إقامة المشاريع الصناعية ومنح إعفاءات عن استيراد

---

٢٤١ النجار، عبد الوهاب حمدي، سياسة التجارة الخارجية في العراق. مصدر سابق. ص٩٠.

٢٤٢ لانكلي، كاثلين م. التصنيع في العراق. مصدر سابق. ص ٨٥.

٢٤٣ الكاظمي، نصير سعيد (عزيز سباهي). الحزب الشيوعي والمسالة الزراعية في العراق. مصدر سابق. ص ١١٩.

٢٤٤ أحمد، كمال مظهر د. صفحات من تاريخ العراق المعاصر. مصدر سابق. ص ٩٩.

المعدات والمكائن لهذا الغرض. فخلال الفترة الواقعة بين ١٩٢٩ –١٩٣٣، ارتفع عدد المشاريع الصناعية، وهي في الغالب الأعم صغيرة أو متوسطة بالنسبة لظروف العراق حينذاك، من ٨ مشاريع إلى ٣٨ مشروعاً، كانت كلها في الصناعات الاستهلاكية الخفيفة وخاصة في السجاير، حيث بلغ عددها ١١ مشروعاً، و٤ مشاريع لإنتاج الطابوق وبين ١ إلى ٢ من المشاريع في كل من حلج الأقطان والدباغة وطحن الحبوب والطباعة والتقطير والجوارب واستخراج الزيوت النباتية والغزل والنسيج وصناعة معدات بسيطة للمكائن الزراعية وإنتاج الأحذية[٢٤٥].

- ونتج عن كل ذلك تراجعا شديدا في إمكانيات التشغيل وارتفاع عدد العاطلين عن العمل في الزراعة وفي الخدمات المختلفة، رغم التشغيل النسبي الذي انفتح على العراق من جراء بدء عمليات التنقيب عن البترول واستخراجه، وكذلك نشاط الموانئ العراقية والسكك الحديد.
- وبسبب الضائقة المالية وقلة إيرادات الدولة والنفط عمدت الدولة إلى تقليص عدد موظفيها بالفصل من الوظيفة، إذ شمل هذا مجموعة كبيرة من الموظفين والمستخدمين والعمال العاملين في أجهزة ومؤسسات الدولة. فالمعلومات المتوفرة تشير إلى أن إيرادات الدولة قد تراجعت في فترة الأزمة على النحو الآتي:

---

٢٤٥ لانكلي، كاثلين م. التصنيع في العراق. مصدر سابق. ص ٩٤/٩٥.

جدول بإيرادات الدولة من المحاصيل الزراعية ونسبتها إلى الضرائب الأخرى

للفترة بين ١٩٢٨/١٩٢٩–١٩٣٢/١٩٣٣

| السنة | إيرادات الدولة من المحاصيل الزراعية بالدينار العراقي | نسبتها إلى الضرائب المباشرة | نسبتها إلى مجموع الضرائب | نسبتها إلى مجموع الدخل العام |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٢٩/٢٨ | ١٠٤٦٢٦٧ | ٦٩,٨ | ٢٨,٤ | ٢٣,٥ |
| ١٩٣٠/٢٩ | ٨٨٩٣٩٢ | ٦٦,٠ | ٢٥,٢ | ٢٠,٦ |
| ١٩٣١/٣٠ | ٤٢٥٧٦٨ | ٤٨,١ | ١٥,٤ | ١٢,٢ |
| ١٩٣٢/٣١ | ٣٥٢٧٤٣ | ٤٤,١ | ١٢,٨ | ٨,٢ |
| ١٩٣٣/٣٢ | ٣٩٦٤٣٩ | ٤٧,٦ | ١٣,٨ | ٩,٤ |

قارن: – الكاظمي، نصير سعيد (عزيز سباهي). الحزب الشيوعي والمسألة الزراعية في العراق. مصدر سابق. ص ١٢٥.

– بطاطو، حنا. العراق. الكتاب الأول. مصدر سابق. جدول رقم (٦–٢). ص ١٣٣–١٣٥.

• ولا بد من الإشارة إلى أن إيرادات النفط كانت شحيحة للغاية إذ بلغ المتوسط السنوي لإيرادات العراق ٦٩١،٥٤٤ ديناراً عراقياً خلال الفترة الواقعة بين ١٩٢٧–١٩٣٠، ثم بلغ في أعوام ١٩٣١ و١٩٣٢ و١٩٣٣ المبالغ التالية على التوالي: ٤٠٠٠٠٠، ٥٧٨٠٠٠ و٧٤١٨٧٧ دينار عراقي. وهي مبالغ ما كان في مقدورها الاستجابة لمتطلبات الإعمار في العراق[٢٤٦].

٢٤٦ سليمان، حكمت سامي. نفط العراق. مصدر سابق. ص ١٣٦/١٣٧.

- تقلص كبير في أجور العمال ومرتبات الموظفين ومدخولات أصحاب المهن المختلفة، إضافة إلى إعلان إفلاس الكثير من التجار وأصحاب الحرف. وبلغت نسبة تخفيض المرتبات إلى نسبة تتراوح بين ٥–٨٪. وأشار الدكتور كمال أحمد مظهر إلى هذا الوضع بقوله " لذا ليس غريباً أن أطلق فلاحو الجنوب على فترة الأزمة الاقتصادية اسم "سنة اللوعة" وأن أطلق عليها فقراء كُردستان اسم "سالى گرانيەكە" (سنة الغلاء) رغم الانخفاض غير المعهود الذي طرأ على أسعار المواد الحياتية الأساسية"[٢٤٧]. وكان التخفيض الكبير في مدخولات أصحاب الدخل الثابت والكادحين، ومنهم الباعة الجوالة، كبيراً. فعلى سبيل المثال لا الحصر "لم يكن بوسع الباعة الدوارين المرتبطين مباشرة بالأوساط الفقيرة، سواء في الريف أو المدينة، أن يحصلوا ما يعادل ١٦ إلى ٣٢ فلساً في اليوم"[٢٤٨].
- وفي ظل هذه الأزمة سعت بريطانيا إلى نقل ملكية بعض المنشآت التي كانت ملكاً لبريطانيا إلى الحكومة العراقية مقابل تعويضات سخية، إذ كانت بريطانيا بأمس الحاجة إليها، كما قامت بإنشاء مبنى لمديرية الموانئ في وقت كان العراق يعاني من أزمة مالية خانقة، إذ كان هذا يساهم في إيجاد مورد مالي للبريطانيين في العراق.
- وقاد هذا الوضع إلى بروز هجرة عراقية إلى البلدان المجاورة بأمل الحصول على فرص للعمل وتأمين مورد مالي للعاملين وأفراد عائلاتهم.
- ورغم المصاعب الكبيرة التي حلت بالمجتمع العراقي بشكل عام، فأن جشع بعض التجار وأصحاب الأموال دفعهم إلى تنشيط المضاربة واحتكار السلع ومحاولة رفع الأسعار وتحقيق الأرباح على حساب السكان، وخاصة الكادحين منهم، رغم بقاء أسعار السلع الزراعية واطئة عموماً.

---

٢٤٧ لانكلي، كاثلين م. التصنيع في العراق. مصدر سابق. ص ٩٩.

٢٤٨ المصدر السابق نفسه. ص ٩٩

لقد هرست الأزمة الاقتصادية كادحي العراق وأشعرت قوى المعارضة بأهمية وضرورة تبني مشكلات الناس الاقتصادية والمعيشية والديمقراطية. ومن هنا جاء أيضاً تصاعد حركة المعارضة العراقية خلال الفترة بين ١٩٢٨–١٩٣٣، وتزايد عدد الإضرابات والمظاهرات المطالبة بتحسين الأوضاع المعيشية وتقليص الضرائب وتحسين خدمات الدولة وإيجاد فرص عمل جديدة للعاطلين. وكانت الأزمة الاقتصادية في هذه الفترة من بين العوامل المنشطة للحركة السياسية اليسارية التي ساعدت على توسيع مواقع الاتجاهات الفكرية والسياسية اليسارية والماركسية بشكل عام، كما كانت البدايات الفعلية للتفكير الجاد بتوحيد نشاط تلك الجماعات الماركسية التي برزت منذ العشرينات في مدن عراقية عديدة أو التنسيق ومن ثم تأمين وحدة عملها. وقد حاولت هذه الاتجاهات الفكرية والسياسية إلى فهم طبيعة المرحلة وإلى إجراء تحليل للأوضاع التي كانت تمر بها البلاد وأسباب الأزمة الخانقة والسبيل إلى حلها، إذ كانت الصحف المحلية تعكس تلك الاتجاهات بوضوح ملموس. وطرحت على جدول عمل المعارضة العراقية المصالح الحيوية للسكان ومشكلاتهم وأوضاعهم المزرية وقلة الخدمات الاجتماعية المقدمة لهم، بما فيها الخدمات الصحية والمياه الصالحة للشرب والخدمات التعليمية والنقل والمواصلات. وأعطت هذه الفترة دفعة قوية للحركة الوطنية العراقية، ولكنها حملت معها في الوقت نفسه مخاطر التطرف الحكومي وسلطات الاحتلال في التشديد من إجراءاتها المناهضة لقوى المعارضة والتجاوز الفظ على الدستور وتزوير الانتخابات وتشويه الحياة النيابية. وهو ما وقع فعلاً. كما تسنى للدولة وفي تلك الأجواء الاقتصادية والسياسية فرض معاهدة ١٩٣٠ التي اشرنا إليها في مكان آخر من هذا الكتاب بعد أن تسلم نوري السعيد، وهو من بين أبرز الضباط الشريفيين وأصدقاء الملك فيصل الأول، رئاسة الوزارة لتمرير المعاهدة بأي ثمن كان. كما أن فترة الأزمة الاقتصادية وسياسات الحكومة غير العقلانية أوجدت مناخاً قومياً جديدا يميل أكثر فأكثر نحو اليمين متأثراً بعدد من العوامل بما فيها كرهه للسيطرة البريطانية على العراق ورغبته في التخلص منها، وفي نفس الوقت خشيته من القوميات والأقليات

القومية الموجودة في العراق على وحدة الأراضي العراقية، بعد أن أصبحت الموصل جزءاً من العراق، بسبب بعض الحركات المطلبية العادلة التي كانت تبرز بين فترة وأخرى من تلك القوى، ومن بينها حركات الشعب الكُردي في كُردستان العراق وحركات الآشوريين. وقد كان لهذا الواقع تأثيراته السلبية اللاحقة على المناخ والحياة السياسية العراقية. كما أضيف إلى المشكلات القائمة قضية فلسطين والنشاط الصهيوني المتزايد المقترن بتأييد واسع من جانب الحكومة البريطانية وسلطات الانتداب على فلسطين.

لقد تراجع نشاط الأحزاب السياسية بعد الضربات التي وجهت لها في العام ١٩٢٩ بعد المظاهرات الاحتجاجية ضد السياسة البريطانية في فلسطين. وكانت هذه الحالة مناسبة جداً لتمرير السياسات البريطانية في العراق. ولكن هذه الحالة لم تستمر طويلاً، إذ سرعان ما سعت تلك الأحزاب إلى الاستفادة النسبية المحدودة من المجلس النيابي وإلى إعادة تقديم طلبات أعادة تأسيس أحزابها أو إعادة تنظيمها، كما ظهرت جماعات جديدة وانخرطت قوى من الأوساط المثقفة والشعبية في العملية النضالية، بمن فيهم العمال.

ففي العام ١٩٣٠ حل حزب الشعب برئاسة ياسين الهاشمي نفسه وأعاد تشكيله تحت اسم حزب الإخاء الوطني. وضم في عضويته رشيد عالي الگيلاني وحكمت سليمان، ومحمد زكي المحامي، ومحمد رضا الشبيبي، والسيد عبد المهدي المنتفكي، وعلوان الياسري، والحاج عبد الواحد سكر، ومحسن أبو طبيخ، وضياء يونس وجمال المفتي وعلي جودت الأيوبي وغيرهم. وقد أصدرت جريدة "الإخاء الوطني" التي طرحت شعراً متميزا حين كتبت تقول بأن الاستقلال يؤخذ ولا يعطى. وكانت لهذا الحزب فروع في البصرة والموصل والنجف. وأقام هذا الحزب تحالفاً مع الحزب الوطني برئاسة محمد جعفر أبو التمن. وقد وضع الحزبان على عاتقيهما مهمة معارضة مشروع معاهدة ١٩٣٠ والوقوف ضد الموافقة عليها من مجلس النواب، وكان هذا يعني الوقوف ضد إرادة فيصل الأول ومجموعة من الضباط الشريفيين والمندوب السامي البريطاني. علماً بأن تلك المجموعة من الضباط كانت قد التحقت بحزب العهد، كما انتقل إلى هذا الحزب تلك المجموعة من السياسيين التي

كانت تعمل قبل ذاك في حزب التقدم بعد انتحار رئيسه عبد المحسن السعدون وانتهاء عمل الحزب فعلياً. وكان من بين قادته هذه المرة نوري السعيد وجميل المدفعي وجعفر العسكري وجميل بابان وجميل الراوي وعبد الحسين الجلبي وإبراهيم الواعظ وفائق شاكر[٢٤٩]. ورغم تلك المقاومة تمّ إمرار المعاهدة في مجلس النواب وصادق عليها الملك. كما مارس الحزبان دوريهما، إلى جانب الدور المهم والبارز الذي لعبته جمعية أصحاب الصنائع برئاسة محمد صالح القزاز والقوى اليسارية[٢٥٠]، ومنها الجماعات الماركسية وجماعة الأهالي التي بدأت بالتشكل الأولي قبل ذاك، في تنظيم الإضراب العام في الخامس من شهر تموز/يوليو عام ١٩٣١. وساهم في هذا الإضراب القصابون وباعة الخضروات وأصحاب الأعمال الحرة والباعة وأصحاب وسائط النقل من سيارات وعربات وأصحاب المطاعم والفنادق والمقاهي ودور السينما والمراقص الليلية. وقد استمر هذا الإضراب أربعة عشر يوماً.[٢٥١] علماً بأن الحركة الشعبية التي ساندت المضربين كانت واسعة واتخذت مظهراً شعبياً عاماً وخاصة في العاصمة بغداد. وكان الإضراب قد تبنى مجموعة من المطالب المهمة التي جمعت بين المهمات الاقتصادية والسياسية، والتي كان التفاوض بشأنها يجري في غرفة تجارة بغداد مع ممثلي الحكومة، وهي:[٢٥٢]

---

٢٤٩ الجبوري، عبد الجبار حسن. الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي. مصدر سابق. ص ٧٤.

٢٥٠ يشير السيد عبّاس بغدادي في كتابه الموسوم "بغداد في العشرينات إلى أن السيد محمد صالح القزاز كان يملك مشغلاً يستخدم فيه حوالي ٣٠ عاملاً، وكانت له خصومة شديدة مع وزير الداخلية مزاحم الباججي الذي نفاه إلى مدينة عانة. راجع: بغدادي، عباس. بغداد في العشرينات. ط ١. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت. ١٩٩٨. ص ٢٣٨

٢٥١ الملاح، عبد الغني. تاريخ الحركة الديمقراطية في العراق. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت. ١٩٨٠. ص ٨٤.

٢٥٢ المصدر السابق نفسه. ص ٨٤.

١. إلغاء رسوم البلديات المستحدثة وتخفيف الرسوم القديمة.

٢. النظر في قضية العمال العاطلين.

٣. إلغاء قانون ضريبة الدخل الموضوع سنة ١٩٢٧.

٤. إطلاق سراح كافة الموقوفين في القطر من أجل حوادث الإضراب.

وكان الإضراب يعبر في مضمونه السياسي والاقتصادي والاجتماعي عن احتجاج قوى الشعب ضد المعاهدة التي كان التوقيع وبالتالي المصادقة الملكية عليها قد تمت قبل عام تقريباً من تاريخ الإضراب، وضد تردي الأوضاع المعيشية وتدهور أسعار المحاصيل الزراعية وتراجع أجور العمال ورواتب الموظفين والمستخدمين وضد تسريح العمال وارتفاع حجم البطالة في البلاد. ورغم المشاركة الواسعة في الإضراب التي شملت مدناً عديدة، وخاصة في بغداد والبصرة والمنتفك والألوية الأخرى، فأن الحكومة، وبتوجيه مباشر من سلطات الانتداب البريطاني، وجهت ضربات قاسية ضد المتظاهرين وضد القوى التي نظمت الإضراب والمظاهرات واعتقلت مجموعة منهم، كما عمدت إلى حل جمعية أصحاب الصنائع واعتقلت رئيسها. ثم حكمت المحاكم العراقية على مجموعة منهم، من بينهم يونس السبعاوي وعبد القادر إسماعيل وفائق السامرائي وخليل كنه وجميل عبد الوهاب وسليم زلوف وفاضل قاسم راجي بأحكام مختلفة تتراوح بين ثلاثة وستة شهور، كما رأت ساحة حسين جميل وعمر خلوصي.[٢٥٣]

وجدير بالإشارة أن هذا الإضراب كان بمثابة التتويج لسلسلة من الإضرابات العمالية التي وقعت في السكك وفي غيرها من أجل تحقيق بعض المطالب العمالية العادلة. وقد عبرت تلك الإضرابات عن وضع جديد نشأ في العراق منذ التوقيع على معاهدة ١٩٣٠ ومنذ البدء بتحقيق العراق لبعض الإيرادات النفطية، في وقت كانت بريطانيا تسيطر على مصادر

---

٢٥٣ المصدر السابق نفسه. ص ٨٥/٨٦.

النفط الخام وفق الامتياز الذي منح للشركات البترولية الدولية، في وقت كانت الأزمة تطحن الناس وتتسع المرارة والمقاومة للمحتلين.

- وتسجل أحداث هذه الفترة ظاهرتين مهمتين هما:

– تزايد نشاط جمهرة المثقفين والطلبة ومجموعات من العمال والنقابيين.

– تنامي التبلور في المواقف الفكرية والسياسية والمصالح الاقتصادية بين الفئات الحاكمة وقوى المعارضة، رغم حصول تبادل في المواقع أحياناً غير قليلة، إضافة إلى التشابك الذي كان ما يزال فاعلاً في المصالح بين تلك المجموعات من المعارضة التي بدأت منذ أو حتى قبل ثورة العشرين.

وهذا يعني أن الطابع الأكثر ثورية وجذرية والأكثر استمرارية في النضال والأكثر وعياً بمشكلات الناس اليومية ومصالحهم الاقتصادية بدأ يتغلغل إلى صفوف الحركة الوطنية العراقية، وبدأ في الوقت نفسه يضعف الجانب السلبي الذي كان يضعف وحدة النضال الشعبي، وأعني به الجانب الطائفي مثلاً، رغم وجود قوى كانت تسعى إلى إبقاء تلك الفرقة الطائفية في أوساط الشعب أو تستخدمه لأغراضها الخاصة. ولا شك في أن هذه الفترة كانت البداية في تبلور اتجاهات سياسية أخرى في العراق، وأعني بها الاتجاهات ذات النزعة والنبرة القومية المميزة وبين تلك التي تبتعد عن التشديد في هذا المجال ولكنها تربط بين القضايا القومية والوطنية.

- وفي هذا الإطار تبلورت تدريجا وعلى امتداد الفترة بين ١٩٣٠حتى الحرب العالمية الثانية وما بعدها ثلاث تيارات جديدة في الحركة الوطنية العراقية، وهي:

- حركة الماركسيين الأوائل التي لم تبق محصورة في بغداد والبصرة والناصرية، بل امتدت إلى مدن عراقية أخرى، والتي تشكل منها فيما بعد الحزب الشيوعي العراقي.

- حركة اليسار الديمقراطي العراقي الذي كان ملتحماً بهذا القدر أو ذاك مع التيار الأول، ثم تبلور تدريجاً في حركة جماعة الأهالي التي تشكلت منها فيما بعد جمعية الإصلاح الشعبي، ومن ثم الحزب الوطني الديمقراطي.

- وحركة القوميين العرب التي تشكل منها فيما بعد نادي المثنى ومن ثم حزب الاستقلال العراقي.

ويفترض أن نشير إلى أن نادي المثنى قد حل في أعقاب فشل حركة أيار–مايس ١٩٤١، وتأسس حزب الاستقلال في عام ١٩٤٦. وأسست المجموعة الرئيسية من العناصر التي كانت تعمل في نادي المثنى حزب الاستقلال فيما بعد.

وضم كل من الحزب الوطني، وبدرجة أقل، حزب الإخاء الوطني في صفوفهما أو جمعا حوليهما شخصيات من الحركات الثلاث المشار إليها بسبب كونهما كانا قد حصلا على شرعية العمل الحزبي القانوني وتبنيا قضايا وطنية عامة ومقبولة من قبل الآخرين.

ويبدو أن قوى من الأحزاب السياسية العلنية كانت تبدي باستمرار استعدادها للمشاركة في السلطة دون أن تجد مجالات فعلية لتغيير سياسات الحكم المساندة لبريطانيا أو تستطيع دعم مطالب الشعب بتحسين أوضاعه وتحقيق العمران المطلوب في البلاد. ولهذا كان التوجه صوب تشكيل نوادي ثقافية وجمعيات مكافحة الأمية أو غيرها بمثابة التعبير عن الرغبة في إيجاد منابر أخرى للعمل السياسي غير الأحزاب التي كانت قائمة فعلاً حينذاك. يضاف إلى ذلك الموسمية في نضال بعض الشخصيات الوطنية أو المزاج الخاص لبعضها الآخر والاستعداد لمساومة قد تعزز مع تجذر المطالب الشعبية التي حملها الشباب إلى الساحة السياسية العراقية. وقد لعب انقلاب بكر صدقي دوراً متميزا في تشديد التباين بين القوى السياسية وتعميق الفجوة بين الجماعات ذات الاتجاهات الوطنية وبين الجماعات ذات الاتجاهات القومية، على أن لا يفهم من هذا أن المجموعة الأولى لم تكن تلتزم بالقضايا القومية أو تناضل في سبيلها، أو أن المجموعة الثانية لم تكن تحس بالقضايا الوطنية أو تلتزم بها في تلك الفترة.

وإذ سيجري الحديث عن الجماعات الماركسية في فصل خاص، فأن البحث في جماعة الأهالي يمكن أن نتناوله في هذا المجال لارتباط هذه المجموعة بالحركة الانقلابية التي قام بها بكر صدقي العسكري العسكرية ومعه مجموعة من العسكريين والمدنيين. كما كان

بعض العاملين في مجموعة الأهالي من بين من شارك فيما بعد في بناء الحزب الشيوعي العراقي أو الحزب الوطني الديمقراطية أو حزب الاستقلال أو التحق بالفئة الحاكمة وأصبح جزءاً منها.

## الفصل الخامس

# الحياة السياسية والحزبية في الفترة ( ١٩٢١-١٩٣٢ )

تميزت الحياة السياسية العراقية طيلة سنوات هذه الفترة بحيوية كبيرة وبمشاركة متميزة ومتزايدة سنة بعد أخرى من جانب أوساط جديدة من أبناء الشعب، وبشكل خاص من المثقفين والطلبة ومجموعات من صغار الموظفين والمستخدمين والحرفيين والتجار وشيوخ العشائر، إضافة إلى مجموعات صغيرة من العمال والفلاحين، علماً بأن المجموعات المثقفة والطلبة والعمال والفلاحين قد تزايد وزن مساهماتها في أحداث معينة كالإضرابات أو الهبّات الفلاحية، كما تبلورت هذه المساهمات أكثر فأكثر في أعقاب الحرب العالمية الثانية بالقياس إلى الفترة التي سبقتها. وكذلك شاركت مجموعات من الضباط في النشاط السياسي، سواء تلك التي شاركت في الحركة العربية المناهضة للدولة العثمانية أم تلك التي انخرطت حديثا في الجيش العراقي الحديث التكوين. وعرفت هذه الفترة توترات سياسية وانقلابات عسكرية لأول مرة في حياة البلاد الجديدة وفي ظل الهيمنة البريطانية على العراق. وتحولت مواقع العديد من القوى السياسية وتغيرت مواقفها السياسية واصطفافها الفكري والسياسي، كما نزلت إلى الساحة السياسية فئات اجتماعية وأحزاب سياسية جديدة، وطرحت في هذه الفترة مهمات اجتماعية حديثة لم تطرح قبل ذاك، مثل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة وقضايا الأرض وحقوق العمال، إلى جانب المهمات الوطنية العامة، مثل مهمات الاستقلال الناجز والسيادة الوطنية الكاملة، بعد دخول العراق عصبة الأمم وإلغاء صك الانتداب على العراق وبدء تنفيذ معاهدة ١٩٣٠. وتميزت الحياة السياسية في هذه الفترة (١٩٢١–١٩٣٢) بالحركية والغنى في المضامين وأشكال وأساليب وقوى النضال، كان لها أكبر الأثر على طبيعة التناقضات ووجهة الصراعات اللاحقة وعلى اتجاهات تطور العراق من الناحيتين السلبية والإيجابية.

شهد العراق في سنوات ما قبل الحرب العالمية الأولى اتجاهاً سياسياً رئيسياً وأساسياً في أوساط المثقفين المتعلمين والعاملين في الحقول السياسية والاقتصادية والاجتماعية كان يطمح إلى الخلاص من الهيمنة العثمانية، وأن اختلفت مواقف القوى فيه وتوزعت على مجموعتين: إحداها كانت تسعى إلى الخلاص التام من الدولة العثمانية باعتبارها استعماراً تركيا مفروضاً على العراق وباقي الدول العربية الخاضعة بالقوة للهيمنة العثمانية، تلك الهيمنة التي بذلت أقصى الجهود من أجل تتريك المنطقة بأسرها وبضمنها العراق من جهة، وجماعة أخرى كانت تريد الحفاظ على العراق ضمن الدولة العثمانية "المسلمة"، خوفاً على فقدان الوحدة الإسلامية حتى من حيث الشكل والخشية من الوقوع تحت سيطرة "الكفار!" المسيحيين الإنكليز، مع ضرورة تمتع العراق بالحكم المستقل نسبياً أو الإدارة الذاتية من جهة أخرى. وإذا كان الاتجاه الأول قومياً عربياً إلى حدود ملموسة إذ لم يكن الوعي القومي، سواء العربي أم الكُردي قد تبلور حينذاك، فأن الاتجاه الثاني كان في الغالب الأعم دينياً إسلامياً متزمتاً، وكلاهما كان قد تأثر بشكل واضح بالاتجاهات الوطنية والقومية العربية والتأثيرات الدينية والسياسية المباشرة وغير المباشرة لحركات المعارضة السياسية في كل من إيران وتركيا. أما في فترة الحرب العالمية الأولى فكانت الجماعات السياسية في العراق قد انقسمت إلى اتجاهين ملموسين أحدها يرفض التعاون مع بريطانيا باعتبارها دولة أجنبية غير إسلامية أو استعمارية مسيحية "كافرة!"، وكانت تمثله في الغالب الأعم المؤسسات والقوى الدينية ومجموعات من شيوخ العشائر التي تأثرت كثيرا بمواقف وفتاوى شيوخ الدين. أما الاتجاه الثاني فكان يرى ضرورة التعاون مع بريطانيا وفرنسا ضد الدولة العثمانية المتحالفة مع ألمانيا من أجل الخلاص من الهيمنة العثمانية المتخلفة والقاسية على العراق وسكانه، وكانت القوى القومية الحديثة التكوين ومجموعات من المثقفين والمتعلمين والتجار هي المعبرة عن هذا الاتجاه. ومن حيث المبدأ كان التياران لا يتطلعان إلى أي شكل من أشكال الخضوع لهذه السيادة أو تلك بل من أجل حصول العراق على استقلاله الناجز. وقبل انتهاء الحرب العالمية الأولى وفي أعقابها تحول

الموقف المتباين في الاتجاهات السياسية لتلك الجماعات في العراق إلى مجموعة أولى كانت ترفض بأي حال الهيمنة البريطانية وتريد الاستقلال التام والناجز، ومجموعة ثانية كانت تجد أن لا مناص من التعاون مع بريطانيا وتأمين استمرار وجودها في العراق لحماية العراق من التفكك ومساعدته على التقدم، وبمعنى آخر: كانت إحدى المجموعتين تقف بحزم وبلا مساومة ضد الانتداب وترى فيه نكثاً للعهد البريطاني إلى الشريف حسين بن علي ولا تقبل بغير الاستقلال الناجز، وأخرى كانت ترى في الاحتلال البريطاني والانتداب فرصة لحصول العراق على الوحدة والاستقلال من خلال التعاون مع بريطانيا. وقد تبلور هذان الاتجاهان نسبياً في المجموعة التي شكلت الحكومة ووافقت على الانتداب وأيدت فيما بعد عقد المعاهدة العراقية–البريطانية، في حين قادت المجموعة الأخرى انتفاضة السليمانية وثورة العشرين وناهضت الوجود البريطاني في العراق، رغم التباين في الأهداف بين قوى انتفاضة السليمانية وقوى ثورة العشرين حينذاك. وفي هذا الأمر الحيوي اشتد الخلاف وتمايزت القوى وتوزعت على هذين الاتجاهين حتى بعد قيام الدولة العراقية الجديدة، رغم أن عملية التبلور والاصطفاف بين جماعات الاتجاهين لم تكن سريعة ولا تامة، بل كانت حتى نهاية الحرب العالمية الثانية متداخلة وينتقل بعضهم من موقع إلى آخر دون أن يشعر بتغيير قاطع في مواقفه أو تبدل في سياساته. ولا شك في أن قوى المجموعة الأولى قد توسعت بقوى جديدة واغتنت حركتها في مجرى النضال ضد الهيمنة البريطانية بمضامين سياسية واقتصادية واجتماعية وطنية وقومية جديدة، في حين غاص الاتجاه الثاني أكثر فأكثر وسنة بعد أخرى في عملية التعاون مع بريطانيا من مواقع عدم التكافؤ وتنفيذ إرادة الدولة المحتلة والمنتدبة على العراق وتأمين مصالحها في العراق على حساب مصالح الشعب والاقتصاد العراقي. ولا شك في أن الجانب الديني المحافظ وغير المتنور قد لعب دوره في رفض الوجود البريطاني خشية على مواقعه الدينية في أوساط المجتمع وخشية من الانفتاح الحضاري للسكان على الحضارة الغربية وما يمكن أن يحركها صوب بناء حياة أفضل والخلاص من التخلف الاجتماعي والغوص في الغيبيات والبدع المضرة بحياة الناس.

بادرت قوى المعارضة السياسية في أعقاب قيام الدولة العراقية، ورغم عدم وجود دستور ينظم الحياة السياسية في البلاد، إلى تقديم طلبات لتشكيل التنظيمات السياسية التي كانت تريد من خلالها تأمين مجموعة من المسائل الجوهرية في الحياة السياسية العراقية وفي نشاط قوى المعارضة، التي كانت قبل ذاك قد تلقت ضربة قوية، بسبب فشل ثورة العشرين وفقدانها لبعض مواقعها ولبعض القوى التي شاركتها في الثورة، وهي:

أ. الخروج من حالة التراجع التي فرضتها عملية تشديد الهيمنة البريطانية على العراق بعد فشل حركة الانتفاضة في السليمانية وثورة العشرين والشعور بفقدان المواقع التي كانت للمعارضة في بعض مناطق العراق المهمة.

ب. العمل من أجل فرض الحياة الحزبية والنشاط السياسي المنظم على سلطات الاحتلال البريطانية والحكم الملكي الجديد وعلى حكومة النقيب عبد الرحمن الگيلاني الموالية لسياسة بريطانيا في العراق دون تحفظ.

ج. تنظيم القوى السياسية الطليعية في البلاد وتأمين وحدة النضال ضد السياسات التي كانت تسعى بريطانيا إلى فرضها على العراق وضد اللوبي البريطاني في العراق.

د. تأمين الاستفادة الواعية من اتجاهات العمل المشترك وبذور الوحدة الوطنية التي نشأت بين الفصائل العراقية المختلفة، وخاصة بين الطلائع العلمانية للمناهضة للتمييز القومي والديني والطائفي.

هـ. تحديد الأهداف الأساسية التي تناضل من أجلها القوى السياسية العراقية المنضوية في تلك الأحزاب وجعلها أداة للدعاية والتحريض وتأمين أعضاء جدد فيها.

و. تأمين تعبئة أوساط واسعة من جماهير الشعب وراء تلك الأهداف والشعارات، وخاصة تلك التي تمس سيادة العراق واستقلاله وحرية سكانه ومصالحه الحيوية والتصدي لمحاولة فرض المعاهدة التي كانت تعمل بريطانيا على فرضها على العراق والتي لم تكن تختلف كثيراً عن بنود لائحة الانتداب، بل تتجاوزها كثيرا في غير صالح العراق ومستقبله السياسي والاقتصادي.

ز. تقلص فعلي في نفوذ المؤسسات والقوى الدينية على الحياة السياسية وعلى الأحزاب السياسية التي تشكلت في هذه الفترة لصالح الخط العلماني، رغم ما تضمنه الدستور الجديد من تأكيد كون دين الدولة الرسمي هو الإسلام.

في الثاني من تموز / يوليو ١٩٢٢ صدر "قانون الجمعيات" وبموجبه فسح في المجال لتقديم طلبات تشكيل الأحزاب والجمعيات الخيرية وغيرها في العراق. وقد بادرت عدة مجموعات في أوقات مختلفة من هذه الفترة إلى تقديم طلبات تشكيل أحزابها السياسية منذ أوائل عام ١٩٢٢، وهي:[٢٥٤]

* الحزب الوطني العراقي: قدمت مجموعة من الشخصيات السياسية العراقية التي اتخذت مواقف مناهضة للاحتلال البريطانية طلباً لتشكيل الحزب الوطني العراقي في الثامن من آذار/مارت ١٩٢٢، ورغم عدم الإجابة من جانب وزارة الداخلية، تقدمت المجموعة بالطلب ثانية بتاريخ ٢٩ تموز / يوليو من نفس العام. وضم الحزب في قيادته في التقديم الثاني السادة: محمد جعفر أبو التمن، بهجت زينل، محمد مهدي البصير، عبد الغفور البدري، حمدي الباچچي، مولود مخلص، أحمد الشيخ داود. وكانت الهيئة التأسيسية للحزب قد تكونت من محمد جعفر أبو التمن (السكرتير العام)، بهجت زينل، محمد مهدي البصير أحمد الشيخ داود وعبد الغفور البدري. وكان جعفر أبو التمن لولب هذه الحركة والحزب وقائدها الفعلي. وكان مقر الحزب في بغداد. وقد حصل الحزب في ١٩٢١/٨/٢ على الموافقة من وزارة الداخلية. وبهذا يكون الحزب الوطني العراقي هو أول حزب يحظى بالموافقة رسمياً في الدولة العراقية. وقد توقف نشاط الحزب عملياً بعد تشكيله بفترة قصيرة بسبب معارضته لعقد اتفاقية طويلة الأمد من بريطانيا. وفي العام ١٩٢٨ عاد الحزب إلى العمل السياسي ولكن بعد انسحاب أعضاء قياديين منه أو مجيء شخصيات أخرى إليه. ولا

---

٢٥٤ راجع بصدد تأسيس الأحزاب للفترة ١٩٢١ – ١٩٣٠ وما بعدها كتاب:

الجبوري، عبد الجبار حسن. الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي ١٩٠٨–١٩٥٨. بغداد. دار الحرية للطباعة. ١٩٧٧. ص ٥٨ –٩٤.

بأس أن يشار هنا إلى أن يوسف سلمان يوسف (فهد) كان عضواً في هذا الحزب وكان معتمد الحزب في الناصرية منذ تأسيسه حتى تقديمه للمحاكمة بعد أن أصدر بياناً باسم شيوعي. وقد دافع عنه وتبناه محمد جعفر أبو التمن.

* حزب النهضة العراقية: قدم قادة هذا الحزب الجديد طلباً رسمياً على وزارة الداخلية في أوائل آب / أغسطس ١٩٢٢ وتمت الموافقة في ١٩/أب / أغسطس ١٩٢٢. وضم الحزب في قيادته السيد محمد الصدر وأمين جلبي چرچفچى والشيخ أحمد الظاهر، ومهدي ألبي، وأصف قاسم آغا، وعبد الرسول كبة والشيخ محمد رضا الشبيبي والشيخ محمد باقر الشبيبي والسيد گاطع العوادي وعبد الرزاق الأزري وغيرهم، وكان مقر الحزب في الكاظمية. وبعد تشكيل هذا الحزب مباشرة تم الاتفاق مع الحزب الوطني العراقي على تقديم مذكرة مشتركة على الملك يطالبونه فيها بتشكيل حكومة وطنية كفوءة. رفض الملك عملياً تحقيق هذا المطلب، وقرر المندوب السامي البريطاني اعتقال ونفي بعض قادة الحزبين إلى جزيرة هنجام. ثم أعيدوا إلى بغداد بعد فترة من ذلك. واصل هذا الحزب بعد تغييرات عديدة في قيادته على العمل السياسي، ولكن توقف عن العمل في العام ١٩٢٩.

* الحزب الحر العراقي: تقدمت مجموعة من الشخصيات السياسية المؤيدة للوجود البريطاني في العراق وبخلاف الحزبين السابقين المعارضين، بطلب تأسيس حزب سياسي باسم الحزب الحر العراقي. وكان على رأس هذا الحزب المؤيد لوزارة عبد الرحمن النقيب السادة: توفيق الخالدي، وكان وزيراً للخارجية، وعبد المجيد الشاوي وفخري جميل، وزيرين بلا وزارة، وصلاح بابان، وحسن غصيبة، ويوسف رزق الله غنيمة، وجميل صدقي الزهاوي، وطه ياسين، وصدر الدين الشواف، وداود النقيب، إضافة على رئيس الحزب محمود النقيب. وكان هذا الحزب من مؤيدي الاتفاقية العراقية البريطانية التي وقعت أخيراً وصودق عليها في العام ١٩٣٠.

* حزب الأمة: تقدم السيد داود السعدي، وشفيق نوري السعيدي، وعلي محمود الشيخ علي، وعبد الهادي الظاهر، وعبد العزيز ماجد، ونصرت الفارسي، ومحمود خالص، وأحمد

القشطيني، وقاسم العلوي بطلب إلى وزارة الداخلية في أوائل تموز / يوليو ١٩٢٤ لتأسيس حزب الأمة، وكان معتمدهم السد داود السعدي. ولكن أهمل الطلب بسبب تدخل سلطة الاحتلال البريطانية، ثم أجيز الحزب في آب من نفس العام. وأصبح على رأس الحزب الشيخ أحمد الداود، ومعتمد الحزب داود السعدي، وإسماعيل الصفار وعبد الرزاق الرويشدي نائبين للرئيس، وناجي السويدي وأنطوان شماس ويوسف إلياس أعضاء في الهيئة الإدارية للحزب.[٢٥٥]

* حزب التقدم: تأسس هذا الحزب بمبادرة من عبد المحسن السعدون، الذي كان حين التأسيس رئيساً للوزراء، أي في العام ١٩٢٥. وقد ضم الحزب إليه مجموعة من الشخصيات السياسية العراقية البارزة المشاركة في وزارات تلك الفترة ومنهم السادة: أرشد العمري وتوفيق السويدي ومحسن أبو طبيخ، وكاطع العوادي، وفخري الجميل،، وإبراهيم يوسف، وأمين زكي ومحمد سعيد عبد الواحد. وبعد أن أصبح توفيق السويدي رئيساً للحزب واختلفت وجهات النظر، انشطر الحزب إلى مجموعتين، مجموعة واصلت العمل وأخرى التحق بحزب العهد العراقي برئاسة نوري السعيد. أصدر الحزب جريدة التقدم والتي توقفت بعد فترة وجيزة من إصدارها وبعد انتحار عبد المحسن السعدون.[٢٥٦]

* حزب الشعب: أسس هذا الحزب السيد ياسين الهاشمي ومعه كل من الشيخ أحمد الداود، ومحمد رضا الشبيبي، وفخري جميل، ورشيد الخوجة، ونصرة الفارسي، وسعيد الحاج ثابت، وإبراهيم كمال ومزاحم الباججي وغيرهم. وكان الهدف من هذا التأسيس هو معارضة الحكومة التي ترأسها عبد المحسن السعدون وضمان ممارستها سياسة وطنية. وقد تأسس هذا الحزب في العام ١٩٢٥ وتحت شعار" الإخلاص، التضامن، التضحية". لم

---

٢٥٥ فندي، عبد الكريم. الحياة الحزبية في العراق. الخريطة السياسية العهد الملكي. الحلقة الثانية. دراسات ديمقراطية. عراق الغد. ٦ تموز/ يوليو ٢٠٠٣.

٢٥٦ المصدر السابق نفسه.

يكن هذا الحزب في المعارضة باستمرار و بل شارك أعضاء منه في وزارات تشكلت لاحقاً. وانتهى الحزب في شباط/فبراير ١٩٢٨، إذا قام رئيس الحزب ياسين الهاشمي بتشكيل حزب جديد في العام ١٩٣٠ باسم "حزب الإخاء الوطني".

* حزب العهد العراقي: وافقت وزارة الداخلية بتاريخ ١٤ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٣٠ على طلب مجموعة من الشخصيات السياسية العراقية المتعاونة والمؤيدة لوزارة نوري السعيد الأولى التي كانت تقف إلى جانب التعاون التام مع بريطانيا، وهي الوزارة التي وافقت على التوقيع والمصادقة على اتفاقية ١٩٣٠، كما وافق هذا الحزب عليها. وأبرز وجوه هذا الحزب هم السادة: إبراهيم الواعظ، وعبد الرزاق الرويشدي، وعبد الرزاق منير، وعبد العزيز السنوي، وصادق البصام، ونجيب الراوي، وعبد الهادي الجلبي وصلاح بابان وغيرهم.

* حزب الجمعية الوطنية: وافقت حكومة عبد المحسن السعدون على إجازة هذا الحزب بتاريخ ١٩٢٨/٥/٨، وضم إليه السادة: محمد مهدي كبة، وصادق البصام وصادق حبة، وعبد الغفور البدري، وعلي محمود الشيخ علي، وعبد العزيز ماجد وعلاء الدين النائب. وكان هدف الحزب استقلال البلاد وإقامة علاقات خارجية متكافئة وضمان سياسات في صالح المجتمع. وقد التحق أغلب أعضاء هذا الحزب بالحزب الذي اسسه محمد جعفر أبو التمن في العام ١٩٢٨.

* حزب الاستقلال العراقي: تأسس هذا الحزب في الموصل في الأول من أيلول / سبتمبر ١٩٢٤. وكان على رأس الحزب السادة: آصف قاسم آغا، ومكي الشربتي، ومحمد صدقي سليمان، والدكتور جميل دلالي، وسعيد الحاج ثابت،، وإبراهيم عطار باش، والدكتور محمد محفوظ وعبد الله الحاج علي الفاروقي و وشريف الصابونجي.[٢٥٧] وكان الهم المركزي لهذا الحزب ونضاله قد توجه صوب جعل ولاية الموصل جزءاً من العراق وليس جزءاً من

---

٢٥٧ المصدر السابق نفسه.

الدولة العثمانية أو الدولة التركية الجديدة. وانتهى نشاط هذا الحزب عملياً بعد إلحاق الموصل في العراق في العام ١٩٢٦، ثم انتهى الحزب في العام ١٩٢٨. ومن المفيد الإشارة إلى أن اسم هذا الحزب قد ظهر مرة أخرى في أعقاب الحرب العالمية الثانية حيث تشكل حزب الاستقلال من قوى قومية من الموصل أيضاً وعلى رأسهم محمد صديق شنشل، إضافة على قوى أخرى من غرب بغداد، مثل فائق السامرائي.

* جمعية الدفاع الوطني: وقد تشكلت في العام ١٩٢٥، وكان الهدف هو إلحاق الموصل بالعراق. وكان من ضم الوجوه البارزة في هذه المجموعة السادة: أحمد الفخري، وحبيب العبيدي، وأرشد العمري، وأمين الجليلي، وعبد الأحد عبد النور، وإبراهيم كمال وغيرهم. وكان أحمد الفخري رئيس المجموعة. والغريب بالأمر أن هذه الجمعية اعتبرت كل مواطن من الموصل هو عضو فيها بهدف تعبئة أكبر قدر من الناس للضغط على سلطة الاحتلال البريطانية لاعتبار الموصل جزءاً من الدولة العراقية.

* الحزب الوطني العراقي: وهو حزب تأسس في الموصل ولا يرتبط بالحزب الوطني الذي تأسس في بغداد بقيادة محمد جعفر ابو التمن. تأسس الحزب الموصلي في العام ١٩٢٥ ووقف على رأسه كل من عبد الله ياسين، وعبد الله العمري، ومجيد العمري، باش عالم، وأحمد الجلبي وغيرهم. وكانت أهداف الحزب تتلخص في الدعوة إلى استقلال ووحدة العراق والدفاع عن قضية الموصل. [٢٥٨]

وحين يتابع الإنسان أسماء الشخصيات السياسية العراقية في مرحلة العقد الثالث من القرن الماضي سيلاحظ وجود ظاهرتين، وهما:

١. إن أسماء الكثير من الشخصيات السياسية تتكرر في أكثر من حزب واحد وأن عملية تبادل في المواقع جارية دون أن يبرز حاجزاً عالياً بينهم أو بينهم وبين المشاركة في الوزارات المختلفة التي كانت تتشكل حينذاك.

---

٢٥٨ المصدر السابق نفسه.

٢. بدء بروز تباين في جبهة القوى الحاكمة وجبهة المعارضة و ولكنها لم تكن شديدة الوضوح بل البداية التي تفاقمت واستقطبت في العقدين اللاحقين.

كان الحزبان الأول والثاني هما امتدادٌ للتكتلات السياسية التي ظهرت في سنوات العقد الثاني وساهمت في تفجير ثورة العشرين وخاصة الحزب الوطني العراقي برئاسة محمد جعفر أبو التمن، إضافة إلى تلك المجموعات التي كانت في حزب النهضة.

ومن الجدير بالإشارة إلى أن أهداف هذين الحزبين السياسية لم تكن تختلف عن بعضهما، إذ جرى التركيز فيهما على مسألة الاستقلال والسيادة الوطنية وتجاوز عقد معاهدة بريطانية ورفض الانتداب على العراق وزيادة دور الحكومة العراقية في الحياة السياسية، إضافة إلى ضمان الحريات الديمقراطية والحقوق الأساسية للشعب العراقي. والاختلاف بينهما كان يبرز في طبيعة القوى التي شكلت هذين الحزبين، إذ كان لحزب النهضة ارتباطات دينية واضحة، بسبب تشكله في النجف وتأثير شيوخ الدين عليه وحصوله على تأييد ملموس من قوى العشائر في المنطقة، في حين كان الحزب الآخر أكثر علمانية في مواقفه وسياساته والقوى التي تعمل في قيادته، رغم أنه لم يخسر تأييد شيوخ الدين أو قوى عشائرية معينة أيضاً. وبسبب تقاربهما من حيث الأهداف العامة تشكلت لجنة عليا من الحزبين برئاسة السيد محمد الصدر لتأمين صياغة مواقفهما المشتركة إزاء مهمات تلك الفترة والتي تجلت في المذكرة التي قدمت إلى الملك فيصل الأول بمناسبة مرور سنة واحدة على اعتلائه العرش، والتي قدمت من قبل محمد جعفر أبو التمن إلى الملك حينذاك والتي تضمنت ما يلي:

"حيث أن الشعب تطلع بعد اعتلاء جلالتكم العرش وإعلان استقلال العراق، إلى تأسيس حكومة دستورية وانتخاب مجلس نيابي لآجل وضع مسودة قانون أساسي، إضافة إلى تأسيس هيئة تشريعية يكون الوزراء مسؤولين أمامها بموجب العرف المعمول به لدى الحكومات الدستورية وحيث أن هذه الوعود لم يتم الوفاء بها، فقد تحمل الشعب أنواع الشرور، نتيجة إدارة سيئة هيمن النفوذ البريطاني عليها. خلافاً لروح الاستقلال

وتبني البريطانيين سياسة فرق تسد وغير ذلك من نشاطات لا قانونية قد تؤدي إلى تحطيم الشعب ورغم كل الشكاوى التي قدمت إلى جلالتكم وإلى سلطات حكومية عليا، فلم تلق شكاوى الشعب أذناً صاغية. لقد تم استبدال موظفين جيدين بآخرين هم أدوات بأيدي المستشارين. إن هذه النتيجة، وبعد انتظار طويل تسببت في خيبة أمل الشعب وقلقه إذا استمر سوء الإدارة والسياسة. إن الشعب مضطر إلى عرض قضيته المؤسفة عليكم ويطالب بالإصلاحات، وأن أحدها سقوط الوزارة التي هي أكبر العوامل في عدم تحقيق طموحات الناس وفي استمرار الاضطرابات، التي لا تحمد نتائجها. وبما أن المجلس التشريعي لم يؤسس بعد وحيث أن للشعب الحق في المراقبة المباشرة على أعمال الوزراء، فإن الحزبين، الحزب الوطني وحزب النهضة يعتبران أن من واجباتها التقدم بالطلبات التالية:

١. وقف كافة النشاطات المذكورة، وخاصة (ما ذكر أعلاه).

٢. تأسيس حكومة، يتصف أعضاؤها بالإخلاص والمقدرة وتضمن للشعب انتهاء الاضطرابات.

أن لا يتم التوقيع على أية معاهدة وأن لا يتم الدخول في أية مفاوضات لحين انعقاد مجلس نيابي دستوري، ينتخب أعضاؤه بحرية.

(التوقيع) جعفر أبو التمن – السكرتير العام "[٢٥٩].

وقد خاض هذان الحزبان في عام ١٩٢٢، عام التأسيس وبعد حصولهما على إجازة عمل رسمية من وزارة الداخلية، معركة سياسية قاسية اقترنت بتحركات سياسية في بغداد وحركات فلاحية في الفرات الأوسط أدت إلى سحب إجازة الحزبين من جانب سلطات الاحتلال البريطانية والمندوب السامي السير برسي كوكس بعد فترة وجيزة، رغم إجازتهما

---

٢٥٩ التميمي، خالد د. محمد جعفر أبو التمن. دراسة في الزعامة السياسية العراقية. بالأصل رسالة دكتوراه. دار الوراق للدراسات والنشر. دمشق. ١٩٩٦,١٧٠/١٧١.

الصادرة عن الحكومة العراقية، وأبعاد أغلب المؤسسين إلى خارج العراق، إذ كانت طبخة المعاهدة العراقية – البريطانية ما تزال قيد التحضير.

وفي الوقت الذي تم تأسيس هذين الحزبين أقدمت حكومة عبد الرحمن النقيب الگيلاني، وبدعم مباشر من المندوب السامي البريطاني، على تشكيل حزب سياسي يدعم الحكومة القائمة ويؤيد مشاريعها، وخاصة دعمه توقيع معاهدة جديدة كان يراد فرضها على العراق من جانب سلطات الاحتلال البريطانية. وقد تأسس هذا الحزب في عام ١٩٢٢ أيضاً برئاسة السيد محمود الگيلاني، وهو أبن السيد عبد الرحمن الگيلاني رئيس الوزراء حينذاك. كما ظهرت في حينها ومن جديد جماعة حزب العهد التي كانت قد شكلت حزبها قبل ثورة العشرين. وضم الحزب في حينها نوري السعيد وياسين الهاشمي وجميل المدفعي وغيرهم. وكانت المجموعة الأخيرة تتبنى عملياً عقد معاهدة عراقية – بريطانية، ولكنها كانت تختلف مع الحزب الحاكم في بعض جوانبها ومع قوى المعارضة في جوانب أخرى. وخلال تلك الفترة بذلت الجهود لإقامة حزب واحد من خلال دمج حزب النهضة بحزب العهد، إلا أن هذا لم يتم بإصرار الحزبين على بقاء المركز في النجف بالنسبة لحزب النهضة وبغداد بالنسبة لحزب العهد. وجدير بالإشارة إلى أن هذه التكتلات المبكرة كانت تساهم في بلورة التمايز في الأهداف والمواقف اللاحقة بين الجماعات السياسية العراقية والتي توضحت أكثر فأكثر في مجرى النضال في سنوات العقد الثالث وخاصة في نهاياته. ثم كانت القطيعة الفعلية بينهما في نهاية هذه الفترة.

- لقد تبلورت التناقضات والصراعات في هذه الفترة في عدد من المسائل الجوهرية بين قوى المعارضة العراقية وبين قوى الاحتلال البريطاني والحكومات العراقية المتعاقبة التي تم تشكيلها والتي كانت تمثل بشكل ملموس ومتباين نسبياً مصالح بريطانيا، مع تباين في مواقف الأفراد في تلك الحكومات، مما كان يدفع بعض المخالفين لتلك السياسات إلى الاستقالة من هذه الوزارة أو تلك، دون أن يترك هؤلاء أثراً كبيراً، ولكن

لم يكن دون تأثير معين، على إرادة فرض ما تريده سلطات الاحتلال البريطانية، وأهمها:

- الانتداب البريطاني على العراق وعقد معاهدة عراقية بريطانية تحل محل الانتداب بعد رفعه عن العراق.
- تأمين حصول بريطانيا والدول المتحالفة معها على امتياز التنقيب عن النفط واستخراجه وتصديره عبر شركات النفط الدولية الاحتكارية.
- وضع دستور عراقي مدني مناسب يؤمن مصالح بريطانيا في العراق مع تشريع قوانين تسمح لها بضمان وجودها ومواقعها القوية في العراق عبر المعاهدة.
- إقامة المؤسسات والتشكيلات التي تضمن فيها بريطانيا التأييد لوجودها ومصالحها في العراق.

وكانت تحركات الحزب الوطني وحزب النهضة على نحو خاص مناهضة لهذه الاتجاهات، مما دفع سلطات الاحتلال إلى تشديد الضربة ضد هذين الحزبين. فكانت الضربة التي تلقاها هذان الحزبان موجعة وأضرت بالعمل السياسي في العراق وأوجدت المناخ المناسب لإمرار المعاهدة التي كانت غالبية النخبة السياسية حينذاك تعارضها، في حين أبقت على من كان يؤيدها ويدعم تأييد تلك الاتجاهات، بما فيها توقيع تلك المعاهدة التي اعتبرها الشعب العراقي فيما بعد على أنها معاهدة اغتصاب أو حتى استرقاق في مضامينها فرضت على الشعب بقوة السلطة التنفيذية وسلطة الاحتلال البريطانية في العراق، وأنها غير عادلة ومخلة بالاستقلال والسيادة الوطنية.

- إن مطالعة أهداف الأحزاب الوطنية المعارضة سيجد المتتبع لتلك الفترة ثلاث حقائق أساسية مهمة تعبر عن طبيعة التناقضات والصراعات السياسية في تلك الفترة وعن الهموم التي كانت تحملها الطلائع السياسية وتسعى إلى معالجتها لصالح الشعب، وهي:
- إن الأهداف الأساسية التي رفعتها القوى السياسية المعارضة حينذاك كانت تركز على الجانب السياسي الوطني العام، أي على الاهتمام بقضية الاستقلال والحرية

والديمقراطية، وهي مسائل جوهرية وأساسية دون أدنى ريب. وهو أمر جديد بالنسبة لهذه القوى. إذ أن هذه الفترة بدأت تشهد ولأول مرة تطوراً جديداً لبعض الأحاسيس الوطنية المشتركة التي يجتمع عندها المواطنون العراقيون الجدد وليس رعايا الدولة العثمانية، وهي أحاسيس حديثة العهد تماماً ولم تكن موجودة قبل ذاك. وسبب تأخر هذا الإحساس بالوطنية العراقية المشتركة يكمن في غياب الدولة العراقية وغياب البرجوازية الوطنية التي يرتبط نشاطها بالصناعة والحداثة الإنتاجية واستخدام تقنيات أكثر حداثة من التقنيات السابقة، وبالتحولات البطيئة جداً في العلاقة بين مالك الأرض والفلاح. فالفترة الجديدة اقترنت بقيام دولة عراقية جديدة، وهي التي لعبت دورها في تنشيط هذا الإحساس الوطني المشترك بين العراقيين في مختلف مناطق الاحتلال البريطاني في العراق. إلا أن هذه العملية التي بدأت في تلك الفترة لم تتبلور بسرعة واحتاجت إلى سنوات لاحقة ارتبطت بنمو البرجوازية الوطنية واتساع قاعدة البرجوازية الصغيرة وفئة المثقفين والمتعلمين والطلبة، إضافة إلى الطبقة العاملة. وكان الملك فيصل الأول يشكو دوماً من حقيقة غياب الشعور بوجود شعب واحد وحس وطني واحد لدى السكان العراقيين. إذ كتب يقول: "إن البلاد العراقية من جملة البلدان التي ينقصها أهم عنصر من عناصر الحياة الاجتماعية ذلك هو الوحدة الفكرية والملية والدينية، فهي والحالة هذه مبعثرة القوى، منقسمة على بعضها، يحتاج ساستها أن يكونوا حكماء مدبرين، وفي عين الوقت أقوياء مادة ومعنى، غير مجلوبين لحسيات أو أغراض شخصية، أو طائفية، أو متطرفة، يداومون على سياسة العدل والموازنة، والقوة معاً، على جانب كبير من الاحترام لتقاليد الأهالي، لا ينقادون إلى تأثرات رجعية، أو إلى أفكار متطرفة تستوجب رد الفعل"[٢٦٠]. ولا شك في أن هذه الظاهرة التي رآها سلبية، بسبب تعدد القوميات والأديان والطوائف والآراء ..الخ، يمكن ويفترض أن تكون ذات أهمية كبيرة وإيجابية أيضاً إذا وجد بين الحكام الفعليين من هم عقلاء

---

٢٦٠ الأزري، عبد الكريم. مشكلة الحكم في العراق. مصدر سابق. ص ٢.

وديمقراطيون. وهو ما غاب عن البلاد حتى في زمن فيصل الأول وإلى حدود غير قليلة. وغياب الحس الوطني المشترك أمر طبيعي ومنطقي، إذ لا يمكن أن ينمو هذا الحس في فراغ، بل يرتبط نموه بصورة عضوية بتلك المستلزمات التي تستوجب ظهوره وتطوره، ومنها الدولة الواحدة المشتركة والمصالح المشتركة والنشاط الاقتصادي المشترك والتطور التقني والصناعي ووجود البرجوازية والعمل الأجير والسوق المشتركة، إضافة إلى النضال المشترك، على سبيل المثال لا الحصر.

- وأنها لم تتطرق إلى المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي كان يعاني منها المجتمع، وهي بالتالي لم تعبر عن حقيقة الوضع المعيشي المتردي للجماهير حينذاك، وبالتالي فهي لم تهتم بقضايا العدالة الاجتماعية، ولم تكن مصالح الشعب حينذاك تتجاوز القضية السياسية، أي الاستقلال السياسي، بالنسبة لهذه القوى. وهذا الواقع ناجم عن طبيعة العلاقات الإنتاجية التي كانت سائدة في العراق، علاقات الإنتاج شبه الإقطاعية التي كانت تعيق تطور القوى المنتجة وتعيق تطور الوعي الوطني والاقتصادي والإحساس بغياب العدالة عن المجتمع بفعل التداخل بين العلاقات القبلية والعلاقات الإقطاعية، فشيخ العشيرة، الذي هو رب القبيلة وحاميها وراعي شؤونها والمتحدث باسمها والمقرر لعلاقاتها وسلمها وحربها، هو نفسه يمارس الاستغلال على الفلاحين من أفراد العشيرة. لذلك لم يكن غريباً أن لا تتجلى القضايا الاقتصادية في تلك البرامج أو اتجاهات النضال الأولى.

- وأنها عبرت في بعض أهدافها عن قضية التعاون والانفتاح على العالم العربي والدول المجاورة في علاقاتها الخارجية. وكان في هذا جزء من الإحساس بالجانب القومي الجديد في العراق ومن قبل جماعات معينة وليس كل الشعب العراقي.

وهذه الظاهرة تعبر في واقع الأمر عن حقيقة أو طبيعة القوى التي كانت تقود العملية السياسية حينذاك، سواء تلك التي كانت في السلطة أم تلك التي كانت في المعارضة. فالقوى التي كانت في السلطة عبرت عن مصالح فئات معينة من التجار "الچلبيه" الذين ارتبطوا خلال فترات سابقة بمصالح الشركات التجارية البريطانية مثلا أو بعض أشراف أو

"سادة" المدن ومن كبار ملاكي الأراضي الزراعية أو بعض الموظفين الحكوميين وجملة من الضباط الشريفيين المنحدرين من عوائل غنية. ولم يكن يختلف في هذا الأمر بالنسبة إلى قوى المعارضة كثيرا. فالقيادات السياسية لقوى المعارضة تكونت أيضاً من مجموعات من التجار الوطنيين الذين لم تنقطع علاقتهم بملكية الأرض الزراعية والعقار وشيوخ الدين وشيوخ العشائر وأصحاب الأراضي التي رفضت أو قاومت الاحتلال البريطاني من منطلقات متنوعة، إضافة إلى بعض المثقفين والموظفين في أجهزة الدولة الذين كانوا في أوضاع مالية حسنة عموماً ولا يشكون من حالة الفقر أو العوز التي كانت عليها حالة الغالبية العظمى من السكان. وكانت هذه المواقع الاجتماعية تساهم بدورها في صياغة تلك المهمات. ولم يكن الاستقطاب الطبقي حاداً أو ملموسا بين تلك القوى التي كانت في السلطة أو تلك التي كانت في صف المعارضة، بل كانت المصالح الذاتية والعائلية لعدد كبير من السياسيين من جهة، والمصالح الوطنية العامة من جهة أخرى، هي التي تحدد المواقف والسياسات لفترة غير قصيرة إلى أن تبلورت مواقع ومصالح وقوى الفئات الاجتماعية تدريجاً وفي فترات لاحقة. وكانت الخشية الملموسة لدى القوى الوطنية قد تبلورت حينذاك في المنافسة التي تعرضت لها تجارتها من جانب الشركات البريطانية وبالتعاون مع بعض الجماعات التي أيدتها وخاصة القوى التي أيدت وساندت الوجود البريطاني في العراق دفاعاً عن مصالحها، ومن بينهم في الغالب الأعم بعض العوائل العراقية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر عائلة النقيب عبد الرحمن الگيلاني، أو بعض العراقيين اليهود من أصحاب الأعمال والأموال وليس المواطنين العراقيين اليهود بشكل عام. كما تبلورت في الموقف من المعاهدة التي كانت تريد عقد الامتيازات النفطية وتحميل العراق أعباء مالية ترفضها القوى الوطنية. ومن هنا يفتقد المتتبع لأوضاع تلك الفترة شعارات تنم عن إحساس واضح بحالة الجماهير المعيشية في إطار التيارات الوطنية التي ظهرت خلال النصف الأول من العقد الثالث أو حتى نهاية هذا العقد، ومنها قضايا الفلاحين أو الحياة المعيشية المتردية لصغار المنتجين

الذين واجهوا المزاحمة لسلعهم من السلع الأجنبية المستوردة في الأسواق المحلية التي كانت قد بدأت لتوها تتشكل وطنياً.

ولكن هذا الواقع لم يستمر طويلاً، إذ أن التيارات الفكرية القومية والدينية والوطنية العامة كانت تصطدم تدريجاً بالواقع القائم وحالة السكان المتردية، وبالتالي لعبت تلك المشكلات المتفاقمة دورها في تحريك الفكر وفرضت التعامل معها، إذ أنها كانت مرتبطة بحالة الغالبية العظمى من سكان العراق ومؤثرة مباشرة على مستوى معيشتهم وظروف عملهم. فمن بين أوساط العائلات العراقية التجارية والحرفية والموظفين الميسورين والأسر الدينية والمثقفين برزت اتجاهات اجتماعية جديدة كانت قد تأثرت بالفكر البرجوازي الديمقراطي الحر الذي نقلته الصحافة المصرية والسورية وغيرها من جهة، وبأحداث العالم السياسية ذات الخلفية أو الأرضية الاجتماعية التي كانت ترد إلى العراق عبر طرق مختلفة بما فيها ميناء البصرة أو إيران أو أوروبا، ومنها الحركة المشروطية في إيران في بداية القرن العشرين (١٩٠٦م)، أو الحركة الكمالية في تركيا (١٩٠٨)، أو ثورة ١٩٠٥ في روسيا ثم ثورتي شباط وأكتوبر في عام ١٩١٧ في روسيا، أو الثورة الألمانية في عام ١٩١٨. ويورد الدكتور كمال أحمد مظهر بعض الأدلة على تأثير أفكار ثورة أكتوبر على الحركة الثورية في العراق في عامي ١٩١٩ و١٩٢٠ فيقول: "فبالنسبة للعراق مثلاً ذكرت سكرتيرة الشؤون الشرقية في دار الاعتماد البريطاني گيرترود بيل في وقت مبكر أن جميع قطاعات الشعب بدأت تتحدث عن أنباء ثورة أكتوبر. أما سون الذي كان عام ١٩١٩ حاكماً سياسياً في السليمانية فقد ذكر في رسالة سرية خاصة بعثها إلى الحاكم العام البريطاني آرنولد ولسن، ذكر بأسف واضح "أن الناس هنا أخذوا لسوء الحظ يتفهمون أفكار البلاشفة"[٢٦١].

---

٢٦١ أحمد، كمال مظهر د. حقائق أخرى عن مؤتمر شعوب الشرق. في مجلة "آفاق عربية". العدد ١٢. آب ١٩٧٦. بغداد. ص ٩٢.

وكانت هذه الاتجاهات الفكرية والسياسية الجديدة في العراق قد انتبهت إلى عدد من المسائل المهمة التي غابت لأسباب موضوعية وذاتية وبحدود ملموسة عن القوى الوطنية التي رفعت شعارات الدفاع عن الاستقلال والسيادة الوطنية، وأعني بذلك الاهتمام بقضايا الفقراء والمعوزين والفلاحين المعدمين من أبناء المجتمع، بقضايا فقراء الريف وبمظاهر الظلم والاستغلال والجور التي كانت تتعرض لها غالبية الفلاحين من جانب الإقطاعيين، أو الضرائب القاسية التي كانت تفرض على الناس في مختلف المجالات الاقتصادية، إضافة إلى الموقف من حق المرأة في التعليم ومن الحريات العامة في البلاد. وأدخلت هذه الاتجاهات الجديدة نفحة اجتماعية جديدة في الحياة السياسية العراقية وطرحت مجالاً جديدا أو خلفية اجتماعية جديدة للحوار والنضال الوطني السياسي، وأعني بها المشكلات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية. وقد بدأ هذا الاتجاه في أعقاب تشكيل الدولة العراقية، وبشكل خاص في الربع الثاني من العقد الثالث من القرن العشرين إذ أثمرت عن تشكيل مجموعة صغيرة من هؤلاء في منتصف هذا العقد تقريبا، والذي أطلق عليه فيما بعد بالتيار الماركسي، رغم أن الجماعات التي كانت في صف هذه القضايا لم تكن كلها ماركسية، بل معظمها ذات اتجاهات يسارية عامة. ولم يكن بروز هذا الاتجاه الجديد خروجاً عن المألوف بل فرضته حقيقة الأوضاع في العراق، سواء أكان ذلك في الريف حيث التناقض والصراع بين الإقطاعيين والفلاحين، رغم ضبابية هذا الصراع بسبب العلاقات القبلية والأبوية التي كانت تغلف العلاقات الإقطاعية من جهة، وواقع المصالح البريطانية الجديدة في العراق وبروز مواقع جديدة لتجمع العمال، إضافة إلى مصاعب صغار المنتجين من كسبة وحرفيين، حيث فرضت أوضاعهم بروز مطالب محددة طَرَحها أو عبَّر عنها الفكر الجديد، إضافة إلى انتشار حالة البطالة بين عدد كبير من سكان العراق من جهة أخرى. ولنا في تراث العراق الكثير من المواقف المهمة والحيوية من مسالة العدالة الاجتماعية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر،

انتفاضة وثورة الزنج في العهدين الأموي والعباسي[٢٦٢]، وحركة القرامطة في عراق العهد العباسي[٢٦٣]، أو حتى في مأثور الأقوال لعدد كبير من شيوخ الدين والسياسة في العراق على امتداد تاريخه الطويل، ومنها على سبيل المثال لا الحصر عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وأبو ذر الغفاري وعمر بن عبد العزيز والحلاج. . .الخ.[٢٦٤]

ويبدو ضروريا أن نشير هنا إلى ظاهرة سلبية شهدها تاريخ العراق في العهود السابقة، ظاهرة السلوك والصراع الطائفي للحكام وانعكاساته على بقية الطوائف والديانات في العراق والتي تجلت من جديد وبشكل ما في أعقاب فشل ثورة العشرين في تحقيق ما كان قادتها يسعون إليه. ولكن هذه الثورة نجحت في الدفع باتجاه التخلص من الحكم البريطاني المباشر على العراق وفرض إقامة دولة عراقية جديدة. في هذه الفترة تبلور بشكل واضح تيار ديني شيعي لدى المؤسسة الدينية الشيعية وجمهرة واسعة من شيوخ الدين الشيعة يهدف إلى إبعاد أتباع المذهب الشيعي عن المساهمة في وظائف الدولة العراقية التي اعتبرها شيوخ الدين الشيعة على أنها حكومة بيد السنة. كما أن مجموعة من السياسيين الشيعة، وليس كلهم، قد ذهبوا إلى تشكيل حزب النهضة الشيعي عملياً والذي رفض الانفصال عن النجف ونقل مقره على بغداد وأصر في البقاء في النجف حيث كان وما يزال مقر الحوزة

---

٢٦٢ يمكن العودة إلى عدد كبير من المصادر في هذا الصدد، ومنها مثلاً:

- السامر، فيصل د. ثورة الزنج. مكتبة المنار. بغداد. دار أحياء التراث العبي. بيروت. ١٩٧١.
- عُلَبي، أحمد. ثورة الزنج وقائدها علي بن محمد. دار الفارابي. بيروت. ١٩٩١.

٢٦٣ يمكن العودة إلى عدد كبير من المصادر في هذا الصدد، ومنها مثلاً:

- غالب، مصطفى د. القرامطة بين المد والجزر. دار الأندلس. بيروت. بدون تاريخ.
- زكار، سهيل د. أخبار القرامطة. دار حسان. دمشق. ١٩٨٢.
- بزون، حسن. القرامطة بين الدين والثورة. مؤسسة الانتشار العربي. بيروت. لبنان. ١٩٩٧.
- اللاذقاني، محي الدين د. ثلاثية الحلم القرمطي. مكتبة المدبولي. القاهرة. ١٩٩٣.

٢٦٤ راجع في هذا الصدد ما نسب إلى علي بن أبي طالب كتاب نهج البلاغة. شرح محمد عبده. مؤسسة الأعلمي. بيروت. ١٩٩٣. وشرح أبن أبي الحديد. مؤسسة الأعلمي. بيروت. ١٩٩٥.

الدينية الشيعية. وفي ضوء ذلك تعذر توحيد الحزب مع حزب العهد. وقد عمق البريطانيون هذا النهج بسبب الثورة التي انطلقت من المناطق التي أغلبية سكانها من الشيعة وقادتها من شيوخ الدين الشيعة، وبالتالي سارعوا إلى الاعتماد على الشخصيات السياسية المنتمية للمذهب السني بوضوح، مما ساهم في خلق شرخ غير مبرر في الواقع السياسي الجديد بين الشيعة والسنة بحيث أصبح ينظر إلى الحكومة وكأنها سنية وإلى المعارضة وكأنها شيعية، رغم مشاركة بعض الشيعة في الحكومات المتعاقبة. ولكن ميزان القوى السياسية كان يميل لصالح القوى السنية. وهي إشكالية تفاقمت في أوساط النخب الحاكمة وعلى ممارسات الحكام وأجهزة الدولة ولكنها لم تتجلى تماماً في سلوك وتصرفات وعلاقات الناس ببعضهم الآخر.

إن الضربة التي توجهت للأحزاب الوطنية المعارضة من خلال منعها من العمل قد أوجدت، بالرغم من الجهود البريطانية المضادة، أربعة اتجاهات متفاعلة ومتبادلة التأثير في العمل السياسي، أولها السعي من جديد إلى إعادة تشكيل ونشاط الأحزاب الممنوعة، سواء أكان ذلك بنفس الأسماء السابقة أو بأسماء أخرى، والتي بدأت في العام ١٩٢٤، أي في مرحلة الصراع حول إقرار الدستور العراقي. وبرز الاتجاه الثاني في بدء بعض الجماعات بتنظيم الحلقات الصغيرة الأدبية والاجتماعية ذات الخلفية أو الأرضية السياسية، وهو الذي لم ينتبه له المستعمرون في بداية الأمر. وكان على رأسه بعض الطلبة والمعلمين وصغار الموظفين والحرفيين. أما الاتجاه الثالث فقد تبلور في النشاط اليومي العام من خلال خوض معركة تشكيل المجلس التأسيسي وقضايا الانتخابات أو من خلال فعاليات أقطاب المعارضة خارج المجلس النيابي العراقي بعد تشكله، إذ أن نقاط الصدام البارزة، مثل موضوع الانتداب والمعاهدة العراقية – البريطانية وامتياز النفط الخام والقانون الأساسي (الدستور العراقي) والمجلس التأسيسي وقضايا الحريات الديمقراطية والتدخل الفظ للسلطات البريطانية في شئون الحكومات العراقية المتعاقبة وتأثيرها المباشر على مواقف الملك فيصل الأول، كانت كلها مسائل ملتهبة ومؤثرة على الحياة السياسية العراقية،

خاصة وأن أقطاب المعارضة سعوا إلى عدم إبقاء المعركة في داخل مجلس النواب أو بين الحكومة ومجلس النواب، بل بين الحكومة والشعب. أما الاتجاه الرابع فقد تبلور من خلال تطور نشاط البرجوازية المحلية، وخاصة الصغيرة منها، وكذلك من خلال بروز بعض المنشآت الصناعية أو تطور عدد العاملين في السكك الحديد والموانئ العراقية أو في غيرها من المشاريع، أي في ظهور حركة نقابية جديدة لأصحاب المصالح الصغيرة والعمال في العراق، والتي انتعشت بوضوح في نهاية العقد الثالث من القرن العشرين (١٩٢٩) وساهمت مع الأحزاب السياسية المعارضة في مواجهة سياسات الحكومات العراقية المتعاقبة وسلطات الاحتلال البريطانية. وكان الإيجابي في كل ذلك هو التفاعل الملموس بين كل تلك الاتجاهات في العمل لتصب في النضال المناهض للهيمنة البريطانية، رغم المناورات التي كانت تمارسها سلطات الاحتلال من خلال بث الفرقة والنزاع في صفوف المعارضة، والعمل على كسب بعضهم إلى جانب أهدافها ومواقفها السياسية، وكذلك من خلال وضع بعض قوى المعارضة في مواقع السلطة وتسليمهم حقائب وزارية، أو إبعادها عن الحياة السياسية بأساليب وأدوات وإجراءات مختلفة.

ولا شك في أن المؤسسات الدينية وشيوخ الدين والمناصرين لهم لعبوا دوراً مهماً في إعاقة خطط سلطات الاحتلال البريطانية فترة غير قصيرة أو من خلال إجبارها على تغيير بعض مشاريعها أو التخفيف من رغباتها في فرض الهيمنة الكاملة على العراق. وقد كانت لفتاوى الشيخ مهدي الخالصي دور ملموس ضد سلطات الاحتلال، كما سحب بيعته للملك فيصل الأول بعد أن تكونت له قناعة شخصية بأن الملك فيصل لا يمارس السياسات التي وعد بها ولا يلتزم بالعهود التي قطعها على نفسه أمام الشعب العراقي. فعلى سبيل المثال لا الحصر سعى الشيخ الخالصي إلى مقاطعة تلك الانتخابات التي كان يراد منها إقامة مجلس تأسيسي موال لبريطانيا يأخذ على عاتقه المصادقة على مشروع الاتفاقية الذي وُضع في العام ١٩٢٢، إذ أصدر فتوى تعتبر المشاركة بالانتخابات "حرام" بموجب "الشرع

الإسلامي والقرار ألإجماعي للمسلمين"[٢٦٥]. وعلى إثر ذلك أُبعد الشيخ الخالصي مع ولديه وبعض الوجوه الأخرى المساندة له عن العراق إلى الهند في محاولة من سلطات الاحتلال للتخلص منه، بعد أن عجزت عن ثنيه عن مواقفه السياسية في هذا الصدد. وكانت شخصيات دينية أخرى غير قليلة في مناطق أخرى من العراق تشاركه الموقف وتعطي دفعاً مهماً للحركة السياسية العراقية. ولكن السلبي في هذه القضية أن شيوخ الدين، ومنهم الخالصي ذاته، لم يكن منطلقهم القضية الوطنية والهيمنة الأجنبية بقدر ما كانت خشيتهم الكبيرة والفعلية من حركة التحرر الاجتماعي والتنوير الديني الذي فرضه وجود قوى وشركات أجنبية في العراق. وقد فتح الوجود البريطاني في العراق على أنقاض الوجود العثماني المظلم نافذة واسعة على الحضارة الغربية والتقدم ودخول نسمات جديدة تغير الأجواء الخانقة التي كان يعيش في ظلها المجتمع العراقي. لقد كانت خشيتهم كبيرة على مواقعهم الدينية والاجتماعية في أوساط المجتمع العراقي، إذ أن أي تنوير ديني واجتماعي يقود إلى تنمية الوعي والمعرفة ويبطل مفعول الكثير من الأوهام والخرافات التي كان الكثير من شيوخ الدين يبثونها في صفوف المجتمع ليبقى على جهله وغفلته وبؤسه الفكري وتشبثه بأذيال الدين وشيوخه. وقد تجلى ذلك في مواقف كثيرة من هذه الشخصيات في تلك الفترة وفيما بعد أيضاً.

وعبر ممارسات قهرية صارمة نجحت سلطات الاحتلال البريطانية في فرض التوقيع والمصادقة على المعاهدة العراقية البريطانية في العاشر من حزيران / يونيو من العام ١٩٢٤ بأغلبية ٣٧ نائباً ضد ٢٤ نائباُ واستنكاف ٨ نواب عن التصويت[٢٦٦]. وبالتالي فتحت الطريق نحو إقرار الدستور العراقي، إذ كان همها الأول عقد المعاهدة لتكون أساساً قوياً لأفكار واتجاهات الدستور العراقي.

---

٢٦٥ التميمي، خالد د. محمد جعفر أبو التمن. مصدر سابق. ص ١٨٩

٢٦٦ جميل، حسين. شهادة سياسية. مصدر سابق. ص ١٢١.

تم إقرار القانون الأساسي العراقي ومصادقة الملك فيصل الأول عليه في الحادي والعشرين من شهر آذار/مارت عام ١٩٢٥ [٢٦٧]. وبذلك وضع بيد العراقيين، وخاصة قوى المعارضة، سلاحاً مهماً وجديداً في النضال من أجل الدفاع عن مصالح العراق الأساسية، بما فيها المطالبة باحترام الدستور وتطبيق مضامينه. إذ لا شك في أن القانون الأساسي قد تضمن مبادئ وأسس ديمقراطية غير قليلة تؤشر من حيث المبدأ سمات إقامة مجتمع مدني حديث نسبياً وقابل للتطور اللاحق. إلا أن سلطات الاحتلال البريطانية التي وضعت مسودته الأولى لعبت دورا متميزا ومستمرا في التجاوز الفظ على بنود الدستور وعلى حقوق ومصالح الشعب العراقي، ومن بينها تزوير الانتخابات النيابية وفرض مؤيدي الحكومة والسياسة البريطانية على المجلس، إضافة إلى فرض المعاهدة من خلال تلك المجالس التي لم تكن تعبر عن مشاعر ومواقف الشعب العراقي حينذاك. ولهذا بذلت قوى المعارضة العراقية جهوداً غير قليلة من أجل نقل المعركة من مجالس التمثيل إلى الشارع الشعبي العراقي. وقد برز هذا في الحركات السياسية والهبات الفلاحية والمظاهرات التي تواصلت على امتداد الفترة الأولى التي نبحث فيها.

لقد أقدمت بعض القوى السياسية المعارضة، قبل وبعد إقرار الدستور العراقي، إلى تقديم طلبات بتأسيس أحزاب سياسية جديدة، لم يكن بعضها مقطوع الجذور عن الأحزاب السياسية التي سبقت المصادقة على الدستور، ونعني بها الحزب الوطني العراقي وحزب النهضة العراقية وحزب الاستقلال، الذي جرت محاولة تشكيله منذ العام ١٩٢١، ثم أعيدت المحاولة في عام ١٩٢٤ دون أن يرى النور عملياً. وكان على رأس العاملين لتأسيس هذا الحزب في المحاولة الأولى محمد جعفر أبو التمن ومحمد مهدي كبة ومولود مخلص وسعيد

---

٢٦٧ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الأول. مصر سابق. ص ٣١٩–٣٣٤.

الحاج ثابت ومحمد مهدي البصير وإبراهيم عطار باشي ومحمود رامز"[٢٦٨]. ففي عام ١٩٢٤ تم تأسيس حزب الأمة. وكانت مجموعة من العراقيين النشطاء في معارضة الانتداب والدعوة إلى الحياة الدستورية واستثمار ثروات البلاد لصالح العراق تقف على رأس هذا الحزب عند التأسيس ومنهم قاسم العلوي وداود السعدي وعلى محمود الشيخ علي وشغيث نوري السعيدي والمحامي عبد العزيز الماجد والمحامي عبد الهادي الظاهر ومحمود خالص وناجي السويدي وأحمد الشيخ داود والزعيم إسماعيل الصفار وعبد الغفور البدري وأنطوان شماس وجعفر الشبيبي وعبد ثنيان وعبد العزيز الرويشدي. وانتخب أحمد الشيخ داود ليكون مسئولاً في هذا الحزب[٢٦٩]. وقد توزع أعضاء هذا الحزب على الأحزاب الأخرى بعد حله في عام ١٩٢٩. وفي أيلول من نفس العام جرى تأسيس حزب الاستقلال. وفي العام ١٩٢٥ أسس وترأس عبد المحسن السعدون حزب التقدم لدعم حكومته وتنفيذ بنود المعاهدة العراقية–البريطانية. وكان في قيادته عند التأسيس كل من "توفيق السويدي وحكمت سليمان وسلمان الشيخ داود وناجي السويدي وصبيح نشأت ومحمد أمين زكي ونوري السعيد، ثم انضم إليهم جعفر العسكري"[٢٧٠]. كما بادر في نفس العام كل من ياسين الهاشمي إلى تأسيس حزب الشعب الذي ضم في عضويته حينذاك كل من "رشيد عالي الگيلاني وكامل الچادرچي، ونصرت الفارسي ومحمد رضا الشبيبي وإبراهيم كمال ومحمود رامز وعبد اللطيف الفلاحي"[٢٧١]. وكان الحزب الوطني وحزب النهضة يعملان أيضاً إلى جانب الأحزاب الجديدة التي تشكلت في هذه الفترة، رغم الضربات التي وجهت لهما في العام ١٩٢٢.

---

٢٦٨ الجبوري، عبد الجبار حسن. الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي ١٩٠٨–١٩٥٨. دار الحرية للطباعة . بغداد. ص ٨٢/٨٣.

٢٦٩ المصدر السابق نفسه. ص ٦٧/٦٨.

٢٧٠ المصدر السابق نفسه. ص ٦٨.

٢٧١ المصدر السابق نفسه. ص ٧١–٧٣.

- وابتداءً من العام ١٩٢٤ استطاع البريطانيون إنجاز أكثر الأمور تعقيداً لصالحهم، ولكنهم واجهوا مقاومة عنيفة من الشارع العراقي ومن القوى المناهضة للوجود البريطاني بغض النظر عن التباين في أهداف ومصالح القوى السياسية المعارضة، وسواء حصل هذا في المنطقة العربية آم المنطقة الكُردية من العراق. وإزاء مقاومة العراقيين لمعاهدة ١٩٢٤ واتفاقية منح امتياز النفط الخام وثم للمعاهدة المعدلة في عام ١٩٢٦ التي مدد العمل بها إلى ٢٥ عاماً بدلاً من سابقتها التي كانت قد تحددت بأربع سنوات فقط بسبب قضية الموصل، كان الصراع عنيفاً في الشارع العراقي وفي الريف أيضاً، سواء أكان ذلك بالنسبة للقضايا العراقية الداخلية، ومنها القضية الكُردية ونشاط كل من الشيخ محمود الحفيد من جهة والشيخ أحمد البارزاني من جهة أخرى، أم بالنسبة إلى القضايا العربية، ومنها قضية فلسطين والموقف من النشاطات القومية اليهودية (الصهيونية) في المنطقة العربية وعلى الصعيد الدولي. وكانت تلك النشاطات تحظى بمساندة كبيرة من جانب الحكومة البريطانية وبعض الحكومات الغربية الأخرى، وكذلك سلطات الاحتلال البريطانية في العراق. وقد تكرس هذا التأييد منذ تقديم وعد أو تصريح بلفور في اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني من عام ١٩١٧ بتشكيل وطن قومي لليهود في فلسطين. وبرز هذا بوضوح بالدعوة التي وجهت إلى الفريد موند، اليهودي القومي الصهيوني المعروف والناشط دولياً، لزيارة العراق وعقد الندوات وإلقاء محاضرات فيه. وقد رفضت هذه الزيارة من جانب القوى السياسية العراقية، وخاصة من قيادة الحزب الوطني وحزب النهضة وبعض القوى الأخرى، إضافة إلى الجماعات اليسارية والماركسية من الطلبة والمثقفين. وقد تتوج نشاط هذه القوى في المظاهرة التي نظمت في الثامن من شباط/فبراير من عام ١٩٢٨، والتي تعرضت إلى مواجهة شرسة من جانب قوات الشرطة العراقية وبدعم مباشر من سلطات الاحتلال البريطانية. وكان عبد المحسن السعدون رئيساً للوزراء حينذاك، ومعه نوري السعيد وكيل القائد العام للقوات المسلحة العراقية وبعض ضباط الشرطة، هم الذين يشرفون على قمع المظاهرة من مقر مديرية الشرطة العامة. وقد أصيب الطالب زكي خيري بكسر في عظم كتفه، كما يشير

إلى ذلك حسين جميل في كتابه "العراق شهادة سياسية" أيضاً[٢٧٢]، واعتقل مع آخرين[٢٧٣]. والغريب في الأمر أن سلطات الاحتلال البريطانية وبالتعاون مع السلطات العراقية فرضت ثلاثة إجراءات لم تكن معهودة حينذاك، وهي:

- إصدار مرسوم يقضي بمعاقبة من تقل أعمارهم عن ثمانية عشر عاماً بالجلد بالمقرعة عند اشتراكه في آي اجتماع غير قانوني أو أقلق أو حاول أن يقلق السلم العام بصورة أخرى يسوغ عقابه بالجلد بالمقرعة بعد المعاينة الطبية على أن لا يزيد ذلك على (٢٥) جلدة"[٢٧٤]. وقد عوقب بعض الطلاب فعلاً بسبب مشاركتهم في تلك المظاهرة.
- مرسوم يقضي بوضع الأشخاص تحت رقابة الشرطة لمدة سنتين عندما يتبين للمسئولين أنهم يحاولون إقلاق السلم العام. وقد نفذ هذا الإجراء بحق بعض المشاركين في تلك المظاهرة.
- طرد مجموعة من الطلبة من مدارسهم ولفترات مختلفة بسبب مشاركتهم في المظاهرات.

وقد صدرت تلك القرارات عن مجلس الوزراء وبمصادقة الملك فيصل الأول.[٢٧٥] وقد كانت هذه الإجراءات البداية الفعلية لممارسة سياسات القمع المباشر من جانب الحكومات العراقية المتعاقبة وإصدار تشريعات مخالفة للدستور العراقي وتصب في نفس النهج القهري ضد قوى المعارضة السياسية.

كتب الدكتور خالد التميمي بصدد الموضوع يقول: "وقد تم القبض على خمسة وأربعين متظاهراً. وجرى التحقيق مع ١٤٠ طالباً من كلية التدريب و٨٠ طالباً من المدرسة

---

٢٧٢ جميل، حسين. العراق–شهادة سياسية. مصدر سابق. ص ٢٠٩.

٢٧٣ خيري، زكي. صدى السنين في ذاكرة شيوعي عراقي مخضرم. (دون ذكر دار نشر. الناشر د. سعاد خيري. استوكهلم. ١٩٩٥. ص ٦٠–٦٣.

٢٧٤ جميل، حسين. العراق شهادة سياسية. مصدر سابق. ص ٢١١.

٢٧٥ المصدر السابق نفسه. ص ٢١١–٢١٢.

الثانوية. وقد اقترح المستر سميث Mr.Smith وهو الموظف البريطاني في وزارة التعليم، أن يتم جلد ٢٢٠ طالباً وطردهم كلياً من مدارسهم"[٢٧٦]. ويبدو أن المقترح لم يجد طريقه إلى التنفيذ، ولكن الوزارة التي كان يترأسها عبد المحسن السعدون وافقت على عدد من تلك الإجراءات الردعية الجديدة بحق الطلبة. إذ "وافق توفيق السويدي وزير التعليم على العقوبات التالية بصدد المتظاهرين:

| | |
|---|---|
| طلاب كلية التدريب: | ١١ طرد دائم |
| طلاب مدرسة الحقوق: | ٢ طرد دائم |
| المدرسة الثانوية المركزية: | ٥ طرد دائم |
| المدرسة الثانوية المركزية: | ٤ طرد لمدة شهر واحد |
| المدرسة الثانوية المركزية: | ٣ طرد لمدة أسبوع واحد |
| مدرسة ثانوية الكرخ: | ٢ طرد لمدة شهر واحد"[٢٧٧]. |

وقد أثارت هذه الإجراءات غضب قوى المعارضة العراقية وجمهرة واسعة من الطلبة والمثقفين، إذ أنها كانت مخالفة لروح الدستور، كما أنها كانت تعبر عن عدم دعم الحكومة لمواقف الشباب المناهضة للفكر والسياسات الصهيونية، وهي في الوقت نفسه قد اتخذت تحت ضغط وتأمين رغبات سلطات الاحتلال البريطانية. ولم تكتف قوى المعارضة بشجب تلك الإجراءات، بل ناضلت وبذلت الجهود على المستويات الرسمية والبرلمانية والشعبية لإلغاء تلك المراسيم والعقوبات، حتى بعد تنفيذ مضمونها لكي لا يستمر العمل بتلك المراسيم القهرية المخالفة للدستور لاحقاً، إضافة إلى مطلب إعادة الطلبة إلى مدارسهم وكلياتهم، وهو ما تحقق فعلاً، ولكن بعد فترة غير وجيزة.

---

٢٧٦ التميمي، خالد د. محمد جعفر أبو التمن – دراسة في الزعامة السياسية العراقية. مصدر سابق. ص ٢٣٣/٢٣٤.

٢٧٧ المصدر السابق نفسه. ص ٢٣٤.

لقد بذلت قوى المعارضة العراقية جهوداً غير قليلة من أجل دفع الحكومة لتبني سياسات تدعم نشاط القطاع الاقتصادي الخاص في البلاد، إضافة إلى الضغط عليها من أجل أن تقيم بعض المشاريع الاقتصادية الممكنة لتأمين التطور الاقتصادي والاجتماعي المنشود. وتحت ضغط البرجوازية الوطنية الحديثة التكوين أمكن إصدار قانون تشجيع الصناعة الوطنية في العام ١٩٢٩ الذي تقرر فيه إعفاء استيرادات المنشآت الصناعية من الرسوم الجمركية، إضافة إلى إعفاء منتجاتها ولسنوات معينة من الضرائب الحكومية. وفي نفس العام استطاعت الحركة النقابية العراقية الحديثة أن تحقق نجاحاً مهماً، إذ تأسست "جمعية أصحاب الصنايع" وانتخبت السيد محمد صالح القزاز رئيساً لها.

لعبت هذه الجمعية ذات الطبيعة النقابية دوراً كبيراً ومهما في نشر الوعي العمالي والنقابي في صفوف العمال والكسبة والحرفيين وسعت على جمعهم والتنسيق في نضالاتهم رغم الظروف الصعبة التي كانت تواجهها وتعيق نشاطها الحر. وقد جمعت في عضويتها مجموعات من العمال والحرفيين مثل "عمال الميكانيك والحلاقين وعمال المطابع وغيرهم"[٢٧٨]. وكان لهذه الجمعية النقابية دور متميز في الإضرابات التي خاضتها القوى العمالية في بغداد وفي مناطق أخرى، وخاصة في سنوات الكساد الكبير، سنوات ١٩٢٩– ١٩٣٣، رغم إنها منعت رسمياً في العام ١٩٣١. لم يستند منع هذه الجمعية إلى الدستور العراقي بل كان مخالفاً له تماماً، إذ أن نشاطها لم يساهم في توسيع ونشر وتعميق الوعي العمالي والنقابي حسب، بل ساهمت في تعبئة العمال والحرفيين في النضال من أجل تحقيق مصالحهم ومطالبهم البسيطة والعادلة والتي كانت ترفض من جانب أصحاب العمل، سواء أكانوا من الأجانب أو المحليين. وكان الدور المهم لهذه الجمعية قد برز في قدرتها الفعلية على الربط العضوي بين المهمات النقابية والمهمات الوطنية دون أن تسمح بتغلب إحداها

---

٢٧٨ خاجادور، آرا. من تجارب شخصية في العمل النقابي العمالي في العراق. في الذكرى اليوبيلية الذهبية لتأسيس الحزب الشيوعي العراقي. أيار ١٩٨٤. ص ١١.

**على الثانية. ورغم ذلك لم يتحمل هؤلاء الحكام وجود ونشاط هذه الجمعية النقابية فسارعوا لإلى منع نشاطها وتحريم العضوية فيها.**

## الفصل السادس

# العراق وعصبة الأمم

توصلت الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى إلى فرض الانتداب على مختلف المناطق التي شكلت جزءاً من الأراضي التابعة للدولة العثمانية. وكانت حدود العراق الراهنة تقريباً ضمن تلك المناطق التي فرض عليها الانتداب وفقاً للقرار الصادر "عن مجلس الحلفاء الأعلى المنعقد في سان ريمو في يوم ٢٥ نيسان ١٩٢٠، وفق الفقرة الرابعة من المادة الثانية والعشرين من ميثاق العصبة. وتنص الفقرة على ما يلي:

- "إن بعض البلاد كانت في القديم تابعة إلى الإمبراطورية العثمانية، وقد بلغت درجة من الرقي يمكن الاعتراف مبدئياً بكيانها، كأمم مستقلة، على أن تستمد الإرشاد والمساعدة من دولة أخرى، حتى يأتي الزمن الذي تصبح فيه قادرة على الوقوف بمفردها"[٢٧٩]. فماذا يتضمن هذا النص القصير؟ يمكن قراءة الأمور التالية من هذا النص غير المحدد:
- الاعتراف بأن العراق يعتبر من حيث المبدأ من الأمم المستقلة المؤهلة نسبياً في أن يكون عضواً في عصبة الأمم.
- وأن هذا البلد، مع ذلك يحتاج إلى فترة زمنية يستفيد فيها من إرشاد ومساعدة دولة أخرى تستكمل تأهيله للدخول في عصبة الأمم كدولة مستقلة وأمة بين الأمم.
- ترك القرار الفترة الزمنية المطلوبة لتحقيق مثل هذا التأهيل مفتوحة ومرتبطة عملياً بالدولة المنتدبة وتقديرها لواقع العراق، إذ يمكن أن تنتهي بعدة أشهر أو سنوات أو بعد عقد أو عقدين أو أكثر من السنين.

---

٢٧٩ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الثالث. مصدر سابق. ص ١٩٨.

- ترك مفهوم التأهيل مفتوحاً يمكن أن يتسع ويضيق وفق معايير غير محددة أيضاً، سواء أكان التأهيل سياسياً أم اقتصادياً أم اجتماعياً أم ثقافياً أم كلها معاً، كما لم تتحدد مستلزماته وشروطه.
- ترك أمر كل ذلك إلى الطرف البريطاني باعتباره الطرف المنتدب على العراق، فعليه أن يقدم التقرير حالما يجد أن العراق مؤهل لرفع الانتداب عنه ودخوله في عضوية عصبة الأمم.
- كما ترك القرار حدود العراق مفتوحة أمام بريطانيا وفرنسا تحسمان بينهما الأمر وفق مصالحهما.

وإزاء هذا الوضع وجد العراق نفسه ضعيفاً أمام بريطانيا التي تمسك بيديها جميع أوراق اللعبة الرئيسية، ولم يبق بيد مكونات الشعب العراقي من العرب والكُرد والتركمان والقوميات الأخرى سوى النضال، كما لم يبق بيد الحكومة سوى المساومة عملياً. وكانت المساومة تتجه صوب قضايا أشرنا إليها سابقاً وهي متشابكة في ما بينها. فمن أجل أن تقنع النخبة الحاكمة الحكومة البريطانية بضرورة تمتعه بالاستقلال والسيادة الوطنية ودخوله عصبة الأمم، إضافة إلى جعل ولاية الموصل جزءاً من الدولة العراقية الحديثة، كان عليه أن يفقد الاستقلال والسيادة مسبقا من خلال عقد معاهدة ١٩٢٢ التي تغيرت وتطورت تدريجاً لتصبح معاهدة ١٩٣٠ مع ملاحقها المختلفة، رغم أن المعاهدة والملاحق لم تتغير من حث الجوهر، كما كان عليه أن يوافق على منح امتياز التنقيب عن النفط إلى شركة النفط التركية ذات الملكية البريطانية. ولم يمنح الشعب الكُردي الحق في تقرير ما يريده لنفسه، بل كان عليه أن يخضع للمساومة الجارية بين النخبة الحاكمة وبريطانيا وعصبة الأمم.

لا شك أن العراق حينذاك كان بلداً متخلفاً حقاً في جميع المجالات. فكان اقتصاده مشوهاً وضعيفاً وعلاقات الإنتاج شبه الإقطاعية والأبوية هي السائدة فيه. كما أن الأمية كانت تشمل أكثر من ٩٠ ٪ من السكان وخاصة في ريف العراق وبين النساء. ولم يكن الوعي الاجتماعي والتنوير الديني قد شق طريقه إلى أفراد المجتمع، سواء أكان ذلك

بالنسبة للمدينة أم الريف، رغم أن الريف كان أسوأ حظاً من المدينة في هذا المجال أيضاً. ولا شك أيضاً في النظام العشائري السائد والتقاليد الريفية هي التي هيمنت لا على الريف وحده بل وعلى المدن أيضاً. ومن هنا كان العراق بحاجة إلى من يساعده على النهوض من تلك الكبوة الطويلة التي دامت قروناً طويلة. ولكن السؤال الذي كان المفروض أن تجيب عليه القوى السياسية حينذاك، وكذلك الدول المشاركة في عصبة الأمم والدولة البريطانية هو: ما هو السبيل إلى ذلك؟ ويبدو لي أن الحكومة البريطانية وتحت تأثير المصالح الاستغلالية للرأسمالية الجشعة حينذاك فقدت البوصلة الحضارية، التي كانت تنعم وتتمتع فيها في بريطانيا، بالنسبة إلى تعاملها مع العراق، وبالتالي عرضت إمكانية التعامل الودي والسليم مع الشعب العراقي إلى الاهتزاز وإلى دفع الناس للنضال ضدها. وقد تجلى ذلك في عدم اعتراض العصبة مثلاً على مسألتين مهمتين، وهما:

- تأكيد أن دين الدولة العراقية هو الإسلام، في حين ان الدولة شخصية اعتبارية معنوية لا يمكن أن يكون لها دين. وهذا يعني أن الدستور قد ميز الدين الإسلامي عن بقية الأديان الموجودة في العراق وفي مجتمع متعدد الأديان والمذاهب.ويعني هذا بدوره إلى حصول تمييز بين أتباع مختلف الأديان لصالح أتباع الدين الإسلامي وفي غير صالح أتباع بقية الأديان.

- أن الدستور قد أكد على مبدأ المواطنة العراقية المتساوية، ولكنه لم يمنح أتباع القوميات غير العربية حقوقهم المشروعة في العراق الواحد، وبالتالي فسح في المجال إلى بروز التمييز إزاء المواطنات والمواطنين من قوميات أخرى غير القومية العربية. وهو أمر بالغ السوء تجلى في الممارسة العملية في نضال الكُرد من أجل حقوقهم، في حين كانت القوى الحاكمة تحاول أن تسيء للمجتمع بممارسة مثل هذا التمييز.

أخذت بريطانيا على عاتقها مهمة قبول العراق في عصبة الأمم بعد أن تيقنت من إخلاص النخبة الحاكمة للمصالح البريطانية في العراق أولاً، وأن العراق قد ارتبط بعدد من

الاتفاقيات التي يصعب عليه الفكاك منها أو التحرك ضدها، وقدمت بذلك طلباً إلى عصبة الأمم.

طالبت عصبة الأمم من الحكومة العراقية أن تمارس سياسة مدنية ديمقراطية إزاء المجتمع وإزاء حقوق ومطالب الأقليات القومية والدينية. وكانت الأمم المتحدة في ذلك مصيبة من حيث المبدأ، إذ كان العديد من الدلائل يشير إلى أن الاتجاهات القومية والشوفينية والمذهبية قد ميزت سياسات الحكومات العراقية المتعاقبة، التي يمكن أن تقود إلى نزاعات كبيرة لا يمكن تفاديها. كما أن الأقليات القومية والدينية كانت تسعى إلى تأمين ضمانات عدم التعرض لها ومعاملتها على أسس متساوية مع بقية المواطنين العراقيين. فقد طالبت عصبة الأمم من الحكومة العراقية أن تقدم تعهدات بهذا الصدد. فقدمت الحكومة العراقية مذكرتين مهمتين نشير إليهما فيما يلي:

المذكرة الأولى:

تضمنت تصريحا صادراً بتاريخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٣٢ عن الحكومة العراقية يحتوي عشر مواد طالب مجلس العصبة من الدولة والحكومة في العراق التعهد بها تشريعاً وممارسة.

المادة الأولى: يعترف بالشروط الواردة في هذا الفصل، كقوانين أساسية في العراق، فلا يجوز أن يناقض هذه الشروط أو يعارضها أي قانون، أو نظام، أو عمل رسمي، كما أنه لا يجوز أن يتغلب عليها أي قانون أو نظام أو عمل رسمي لا الآن ولا في المستقبل،

المادة الثانية: ١. يمنح جميع سكان العراق حماية الحياة والحرية حماية تامة وكاملة من غير تمييز بسبب المولد أو الجنسية أو اللغة والعنصر أو الدين.

٢. يكون لجميع سكان العراق الحق في أن يمارسوا بحرية في الأماكن العامة والخاصة، شعائر كل إيمان أو دين أو عقيدة، مما لا يكون منافياً للنظام العام والأخلاق الحسنة.

المادة الثالثة: يعتبر جميع الرعايا العثمانيين المقيمين في العراق في تاريخ ٦ آب ١٩٢٤، أنهم اكتسبوا في ذلك التاريخ الجنسية العراقية، دون الجنسية العثمانية،. . . .

المادة الرابعة: ١. يكون جميع الرعايا العراقيين متساوين أمام القانون، ويتمتعون بعين الحقوق المدنية والسياسية، من دون تمييز في العنصر، أو اللغة، أو الدين.

٢. يتضمن نظام الانتخابات تمثيلاً عادلاً للأقليات العنصرية، والدينية، واللغوية في العراق.

٣. الاختلاف في العنصر، أو اللغة، أو الدين، لا يخل بحق أي من الرعايا العراقيين، في التمتع بالحقوق المدنية، والسياسية، كالقبول في الوظائف العامة، والمناصب، ورتب الشرف، أو ممارسة المهن والصناعات المختلفة.

٤. لا يوضع قيد ما على حرية استعمال أي من الرعايا العراقيين لأية لغة في العلاقات الخصوصية أو في التجارة، أو في أمور الدين، أو في الصحافة، أو النشريات، من جميع الأنواع، أو في الاجتماعات العامة.

٥. رغماً من جعل الحكومة العراقية "اللغة العربية" لغة رسمية، ورغماً عن التدابير الخاصة التي ستتخذها الحكومة العراقية بشأن استعمال اللغتين الكُردية والتركية، تلك التدابير المنصوص عليها في المادة التاسعة من هذا التصريح، يعطى الرعايا العراقيون الذين لغتهم غير اللغة الرسمية، تسهيلات مناسبة لاستعمال لغتهم شفهياً وكتابة أمام المحاكم.

المادة الخامسة: الرعايا العراقيون،الذين ينتمون إلى أقليات عنصرية أو دينية أو لغوية، يتمتعون قانوناً وفعلاً بنفس المعاملة والأمان، اللذين يتمتع بهما سائر الرعايا العراقيين. ويكون لهم وجه خاص في الحق أن يحفظوا ويديروا ويراقبوا على نفقتهم، أو أن يؤسسوا في المستقبل معاهد خيرية أو دينية أو اجتماعية، ومدارس، وغير ذلك من المؤسسات التهذيبية. مع حق استعمال لغتهم الخاصة، وممارسة دينهم فيها بحرية.

المادة السادسة: توافق الحكومة العراقية على أن تتخذ بحق الأقليات غير المسلمة، فيما يتعلق بقانونها العائلي، وأحوالها الشخصية، كل التدابير التي تسمح بتنظيم هذه

الأمور، وفقاً لعادات وعرف الطوائف التي تنتمي إليها الأقليات. توافي الحكومة العراقية مجلس عصبة الأمم بمعلومات عن الطريقة التي تم بها تنفيذ هذه التدابير.

المادة السابعة. ١. تتعهد الحكومة العراقية بأن تمنح الحماية، والتسهيلات، والرخصة التامة، إلى الكنائس ومعابد اليهود (التوراة) والمقابر، والمؤسسات الدينية الأخرى، والأعمال الخيرية، والأوقاف العائدة إلى طوائف الأقليات الدينية، الموجودة في العراق.

٢. يكون لجميع هذه الطوائف الحق بأن تؤسس، في المناطق الإدارية المهمة مجالس لها صلاحية إدارة الأوقاف، والهبات الخيرية، ويكون لهذه المجالس سلطة معالجة جباية الاستيرادات الناتجة من تلك الأوقاف، والهبات، وإنفاقها وفقاً لرغائب الوقف، أو الواهب، أو للعادة المستقرة بين الطائفة، يجب أن تقوم هذه الطوائف بمراقبة أموال الأيتام وفقاً للقانون. توضع هذه المجالس تحت إشراف الحكومة.

٣. لن ترفض الحكومة العراقية من أجل تأسيس معاهد دينية أو خيرية جديدة أية من التسهيلات الضرورية، التي تضمن للمعاهد الموجودة الآن، من ذلك التنوع.

المادة الثامنة: ١. تمنح الحكومة العرقية، فيما يتعلق بالتعليم العام في المدن والمناطق، التي يقيم فيها قسم كبير من الرعايا العراقيين، الذين لغتهم غير اللغة الرسمية، تسهيلات مناسبة لأجل تأمين تلقين العلم في المدارس الابتدائية، إلى أولاد هؤلاء الرعايا العراقيين، بلغتهم الخاصة، ولا يمنع هذا الشرط الحكومة العراقية من أن تجعل تعليم اللغة العربية في المدارس المذكورة إجبارياً.

٢. في المدن، والجهات التي يكون فيها قسم كبير من الرعايا العراقيين ممن ينتمون إلى الأقليات العنصرية، أو الدينية، أو اللغوية، يؤمن لهذه الأقليات نصيب عادل من حيث التمتع بما قد يرصد من الأموال العامة، بموجب ميزانية الدولة، أو البلديات، أو غيرها من الميزانيات، للمقاصد التهذيبية أو الدينية أو الخيرية، ومن حيث استعمال الأموال المذكورة.

المادة التاسعة: ١. توافق الحكومة العراقية على أن تكون اللغة الرسمية في الأقضية التي يسود فيها العنصر الكُردي، من ألوية الموصل وأربيل وكركوك والسليمانية اللغة الكُردية بجانب اللغة العربية. أما قضائي كفري وكركوك من لواء كركوك، حيث قسم كبير من السكان هم من العنصر التركماني، فتكون اللغة الرسمية بجانب اللغة العربية، إما الكُردية وإما التركية.

٢. توافق الحكومة العراقية على أن الموظفين في الأقضية المذكورة يجب أن يكونوا، ما لم تكن هناك أسباب وجيهة، واقفين على اللغة الكُردية أو اللغة التركية، حسبما تقتضي الحال.

٣. إن مقياس انتقاء الموظفين للأقضية المذكورة، وإن كان للكفاءة ومعرفة اللغة قبل العنصر، كما هي الحال في سائر أنحاء العراق، فأن الحكومة العراقية توافق على أن ينتقى الموظفون، كما هي الحال الآن، وعلى قدر الإمكان من بين الرعايا العراقيين الذين أصلهم من تلك الأقضية.

المادة العاشرة: إن الشروط الواردة في المواد المتقدمة من هذا التصريح، تشكل بقدر ما لها مساس بالأشخاص المنتمين إلى الأقليات العنصرية، أو الدينية، أو اللغوية، تعهدات ذات شأن دولي، وتوضع تحت ضمانة جمعية الأمم، ولا يجري أي تعديل فيها إلا بموافقة مجلس عصبة الأمم.

كل اختلاف في الرأي مما يعود إلى مسائل قانونية أو واقعية، ينشأ عن هذه المواد بين العراق وأي عضو من أعضاء العصبة، الممثل في المجلس، يعتبر اختلافاً ذا صبغة دولية، وفقاً للمادة الرابعة عشرة من عهد عصبة الأمم. وكل اختلاف من هذا القبيل يحال، إذا طلب الفريق الآخر ذلك، إلى محكمة العدل الدولي الدائمة. يكون قرار المحكمة الدائمة غير قابل للاستئناف، وتكون له قوة وفعل قرار صادر بموجب المادة ١٣ من العهد"[٢٨٠].

---

٢٨٠ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. جزء ٣. مصدر سابق. ص ٢٠٢٠٣–٢٠٦.

المذكرة الثانية:

أما المذكرة الثانية فقد تضمنت تعهد العراق باحترام حرية الضمير وحرية ممارسة العبادة والبعثات الدينية من مختلف الأديان والمذاهب، واحترام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، واحترام الحقوق المكتسبة من قبل الأفراد والشركات والأشخاص الحكمية. كما يوافق العراق على ممارسة قضاء موحد يشمل جميع العراقيين والأجانب. ثم تعهد العراق في أن يمارس الدول الأعضاء في مجلس العصبة معاملة الدول الأكثر حظوة ولمدة عشر سنوات ابتداءً من قبوله عضوا في العصبة[٢٨١]. وتعتبر هذه التعهدات ذات شأن دولي وتعامل على هذا الأساس كما في المذكرة الأولى.

قبل العراق عضواً في عصبة الأمم بعد أن طرحت بريطانيا هذا الموضوع على العصبة وقدم العراق تلك التعهدات، فصدر القرار عن عصبة الأمم بتاريخ ٣ تشرين الأول/ نوفمبر من عام ١٩٣٢. ولكن السؤال الذي يفترض الإجابة عنه ومتابعته في هذا الكتاب أيضاً هو: لِمَ كان مجلس عصبة الأمم يصر على تقديم العراق تلك التعهدات الدولية والالتزام بتنفيذها بشكل تام وكامل ومراقبته على حسن تنفيذها وحق كل عضو في المجلس على تقديم ما يشعر بالتجاوز على تلك التعهدات؟

يفترض أن نتعامل مع هذا الموقف تعاملاً واقعياً وموضوعياً بعد مرور سبعة عقود ونيف من السنين على صدوره. لقد سجل الملك فيصل الأول انطباعات واقعية إلى حدود بعيدة عن الوضع في العراق وعن المشكلات الإثنية أو القومية والدينية والطائفية واللغوية، إضافة إلى تفاقم هذه المشكلات بسبب الجهل والأمية والعنعنات السائدة في المجتمع. وضع تقييمه هذا في آذار/مارس من عام ١٩٣٢، أي في السنة التي تقرر أن يكون العراق عضواً في عصبة الأمم. وكان أعضاء عصبة الأمم، بغض النظر عن كون العصبة كانت خاضعة بالأساس لنفوذ الدول الاستعمارية، على علم ودراية بالواقع العراقي المتخلف وبما يمكن أن

---

٢٨١ المصدر السابق نفسه. ص ٢٠٧/٢٠٨.

ينجم عن ذلك إذا مارست الدولة التمييز إزاء مختلف المواطنين بالاستناد إلى انتمائهم ألاثني أو القومي أو الديني أو الطائفي أو اللغوي أو حتى الفكري والسياسي، من مشكلات وصراعات ونزاعات تدمر البلاد وسكانه وموارده. وقد كان هذا التقدير واقعياً وموضوعياً.

لا شك في أن المحرك لذلك كان الخوف عند هذه الدول على الأقليات القومية والدينية المسيحية واليهودية بشكل خاص، ولكن هذا لا يغير من حقيقة صواب هذا الاتجاه، إذ أن التمييز إزاء المسيحيين واليهود بالمقارنة مع لمسلمين كان قائماً في جميع الدول التي وجدت في هذا المنطقة من العالم، ابتداءً من فترة الخلفاء الراشدين مروراً بالدولة الأموية والعباسية وانتهاء بالدولة العثمانية، أو حتى بعد ذلك. كما أن عصبة الأمم كانت تريد أن تضمن للشعب الكُردي بعض حقوقه بعد أن نفضت يديها من العهد الذي قطعته له بإقامة دولته المستقلة أو التمتع بالحكم الذاتي.

في ضوء الواقع العراقي حينذاك لم يكن الموقف الذي اتخذه مجلس عصبة الأمم خاطئاً بل صائباً و ولكنه كان ناقصاً، رغم أن كل ذلك قد ورد بصيغة ما في القانون الأساسي العراقي الذي وضع البريطانيون مسودته الأولى. إذ لم يمر سوى عام واحد على صدور هذا التعهد حتى غاص الجيش العراقي بقيادة بكر صدقي العسكري بدم الآشوريين في العراق، وارتكب جرائم بشعة بحقهم، كما سنتحدث عنه في موقع آخر من هذا الكتاب. أو كما حصل بالنسبة للعشائر العراقية في أعوام ١٩٣٥–١٩٣٧ في الوسط والجنوب، وكذلك ما حصل للشعب الكُردي قبل ذاك وبعد صدور تلك التعهدات من تجاوزات تفوق التصور.

إذن كان هدف مجلس العصبة ضمان حق الأقليات الإثنية والقومية والدينية والطائفية واللغوية في التمتع بحقوق المواطنة والمعاملة بالمثل والمساواة والحق بممارسة الشعائر الدينية والتحدث والدراسة بلغتهم الخاصة إلى جانب اللغة الرسمية، أي العربية، ولكن لم يثبت كما يفترض في القانون الأساسي (الدستور). لقد كانت هذه التعهدات الملزمة متقدمة حقاً ومعبرة عن روح العصر، رغم أن جميع الحكومات العراقية على امتداد العقود المنصرمة لم تلتزم فعلياً بهذه التعهدات ومارست إساءات كبيرة وتجاوزات فظة إزاء أتباع

مختلف القوميات والأديان والمذاهب والناطقين بمختلف اللغات وإزاء تلك التعهدات التي وردت في الدستور العراقي لعام ١٩٢٥ أيضاً. وكانت حصيلة تلك السياسات سلبية جداً على كل العراق والشعب العراقي، والتي يعاني منها عراق اليوم، حتى بعد دخوله القرن الحادي والعشرين. إلا أن تلك التعهدات لم تستطع حماية الشعب العراقي عموماً وتلك التي شملتها التعهدات بشكل خاص. إذ أن بريطانيا التي تعهدت بأن يلتزم العراق بتلك التعهدات نفضت يدها منها ومارست ما هو ضدها تماماً. كل ذلك حصل بدعم وتأييد ومساندة من جانب سلطات وقوات الاحتلال البريطانية والتي ألحقت أضراراً فادحة بالعلاقة بين أطياف الشعب العراقي القومية والدينية والمذهبية.

في الثالث من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٢ أصبح العراق عضوا في عصبة الأمم، باعتباره دولة مستقلة ذات سيادة ترتبط مع بريطانيا بمعاهدة تعاون وتنسيق أمدها ٢٥ عاماً من تاريخ دخوله العصبة. وبالتالي، فقد بدأت مرحلة جديدة في نضال ونشاط وحياة الشعب العراقي، رغم أنها تميزت أيضاً بشكل من التواصل الشديد مع الماضي بسبب أن المعاهدة المعقودة مع بريطانيا لم تغير من وضع العراق عندما كان تحت الانتداب كثيراً، إذ أن المعاهدة كانت كشرط ملزم من جانب بريطانيا وعصبة الأمم من أجل قبول العراق عضواً في عصبة الأمم.

# ٣ – القانون الاساسي العراقي

بسم الله الرحمن الرحيم

نحن ملك العراق بناء على ما قرره المجلس التأسيسي صادقنا على قانوننا الأساسي وأمرنا بوضعه موضع التنفيذ .

## المقدمة

المادة الاولى : يسمى هذا القانون ( القانون الاساسي العراقي ) واحكامه نافذة في جميع انحاء المملكة العراقية .

المادة الثانية : العراق ذات سيادة مستقلة . حرة ملكها لا يتجزأ ، ولا يتنازل عن شيء منه وحكومته ملكية وراثية ، وشكلها نيابي .

المادة الثالثة : تعتبر مدينة بغداد عاصمة العراق ، ويجوز عند الضرورة اتخاذ غيرها عاصمة بقانون.

المادة الرابعة : يكون العلم العراقي على الشكل والابعاد الآتية :

طوله ضعفا عرضه ويقسم افقياً الى ثلاثة ألوان متساوية ومتوازية ، اعلاها الأسود فالابيض فالاخضر ، على ان يحتوي على شبه منحرف احمر من جهة السارية تكون قاعدتـــه العظمى مساوية لعرض العلم ، والقاعدة الصغرى مساوية لعرض اللون الابيض ، وارتفاعه ربع طول العلم ، وفي وسطه كوكبان ابيضان ذو سبعة أضلاع يكونان على وضع عمودي يوازي السارية.

أما أوضاع العلم وشعار الدولة وشاراتها وأوسمتها فتعين بقوانين خاصة .

## الباب الاول – حقوق الشعب

المادة الخامسة : تعين الجنسية العراقية وتكتسب وتفقد وفقاً لاحكام قانون خاص .

المادة السادسة : لا فرق بين العراقيين في الحقوق امام القانون وان اختلفوا في القومية والدين واللغة .

المادة السابعة : الحرية الشخصية مصونة لجميع سكان العراق من التعرض والتدخل، ولا يجوز القبض على أحدهم ، او توقيفه ، او معاقبته ، او إجباره على تبديل مسكنه، او تعريضه لقيود او اجباره على الخدمة في القوات المسلحة الا بمقتضى القانون ، أمـــا التعذيب ونفي العراقيين الى خارج المملكة العراقية فممنوع بتاتاً .

المادة الثامنة : المساكن مصونة من التعرض ، ولا يجوز دخولها والتحري فيهـــا الا في الاحوال والطرائق التي يعينها القانون .

المادة التاسعة : لا يمنع أحد من مراجعة المحاكم ، ولا يجبر على مراجعة محكمة غير المحكمة المختصة بقضيته الا بمقتضى القانون .

المادة العاشرة : حقوق التملك مصونة فلا يجوز فرض القروض الاجبارية ، ولا حجز الاموال والاملاك ، ولا مصادرة المواد الممنوعة الا بمقتضى القانون . أما السخرة المجانية والمصادرة العامة للاموال المنقولة وغير المنقولة فممنوعة بتاتاً . ولا ينزع ملك أحد الالأجل النفع العام في الاحوال وبالطريقة التي يعينها القانون ، وبشرط التعويض عنه تعويضاً عادلا .

المادة الحادية عشرة : لا تفرض ضريبة الا بمقتضى قانون تشمل احكامه جميع الصنوف .

المادة الثانية عشرة : للعراقيين حرية إبداء الرأي ، والنشر ، والاجتماع ، وتأليف الجمعيات والانضمام اليها ، ضمن حدود القانون .

المادة الثالثة عشرة : الاسلام دين الدولة الرسمي ، وحرية القيام بشعائره المألوفة في العراق على اختلاف مذاهبه محترمة لا تمس ، وتضمن لجميع ساكني البلاد حرية الاعتقاد التامة ، وحرية القيام بشعائر العبادة وفقاً لعاداتهم ما لم تكن مخلة بالامن والنظام ، وما لم تناف الآداب العامة .

المادة الرابعة عشرة : للعراقيين الحق في رفع عرائض الشكوى واللوائح في الامور المتعلقة بأشخاصهم ، او بالامور العامة الى الملك ومجلس الامة والسلطات العامة بالطريقة وفي الاحوال التي يعينها القانون .

المادة الخامسة عشرة : تكون جميع المراسلات البريدية والبرقية والتلفونية مكتومة ومصونة من كل مراقبة وتوقيف الا في الاحوال والطرائق التي يعينها القانون .

المادة السادسة عشرة : للطوائف المختلفة حق تأسيس المدارس لتعليم افرادها بلغاتها الخاصة والاحتفاظ بها على ان يكون ذلك موافقاً للمناهج العامة التي تعين قانوناً .

المادة السابعة عشرة : العربية هي اللغة الرسمية سوى ما ينص عليه بقانون خاص .

المادة الثامنة عشرة : العراقيون متساوون في التمتع بحقوقهم واداء واجباتهم ويعهد اليهم وحدهم بوظائف الحكومة بدون تمييز كل حسب اقتداره وأهليته ، ولا يستخدم في وظائف الحكومة غير العراقيين إلا في الاحوال الاستثنائية التي تعين بقانون خاص ويستثنى من ذلك الاجانب الذين يجب او يجوز استخدامهم بموجب المعاهدات والمقاولات .

## الباب الثاني – الملك وحقوقه

المادة التاسعة عشرة : سيادة المملكة العراقية الدستورية للامة وهي وديعة الشعب للملك فيصل بن الحسين ثم لورثته من بعده .

المادة العشرون : ولاية العهد لأكبر ابناء الملك سناً على خط عمودي وفقاً لأحكام

من الخزينة العمومية، الا بموجب قانون خاص هذا إذا لم يكن قانون الميزانية مساعداً على ذلك

المادة السادسة والتسعون : يجب أن تدفع جميع الاموال التي يقبضها موظفو الحكومة للخزينة العمومية الموحدة ، وأن يعطى حساب عنها بحسب الاصول المقررة قانوناً .

المادة السابعة والتسعون : لا يجوز تخصيص راتب ، او اعطاء مكافـــأة ، او صرف شيء من اموال الخزينة العمومية الموحدة ، لاية جهة الا بموجب القانون ، ولا يجوز إنفاق شيء من المخصصات الا بحسب الاصول المقررة قانوناً .

المادة الثامنة والتسعون : يجب ان تصدق مخصصات كل سنة بقانون سنوي يعرف بقانون الميزانية وهذا يجب أن يحتوي على مخمن الواردات والمصاريف لتلك السنة .

المادة التاسعة والتسعون : يجب أن يصدق مجلس الامة الميزانية في اجتماعـــه السابق لابتداء السنة المالية التي يرجع اليها ذلك القانون .

المادة المائة : يجب ان يعرض وزير المالية على مجلس النواب : أولا جميع اللوائـــح القانونية لتخصيص الاموال او تزييد التخصيصات المصدقة او تنقيصها او إلغائها، وكذلك قانون الميزانية ، وجميع اللوائح الخاصة بالقروض التي تعقدها الحكومة .

المادة الحادية والمائة : تجري المفاوضات في قانون الميزانية ويصوت عليها مادة فمادة على حدة ، ثم يصوت عليه ثانية بصورة إجمالية . أما الميزانية ذاتها فيصوت عليها فصلا فصلا .

المادة الثانية والمائة : إذا مست ضرورة أثناء عطلة المجلس الى صرف مبالغ مستعجلة لم يؤذن بصرفها في الميزانية ، او بقانون خاص ، فللملك الحق في إصدار مراسيم ملكية بموافقة مجلس الوزراء تقضي باتخاذ التدابير المالية كما جاء في الفقرة «٣» من المادة السادسة والعشرين

المادة الثالثة والمائة : يجوز لمجلس الامة سن قانون لتخصيص مبالغ معينة لتصرف في سنين عديدة

المادة الرابعة والمائة : يجب ان يسن قانون ينص على تأسيس دائرة لتدقيق جميـــع المصروفات وترفع بياناً الى مجلس الامة مرة على الاقل في كل سنة عما إذا كانت تلك المصروفات طبق المخصصات التي صدقها المجلس ، وأنفقت بحسب الاصول التي عينها القانون .

المادة الخامسة والمائة : لا يجوز عرض لائحة قانونية او إبداء اقتراح على أحد المجلسين بما يوجب صرف شيء من الواردات العمومية إلا من قبل أحد الوزراء .

المادة السادسة والمائة : لا يجوز لمجلس النواب ان يتخذ قراراً او يقترح تعديل لائحة تؤدي الى تنقيص المصاريف الناشئة عن المعاهدات التي قد صدقها مجلس الامة او المجلس التأسيسي الا بعد موافقة الملك .

المادة السابعة والمائة : إذا دخلت السنة المالية الجديدة قبل صدور قانون ميزانيتها فإن كان

صدر منها لأجل القيام بواجبات المعاهدات المصدقة من قبل مجلس الامة او المجلس التأسيسي، فإن لم يصدق مجلس الامة هذه المراسيم فعلى الحكومة ان تعلن انتهاء حكمها، وتعتبر ملغاة من تاريخ هذا الاعلان، ويجب ان تكون هذه المراسيم موقعاً عليها بتواقيع الوزراء كافة.

وتشمل لفظة ـ القانون ـ المراسيم الصادرة بمقتضى احكام هذه المادة ما لم يكن في متنه قرينة تخالف ذلك.

«٤» الملك يعقد المعاهدات بشرط أن لا يصدقها الا بعد موافقة مجلس الامة عليها.

«٥» الملك يختار رئيس الوزراء، وعلى ترشيح الرئيس، يعين الوزراء ويقبل استقالتهم من مناصبهم.

«٦» الملك يعين اعضاء مجلس الاعيان، ويقبل استقالتهم من مناصبهم.

«٧» الملك بناء على اقتراح الوزير المسؤول، يعين ويعزل جميع الممثلين السياسيين، والموظفين الملكيين، والقضاة والحكام، ويمنح الرتب العسكرية، ما لم يفوض ذلك الى سلطة اخرى بمقتضى نظام خاص وله ان يمنح ايضاً الاوسمة والالقاب وغير ذلك من شارات الشرف.

«٨» للملك القيادة العامة لجميع القوات المسلحة، وهو يعلن الحرب بموافقة مجلس الوزراء وله ان يعقد معاهدات الصلح بشرط ان لا يصدقها نهائياً الا بعد موافقة مجلس الامة؛ وله أيضاً ان يعلن الاحكام العرفية وفقاً لاحكام هذا القانون.

«٩» تضرب النقود باسم الملك.

«١٠» لا ينفذ حكم الاعدام الا بتصديق الملك، وللملك ان يخفف العقوبات، او يرفعها بعفو خاص، وبموافقة المجلسين يعلن العفو العام.

## الباب الثالث ـ السلطة التشريعية

المادة السابعة والعشرون: يستعمل الملك سلطته بإرادات ملكية تصدر بناء على اقتراح الوزير او الوزراء المسؤولين وبموافقة رئيس الوزراء ويوقع عليها من قبلهم.

المادة الثامنة والعشرون: السلطة التشريعية منوطة بمجلس الامة مع الملك، ومجلس الامة يتألف من مجلسي الاعيان والنواب، وللسلطة التشريعية حق وضع القوانين وتعديلها والغائها مع مراعاة أحكام هذا القانون.

المادة التاسعة والعشرون: يفتتح الملك مجلس الامة بذاته، او ينيب عنه في ذلك رئيس الوزراء، او احد الوزراء ليقوم بمراسيم الافتتاح وإلقاء خطبة العرش.

المادة الثلاثون: لا يكون عضو في مجلس الاعيان او مجلس النواب:

«١» من لم يكن عراقياً.

«٢» من كان مدعياً بجنسية او حماية اجنبية .

«٣» من كان دون الثلاثين من عمره في النواب ، ودون الاربعين من عمره في الاعيان.

«٤» من كان محكوماً عليه بالافلاس ، ولم يعد اعتباره قانوناً .

«٥» من كان محجوراً عليه ولم يفك حجره .

«٦» من كان ساقطاً من الحقوق المدنية .

«٧» من كان محكوماً عليه بالسجن مدة لا تقل عن سنة لجريمة غير سياسية ، ومن كان محكوماً عليه بالسجن لسرقة او رشوة او خيانة الامانة او تزوير او احتيال ، او غير ذلك من الجرائم المخلة بالشرف بصورة مطلقة .

«٨» من كان له منفعة مادية مباشرة او غير مباشرة ناشئة عن عقد مع إحدى الدوائر العمومية العراقية ، الا اذا كانت المنفعة ناشئة عن كونه مساهماً في شركة مؤلفة من اكثر من خمسة وعشرين شخصاً، ويستثنى من ذلك ملتزمو الاعشار ومستأجرو أراضي الحكومة واملاكها.

«٩» من كان مجنوناً او معتوهاً .

«١٠» من كان من اقرباء الملك في الدرجة التي تعين بقانون خاص .

وعلى كل حال لا يجوز اجتماع عضوية المجلسين في شخص واحد .

المادة الحادية والثلاثون : يتألف مجلس الاعيان من عدد لا يتجاوز العشرين عضواً يعينهم الملك ممن نالوا ثقة الجمهور واعتماده بأعمالهم ، وممن لهم ماض مجيد في خدمات الدولة والوطن.

المادة الثانية والثلاثون : مدة العضوية في مجلس الاعيان ثماني سنوات على ان يتبدل نصفهم في كل اربع سنين ، ويجوز إعادة تعيين الاعضاء السابقين ، والنصف الاول لاجل التبديل الاول يفرز بالاقتراع .

المادة الثالثة والثلاثون : الرئيس ونائبيه ينتخبهم المجلس من بين أعضائه الى مدة سنة واحدة بتصديق الملك ، ويجوز إعادة انتخابهما .

المادة الرابعة والثلاثون : يجتمع مجلس الاعيان عند اجتماع مجلس النواب ويعطل معه .

المادة الخامسة والثلاثون : يعطى عضو الاعيان مخصصات سنوية تعادل خمسة آلاف روبية عن مدة الاجتماع فقط ، وألف ومايتين وخمسين روبية عن كل شهر يزيد على مدة الاجتماع ، عدا مخصصات السفر .

المادة السادسة والثلاثون : يتألف مجلس النواب بالانتخاب بنسبة نائب واحد عن كل عشرين الف نسمة من الذكور .

المادة السابعة والثلاثون : تعين طريقة انتخاب النواب بقانون خاص يراعى فيه اصول

التصويت السري ووجوب تمثيل الاقليات غير الاسلامية .

المادة الثامنة والثلاثون : دورة مجلس النواب أربعة اجتماعات عادية لكل سنة اجتماع يبدأ من اول يوم من شهر تشرين الثاني الذي يعقب الانتخابات ، واذا صادف اول الشهر عطلة رسمية فمن اليوم الذي يليها ، مع مراعاة ما جاء في الفقرة ٢ من المادة ٢٦ بخصوص حل المجلس.

المادة التاسعة والثلاثون : يدعو الملك المجلس الى عقد جلساته العادية في العاصمة في اول يوم من شهر تشرين الثاني من كل سنة مع مراعاة احكام المادة «٣٨» واذا لم يدع المجلس الى ذلك يجتمع بحكم القانون في اليوم المذكور ، ويبدأ عندئذ اجتماعه العادي الذي يمتد اربعة اشهر الا اذا حل الملك المجلس قبل ختام هذه المدة او مد اجل الاجتماع لاتمام الاشغال المستعجلة وعندما يمد أجل الاجتماع على هذه الصورة ينبغي ان لا تزيد مدته كلها على ستة اشهر .

وللمجلس ان يؤجل جلساته من حين الى حين وفقاً لنظام المجلس الداخلي، وعلى المجلس ان يؤجل جلساته اذا أمر الملك بذلك مرات لا تتجاوز الثلاث في كل اجتماع الى مدات لا تتجاوز شهرين . وعند حساب مدة الاجتماع لا يحسب الزمن الذي استغرقته التأجيلات المتقدمة .

المادة الاربعون : إذا حل المجلس ، يجب ان يبدأ بإجراء الانتخابات مجدداً ، ويدعى المجلس الجديد الى الاجتماع بصورة غير عادية في مدة لا تتجاوز أربعة اشهر من تاريخ الحل. وهذا الاجتماع يتبع الاحكام الواردة في المادة «٣٩» من هذا القانون في ما يتعلق بالتأجيل والتمديد ، وعلى كل حال ينبغي فض هذا الاجتماع في ٣١ تشرين الاول لكي يبتدىء الاجتماع العادي الاول من الدورة المذكورة في ابتداء تشرين الثاني ، واذا صادف الاجتماع غير العادي في شهري تشرين الثاني وكانون الاول ، يعتبر اول اجتماع عادي لتلك الدورة. واذا حل مجلس النواب لأمر ما فلا يجوز حل المجلس الجديد من اجل ذلك الامر .

المادة الحادية والاربعون : يجوز تجديد انتخاب النائب السابق .

المادة الثانية والاربعون : لكل رجل عراقي أتم الثلاثين من العمر ، ولم يكن له احدى الموانع المنصوص عليها في المادة «٣٠» ، ان ينتخب لعضوية مجلس النواب . على انه لا يجوز له ان ينوب الا عن منطقة واحدة من المناطق التمثيلية التي تعين بقانون الانتخاب فقط ، واذا انتخب احد من اكثر من منطقة واحدة فله ان يختار المنطقة التي يرغب في تمثيلها خلال ثمانية ايام من تاريخ اخباره ، وللموظفين الذين ينتخبون حق الخيار بين قبول العضوية ورفضها، والذي يقبل العضوية يجب عليه التخلي عن وظيفته في الحكومة خلال المدة المذكورة عدا الوزراء

المادة الثالثة والاربعون : يفصل مجلس النواب في المسائل المتعلقة بالصفات المؤهلة لانتخاب النواب ، وفي الطعن الموجه ضد انتخابهم ، وفي المنحلات والاستقالات المتعلقة بهم .

المادة الرابعة والاربعون : على مجلس النواب ان ينتخب كل سنة في جلسته الاولى رئيساً ونائبي رئيس وكاتبين من بين اعضائه ، وعليه ان يقدم نتيجة هذا الانتخاب الى الملك فيصدقه . ينوب عن الرئيس عند الاقتضاء احد نائبيه .

المادة الخامسة والاربعون : لكل عضو من اعضاء مجلس النواب ان يقترح وضع لائحة قانونية عدا ما يتعلق بالامور المالية التي سيأتي بيانها ، على شرط ان يؤيده فيه عشرة من زملائه ، واذا قبل المجلس هذا الاقتراح يودعه مجلس الوزراء لسن اللائحة القانونية ، وكل اقتراح يرفضه المجلس لا يجوز تقديمه ثانية في الاجتماع نفسه .

المادة السادسة والاربعون : للعضو ان يستقيل من مركزه ، بذلك بأن يقدم استقالته كتابة الى الرئيس ، ولا تنفذ الاستقالة ما لم يقبلها مجلس النواب .

المادة السابعة والاربعون : عند انحلال عضوية في مجلس النواب بسبب وفاة او استقالة او فقد الصفات اللازمة او تغيب عن المجلس يجب ان يجري انتخاب جديد في الحال بايعاز من الرئاسة .

المادة الثامنة والاربعون : يعتبر العضو في مجلس النواب ممثلا لعموم البلاد العراقية ، وليس لمنطقته التمثيلية .

المادة التاسعة والاربعون : العضو الذي يتغيب عن المجلس الى مدة شهر من غير إذن او عذر مشروع ، يعد مستقيلا مع مراعاة المادة «٤٦» .

المادة الخمسون : يعطى النائب مخصصات تعادل أربعة آلاف روبية عن مدة الاجتماع فقط عدا مخصصات السفر ، واذا امتد زمن الاجتماع اكثر من اربعة اشهر يعطى كل نائب الف روبية عن كل شهر من المدة الزائدة .

المادة الحادية والخمسون : على النواب والاعيان قبل الشروع في اعمالهم ، ان يقسم كل منهم امام مجلسه يمين الاخلاص للملك ، والمحافظة على القانون الاساسي ، وخدمة الامة ، والوطن ، وحسن القيام بواجب النيابة .

المادة الثانية والخمسون : لا يباشر احد المجلسين اعمالهم ما لم يحضر الجلسة اكثر من نصف الاعضاء بواحد على الاقل .

المادة الثالثة والخمسون : تصدر القرارات بأكثرية آراء الاعضاء الحاضرين ما لم ينص هذا القانون على خلاف ذلك ، واذا تساوت الآراء فللرئيس إذ ذاك صوت الترجيح . ولا تحصل اكثرية ما لم يصوت نصف الاعضاء الحاضرين ، ويبدي كل من الاعضاء رأيه بذاته ، وتعين طريقة إبداء الرأي في نظام المجلس الداخلي .

المادة الرابعة والخمسون : لكل عضو من أعضاء مجلس الامة ان يوجه الى الوزراء اسئلة

واستيضاحات ، وتجري المناقشة فيها وفي اجوبتها على الوجه الذي يبين في النظام الداخلي لكل مجلس بعد مرور ثمانية ايام على الاقل من يوم توجيهها ، وذلك في غير حالة الاستعجال او موافقة الوزير

المادة الخامسة والخمسون : يبت المجلس باللوائح القانونية مادة فمادة على حدة ثم يبت بها جملة

المادة السادسة والخمسون : لا يجوز لأية قوة مسلحة الدخول على المجلس ، ولا الإقامة على مقربة من أبوابه الا بطلب رئيسه .

المادة السابعة والخمسون : تكون جميع جلسات المجلسين علنية ؛ الا في الأحوال التي يطلب فيها أحد الوزراء ، او اربعة من الاعيان ، او عشرة من النواب ، ان تجري المداولة سراً ، في الأمر المبحوث عنه .

المادة الثامنة والخمسون : لا يجوز لأحد دخول كلا المجلسين ، ولا التكلم فيهما ، الا للاعضاء والوزراء او كبار الموظفين المنتدبين من قبل الوزراء عند غيابهم ، او من يدعوهم المجلس الى ذلك .

المادة التاسعة والخمسون : لمجلس الأعيان ولمجلس النواب الحق في إصدار نظامات وتعليمات في ما يتعلق بالأمور الآتية :

« ١ » كيفية استعمال السلطة والامتيازات والضمانات الممنوحة للمجلس بموجب هذا القانون وطريقة المحافظة عليها .

« ٢ » تنظيم اعمال المجلسين وادارة مذاكراتهما منفردين او مجتمعين .

المادة الستون : لا يوقف ، ولا يحاكم احد من اعضاء مجلس الأمة في مدة اجتماع المجلس ما لم يصدر من المجلس الذي هو منتسب اليه قرار بالأكثرية بوجود الأسباب الكافية لاتهامه ، او ما لم يقبض عليه حين ارتكابه جناية مشهودة ، ولكل عضو حرية الكلام التامة ضمن حدود نظام المجلس الذي هو منتسب اليه ، ولا تتخذ اية اجراءات قانونية ضده من أجل تصويت او بيان رأي ، او القاء خطبة في مداولات المجلس ومباحثاته ، واذا وُقف النائب لسبب ما أثناء عطلة المجلس فعلى الحكومة ان تعلم المجلس بذلك عند التئامه مع اعطاء الايضاحات وبيان الأسباب الموجبة .

المادة الحادية والستون : للوزير الذي يكون عضواً في أحد المجلسين ، حق التصويت في مجلسه ، وحق الكلام في المجلسين ، وأما الوزراء الذين ليسوا من أعضاء أحد المجلسين فلهم ان يتكلموا في المجلسين دون ان يصوتوا ، وللوزراء او من ينوب عنهم في غيابهم حق الأسبقية على سائر الأعضاء في مخاطبة المجلسين .

المادة الثانية والستون :

« ١ » يجب أن ترفع جميع اللوائح القانونية الى أحد المجلسين فإذا قبلها ، ترفع الى الثاني

ولا تكون قانوناً ما لم يوافق عليها المجلسان ويصدقها الملك .

«٢» يقرر المجلسان اللوائح المرفوعة اليهما من قبل الحكومة وبعد قبولها تعرض على الملك فإما أن يصدقها ، واما أن يعيدها مع بيان أسباب الإعادة في برهة ثلاثة أشهر الا اذا قرر أحد المجلسين تعجيلها فيقتضي تصديقها او اعادتها خلال خمسة عشر يوماً لإعادة النظر فيها مع بيان الاسباب الموجبة .

«٣» اذا رفض المجلسان اللوائح القانونية فلا ترفع الى احدهما مرة ثانية خلال مدة الاجتماع .

المادة الثالثة والستون : اذا رفض أحد المجلسين لائحة قانونية مرتين ، وأصر الثاني على قبولها تتألف جلسة مشتركة من أعضاء مجلس الأعيان ومجلس النواب برئاسة رئيس مجلس الأعيان للمفاوضة في المواد المختلف فيها فقط ، فإذا قبلت اللائحة اكثرية مؤلفة من ثلثي أعضاء المجلس المشترك معدلة او غير معدلة ، فإنها تعتبر مصدقة من كلا المجلسين ، ولكنها لا تكتسب الصفة القانونية الا بعد تصديق الملك ، واذا لم تقبل بهذه الطريقة فلا ترفع مرة ثانية الى اي المجلسين في الاجتماع نفسه .

## الباب الرابع – الوزارة

المادة الرابعة والستون : لا يتجاوز عدد وزراء الدولة التسعة ، ولا يقل عن الستة ، ولا يكون وزيراً من كانت فيه احدى الموانع المبينة في المادة (٣٠) والوزير الذي لم يكن عضواً في أحد المجلسين لا يبقى في منصبه اكثر من ستة اشهر ما لم يعين عضواً في مجلس الأعيان او ينتخب لمجلس النواب قبل ختام المدة المذكورة والوزير الذي يتقاضى راتب الوزارة لا يستحق تخصيصات العضوية في أحد المجلسين في الوقت نفسه ، ولا يجوز للوزير أن يشتري او يستأجر شيئاً من أملاك الدولة وأموالها .

المادة الخامسة والستون : مجلس الوزراء هو القائم بإدارة شؤون الدولة ، ويعقد برئاسة رئيس الوزراء ليقرر ما يجب اتخاذه من الإجراءات في الأمور المتعلقة بأكثر من وزارة واحدة وليبحث في جميع الأمور الخطيرة التي تقوم بها الوزارات ، ويعرض رئيس الوزراء ما يوصي به المجلس من الأمور على الملك لتلقي أوامره .

المادة السادسة والستون : وزراء الدولة مسؤولون بالتضامن أمام مجلس النواب عن الشؤون التي تقوم بها الوزارات ، ومسؤولون بصورة منفردة عن الاجراءات المتعلقة بوزارة كل منهم ، وما يتبعها من الدوائر . فإذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة بأكثرية الأعضاء الحاضرين ، فعليها أن تستقيل ، واذا كان القرار المذكور يمس أحد الوزراء فقط فعلى ذلك الوزير ان يستقيل ، وعلى المجلس أن يؤجل تصويت عدم الثقة مرة واحدة الى مدة لا تتجاوز ثمانية

أيام اذا طلب ذلك رئيس الوزراء ، او الوزير المختص ، ولا يحل المجلس في هذه المدة .

المادة السابعة والستون : يتصرف الوزير في جميع الأمور المتعلقة بوزارته وما يتبعها من الدوائر ، وذلك بموجب الأصول التي يعينها القانون .

## الباب الخامس – السلطة القضائية

المادة الثامنة والستون : يعين الحكام بإرادة ملكية ، ولا يعزلون الا في الأحوال المصرحة في القانون المخصوص المبينة فيه شروط أهليتهم ونصبهم ودرجاتهم وكيفية عزلهم .

المادة التاسعة والستون : تقسم المحاكم الى ثلاثة اصناف :

«١» المحاكم المدنية «٢» المحاكم الدينية «٣» المحاكم الخصوصية .

المادة السبعون : تعين كيفية تأسيس هذه المحاكم وأماكن انعقادها ودرجاتها وأقسامها واختصاصها وكيفية المراقبة عليها وتنفيذ أحكامها بقوانين خاصة مع مراعاة نصوص هذا القانون

المادة الحادية والسبعون : المحاكم مصونة من التدخل في شؤونها .

المادة الثانية والسبعون : يجب ان تجري جميع المحاكمات علناً ، الا اذا وجد سبب من الأسباب المبينة قانوناً في جواز عقد جلسات المحاكمة سراً ، ويجوز نشر أحكام المحاكم والمرافعات الا ما يعود منها الى الجلسات السرية ، وتصدر كافة الأحكام باسم الملك .

المادة الثالثة والسبعون : للمحاكم المدنية حق القضاء على جميع الأشخاص في العراق في كل الدعاوي والأمور المدنية والجزائية ، والتي تقيمها الحكومة العراقية ، او تقام عليها عدا الدعاوي والأمور الداخلة في اختصاص المحاكم الدينية او المحاكم المخصوصة كما سيأتي بيانها في هذا القانون او في غيره من القوانين المرعية .

المادة الرابعة والسبعون : يشمل اختصاص المحاكم المدنية الأمور الحقوقية والتجارية والجزائية وفقاً للقوانين المرعية الا انه في مواد الاحوال الشخصية الخاصة بالأجانب ، وفي غير ذلك من المواد المدنية او التجارية التي جرت العادة الدولية على أن يطبق عليها أحكام قانون دولة أجنبية ، يكون تطبيق القانون المذكور على طريقة تعين بقانون خاص .

المادة الخامسة والسبعون : تقسم المحاكم الدينية الى :

«١» المحاكم الشرعية «٢» المجالس الروحانية الطائفية .

المادة السادسة والسبعون : تنظر المحاكم الشرعية وحدها في الدعاوي المتعلقة بأحوال المسلمين الشخصية والدعاوي المختصة بإدارة أوقافهم .

المادة السابعة والسبعون : يجري القضاء في المحاكم الشرعية وفقاً للأحكام الشرعية الخاصة بكل مذهب من المذاهب الإسلامية بموجب أحكام قانون خاص ، ويكون القاضي من مذهب

اكثرية السكان في المحل الذي يعين له مع بقاء القاضيين السنيين والجعفريين في مدينتي بغداد والبصرة .

المادة الثامنة والسبعون : تشمل المجالس الروحانية الطائفية : المجالس الروحانية الموسوية، والمجالس الروحانية المسيحية ، وتؤسس تلك المجالس، وتخول سلطة القضاء بقانون خاص

المادة التاسعة والسبعون : تنظر المجالس الروحانية :

«١» في المواد المتعلقة بالنكاح والصداق والطلاق والتفريق والنفقة الزوجية وتصديق الوصايات ، ما لم تكن مصدقة من كاتب العدل ، خلا الأمور الداخلة ضمن اختصاص المحاكم المدنية في ما يخص أفراد الطائفة عدا الاجانب منهم .

«٢» في غير ذلك من مواد الأحوال الشخصية المتعلقة بأفراد الطوائف عند موافقة المتقاضين .

المادة الثمانون : تعين أصول المحاكمات في المجالس الروحانية الطائفية ، والرسوم التي تؤخذ فيها ـ بقانون خاص ، وتعين أيضاً بقانون الوراثة وحرية الوصية وغير ذلك ، من مواد الاحوال الشخصية التي ليست من اختصاص المجالس الروحانية الطائفية .

المادة الحادية والثمانون : تؤلف محكمة عليا لمحاكمة الوزراء وأعضاء مجلس الأمة المتهمين بجرائم سياسية ، او بجرائم تتعلق بوظائفهم العامة ، ولمحاكمة حكام محكمة التمييز عن الجرائم الناشئة من وظائفهم ، وللبت بالأمور المتعلقة بتفسير القوانين وموافقتها للقانون الأساسي .

المادة الثانية والثمانون : اذا اقتضى اجراء محاكمة كما جاء في المادة السابقة ، تجتمع المحكمة العليا بإرادة ملكية تصدر بناء على قرار اتهامي صادر من مجلس النواب بأكثرية ثلثي الآراء من الاعضاء الحاضرين في كل قضية على حدة ، وتؤلف المحكمة من ثمانية اعضاء عدا الرئيس ينتخبهم مجلس الأعيان أربعة من بين أعضائه وأربعة من كبار الحكام ، وتنعقد برئاسة رئيس مجلس الأعيان .

المادة الثالثة والثمانون : إذا وجب البت في أمر يتعلق بتفسير أحكام هذا القانون ، اوفي ما إذا كان احد القوانين او الانظمة المرعية يخالف أحكام هذا القانون الاساسي ، تجتمع المحكمة العليا بإرادة ملكية تصدر بموافقة مجلس الوزراء .

المادة الرابعة والثمانون : إذا اقتضى تفسير القوانين او الانظمة في غير الاحوال المبينة في المادة السابقة بناء على طلب الوزير المختص ، يؤلف ديوان خاص برئاسة رئيس محكمة التمييز المدنية ينتخب اعضاؤه ثلاثة من بين حكام التمييز وثلاثة من كبار موظفي الإدارة وفقاً لقانون خاص

المادة الخامسة والثمانون : يجب ان تحسم الدعاوي التي تنظر فيها المحكمة العليا وفقاً للقانون وبأكثرية ثلثي المحكمة وقراراتها ليست تابعة للاستئناف او التمييز ، والاشخاص الذين يتهمهم مجلس النواب يجب أن تكف يدهم عن العمل حالا ، وإذا استقالوا فيجب دوام التعقيبات القانونية بحقهم .

المادة السادسة والثمانون : كل قرار يصدر من المحكمة العليا مبيناً مخالفة أحد القوانين ، او بعض احكامه لاحكام هذا القانون الاساسي ، يجب أن يصدر بأكثرية ثلثي آراء المحكمة، وإذا صدر قرار من هذا القبيل يكون ذلك القانون او القسم المخالف منه لهذا القانون الاساسي ملغياً من الأصل .

المادة السابعة والثمانون : تكون القرارات الصادرة من المحكمة العليا في الامور المبينة في المادة الـ «٨٣» باستثناء ما جاء منها في المادة الـ «٨٦» والصادرة من الديوان الخاص في الامور المبينة في المادة الـ «٨٤» بأكثرية آراء المحكمة والديوان، ويجب تطبيقها في جميع المحاكم ودوائر الحكومة .

المادة الثامنة والثمانون : تؤسس محاكم او لجان خصوصية عند الاقتضاء للأمور الآتية :

«١» لمحاكمة افراد القوات العسكرية العراقية عن الجرائم المصرح بها في قانون العقوبات العسكري

«٢» لفصل قضايا العشائر الجزائية والمدنية بحسب عاداتهم المألوفة بينهم بموجب قانون خاص.

«٣» لحسم الاختلافات الواقعة بين الحكومة وموظفيها فيما يختص بخدماتهم .

«٤» للنظر في الاختلافات المتعلقة بالتصرف في الاراضي وحدودها .

المادة التاسعة والثمانون : اصول المحاكمة في المحاكم الخصوصية ، والرسوم التي تؤخذ فيها، وكيفية استئناف أحكامها ، ونقضها او تصديقها ، تعين جميعها بقوانين خاصة .

## الباب السادس – الامور المالية

المادة التسعون : تبقى جميع الضرائب والمكوس على ما تكون عليه عند البداء في تطبيق هذا القانون الى ان تتغير بقانون .

المادة الحادية والتسعون : لا يجوز وضع ضرائب الا بموجب قانون يصدق من قبل الملك بعد موافقة مجلس الامة عليه ، غير ان ذلك لا يشمل الاجور التي تأخذها دوائر الحكومة مقابل ما تقوم به من الخدمات العمومية ، او مقابل الانتفاع من أموال الحكومة.

المادة الثانية والتسعون : يجب أن تجبى الضرائب من المكلفين من طبقات السكان بدون تمييز ، ولا يجوز ان يعفى عنها أحد منهم الابموجب القانون .

المادة الثالثة والتسعون : لا يجوز بيع أموال الدولة ، او تفويضها او ايجارها او التصرف بها بصورة اخرى الا وفق القانون .

المادة الرابعة والتسعون : لا يعطى انحصار او امتياز لاستثمار مورد من موارد البلاد الطبيعية او لاستعماله ، او مصلحة من المصالح العامة ، ولا تعطى الواردات الاميرية بالالتزام الابموجب القانون على ان ما يتجاوز منها ثلاث سنوات يجب ان يقترن بقانون خاص لكل قضية .

المادة الخامسة والتسعون : لا يجوز للحكومة ان تعقد قرضاً، او تتعهد بما يؤدي الى دفع مال

من الخزينة العمومية، الا بموجب قانون خاص هذا إذا لم يكن قانون الميزانية مساعداً على ذلك

المادة السادسة والتسعون : يجب أن تدفع جميع الاموال التي يقبضها موظفو الحكومة للخزينة العمومية الموحدة ، وأن يعطى حساب عنها بحسب الاصول المقررة قانوناً .

المادة السابعة والتسعون : لا يجوز تخصيص راتب ، او اعطاء مكافـــأة ، او صرف شيء من اموال الخزينة العمومية الموحدة ، لاية جهة الا بموجب القانون ، ولا يجوز إنفاق شيء من المخصصات الا بحسب الاصول المقررة قانوناً .

المادة الثامنة والتسعون : يجب ان تصدق مخصصات كل سنة بقانون سنوي يعرف بقانون الميزانية وهذا يجب أن يحتوي على مخمن الواردات والمصاريف لتلك السنة .

المادة التاسعة والتسعون : يجب أن يصدق مجلس الامة الميزانية في اجتماعـــه السابق لابتداء السنة المالية التي يرجع اليها ذلك القانون .

المادة المائة : يجب ان يعرض وزير المالية على مجلس النواب : أولا جميع اللوائـــح القانونية لتخصيص الاموال او تزييد التخصيصات المصدقة او تنقيصها او إلغائها، وكذلك قانون الميزانية ، وجميع اللوائح الخاصة بالقروض التي تعقدها الحكومة .

المادة الحادية والمائة : تجري المفاوضات في قانون الميزانية ويصوت عليها مادة فمادة على حدة ، ثم يصوت عليه ثانية بصورة إجمالية . أما الميزانية ذاتها فيصوت عليها فصلا فصلا .

المادة الثانية والمائة : إذا مست ضرورة أثناء عطلة المجلس الى صرف مبالغ مستعجلة لم يؤذن بصرفها في الميزانية ، او بقانون خاص ، فللملك الحق في إصدار مراسيم ملكية بموافقة مجلس الوزراء تقضي باتخاذ التدابير المالية كما جاء في الفقرة «٣» من المادة السادسة والعشرين

المادة الثالثة والمائة : يجوز لمجلس الامة سن قانون لتخصيص مبالغ معينة لتصرف في سنين عديدة

المادة الرابعة والمائة : يجب ان يسن قانون ينص على تأسيس دائرة لتدقيق جميـــع المصروفات وترفع بياناً الى مجلس الامة مرة على الاقل في كل سنة عما إذا كانت تلك المصروفات طبق المخصصات التي صدقها المجلس ، وأنفقت بحسب الاصول التي عينها القانون .

المادة الخامسة والمائة : لا يجوز عرض لائحة قانونية او إبداء اقتراح على أحد المجلسين بما يوجب صرف شيء من الواردات العمومية إلا من قبل أحد الوزراء .

المادة السادسة والمائة : لا يجوز لمجلس النواب ان يتخذ قراراً او يقترح تعديل لائحة تؤدي الى تنقيص المصاريف الناشئة عن المعاهدات التي قد صدقها مجلس الامة او المجلس التأسيسي الا بعد موافقة الملك .

المادة السابعة والمائة : إذا دخلت السنة المالية الجديدة قبل صدور قانون ميزانيتها فإن كان

مجلس الأمة مجتمعاً يجب على وزير المالية أن يقدم لائحة قانونية تتضمن تخصيصات موقتة إلى مدة لا تتجاوز شهرين، وعند ختام مدة التخصيصات يجوز لوزير المالية أن يقدم لائحة جديدة من هذا القبيل وهلم جرا. يتكرر ذلك حسب اللزوم، وإن لم يكن مجلس الامة مجتمعاً تراعى ميزانية السنة الماضية على أن لا يخل ذلك بحق إصدار المراسيم المبحوث عنها في المادة (١٠٢) .

المادة الثامنة والمائة : يقرر نظام مسكوكات الدولة بموجب قانون .

## الباب السابع – ادارة الاقاليم

المادة التاسعة والمائة : تعين المناطق الإدارية وأنواعها وأسماءها وكيفية تأسيسها واختصاص موظفيها وألقابهم في العراق بقانون خاص .

المادة العاشرة والمائة : يجب أن ينص القانون المذكور على تنفيذ ما يقتضى اتخاذه في بعض المناطق الإدارية من الوسائل لأجل ضمان القيام بما يخصها من الواجائب الناشئة من المعاهدات التي عقدها الملك بتصديق مجلس الامة او التي عقدها بتصديق المجلس التأسيسي

المادة الحادية عشرة والمائة : تدار الشؤون البلدية في العراق بواسطة مجالس بلدية بموجب قانون خاص، وفي المناطق الإدارية تقوم مجالس ادارية بالوظائف التي تناط بها بموجب قانون.

المادة الثانية عشرة والمائة : يحق لكل طائفة تأليف مجالس في المناطق الادارية المهمة تختص بإدارة المسقفات والمستغلات الموقوفة والتركات لاغراض خيرية وجمع ايرادها وصرفه وفقاً لرغبة الواهب ، او للعرف الغالب بين الطائفة ، وكذلك القيام بالنظارة على أموال الايتام وفقاً للقانون ، وتكون المجالس المذكورة تحت اشراف الحكومة .

## الباب الثامن – تأييد القوانين والاحكام

المادة الثالثة عشرة والمائة : القوانين العثمانية التي كانت قد نشرت قبل تاريخ ٥ تشرين الثاني سنة ١٩١٤ ، والقوانين التي نشرت في ذلك التاريخ ، او بعده ، وبقيت مرعية في العراق حين نشر هذا القانون ، تبقى نافذة فيه بقدر ما تسمح به الظروف مع مراعاة ما أحدث فيها من التعديل او الإلغاء بموجب البيانات والنظامات والقوانين الوارد ذكرها في المادة الآتية ، وذلك الى ان تبدلها او تلغيها السلطة التشريعية، او الى ان يصدر من المحكمة العليا قرار يجعلها ملغاة بموجب احكام المادة «٨٦» .

المادة الرابعة عشرة والمائة : جميع البيانات والنظامات والقوانين التي اصدرها القائد العام للقوات البريطانية في العراق ، والحاكم الملكي العام ، والمندوب السامي ، والتي أصدرتها حكومة جلالة الملك فيصل في المدة التي مضت بين اليوم الخامس من تشرين الثاني ١٩١٤ وتاريخ تنفيذ هذا القانون الاساسي ، تعتبر صحيحة من تاريخ تنفيذها ، وما بلغ منها الى هذا

التاريخ يبقى مرعياً الى ان تبدله او تلغيه السلطة التشريعية او الى ان يصدر من المحكمة العليا قرار يجعلها ملغاة بموجب احكام المادة «٨٦» .

المادة الخامسة عشرة والمائة : يعتبر كل شخص بريئاً ومصوناً من كل ما يوجه اليه من المطاليب بشأن الاعمال التي أتى بها بسلامة نية امتثالا للتعليمات التي تلقاها من القائد العام للقوات البريطانية في العراق او الحاكم الملكي العام ، او المندوب السامي ، او حكومة جلالة الملك فيصل ، او من الموظفين الذين كان لهم امرة او صفة عسكرية او ملكية ، وذلك بقصد اخماد الحركات العدائية او توطيد الأمن والنظام العام وصيانتهما ، او تنفيذ الاوامر التي صدرت بمقتضى الاحكام العرفية بين اليوم الخامس من تشرين الثاني سنة ١٩١٤ وتاريخ تنفيذ هذا القانون الاساسي ، وكل عمل من الاعمال المذكورة في هذه المادة يعتبر واقعاً بسلامة نية ما لم يقدم المشتكي برهاناً على خلاف ذلك وكل دعوى او معاملة قضائية بشأن عمل من هذه الاعمال ترد ، وتعتبر باطلة ما لم يبرهن المشتكي عليها .

المادة السادسة عشرة والمائة : جميع الاحكام الصادرة في الدعاوي المدنية والشرعية من المحاكم العثمانية قبل احتلال القوات البريطانية ، وكذلك الاحكام الصادرة في الدعاوي المدنية والشرعية من المحاكم التي اسست بعد الاحتلال المذكور ، او من الحكام السياسيين او معاونيهم ، فيما هو ضمن اختصاصهم تعتبر صادرة من المحاكم المؤسسة في العراق تأسيساً نظامياً .

المادة السابعة عشرة والمائة : جميع الاحكام والقرارات الجزائية التي صدرت من المحاكم المؤسسة بعد احتلال القوات البريطانية ، او من المحاكم العرفية ، او العسكرية او من الحكام العسكريين ، او السياسيين ، او معاونيهم ، او غيرهم من الموظفين المأذون لهم بالنظر في الجرائم ، وكذلك العقوبات المنزلة بجميع الذين حوكموا في المحاكم المذكورة او لدى اولئك الاشخاص تعتبر جميعها صادرة من المحاكم المؤسسة في العراق تأسيساً نظامياً .

## الباب التاسع – تبديل احكام هذا القانون الاساسي

المادة الثامنة عشرة والمائة : يجوز لمجلس الامة خلال سنة واحدة ابتداء من تنفيذ هذا القانون أن يعدل أياً كان من الامور الفرعية في هذا القانون ، او الاضافة اليها لاجل القيام بأغراضه على شرط موافقة مجلس الامة بأكثرية ثلثي الآراء في كلا المجلسين .

المادة التاسعة عشرة والمائة : عـدا ما نص عليه في المادة السابقة لا يجوز قطعياً ادخال تعديل ما على القانون الاساسي الى مدة خمس سنوات من تاريخ ابتداء تنفيذه ، ولا بعد تلك المدة أيضاً الا على الوجه الآتي :

كل تعديل يجب ان يوافق عليه كل من مجلس النواب والاعيان بأكثرية مؤلفة من ثلثي

أعضاء كلا المجلسين المذكورين ، وبعد الموافقة عليه يحل مجلس النواب ، وينتخب المجلس الجديد فيعرض عليه وعلى مجلس الاعيان التعديل المتخذ من المجلس المنحل مرة ثانية فإذا اقترن بموافقة المجلسين بأكثرية مؤلفة من ثلثي اعضاء كليهما أيضاً يعرض على الملك ليصدق وينشر

## الباب العاشر – مواد عمومية

المادة العشرون والمائة : في حالة حدوث قلاقل او ما يدل على حدوث شيء من هذا القبيل في أية جهة من جهات العراق ، او في حالة حدوث خطر من غارة عدائية على أية جهة من جهات العراق ، للملك السلطة بعد موافقة مجلس الوزراء على اعلان الاحكام العرفية بصورة موقتة في انحاء العراق التي قد يمسها خطر القلاقل او الغارات . ويجوز توقيف تطبيق القوانين والنظامات المرعية بالبيان الذي تعلن به الاحكام العرفية وذلك في الامكنة وبالدرجة التي تعين بالبيان المذكور على ان يكون القائمون بتنفيذ هذا البيان معرضين للتبعة القانونية التي تترتب على اعمالهم الى ان يصدر من مجلس الامة قانون مخصوص بإعفائهم عن ذلك . اما كيفية ادارة الاماكن التي تطبق فيها الاحكام العرفية فتعين بموجب ارادة ملكية .

المادة الحادية والعشرون والمائة : اذا اقتضى تفسير حكم من الاحكام القانونية :

(١ً) ان كان التفسير خاصاً بأحكام هذا القانون الاساسي ، يعود الى المحكمة العليا على ما جاء في الباب الخامس من هذا القانون .

(٢ً) اذا كان التفسير خاصاً بأحد القوانين المتعلقة بإدارة الشؤون العامة، يعود الى الديوان الخاص على ما جاء في الباب الخامس من هذا القانون .

(٣ً) وفي غير ذلك من المواد ، يعود استنباط المعاني الى المحاكم العدلية المختصة بالدعاوي التي ينشأ عنها لزوم الاستنباط .

المادة الثانية والعشرون والمائة : تعتبر دوائر الاوقاف الاسلامية من دوائر الحكومة الرسمية وتدار شؤونها وتنظم امور ماليتها بمقتضى قانون خاص .

المادة الثالثة والعشرون والمائة : ينفذ هذا القانون من تاريخ اقترانه بتصديق الملك .

كتب ببغداد في اليوم الحادي والعشرين من آذار سنة ١٩٢٥ واليوم الخامس والعشرين من شعبان سنة ١٣٤٣

فيصل

| | | |
|---|---|---|
| وزير المالية | وزير الداخلية | رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدفاع |
| ساسون | عبد المحسن | ي . الهاشمي |
| وزير المعارف | وزير الاشغال والمواصلات ووكيل وزير العدلية | وزير الاوقاف |
| عبد الحسين | مزاحم الامين الباجه جي | ابراهيم الحيدري |

## قانون تعديل القانون الاساسي

نحن ملك العراق

بناء على ما قرره مجلس النواب والاعيان قد صادقنا على القانون الآتي :

المادة الاولى : يسمى هذا القانون قانون تعديل القانون الاساسي لسنة ١٩٢٥

المادة الثانية : تعتبر المادة (٢٣) فقرة ثانية للمادة (٢٢)

المادة الثالثة : اضيفت المادة الآتية وجعلت المادة ٢٣

للملك ان يغيب عند مسيس الحاجة عن البلاد العراقيـــة بقرار من مجلس الوزراء يجب نشره وينصب الملك قبل ان يغيب عن العراق نائباً عنه ، او ( هيئة نيابية ) ويعين الحقوق التي يفوضها اليهما ، وذلك بموافقة مجلس الوزراء .

ولا يقوم النائب او اي عضو من هيأة النيابة بحق من حقوق الملك إلا بعـــد أن يحلف اليمين المنصوص عليها في المادة (٢١) من القانون الاساسي .

اذا كان مجلس الامة مجتمعاً ، تؤدى اليمين أمامه بالصورة المبينةفي المادة(٢١)المذكورة، والا فتؤدى أمام مجلس الوزراء بحضور رئيسي الأعيان والنواب ، او من يقوم مقامهما .

لا يكون الوزير نائباً او عضواً في هيئة النيابة ، وإذا كان أحد أعضاء مجلس الأمة نائباً او عضواً في هيئة النيابة فلا يشترك في مجلسه في مدة النيابة ، واذا امتد غياب الملك اكثر من أربعة أشهر ولم يكن مجلس الأمة مجتمعاً فيدعى حالا الى الالتئام للنظر في الامر .

يجب أن يكون النائب او العضو في هيأة النيابة عراقي الجنسية ، ولا يقل عمره عن ثلاثين سنة ، ويجوز أيضاً تعيين احد أقرباء الملك المذكور الذي أكمل سن الثامنة عشرة .

المادة الرابعة : تعدل المادة ٣٥ بالصورة الآتية : ــ

يعطى عضو الاعيان عدا مخصصات السفر ، مخصصات سنوية تعادل (٥٠٠٠) ربيةعن مدة الاجتماع العادي فقط ، و (١٢٥٠) ربية عن كل شهر يزيد على مدة الاجتماع المذكور ، او عن كل شهر من مدة الاجتماع غير الاعتيادي .

المادة الخامسة : تعدل المادة (٣٩) بالصورة الآتية : ــ

يدعو الملك المجلس الى عقد جلساته العادية في العاصمة في اول يوم من شهر تشرين الثاني من كل سنة مع مراعاة أحكام المادة (٣٨) وإذا لم يدع المجلس في اليوم المذكور الى ذلك فيجتمع بحكم القانون ، ويبدأ عندئذ اجتماعه العادي الذي يمتد أربعة أشهر الا اذا حل الملك المجلس قبل ختام هذه المدة او مد اجل الاجتماع لاتمام الاشغال المستعجلة ، وعندما يمد اجل الاجتماع على هذه الصورة ، ينبغي أن لا تزيد مدته كلها على ستة أشهر .

المادة السادسة : تعدل المادة (٤٠) باضافة الكلمات الآتية كفقرة ثانية لها : ـ
للملك أن يدعو مجلس الامة للالتئام بصورة غير اعتيادية خارج مدة الاجتماع العادي للبت بأمور معينة تذكر عند الدعوة ، ويفض هذا الإجتماع بإرادة ملكية .

المادة السابعة : تعدل المادة (٥٠) بالصورة الآتية : ـ
يعطى عضو مجلس النواب عدا مخصصات السفر ، مخصصات سنوية تعادل (٤٠٠٠) ربية عن مدة الاجتماع العادي فقط و (١٠٠٠) ربية عن كل شهر يزيد على مدة الاجتماع المذكور ، او عن كل شهر، من مدة الاجتماع غير الاعتيادي .

المادة الثامنة : تعدل المادة (٨٢) باضافة الكلمات الآتية : ـ
واذا لم يتمكن الرئيس من الحضور فيترأس جلسة المحكمة نائبه .

المادة التاسعة : تعدل المادة (٨٣) باضافة الكلمات الآتية : ـ
تشكل المحكمة وتنصب بمقتضى ما جاء في المادة السابقة ، أما اذا لم يكن مجلس الامة مجتمعاً فيكون نصب الأعضاء المذكورين في المادة السابقة بمقتضى نص الإرادة الملكية التي تصدر بانعقادها .

المادة العاشرة : ينفذ هذا القانون اعتباراً من تاريخ نشره .

كتب ببغداد في اليوم التاسع والعشرين من شهر تموز ١٩٢٥ ، واليوم السابع من شهر محرم سنة ١٣٤٤

فيصل

وزير المعارف وزير المالية وزير الداخلية رئيس الوزراء ووزير الخارجية
عبد الحسين الجلبي رؤوف الجاردجي حكمت سليمان عبد المحسن السعدون
وزير العدلية وزير الاوقاف وزير الدفاع ووكيل وزير الاشغال والمواصلات
ناجي السويدي حمدي الباجه‌جي صبيح نشأت

## الملحق رقم ٢ نص معاهدة ١٩٣٠ وملاحقها

### نص المعاهدة العراقية ـ البريطانية الرابعة[١]

### معاهدة التحالف بين العراق وبريطانيا العظمى

صاحب الجلالة ملك العراق

وصاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندا والممتلكات البريطانية وراء البحار وامبراطور الهند .

لما كانا راغبين في توثيق اواصر الصداقة والاحتفاظ بصلات حسن التفاهم وإدامتها ما بين بلاديهما .

ولما كان صاحب الجلالة البريطانية قد تعهد في معاهدة التحالف الموقع عليها في بغداد في اليوم الثالث عشر من شهر كانون الثاني سنة ١٩٢٦ الموافق لليوم الثامن والعشرين من شهر جمادى الآخرة سنة ١٣٤٤ الهجرية بأن ينظر نظراً فعلياً في فترات متتالية مدة كل منها أربع سنوات في هل في استطاعته الالحاح على ادخال العراق في عصبة الأمم .

ولما كانت حكومة جلالته في بريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية قد أعلنت الحكومة العراقية بلا قيد ولا شرط في اليوم الرابع عشر من شهر أيلول سنة ١٩٢٩ انها مستعدة لترشيح العراق لدخول عصبة الأمم سنة ١٩٣٢ واعلنت لمجلس العصبة في اليوم الرابع عشر من شهر كانون الأول سنة ١٩٢٩ ان هذه هي نيتها . . .

ولما كانت المسؤليات الانتدابية التي قبلها صاحب الجلالة البريطانية فيما يتعلق بالعراق ستنتهي من تلقاء نفسها عند إدخال العراق عصبة الأمم .

ولما كان صاحب الجلالة ملك العراق وصاحب الجلالة البريطانية يريان ان الصلات التي ستقوم بينهما بصفة كونهما ملكين مستقلين ينبغي تجديدها بعقد معاهدة تحالف وصداقة .

فقد اتفقا على عقد معاهدة جديدة لبلوغ هذه الغاية على قواعد الحرية والمساواة التامين والاستقلال التام تصبح نافذة عند دخول عصبة الأمم . . وقد عينا عنهما مندوبين مفوضين هما . .

---

( ١ ) تاريخ الوزارات العراقية ٣ / ٢٠ ـ ٢٣ ـ الكتاب الأبيض ٥٥ ـ ٦٠ ـ العراق من الاحتلال حتى الاستقلال ١٥٠ ـ ١٥٤ ، تاريخ العراق السياسي ٢/ ٢٠٤ ـ ٢١٠ ـ العراق في ظل المعاهدات ٢٠٤ ـ ٢١٠ ـ العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا ٢٢٥ ـ ٢٢٩ .

عن جلالة ملك العراق

( نوري السعيد ) رئيس الوزراء ووزير الخارجية . حامل وسام النهضة والاستقلال من الصنف الثاني . سي. ام. جي. دي. اس. أو

وعن جلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندا والممتلكات البريطانية وراء البحار وامبراطور الهند عن بريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

اللفتنت كرنل السير فرنسيس هنري همفريز . جي . اس . أف . أو . كي . سي . ام جي . كي . بي . اي . سي . آي . أي . المعتمد السامي لصاحب الجلالة البريطانية في العراق .

اللذان بعد ان تبادلا وثائق تفويضهما فوجداها صحيحة قد اتفقا على ما يلي . . .

المادة ـ ١

يسود سلم وصداقة دائمين بين صاحب الجلالة ملك العراق وبين صاحب الجلالة البريطانية ويؤسس بين الفريقين الساميين المتعاقدين تحالف وثيق توطيداً لصداقتهما وتفاهمهما الودي وصلاتهما الحسنة . وتجري بينهما مشاورة تامة وصريحة في جميع شؤن السياسة الخارجية مما قد يكون له مساس بمصالحهما المشتركة .

ويتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن لا يقف في البلاد الأجنبية موقفاً لا يتفق وهذا التحالف ( وقد يخلق مصاعب للفريق الآخر ) .

المادة ـ ٢

يمثل كل من الفريقين الساميين المتعاقدين لدى بلاط الفريق السامي المتعاقد الآخر ممثل سياسي يعتمد وفقاً للأصول المرعية .

المادة ـ ٣

اذا أدى نزاع بين العراق وبين دولة ثالثة الى حالة يترتب عليها حظر قطع العلاقات بتلك الدولة يوحد حينئذ الفريقان الساميان المتعاقدان مساعيهما لتسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية وفقاً لأحكام ميثاق عصبة الأمم ووفقاً لأي تعهدات دولية اخرى يمكن تطبيقها على تلك الحالة .

المادة ـ ٤

اذا اشتبك احد الفريقين الساميين المتعاقدين في حرب رغم احكام المادة الثالثة اعلاه يبادر حينئذ الفريق السامي المتعاقد الآخر فوراً الى معونته بصفة كونه حليفاً وذلك دائماً وفق احكام المادة ( ٩ ) ادناه .

وفي حالة خطر حرب محدق يبادر الفريقان الساميان المتعاقدان فوراً الى توحيد المساعي في اتخاذ تدابير الدفاع المقتضية .

ان معونة صاحب الجلالة ملك العراق في حالة حرب أو خطر حرب محدق تنحصر في أن يقدم لصاحب الجلالة البريطانية في الأراضي العراقية جميع ما في وسعه ان يقدمه من التسهيلات والمساعدات . ومن ذلك استخدام السكك الحديدية والأنهر والموانىء والمطارات ووسائل المواصلات .

المادة ـ ٥

آ ـ من المفهوم بين الفريقين الساميين المتعاقدين ان مسؤلية حفظ الأمن الداخلي في العراق وايضاً بشرط مراعاة احكام المادة ( ٤ ) اعلاه مسؤلية الدفاع عن العراق ازاء الاعتداء الخارجي تنحصران في صاحب الجلالة ملك العراق .

ب ـ مع ذلك يعترف جلالة ملك العراق بأن حفظ وحماية مواصلات صاحب الجلالة البريطانية الأساسية بصورة دائمة في جميع الأحوال هما من صالح الفريقين الساميين المتعاقدين .

ج ـ فمن أجل ذلك وتسهيلاً للقيام بتعهدات صاحب الجلالة البريطانية وفقاً للمادة (٤) اعلاه يتعهد جلالة ملك العراق بأن يمنح صاحب الجلالة البريطانية طيلة مدة التحالف موقعين لقاعدتين جويتين ينتقيهما صاحب الجلالة البريطانية في البصرة أو في جوارها وموقعاً واحداً لقاعدة جوية ينتقيها صاحب الجلالة البريطانية في غرب نهر الفرات .

د ـ كذلك يأذن جلالة ملك العراق لصاحب الجلالة البريطانية في أن يقيم قوات في الأراضي العراقية في الأماكن الآنفة الذكر وفقاً لأحكام ملحق هذه المعاهدة . على أن يكون مفهوماً ان وجود هذه القوات لن يعتبر بوجه من الوجوه ولن يمس على الاطلاق حقوق سيادة العراق .

المادة ـ ٦

يعتبر ملحق هذه المعاهدة جزءاً لا يتجزأ منها .

المادة ـ ٧

تحل هذه المعاهدة محل معاهدتي التحالف الموقع عليها في بغداد في اليوم العاشر من شهر تشرين الأول سنة ١٩٢٢ الميلادية الموافق لليوم التاسع عشر من شهر صفر سنة ١٣٤١ الهجرية مع الاتفاقات الفرعية الملحقة بها التي تمسي ملغاة عند دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ .

توضع هذه المعاهدة في نسختين في كل من اللغتين العربية والانكليزية ويعتبر النص الأخير النص المعول عليه .

المادة ـ ٨

يعترف الفريقان الساميان المتعاقدان بأنه عند الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة تنتهي من تلقاء نفسها وبصورة نهائية جميع المسؤليات المترتبة على صاحب الجلالة البريطانية فيما يتعلق بالعراق وفقاً للمعاهدات

والاتفاقات المشار اليها في المادة ( ٧ ) من هذه المعاهدة وذلك فيما يختص بجلالته البريطانية . وبأنه اذا بقي شيء من هذه المسؤليات فيترتب على صاحب الجلالة ملك العراق وحده .

ومن المعترف به ايضاً ان كل ما يبقى من المسؤليات المترتبة على صاحب الجلالة البريطانية فيما يتعلق بالعراق وفقاً لأي وثيقة دولية اخرى ينبغي ان يترتب كذلك على جلالة ملك العراق وحده . وعلى الفريقين الساميين المتعاقدين ان يبادرا فوراً الى اتخاذ الوسائل المقتضية لتأمين نقل هذه المسؤليات الى صاحب الجلالة ملك العراق .

المادة ـ ٩

ليس في هذه المعاهدة ما يرمي بوجه من الوجوه الى الاخلال او يخل بالحقوق والتعهدات المترتبة او التي قد تترتب لأحد الفريقين الساميين المتعاقدين او عليه وفقاً لميثاق عصبة الأمم او معاهدة تحريم الحرب الموقع عليها في باريس في اليوم السابع والعشرين من شهر آب سنة ١٩٢٨ الميلادية .

المادة ـ ١٠

اذا نشأ خلاف ما يتعلق بتطبيق المعاهدة او تفسيرها فلم يوفق الفريقان الساميان المتعاقدان الى الفصل فيه بالمفاوضة رأساً بينهما يعالج الخلاف حينئذ وفقاً لأحكام ميثاق عصبة الأمم .

المادة ـ ١١

تبرم هذه المعاهدة ويتم تبادل الابرام بأسرع ما يمكن ثم يجري تنفيذها عند قبول العراق عضواً في عصبة الأمم . وتظل هذه المعاهدة نافذة مدة خمس وعشرين سنة ابتداءاً من تاريخ تنفيذها . وفي أي وقت كان بعد عشرين سنة من تاريخ الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة على الفريقين الساميين المتعاقدين ان يقوما بناءاً على طلب احدهما بعقد معاهدة جديدة ينص فيها على الاستمرار على حفظ وحماية مواصلات صاحب الجلالة البريطانية الأساسية في جميع الأحوال .

وعند الخلاف في هذا الشأن يعرض ذلك الخلاف على مجلس عصبة الأمم .

وإقراراً لما تقدم قد وقع كل من المندوبين المتفاوضين على هذه المعاهدة وختمها بختمه .

كتبت في بغداد عن نسختين في اليوم الثلاثين من شهر حزيران سنة ١٩٣٠ ميلادية الموافق لليوم الثاني من شهر صفر سنة ١٣٤٩ هجرية .

فرنسيس هنري همفريز　　نوري السعيد

اعتبرت منتهية من تاريخ نفاذ الاتفاق الخاص المعقود بين العراق وبريطانيا في ٤/ نيسان١٩٥٥

## الملحق بالمعاهدة العراقية ـ البريطانية الرابعة

## ( الاتفاقية العسكرية )[1]

بعد المذاكرة التي جرت بين العراق وبريطانيا . . اصدر المعتمد السامي البريطاني في العراق ( السير فرنسيس همفريز التصريح التالي الموجه الى وزير خارجية العراق[2] . .

( أمرت ان أبلغ فخامتكم بأن القوات التي خولت حكومة صاحب الجلالة باقامتها في العراق وفق أحكام المادة ( ٥ ) من المعاهدة تتضمن وحدات من القوة الجوية الملكية مع النفقات التابعة لها ) .

### نص الملحق

١ ـ يعين صاحب الجلالة البريطانية من حين الى آخر مقدار القوات التي يقيمها جلالته في العراق وفقاً لأحكام المادة (٥) من هذه المعاهدة وذلك بعد مشاورة صاحب الجلالة ملك العراق في الأمر. ويقيم صاحب الجلالة البريطانية قوات في ( الهنيدي ) لمدة خمس سنوات بعد الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة وذلك لكي يمكن صاحب الجلالة ملك العراق من تنظيم القوات المقتضية للحلول محل تلك القوات . وعند انقضاء تلك المدة تكون قوات صاحب الجلالة البريطانية قد انسحبت من الهنيدي .

ولصاحب الجلالة البريطانية ايضاً ان يقيم قوات في الموصل لمدة حدها الأعظم خمس سنوات تبتدىء من الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة . وبعد ذلك لصاحب الجلالة البريطانية ان يضع قواته في الأماكن المذكورة في المادة ( ٥ ) من هذه المعاهدة . ويؤجر صاحب الجلالة ملك العراق مدة هذا التحالف صاحب الجلالة البريطانية المواقع المقتضية لاسكان قوات صاحب الجلالة البريطانية في تلك الأماكن .

٢ ـ بشرط مراعاة اي تعديلات قد يتفق الفريقان الساميان المتعاقدان على إحداثها في المستقبل تظل الحصانات والامتيازات في شؤن القضاء والعائدات الاميرية ( بما في ذلك الاعفاء من الضرائب ) التي تتمتع بها القوات البريطانية في العراق شاملة القوات المشار اليها في الفقرة الأولى اعلاه . وتشمل ايضاً قوات صاحب الجلالة البريطانية من جميع الصنوف وهي القوات التي يحتمل وجودها في العراق عملاً

---

( ١ ) العراق في ظل المعاهدات ٢١٠ ـ ٢١٢ ، تاريخ الوزارات العراقية ٣/ ٢٣ ـ ٢٥ ، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال ١٥٥ ـ ١٥٧ ، تاريخ العراق السياسي ٢/ ٢١٠ ـ ٢١٢ ، الكتاب ابيض ٦٠ ـ ٦٣ ، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا ٢٣٠ ـ ٢٣٢ .

( ٢ ) الكتاب الأبيض ١٢ .

بأحكام هذه المعاهدة وملحقاتها او وفقاً لاتفاق يتم عقده بين الفريقين السامين المتعاقدين . وأيضاً يواصل العمل بأحكام اي تشريع محلي له مساس بقوات صاحب الجلالة البريطانية المسلح . وتتخذ الحكومة العراقية التدابير المقتضية للتثبت من كون الشروط المتبدلة لا تجعل موقف القوات البريطانية فيما يتعلق بالحصانات والامتيازات اقل ملائمة بوجه من الوجوه من الموقف الذي تتمتع به هذه القوات في تاريخ الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة .

٣ ـ يوافق جلالة ملك العراق على القيام بجميع التسهيلات الممكنة لتنقل القوات المذكورة في الفقرة الأولى من هذا الملحق وتدريبها وإعالتها وعلى منحها عين تسهيلات استعمال التلغراف اللاسلكي التي تتمتع بها عند الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة .

٤ ـ يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن يقدم بناءاً على طلب صاحب الجلالة البريطانية وعلى نفقة صاحب الجلالة البريطانية ووفقاً للشروط التي يتفق عليها الطرفان الساميان المتعاقدان حرساً خاصاً من قوات صاحب الجلالة ملك العراق لحماية القواعد الجوية مما قد تشغله قوات جلالته البريطانية وفقاً لأحكام هذه المعاهدة وان يؤمن سن القوانين التشريعية التي قد يقتضيها تنفيذ الشروط الآنفة الذكر .

٥ ـ يتعهد صاحب الجلالة البريطانية بأن يقوم عند كل طلب يطلبه صاحب الجلالة ملك العراق بجميع التسهيلات الممكنة في الأمور التالية وذلك على نفقة جلالة ملك العراق . . .

آ ـ تعليم الضباط العراقيين الفنون البحرية والعسكرية والجوية في المملكة المتحدة .

ب ـ تقديم الأسلحة والعتاد والتجهيزات والسفن والطيارات من أحدث طراز متيسر الى قوات جلالة ملك العراق .

ج ـ تقديم ضباط بريطانيين بحريين وعسكريين وجويين للخدمة بصفة استشارية في قوات جلالة ملك العراق .

٦ ـ لما كان من المرغوب فيه توحيد التدريب والأساليب في الجيشين العراقي والبريطاني يتعهد جلالة ملك العراق بأنه اذا رأى ضرورة الالتجاء الى مدربين عسكريين أجانب فانهم يختارون من الرعايا البريطانيين . ويتعهد ايضاً بأن أي اشخاص من قواته من الذين يوفدون الى الخارج للتدريب العسكري يرسلون الى مدارس وكليات ودور تدريب عسكرية في بلاد جلالته البريطانية بشرط ان لا يمنع ذلك صاحب الجلالة ملك العراق من ارسال الأشخاص الذين لا يمكن قبولهم في المعاهد ودور التدريب المذكورة الى اي قطر آخر كان . ويتعهد ايضاً بأن التجهيزات الأساسية لقوات جلالته وأسلحتها لا تختلف في نوعها عن أسلحة قوات صاحب الجلالة البريطانية وتجهيزاتها .

٧ ـ يوافق جلالة ملك العراق على أن يقوم عند طلب صاحب الجلالة البريطانية ذلك بجميع التسهيلات الممكنة لمرور قوات صاحب الجلالة البريطانية من جميع الصنوف العسكرية عبر العراق ولنقل وخزن

جميع المؤن والتجهيزات التي قد تحتاج اليها هذه القوات في أثناء مرورها في العـراق . وتتنـاول هذه التسهيلات استخدام طرق العراق وسككه الحديدية وطرقه المائية وموانئه ومطاراتـه . ويؤذن لسفـن صاحب الجلالة البريطانية اذناً عاماً في زيارة شط العرب بشرط اعلام جلالة ملك العراق قبل القيام بتلك الزيارات للموانىء العراقية .

فرنسيس هنري همفريز　　نوري السعيد

## الملحق بالمعاهدة العراقية ـ البريطانية الرابعة

## ( الاتفاقية المالية )[1]

كان هذا الملحق على شكل مذكرة صادرة في لندن بتاريخ ١٩/ آب/ ١٩٣٠ من المعتمد السامي البريطاني الى رئيس الوزراء ( نوري السعيد ) .

وكان مجلس الوزراء العراقي قبل ذلك قد قرر في ٢٤/ حزيران/ ١٩٣٠ ايفاد رئيس الوزراء ـ وزير الخارجية الى لندن للمفاوضة مع الجهات البريطانية ـ وكانت التعليمات التي أعطيت لرئيس الوزراء تشمل الأمور التالية[2] .

١ ـ قضية امتياز النفط . .

توافق الحكومة على اقتراحات اللجنة الوزارية عدا سعر النفط الأسود الذي يجب ان يكون ( ٤٠٪ ) وعلى ان لا تضاف اية نفقة مما تستلزمه كلفة الانتاج وغيرها من النفقات .

٢ ـ قضية السكك الحديدية

وحسمها حسب مقترحات الحكومة العراقية او تنفيذ ما اتفق عليه حسب نصوص الاتفاقية .

٣ ـ الغاء اعفاء شيخي المحمرة والكويت من الضرائب . والغاء مخصصات المعتمد السامي البريطاني .

٤ ـ تسجيل املاك الميناء باسم الحكومة العراقية .

### نص الملحق

لندن في ١٩/ آب/ ١٩٣٠

سيدي

عطفاً على محادثات لندن اقترح اعتبار النصوص التالية شاملة الاتفاق المعقود على حدة على جميع المسائل المالية المشار اليها في تبادل المذكرات عند امضاء معاهدة التحالف في ٣٠/ حزيران/ ١٩٣٠ ان الاتفاق المؤلف من هذه المذكرة ومن جوابكم عليها سيكون من وثائق ابرام معاهدة التحالف . ويدخل حيز التنفيذ عند تبادل وثائق الابرام .

---

( ١ ) تاريخ العراق السياسي ٢/ ٢١٥ ـ ٢١٨ ـ تاريخ الوزارات العراقية ٣/ ٣٤ ـ ٣٧ ـ العراق في ظل المعاهدات ٢١٥ ـ ٢١٨ .
( ٢ ) تاريخ الوزارات العراقية ٣/ ٣١ .

١ ـ تنقل حكومة المملكة المتحدة البريطانية العظمى وايرلندا الشمالية الى الحكومة العراقية في خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة ( ١ ) من ملحق معاهدة التحالف الممضاة في ٣٠ / حزيران/ سنة ١٩٣٠ . . المطارات والمعسكرات التي في الهنيدي والموصل والتي تشغلها الآن قوات صاحب الجلالة البريطانية . وتتقبل الحكومة العراقية انتقال هذه المطارات والمعسكرات اليها بثلث الثمن الذي تشهد وزارة الطيران لحكومة المملكة المتحدة بصحته ويشمل ذلك المباني والمعامل والمؤسسات والانشاءات الدائمة الموجودة هناك ولا يدخل في هذا الحساب المباني العلنية التي تنتقل الى الحكومة العراقية بلا ثمن . ولا تتأخر الحكومة العراقية في دفع المبلغ الى حكومة المملكة المتحدة عن التاريخ الذي يتم فيه الانتقال المذكور .

وفي خلال المدة القصوى المنصوص عليها في الفقرة ( ١ ) من ملحق معاهدة التحالف . . تظل قوات صاحب الجلالة البريطانية آمنة في اشغال مواقعها الحالية في الهنيدي والموصل والشعيبة وفي استعمال أماكنها الحالية المخصصة لنزول الطيارات الاضطراري . ولا تطالب حكومة المملكة المتحدة بدفع بدلات ايجار لهذه الأماكن تزيد على البدلات التي تدفعها الآن .

٢ ـ عند انسحاب قوات صاحب الجلالة البريطانية من الهنيدي والموصل وفق احكام الفقرة ( ١) من ملحق معاهدة التحالف اذا قررت حكومة المملكة المتحدة تأسيس قاعدة جوية بريطانية في جوار الحبانية تتخذ الحكومة العراقية حينئذ جميع التدابير الممكنة بغير أن يترتب في ذلك نفقات على أي كان من الحكومتين لانشاء سكة حديدية تصل تلك القاعدة الجوية بالسكك الحديدية العراقية .

٣ ـ لا تستوفي بدلات ايجار عن مواقع القاعد الجوية التي تؤجر من قبل حكومة صاحب الجلالة البريطانية وفق أحكام المادة (٥) من معاهدة التحالف متى كانت تلك المواقع في أراض اميرية خالية. أما اذا كانت تلك البقاع في أراض غير اميرية فتجري جميع التسهيلات الممكنة لتحتيم عقد تلك الايجارات بشروط معقولة على أن تقوم الحكومة العراقية بعقد هذه الايجارات بناءاً على طلب حكومة المملكة المتحدة وعلى نفقة الحكومة المتحدة . وتعفى الأراضي المأجورة من جميع الضرائب والرسوم . وتظل الايجارات نافذة المعقول ما دامت قوات صاحب الجلالة البريطانية شاغلة هذه القواعد وفق أحكام معاهدة التحالف السابق ذكرها أو وفق أحكام أي تمديد آخر لها . وعند انقضاء أجل ايجار المواقع المذكورة او لأجل ايجار أي منها بصورة نهائية اما ان تتسلم الحكومة العراقية نفسها المباني والمؤسسات والانشاءات الدائمة المبنية في تلك المواقع بتثمين معقول مع اعتبار مقدار استعمالها . واما ان تجري التسهيلات المعقولة المقتضية لتمكين حكومة المملكة المتحدة من تصريفها على أفضل صورة ممكنة . وبعد انقضاء المدة القصوى المنصوص عليها في الفقرة ( ١ ) من ملحق معاهدة التحالف . وما دامت معاهدة التحالف نافذة المفعول لا تطالب حكومة المملكة المتحدة بدفع أجور استعمال أي كان من الأماكن الحالية المخصصة لنزول الطيارات الاضطراري في العراق .

٤ ـ تنفذ التدابير التالية المتخذة للتصرف بالسكك الحديدية العراقية وإدارتها بأسرع ما يمكن وفي خلال مدة لا يتعدى حدها الأقصى على كل حال سنة واحدة ابتداءاً من دخول معاهدة التحالف حيز التنفيذ .

آ ـ تنقل حكومة المملكة المتحدة السكك الحديدية الشرعية الى الحكومة العراقية وتسجل باسم الحكومة العراقية . وفي عين الوقت الذي يتم فيه هذا الانتقال تخول هيئة خاصة او نقابة ذات شخصية قانونية حق الانتفاع التام على سبيل الايجار أو غيره . وببدل إيجار اسمي وبشروط ترضاها حكومة المملكة المتحدة . على أن تؤلف هذه الهيئة او مجلس الادارة بقانون خاص تسنه الهيئة التشريعية العراقية وتوافق على نصوصه كلتا الحكومتين .

ب ـ تكون النقابة بأجمعها مسؤلة عن ادارة السكك الحديدية العراقية وتدبير شؤنها . ولها وحدها دون غيرها سلطة جمع رأس مال جديد باكتتاب عام . او بعقد قرض خاص مع سلطة التصرف بدخل هذه السكك الحديدية على أن تراعى في ذلك القيود المفروضة في القانون المار ذكره .

ج ـ يتألف رأس مال النقابة المذكورة مما يلي . . .

١ ـ يخصص لحكومة المملكة المتحدة ما قيمته ( ٢٧٥ ) لك روبية من الأسهم الممتازة بفائدة ( ٦٪ ) ولا تتراكم هذه الفائدة لمدة عشرين سنة ابتداءاً من تاريخ انتقال ملكية السكك الحديدية . . ولكنها تتراكم بعد انقضاء هذه المدة . ويحسب (٢٥) لك روبية من هذا المبلغ قيمة رأس المال المدينة به السكك الحديدية لحكومة المملكة المتحدة على حساب التصفية .

٢ ـ يخصص للحكومة العراقية ( ٤٥ ) لك و ( ٨٥ ) ألف روبية من الأسهم الممتازة بعين الشروط وهذا المبلغ يساوي المبالغ التي أقرضتها الحكومة العراقية للسكك الحديدية والتي أعفيت من الفائدة .

٣ ـ ايضاً يخصص للحكومة العراقية ( ٢٥٠ ) لك روبية من الأسهم المتأخرة . وللحكومة العراقية الخيار في أن تشتري متى شاءت الأسهم المخصصة لحكومة المملكة المتحدة بقيمتها الأصلية .

د ـ يتألف مجلس ادارة النقابة من خمسة مديرين تعين اثنين منهم الحكومة العراقية واثنين منهم حكومة المملكة المتحدة . أما الخامس الذي يكون رئيس مجلس الادارة فيتم تعيينه باتفاق كلتا الحكومتين ويكون أول رئيس لمجلس الادارة مدير السكك الحديدية العراقية الحالي .

هـ ـ تكون النقابة مسؤلة عن اقتراض رأس المال المطلوب لاصلاح السكك الحديدية العراقية وتوسيعها ولا يتعهد أي كان من الحكومتين بضمان هذا القرض سواءاً كان فيما يتعلق بالفائدة أم برأس المال .

و ـ كل رأس مال تقترضه النقابة لاصلاح السكك الحديدية العراقية أو توسيعها يقدم على الأسهم المخصصة للحكومتين وفقاً للفقرة ( ج ) السابقة .

ز ـ تتقبل الحكومة العراقية بصفة كونها صاحبة الرقبي للسكك الحديدية التبعة النهائية عما يظهر فيما بعد من ديون على هذه السكك غير مترتبة على النقابة . ومقابل هذه التبعة تحول حكومة المملكة المتحدة

الى الحكومة العراقية من الأسهم الممتازة ما تساوي قيمته الاسمية المبالغ التي لا يمكن استردادها مما قد تضطر الحكومة العراقية الى دفعه تسديداً لتلك الديون وذلك متى ثبتت صحة تلك الديون ثبوتاً تقتنع حكومة المملكة المتحدة به .

ح ـ توقعاً لانتقال السكك الحديدية وتأليف النقابة تبادر الحكومة العراقية الى منح عقود مدتها ثلاث سنوات وفق شروط المعاهدة لموظفي السكك الحديدية البريطانيين الذين قد يوصي بهم مدير السكك الحديدية العراقية . ولا تبطل هذه العقود بعد منحها الا بموافقة حكومة المملكة المتحدة . أما مسألة منح هؤلاء الموظفين عقوداً لمدد أطول من هذه المدة فتترك لقرار مجلس الادارة بعد تأليفه .

ط ـ ان الملك الكائن في ميناء البصرة الموجود الان في حيازة حكومة المملكة المتحدة ينتقل الى الحكومة العراقية . وتقوم بادارة الميناء هيئة تدعى ( مجلس امناء الميناء ) . ولهذه الغاية يسن العراق تشريعاً بنصوص يتفق عليها مع حكومة المملكة المتحدة لتأليف ( مجلس امناء الميناء ) له شخصية قانونية على أن لا يعدل هذا التشريع الا بموافقة حكومة المملكة المتحدة ما دام لحكومة المملكة المتحدة أي جزء كان من الدين المتعلق بالميناء .

وعند سن التشريع المذكور وتأليف ( مجلس امناء الميناء ) ينتقل الملك الكائن في الميناء الى الحكومة العراقية ويسجل باسمها . وفي عين الوقت الذي يتم فيه هذا الانتقال يمنح ( مجلس امناء الميناء ) حق الانتفاع التام على سبيل الايجار أو الامتياز أو بواسطة اخرى مناسبة على أن توافق حكومة

المملكة المتحدة بأي جزء كان من الدين .

وتفضلوا يا سيدي بقبول فائق الاحترام .

**ف . هـ . همفريز**

وقد أجاب رئيس الوزراء ( نوري السعيد ) على المذكرة اعلاه بالجواب التالي[٣] . . .

لندن في ١٩/ آب/ ١٩٣٠

سيدي

أتشرف بأن أخبركم بتسلم مذكرتكم بتاريخ هذا اليوم . والمبسوطة فيها النصوص المقتضى اعتبارها شاملة للاتفاق المعقود على حدة على جميع المسائل المالية المشار اليها في تبادل المذكرات الثاني بين فخامتكم وبيني عند امضاء معاهدة التحالف في ٣٠/ حزيران/ سنة ١٩٣٠ وإنني أؤيد لكم أن مذكرتكم تبسط بكل وضوح الاتفاق الذي توصلنا اليه .

وتفضلوا يا سيدي بقبول فائق الاحترام .

**نوري السعيد**

## الملحق بالمعاهدة العراقية ـ البريطانية الرابعة

## ( الاتفاقية العدلية )[1]

ان جلالة ملك العراق

وجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندا والممتلكات البريطانية ما وراء البحار وامبراطور الهند .

لما كان قد وقع في بغداد في اليوم العاشر من تشرين الأول ١٩٢٢ ميلادية الموافق لليوم التاسع عشر من شهر صفر ١٣٤١ هجرية في معاهدة تحالف بين صاحب الجلالة ملك العراق وصاحب الجلالة البريطانية .

ولما كان صاحب الجلالة ملك العراق قد تعهد بموجب المادة ( ٩ ) من المعاهدة المذكورة بأن يقبل وينفذ الأحكام المعقولة التي قد يراها صاحب الجلالة البريطانية ضرورية في الأمور القضائية لصيانة مصالح الأجانب نظراً لعدم تطبيق الصيانات والامتيازات التي كانوا يتمتعون بها وفقاً للامتيازات الأجنبية او التعامل .

ولما كان قد وقع في بغداد في اليوم الخامس والعشرين من شهر مارس ١٩٢٤ ميلادية الموافق لليوم التاسع عشر من شهر شعبان ١٣٤٢ هجرية في اتفاقية تدعى فيما يلي . . . ( الاتفاقية العدلية ) .

ولما كان من المعترف به أن أحكام الاتفاقية العدلية المذكورة لا تتلائم مع سوية العدالة التي تتوزع الآن في المحاكم العراقية وانه لم تبق حاجة بعد الى ترتيبات خاصة لصيانة مصالح الأجانب . . . فقد اتفقا على عقد اتفاقية جديدة على أساس المساواة . . . وعينا وكيلين لهما مفوضين لهذا الغرض هما :

عن صاحب الجلالة ملك العراق ـ نوري باشا السعيد حامل وسام النهضة والاستقلال .

وعن صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندا والممتلكات البريطانية ما وراء البحار وامبراطور الهند اللفتنت كولونيل السير ( فرنسيس هنري همفريز ) المعتمد السامي لصاحب الجلالة البريطانية في العراق .

اللذان بعد أن تبلغ كل منهما أوراق اعتماد الآخر ووجدها طبقاً للأصول الصحيحة المرعية قد اتفقا على ما يأتي .

---

( ١ ) العراق من الاحتلال حتى الاستقلال ١٦١ ـ ١٦٤ ـ تاريخ العراق السياسي ٢/ ٢٣٠ ـ ٢٣ ـ الاتفاقية العدلية ١ ـ ٤٠ .

المادة ـ ١

ان النظام القضائي الخاص المؤسس لمصلحة بعض الأجانب بموجب الاتفاقية العدلية يلغي فوراً ويطبق نظام قضائي موحد على جميع العراقيين والأجانب على حد سواء .

المادة ـ ٢

لأجل تسهيل تأسيس وتطبيق النظام الجديد قد اتفق على أنه سيكون من الضروري الاستمرار على استخدام عدد محدود من الخبراء القانونيين البريطانيين في وزارة العدلية وفي محاكم العراق ينتخبهم صاحب الجلالة ملك العراق بموافقة صاحب الجلالة البريطانية على أن يخول هؤلاء الخبراء سلطات قضائية وفقاً لقوانين العراق . وعليه يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن يستخدم تسعة خبراء قانونيين بريطانيين بشروط لا تقل ملائمة عن الشروط الموضوعة في اتفاقية الموظفين البريطانيين المؤرخة في ٢٥/ مارس/ ١٩٢٤ وبعقود مدتها عشر سنوات من تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ ويتعهد جلالته ايضاً بأن تشغل عادة الوظائف التالية بموظفين بريطانيين من الخبراء القانونيين السالفي الذكر .

آ ـ مستشار قضائي بريطاني .

ب ـ رئيس بريطاني لمحكمتي الاستئناف والتمييز .

ج ـ رؤساء بريطانيون لمحاكم البداءة والكبرى في الأماكن الآتية . . (بغداد ـ البصرة ـ الموصل ) وفي الأماكن الأخرى التي يتفق عليها فيما بعد .

المادة ـ ٣

يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن يضع نصوصاً لما يأتي . . .

آ ـ ان يكون للممثل القنصلي في العراق لأية دولة أجنبية في الأوقات المعقولة حرية المخابرة والاتصال مع أي فرد من رعايا تلك الدولة يكون تحت التوقيف في العراق .

ب ـ كل شخص يحضر بصفته فريقاً في قضايا جزائية او مدنية وليس لديه علم كان باللسان الرسمي المستعمل لفهم الاستجواب أو التحقيق او المرافعة يكون له الحق في أن يطلب بأن تترجم له جميع المحاضر الى لغته عند ما يكون ذلك ممكناً . واذا لم يكن فالى اللغة الانكليزية او الفرنسية .

ج ـ ان لا يدخل داراً أو أبنية اخرى الا بأمر موقع من قبل حاكم . ويستثنى من ذلك عندما تكون الشرطة قائمة بتعقيب شخص وجد متلبساً بالجريمة او مفوضة بالقاء القبض .

المادة ـ ٤

في الأمور المتعلقة بالأحوال الشخصية للأجانب وفي غيرها من الأمور التجارية والمدنية التي جرت العادة على ان يطبق فيها قانون بلاد أخرى يجب أن يكون التطبيق المذكور وفقاً لقواعد القانون الدولي الخاص .

ينظر في دعاوى الأحوال الشخصية للأجانب من قبل المحاكم المدنية وذلك من دون مساس بأحكام اي قانون يتعلق باختصاص المحاكم المدنية او بسلطات القناصل فيما يتعلق بادارة تركة رعاياهم مما قد يعترف بها باتفاقيات معقودة من قبل الحكومة العراقية وفي مسائل النكاح والطلاق والنفقة والمهر والوصاية على الصغار وانتقال الأموال المنقولة .

فلرئيس المحكمة التي تنظر في الدعوى واذا كانت الدعوى استئنافية او تمييزية فلرئيس محكمة الاستئناف او التمييز التي تنظر في الدعوى ان يدعو القنصل الأجنبي الذي يخصه الأمر او ممثل القنصلية الى الحضور كخبير لابداء المشورة في قوانين الأحوال الشخصية المختصة .

المادة ـ ٥

تحل هذه الاتفاقية محل الاتفاقية العدلية المؤرخة في ٢٥/ اذار/ ١٩٢٤ ميلادية الموافق لليوم ١٩/ شعبان/ ١٣٤٢ هجرية والتي يبطل العمل بها من تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ. يجب ابرام هذه الاتفاقية ويجري تبادل وثائق الابرام ببغداد حالما يكون ذلك ممكناً وتدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ من تاريخ دخول تبادل وثائق الابرام . وتبقى نافذة العمل الى حين دخول العراق عصبة الأمم .

كتب ببغداد في اليوم الرابع من شهر آذار سنة ١٩٣١ الموافق لليوم الرابع عشر من شهر شوال سنة ١٣٤٩ هجرية عن نسختين بالانكليزية والعربية .

وفي حالة الاختلاف يعتبر النص الانكليزي .

نوري السعيد　　فرنسيس هنري همفريز

وأبرمت الاتفاقية من قبل المجلس النيابي بالاجماع وكان عدد الحاضرين وقت ذاك ( ٤٧ ) نائباً من اصل ( ٨٨ ) نائباً .

أما تاريخ الابرام فقد وقع فيه اختلاف .

١ ـ فقد جاء في تاريخ الوزارات العراقية ( ٣/ ٩٧ ) انه كان في ١٤/ نيسان/ ١٩٣١ .

٢ ـ وفي كتاب تاريخ العراق السياسي الحديث ( ٢/ ٢٣٣ ) انه تم في ٢١ / نيسان/ ١٩٣١ .

## ذيل الاتفاقية العدلية[1]

في اليوم الذي وضعت فيه الاتفاقية العدلية موضع التنفيذ كتب رئيس الوزراء الى المعتمد السامي البريطاني الكتاب التالي . . .

سيدي

بالاشارة الى الاتفاقية العدلية التي وقعنا عليها هذا اليوم .

لي الشرف ان اؤكد بانه لما كان من المرغوب فيه القيام ببعض التعديلات في الاصول الجزائية بغية تنفيذ اغراض الاتفاقية على وجه العموم فان من المفهوم بان الحكومة العراقية ستعرض على مجلس الامة لائحة قانونية لهذا الغرض .

ان هذه اللائحة تتضمن احكاماً تحت الابواب المبينة في الجدول المربوط بهذا الكتاب . هذا ومن المفهوم بان تبادل وثائق ابرام الاتفاقية الموقع عليها في هذا اليوم سوف لا يجري الى ان يتم سن هذا التشريع .

**المخلص نوري السعيد**

الجدول

١ ـ تعيين الحكام وسلطاتهم .

٢ ـ بخصوص التحقيقات الابتدائية .

٣ ـ صلاحية وتوزيع الاعمال في المحاكم الكبرى .

٤ ـ الاصول المتعلقة باوامر القبض .

٥ ـ النص على ترجمة المرافعات للاجانب .

٦ ـ النص بخصوص تحري دار السكن .

٧ ـ اصول الشهادات على ان يكون من جملتها .

---

( ١ ) تاريخ الوزارات العراقية ٣/ ٩٧ ـ ٩٨ ـ العراق في ظل المعاهدات ٢٣٣ ـ ٢٣٤ .

آ ـ قبول شهادة الازواج والابوين والاولاد . . . وعدمه .

ب ـ تأمين كيفية عدم التفريق بسبب معتقد الشاهد الديني .

ج ـ تنظيم كيفية قبول افادات الاعتراف .

د ـ تأييد الشهادة .

هـ ـ تلقى افضل الشهادات .

## المصادر والمراجع

### الكتب باللغة العربية


- إبراهيم، عبد الفتاح. على طريق الهند. بغداد. دار الشؤون الثقافية العامة. ٢٠٠٤. الطبعة الأولى صدرت في العام ١٩٣٢.
- أحمد، كمال مظهر د. دور الشعب الكُردي في ثورة العشرين العراقية. مطبعة الحوادث. بغداد. ١٩٧٨
- أحمد، كمال مظهر د. صفحات من تاريخ العراق المعاصر. دراسات تحليلية. منشورات مكتبة البدليسي. بغداد. ١٩٨٧
- الأنصاري، فاضل د. مشكلة السكان نموذج القطر العراقي. مطبعة وزارة الثقافة والإرشاد القومي. دمشق. ١٩٨٠.
- الازري، عبد الكريم. مشكلة الحكم في العراق. ط ١. لم تذكر داراً للنشر. لندن. ١٩٩١.
- آل فرعون، فريق المزهر. الحقائق الناصعة في الثورة العراقية لسنة ١٩٢٠ ونتائجها. ط ١. مطبعة النجاح. بغداد. ١٩٥٢.
- أنطونيوس، جورج. يقظة العرب. تعريب على حيدر الركابي. مطبعة الترقي. دمشق. ١٩٤٦.
- براون، جي كليبرت. عميد عسكري. قوات الليفي العراقية ١٩١٥–١٩٣٢. ترجمة د. مؤيد إبراهيم الراوي. السليمانية. مطبعة شفان ٢٠٠٦.
- البرقاوي، أحمد رفيق. العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا ١٩٢٢–١٩٣٢. منشورات وزارة الثقافة والإعلام. الجمهورية العراقية. سلسلة دراسات ٢١٧. دار الرشيد للنشر. بغداد. ١٩٨٠.
- البزاز، عبد الرحمن د. العراق من الاحتلال حتى الاستقلال. ط ٤. دار البراق. لندن. ١٩٩٧.
- بزون، حسن. القرامطة بين الدين والثورة. مؤسسة الانتشار العربي. بيروت. لبنان. ١٩٩٧.

- بطاطو. حنا. العراق. الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية. الكتاب الأول. ترجمة عفيف الرَّزاز. مؤسسة الأبحاث العربية. الطبعة الأولى. بيروت. ١٩٩٠.
- بغدادي، عباس. بغداد في العشرينات. ط ١. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت. ١٩٩٨.
- بيل، گيرترود. فصول من تاريخ العراق القريب. كتاب يبحث عن العراق في عهد احتلال البريطاني بين سنتي ١٩١٤و١٩٢٠. بيروت. مطبعة دار الكتب. ترجمة جعفر الخياط. كتبت المقدمة في ايلول ١٩٧١. الطبعة الجديدة بدون تاريخ.
- تاريخ الاقطار العربية المعاصر. في جزئين. الجزء الأول. موسكو. دار التقدم. ١٩٧٥
- التميمي، خالد د. محمد جعفر أبو التمن – دراسة في الزعامة السياسية العراقية. دمشق. مطبعة الإخاء. ط ١. ١٩٩٦.
- الجبوري، عبد الجبار حسن. الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي ١٩٠٨–١٩٥٨. دار الحرية للطباعة . بغداد.
- جميل، حسين. العراق شهادة سياسية. ١٩٠٨–١٩٣٢. دار اللام. لندن. ١٩٨٧
- حبيب، كاظم د. دراسات في الإصلاح والتعاون الزراعي الإنتاجي. مطبعة الغري. النجف. العراق. ١٩٧٦.
- حبيب، كاظم. مشكلات النفط في العراق. رسالة ماجستير. كلية الاقتصاد. برلين. ١٩٦٤.
- حسن، محمد سلمان د. التطور الاقتصادي في العراق – التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي ١٨٦٤–١٩٥٨. الجزء الأول. الملحق الإحصائي. المكتبة العصرية. بيروت. ١٩٦٥.
- الحسني، عبد الرزاق. الثورة العراقية. بدون تاريخ. طبعة منقحة. المقدمة مكتوبة بتاريخ ١٣٧١ هجرية.
- الحسني، عبد الرزاق. الثورة العراقية. بدون تاريخ. طبعة منقحة. المقدمة مكتوبة بتاريخ ١٣٧١ هجرية.
- الحسني، عبد الرزاق. العراق في ظل المعاهدات. مطبعة دار الكتب. بغداد. ١٩٧٥.

- الحسني، عبد الرزاق. تاريخ العراق السياسي الحديث. ط ٧. الجزء الأول. دار الشؤون الثقافية العامة. بغداد. ١٩٨٩.
- الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الأول. مصدر سابق. نص لائحة الانتداب على العراق.
- الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. في عشرة أجزاء، الجزء الأول. الطبعة الرابعة الموسعة. مطبعة دار الكتب. بغداد. ١٩٧٤.
- الحصري، ساطع. مذكراتي في العراق ١٩٢١–١٩٤١ الجزء الأول. بيروت. منشورات دار الطليعة. ط ١. كانون الثاني سنة ١٩٦٧.
- الحصري. ساطع (أبو خلدون). الأعمال القومية لساطع الحصري في ثلاثة أقسام. القسم الثالث. مركز دراسات الوحدة العربية. سلسلة التراث القومي. ط ٢. بيروت. ١٩٩٠.
- خاجادور، آرا. من تجارب شخصية في العمل النقابي العمالي في العراق. في الذكرى اليوبيلية الذهبية لتأسيس الحزب الشيوعي العراقي. أيار ١٩٨٤.
- الخطاب، رجاء حسين حسني. العراق بين ١٩٢١–١٩٢٧. دار الحرية للطباعة. بغداد. ١٩٧٦.
- خيري، زكي. صدى السنين في ذاكرة شيوعي عراقي مخضرم. (دون ذكر دار نشر. الناشر د. سعاد خيري. استوكهلم. ١٩٩٥.
- الداوودي، غالب علي. الداوودية، ماضيها وحاضرها. دار منشورات البصري. المطبعة الحيدرية. النجف. ١٩٥١.
- الدرة، صباح د. التطور الصناعي في العراق–القطاع الخاص. مطبعة النجوم. بغداد. ١٩٦٨.
- ذهب، صاحب د. البترول العربي الخام في السوق العالمية. المطبعة العالمية. القاهرة. ١٩٦٩.
- الراوي، عبد اللطيف عبد الرحمن د. الفكر الاشتراكي في النقد والأدب العراقي المعاصر ١٩١٨–١٩٨٠. رسالة دكتوراه. جامعة بغداد. كلية الآداب. بغداد. ١٩٧٥. (الرسالة مطبوعة ومسحوبة على آلة الرونيو.
- الرصافي، معروف. ديوان معروف الرصافي. المجلد الثاني. بيروت. دار العودة. ١٩٨٦.
- زكار، سهيل د. أخبار القرامطة. دار حسان. دمشق. ١٩٨٢.

- زكي، رمزي د. الاقتصاد السياسي للبطالة. عالم المعرفة ٢٢٦. الكويت. ١٩٩٧
- زكي، رمزي د. الاقتصاد السياسي للبطالة. عالم المعرفة ٢٢٦. الكويت. ١٩٩٧.
- السامر، فيصل د. ثورة الزنج. مكتبة المنار. بغداد. دار أحياء التراث العبي. بيروت. ١٩٧١.
- سلمان، محمد حسن د. التطور الاقتصادي في العراق. المكتبة العصرية. بيروت. ١٩٦٥. جدول رقم ٣٠.
- سليمان، حكمت سامي. نفط العراق. دراسة سياسية اقتصادية. دمشق. دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر. ١٩٥٨.
- شبّر، حسن. تاريخ العراق السياسي المعاصر. في جزئين. الجزء الثاني. التحرك الإسلامي ١٩٠٠م–١٩٥٧م. ط ١. دار المنتدى للنشر. بيروت. لندن. ١٩٩٠.
- الشيخ محمد مهدي البصير "القضية العراقية. بغداد. ١٩٢٣.
- صفوة، نجدة فتحي. العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب. منشورات المكتبة العصرية . صيدا–بيروت. النشر بدون تاريخ.
- الطالباني، مكرم د. في سبيل إصلاح زراعي جذري في العراق. شركة الطبع والنشر الأهلية. بغداد. ١٩٦٩.
- عبد الرزاق، جعفر. الدستور والبرلمان في الفكر السياسي الشيعي. ١٩٠٥–١٩٢٠. كتاب قضايا إسلامية معاصرة ٢٢. مؤسسة الأعراف للنشر. دون ذكر مكان النشر. ٢٠٠٠.
- عبد الله، لطفي جعفر فرج د. عبد المحسن السعدون دوره في تاريخ العراق السياسي. مكتبة اليقظة العربية. بغداد. ١٩٨٨.
- عبد الهادي، قاسم. دور بغداد في ثورة العشرين. رسالة ماجستير. بغداد. ٢٠٠٦/٢٠٠٧.
- العبوسي، محمد جواد د. مشكلات التقدم الاقتصادي في العراق. الجزء الأول. القاهرة.
- العبيدي، خليل د. حول بعض قضايا التصنيع في العراق. رسالة دكتوراه. برلين. جامعة الاقتصاد. ١٩٦٥.
- العطية، غسان د. العراق نشأة الدولة ١٩٠٨–١٩٢١. دار اللام. لندن. ١٩٨٨.

- العظمة، عزيز د. العِلمانية من منظور مختلف. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ط ٢. ١٩٩٨.
- علاوي، إبراهيم. البترول العراقي والتحرر الوطني. ط ١. دار الطليعة للطباعة والنشر. بيروت. ١٩٦٧.
- عُلَبي، أحمد. ثورة الزنج وقائدها علي بن محمد. دار الفارابي. بيروت. ١٩٩١.
- العلوجي، عبد الحميد واللامي، خضير عباس. الأصول التاريخية للنفط العراقي. الجزء الثاني. سلسلة الكتب الحديثة ٧٥. منشورات وزارة الإعلام. الجمهورية العراقية. بغداد. ١٩٧٥.
- العلوي، حسن. التأثيرات التركية في المشروع القومي العربي في العراق. دار الزوراء. لندن. ١٩٨٨
- العلوي، حسن. التأثيرات التركية في المشروع القومي العربي في العراق. دار الزوراء. لندن. ١٩٨٨.
- علي بن أبي طالب كتاب نهج البلاغة. شرح محمد عبده. مؤسسة الأعلمي. بيروت. ١٩٩٣. وشرح أبن أبي الحديد. مؤسسة الأعلمي. بيروت. ١٩٩٥.
- غازاريان، هايكازن. وثائق تاريخية عن المجازر الأرمنية عام ١٩١٥. ترجمة نزار خليلي. سلسلة دراسات ووثائق المجازر الأرمنية. ٤. دار الحوار للنشر والتوزيع. اللاذقية. سوريا. ط١. ١٩٩٥.
- غالب، مصطفى د. القرامطة بين المد والجزر. دار الأندلس. بيروت. بدون تاريخ.
- غنيمة، يوسف رزق الله. نزهة المشتاق في تاريخ يهود العراق. دار الوراق للنشر.لندن. ط ٢. ١٩٩٧.
- فتح الله، جرجيس. يقظة الكُرد– تاريخ سياسي ١٩٠٠–١٩٢٥. أربيل. دار ئاراس للطباعة والنشر.

- فياض، عامر حسن. جذور الفكر الاشتراكي في العراق ١٩٢٠–١٩٣٤. جريدة الفكر الجديد. العدد ٢٧٧. ٤ شباط/فبراير ١٩٧٨. بغداد. ملخص مكثف لرسالة ماجستير تم الدفاع عنها في جامعة بغداد.
- الفياض، عبد الله د. الثورة العراقية الكبرى. سنة ١٩٢٠. ط ٢. مطبعة السلام. بغداد. ١٩٧٥.
- الكاظمي، نصير سعيد (عزيز سباهي). الحزب الشيوعي العراقي والمسالة الزراعية. مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي. ط ١. دمشق. ١٩٨٦.
- الكاظمي، نصير سعيد (عزيز سباهي). الحزب الشيوعي والمسالة الزراعية في العراق.
- كوتلوف، ل. ن. و أ. ف. فدتشنكو. العراق ١٩١٧–١٩٧٠. في كتاب لمجموعة من الكتاب السوفييت بعنوان "تاريخ الأقطار العربية المعاصر ١٩١٧ – ١٩٧٠ ". دار التقدم. موسكو ١٩٧٥.
- كوتلوف، ل. ن. وليبيديف، ي. ا. الأردن. في كتاب "تاريخ الأقطار العربية المعاصر".
- كوتلوف. ل. ن. ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق. ترجمة الدكتور عبد الواحد كرم. بغداد. مطبعة وأوفسيت الديواني. ١٩٨٥
- اللاذقاني، محي الدين د. ثلاثية الحلم القرمطي. مكتبة المدبولي. القاهرة. ١٩٩٣.
- لازاريف، م. س. المسألة الكُردية. ١٩١٧–١٩٢٣. دار الرازي. بيروت. ١٩٩١.
- لانكلي، كاتلين م. تصنيع العراق. مكتبة دار المتنبي. بغداد. ١٩٦٣.
- لونگريگ، س. هـ. أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث. كتاب يبحث عن تاريخ العراق في العهود المظلمة. ترجمة جعفر الخياط. إيران–قم. منشورات الشريف الرضي. ط ٤. ١٩٦٨.
- لونگريگ، ستيفنسن همسلي. العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٥٠. الجزء الثاني. ط ١. منشورات الفجر. بغداد. ١٩٨٨.
- محمد أمين زكي: خلاصة تاريخ الكُرد وكُردستان. في جزئين. الجزء الأول. ١٩٣١.
- معهد الدراسات الإستراتيجية. المشروطية والمستبدة. بيروت. ٢٠٠٦.

- الملاح، عبد الغني. تاريخ الحركة الديمقراطية في العراق. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت. ١٩٨٠. التميمي، خالد د. محمد جعفر أبو التمن. دراسة في الزعامة السياسية العراقية. بالأصل رسالة دكتوراه. دار الوراق للدراسات والنشر. دمشق. ١٩٩٦.
- النجار، عبد الوهاب حمدي، سياسة التجارة الخارجية في العراق_ في فترة ما بعد الحرب العالمة الثانية. بغداد. مطبعة الأزهر. ط ١. ١٩٦٨.
- نعمة، كاظم د. الملك فيصل الأول والإنكليز والاستقلال. الدار العربية للموسوعات. ط ٢. بيروت. ١٩٨٨.
- النفيسي، عبد الله فهد د. دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث. بيروت. دار النهار للنشر. ط ٢. ١٩٨٦.
- الهلالي، عبد الرزاق. قصة الأراضي والفلاح والإصلاح الزراعي في الوطن العربي. منشورات دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع. بيروت–القاهرة–بغداد. ط ١. ١٩٦٧.
- هوليداي، فريد. النفط والتحرر الوطني في الخليج العربي وإيران. دار أبن خلدون. بيروت. ١٩٧٥.
- وارنير، دورين د. الإصلاح الزراعي والإنماء في الشرق الأوسط. الدار القومية للطباعة والنشر. العدد ١٥٩. ١٩٦٣.
- الوردي، علي د. لمحات اجتماعية .. . الجزء الخامس. القسم الأول.
- الوردي، علي د. لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث في ستة أجزاء. بغداد. مطبعة الأديب بين ١٩٥٢–١٩٨. عدة طبعات.
- ولسن، أرنولد ت. بلاد ما بين النهرين بين ولاءين. ترجمة فؤاد جميل. الجزء الثاني. مطابع دار الجمهورية. بغداد. ١٩٧١.
- يوسف سلمان يوسف (فهد). كتابات فهد. بغداد. الطريق الجديد. بيروت. دار الفارابي. ١٩٧٦.

المجلات

- مجلة: "آفاق عربية" السنة الثالثة. العدد ٢. تشرين الأول ١٩٧٧. بغداد.

- إبراهيم علي. طالب النقيب صريع التاج في العراق. في مجلة آفاق عربية. مجلة عراقية. بغداد. العدد ٨. السنة ٢. ١٩٧٦.
- "آفاق عربية" مجلة عراقية. العدد ١١. السنة ٢. ١٩٧٧. بغداد.
- إبراهيم، علي. طالب النقيب .... مجلة آفاق عربية. العدد ٣. السنة ٢. ١٩٧٦. بغداد.
- أحمد، كمال مظهر د. حقائق أخرى عن مؤتمر شعوب الشرق. في: مجلة "آفاق عربية" العدد ١٢. آب ١٩٧٦. بغداد.
- أحمد، كمال مظهر د. حقائق أخرى عن مؤتمر شعوب الشرق. في: مجلة "آفاق عربية" العدد ١٢. آب ١٩٧٦. بغداد.
- أحمد، كمال مظهر. الباحث عن العرش في مذكرات لويد جورج. في: مجلة "آفاق عربية". العدد ٩. السنة الثانية. ١٩٧٧. بغداد.

الكتب بلغات أجنبية

- Hoepli Henry. England im Nahen Osten. Das Koenigreich Irak und die Mossulfrage. Verlag Palm & Enke in Erlangen. 1931.
- Hoepli Henry U. England im Nahen Osten. Verlag Palm & Enke in Erlangen. 1931. S. 99-111.
- Hoepli Henry U. England im Nahen Osten. Verlag Palm & Enke in Erlangen. 1931. S. 101-102.
- Hoepli، Henry U. England im Nahen Osten. Verlag Palm & Enke in Erlangen. 1931.
- Horst Hemberger، Luty Maier، Heinz Petrak، Otto Reinhold، Karl-Heinz Schwank. Imperialismus heute. Dietz Verlag . Berlin. 2. Auflage. 1965
- Kendal. Die Kurden unter der osmanischen Herrschaft. Bd. 1.
- Werner، Ernst & Mqrkov، Walter. Geschichte der Tuerken. Akademie Verlag. Berlin. 1979. S. 249.

**بعض أكبر عائلات كبار المكين في العراق في فترة العهد الملكي**

**على الصفحة ١٥٢، ١٥٤–١٥٧**

**أبو طبيخ**

**أحمد باشا**

**أحمد عجيل الياور**

**آل جميل**

**آل مكوطر**

**الأمير**

**بابان**

**بلاسم محمد الياسين**

**الجادر**

**جاف بيكزادة**

**الجلبي**

**حسن الخيون القصاب**

**الحفيد البرزنجي**

**خضير**

**الخضيري**

**الخيزران**

**الدامرجي**

**الدهوي**

**رستم محمد كاكائي**

السعدون

سهيل النجم

الشلال

شمدين أغا

صابونجي

الصكب

الطالباني

العائلة المالكة

عبد الهادي الجلبي

عطية، الغضبان

على الحبيب الأمير

الفرحان

القصاب

محمد حبيب الأمير

المرجان

نايف الجريان

الياسين

الياور

الباججي

ناصر ميرزا

الشهد

الزريجي

دانييل (ساسون)

غلام رضا خان

الشعلان السلمان

ميران بن قادر

كشمولة

أحمد خانقة

الخير الله والسعدون

الشرفاء

البراك

عبد العزيز عبد الحسين

آل حسن

حديد

آل الهيمص

آل عبد العباس